سلسلة الاقتصاد

التكامل الاقتصادي الإقليمي

إعــداد

د. أحمد حامد محمد السيد أحمد   د. إبراهيم جابر السيد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٣٣٠
أ . أ

أحمد ، أحمد حامد محمد السيد.

سلسلة الاقتصاد / أحمد حامد محمد السيد أحمد .{واخ}.ـط١.ـ

دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع.

٣٨٤ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم .

تدمك : ٢ ـ ٦١٥ ـ ٣٠٨ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨

١. الاقتصاد .

أ ـ أحمد ، أحمد حامد محمد السيد. (مؤلف مشارك) .

رقم الإيداع ٢٠٨٨٤.

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق ـ شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥-٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman٢٠١٦@hotmail.com . elelm_aleman@yahoo.com

النـــاشـــر : دار الجـــديد للنشـــر والتـــوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣
E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

الفهـــرس

مقدمـة

تلاحقت الأحداث والتطورات الاقتصادية العالمية منذ أواخر عقد الثمانينات وتفاعلت عوامل وأحداث ومتغيرات عدة تاركة آثار مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي آخذة شكل التغيرات الاقتصادية الجذرية لتكوين النظام العالمي الجديد وما يستلزمه هذا النظام من إعادة رسم الخرائط الاقتصادية و إعادة تقسيم العمل الإقليمي بين الاقتصاديات المشاركة.

والوطن العربي ليس بعيدًا عن خضم هذه الأحداث والتغيرات بل مستهدف أحيانا، حيث ترتب على التطورات الدولية المعاصرة تحديات إضافية على الوطني العربي تستلزم إعادة النظر في طبيعة العلاقات العربية الداخلة والخارجية و إعادة الحيوية إلى مسرح العمل الاقتصادي العربي المشترك وإرساء العلاقات الاقتصادية العربية على أساس المصلحة القومية.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية للاقتصاد الدولية و تأثيره على مستقبل الاقتصاد العربي

أولا: العولمة وتأثيراتها الاقتصادية

شارع استخدام لفظ العولمة *Globalization* في السنوات الأخيرة ، وخاصة عقب سقوط الاتحاد السوفيتي، وتظهر العولمة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا والاتصال وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج والصناعات وانتشار أسواق التمويل، دون اعتداد بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، ويتعلق مفهوم العولمة بنظرة أمريكا الاقتصادية والثقافية والسياسية على ضوء النظام العالمي الجديد الذي رسمته بعد حرب الخليج الثانية والذي ساعد على ظهور هذه النظرة بسرعة وقوة انهيار الاتحاد السوفيتي وخلو الساحة من مبادئ لها نظرياتها الاقتصادية والسياسية والفكرية المستقلة عن المبدأ الرأسمالي الذي تتزعمه أمريكا.

ومن هنا تم تعريف العولمة بأنها:

" نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم ، والحدود الجغرافية والسياسية للقائمة في العالم ".

وتعرف العولمة أيضا بأنها:

" القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية ، التي ليس لها ولاء لأية دولية قومية".

وورد تعريف آخر للعولمة بأنها:

"حرية حركة السلع والخدمات الأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية ، وللعولمة تجليات أو تأثيرات متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية واتصالية ، تظهر أساس في نمو وتعمق

الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية ، وفي وحدة الأسواق المالية وفي تعمق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه القواعد الحمائية التجارية بحكم ما نتج من آخر دورة لـ " الجات" وإنشاء منظمة التجارة العالمية . وهذه التجليات الاقتصادية تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ، ونشاط الشركات الدولية والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وغيره.

ومن جهة أخرى يوجد توصيفا لمدخل اقتصادي في معالجة مسألة العولمة فالعولمة من منظور اقتصادي بحت هي تعنى بشكل عام اندماج أسواق العالم

في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة الثقافات والتقنية ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ، وتاليا خضوع العالم لقوى لأسوق العالمية ، مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة. وان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متعددة الجنسية ، وهذا تشكل الشركات الرأسمالية متعددة الجنسية العنصر الأساسي في مفهوم العولمة . وهذه الشركات ضخمة بحيث ان قيمة المبيعات السنوية لإحداهما تتجاوز الناتج المحلي الجمالي لعدد من الدول المتوسطة الحجم ، ونظرًا لحجم استثمارات هذه الشركات المباشرة وغير المباشرة في الكثير من دول العالم فانه قادرة على الحد من سيادة هذه الدول ، فإذا رغبت دول ما في تباع سياسات معنية تؤثر سلبا على أرباح أحد فروع هذه الشركات، قامت الشركة الأم بإغلاق الفروع (ونقلته) إلى مكان آخر ، ومن هنا صارت العولمة تعني إلغاء الحدود الاقتصادية بين الوحدات السياسية التي يتكون منها العالم كل العالم ، و أصبحت تشير إلى حرية التجارة الدولية واقتصاد السوق، والمنافسة الخارجية والداخلية. وهنا بالذات أخذت العولمة تكتسب

سمعة سيئة لأنها صارت تعنى تجاوز الخصوصيات الاقتصادية المحلية وتعميم اقتصاد السوق، الذي هو قانون العمالقة الاقتصاديين في العالم ، ولذلك فان العولمة محاولة لصهر اقتصاديات مختلف البلدان في اقتصاد واحد.
مما سبق يتضح بأن الهدف الرئيسي للعولمة هو أن يتم إنشاء فضاءات اقتصادية إقليمية يتم عن طريقها الانتقال من الاقتصاد الدولية القائم على اقتصاديات متنافسة ومتمحور على الذات الاقتصاد الإقليمي كخطوة نحو الاقتصاد المعولم ، وفي هذه النمط من الاقتصاديات تتراجع الخصوصية الوطنية لتحل محلها أهداف وغايات متمحورة حول الاقتصاد المعولم.
وسوف يترتب على ذلك أحكام السيطرة على نظم الإنتاج والتصنيع والنظم التكنولوجية والمعلوماتية في الدول النامية والعربية فضلا عن أحكام هيمنتها
على ثروات العرب وتسخيرها لما يحقق تقدم وزيادة رفاهية دول الشمال على حساب دول الجنوب ونتيجة لذلك سوف يبرز نظام إنتاجي إقليمي يحل محل النظم الإنتاجية الوطنية أي الانتقال من الاقتصاديات العربية المتمحورة على الذات إلى نظم إنتاجية إقليمية ومعولمة في السوق الإقليمية وبالتالي يتم محاصرة التنمية العربية وتوجهاتها ودفع الاقتصاديات النامية والعربية لكي تتخلى عن خصوصيتها الوطنية ونماذجها التنموية المستقلة في مقابل ربطاها بمزيد من روابط الاندماج التبعي بالسوق العالمية.
وعليه ، فان عولمة الوحدات الإنتاجية وتعميق اندماجها في السوق العالمية سوف يسهل إدارتها إدارة اقتصادية مركزية من الخارج وبالتالي تفكيك القطاع العام وابعاد دور الدولة عن إدارة الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من ذلك ، يبقى الجدل قائما فيما يتعلق بموضوع العولمة حيث كثرت الآراء والاقتراحات متراوحة بين التأكيد الكلي للعولمة وضرورة تطبيقها على مختلف المستويات والحذر المعتدل من انعكاساتها السلبية ، والواقع إن هذا الموضوع يشكل التحدي الحقيقي الذي تواجهه الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص ، فمع القناعة بالحاجة إلى المزيد من الانفتاح الاقتصادي والمصرفي العربي على العالم الخارجي، فان أزمة الأسواق الناشئة شكلت درسا واضحا يؤكد خطورة الإسراع في مواكبة العولمة دون توفير المقومات الأساسية التي تمكن الاقتصاديات العربية من استيعاب مختلف آثارها . ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار الخسائر التي قد تنجم عن ذلك من جهة أخرى. حيث أن التأخير في مواكبة العولمة ربما يضعف الموقع التفاوضي لدى الدول العربية في المنظمات الدولية ويعيق قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ويؤخر في مسيرة انتقال التكنولوجيا إلى قطاعاتها الحيوية ويبطئ عملية التنمية بشكل عام.

ثانيا: التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة :

شكلت ظاهرة قيام المنظمات والتكتلات الإقليمية سمة مميزة اتصف بها الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، وإذ تعتبر هذه المنظمات والتكتلات أحد الأوجه المتقدمة للتعاون الاقتصادي بين الدول إلاَّ أن معظمها لا يرقى إلى اعتباره شكلا من إشكال التكامل الاقتصادي المعروفة في أدبيات الاقتصاد الكلاسيكي.

إن الرغبة في تنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعسكري كليا أو بضعها كان الدافع وراء إقامة مثل هذه التجمعات الإقليمية مستندة إلى تماثل الخصائص العامة في أي من هذه الأوجه المختلفة ، وقد يكون الدافع هو الشعور بخطر خارجي اقتصاديا كان أو اجتماعيا أو سياسيا أو عسكريا يتهددها جميعها أو الدافعين معاً في بعض الأحيان.

واستهدفت التكتلات التجارية تعميق العلاقات التجارية فيما بين أعضائها، وفيما بينها وبين التكتلات الأخرى، وحماية مصالح الدول الأعضاء على المستويين القطري والعالمي ، وبغض النظر على الشكل الذي تتخذه هذه التكتلات فهي جميعا تتطلع إلى توسيع وزيادة حجم السوق وما يؤول اليه ذلك من زيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية وتوزيع الموارد ورفع قدرتها التنافسية وعليه فإن التحديات التي فرضتها التغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية والمتمثلة في اتساع الاتجاه نحو العولمة وتدويل الاقتصاد والاتصالات وسرعة المبادلات وتحرير التجارة سوف تخفف من السيادة الاقتصادية للدول لصالح التجمعات الإقليمية التي سمحت بإنشائها اتفاقية الجات ومنظمة التجارة الدولية واعطت من خلالها ميزات للدول الأعضاء في التجمع او التكتل دون الدول الأخرى.

ولذلك يتجه العالم اليوم نحو الإقليمية التي أصبحت ينظر اليها كعلاج للمشكلات الاقتصادية الحرجة على المستوى الدولي وقد دعم هذه الاتجاه تعثر وانطلاق . أما التعثر فكان في دورة الاوروغواي التي فشلت في حسم بعض القضايا الحرجة بعد وقت طويل ، مثل قواعد حماية المنافسة ومنع الاحتكار والشراءات الحكومية وتوحيد قوانين الاستثمار والتجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وغيرها من أمور ترك لمنظمة التجارة العالمية متابعتها.

أما الإنطلاق فهو يتمثل في جهود التعاون الإقليمي الأوروبي من نجاح باهر ومتتالي منذ عقد اتفاقية روما سنة ١٩٥٧، وكذلك في تحول الولايات المتحدة الأمريكية عن توجهها التقليدي المحبذ لتحرير التجارة على الصعيد الدولي

إلى إنشائها مناطق للتجارة الحرة وفقا للاتفاقيات في هذا الشأن ، كذلك التي أبرمتها مع كندا والمكسيك سنة ١٩٩٢ (*N.A.F.T.A*) .

ومن هنا نلاحظ أن النزعة نحو الإقليمية أصبحت واضحة جليا ومنتشرة في معظم بلدان العالم وكان هناك إعادة إحياء لأفكار ومقاربات الستينات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة بكل أصنافها السلعية والخدمية عالميا بإزالة العوائق الجمركية وغيرها ، فعلى سبيل المثال ، طورت السوق الأوروبية المشتركة لتكون الاتحاد الأوروبي ، و أعيد بعث السوق المشتركة لأمريكا (*CACM*) ، واتحاد امم جنوب شرفي آسيا (*ASEAN*) والسوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية (*MERCOSUR*) بين الأرجنتين والبرازيل والاوروغواي والبراغواي ولم تدخل منطقتنا العربية من بعض المحاولات فقد شهدت عددا من اتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصادي التي ما تزال تفقد إلى الشمولية والتنفيذ الفعلي ، منها الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغربي الاقتصادي وغير من التكتلات الإقليمية العربية التي افتقدت إلى الاستمرارية او التعمق . غير ان القمم العربية المتتالية المنعقدة خلال السنوات الأخيرة تفتح الباب مجددا لاقامة منطقة تجارية حرة إقليمية عربية ، أعلن أنه تغلب المصالح الاقتصادية على الدوافع السياسية على عكس ما كان التوجه الإقليمي العربي من قبل.

فالعولمة والتحرر الاقتصادي هما الاتجاهات المترابطان والماضيان في تبديل الظروف وتشكيل السلوك الاقتصادي على مستوى الاعمال والتجارة في العالم ، كما اصبح اكثر التصاقا وتأثيرًا بمسارات الاقتصاد القطري والإقليمي والعالمي بحيث اصبح نجاح وتقدم الدول والتكتلات يقاس بمدى المشاركة أو الانخراط بمسارات هذين الاتجاهين.

وتأتي أهمية التكتلات أو الاتجاهات الاقتصادية وتعاظم دورها لتمثيل بعدا اقتصاديا هاما من أبعاد النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وليس يخفى على أحد أهمية التكتلات الاقتصادية والمزايا التي تحققها لأعضائها، ولذا فان الدول النامية ومنها الدول العربية في أحوج ما تكون إلى تشكيل اتحادات ذات تكتلات اقتصادية تستطيع من خلالها مواجهة التحديات الاقتصادية التي سوف يشهدها القرن الحادي والعشرين.

مما سبق يتضح أن التكتلات الاقتصادية او السياسية تمر في مراحل عدة وتتخذ اشكالا عدة. فهناك الكثير من الدول التي دخلت في تكتلات اقتصادية

ولم تتمكن من احراز النجاح المرجو فبقيت التكتلات محدودة ولم تتم بالشكل المطلوب ، أما على الجانب الآخر فهناك تكتلات اقتصادية وصلت إلى أعلى المستويات في فترات قياسية ، وما تزال حتى اليوم تعمل جاهدة لتضيق الفجوة بين الدول الأعضاء فيها.

ولابد هنا من وقفة عند تعريف التكامل الذي يشير إلى أن عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق فوائد مشتركة ومتناسبة من خلال الاستغلال الأمثل المشترك للموارد الاقتصادية المتاحة لأعضاء الاتحاد الاقتصادي وذلك بغرض تحقيق درجة أكبر من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية وذلك بهدف تحقيق معدلات مرتفعو من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية. وهناك بعض المراحل التي تمر بها الاتحادات والتكتلات الاقتصادية حتى تصل إلى مرحلة التكامل الاقتصادي الكامل حيث أن هناك بعض التكتلات أو الاتحادات الاقتصادية التي لا تهدف أساسا إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل أو التكامل النقدي وإنما

قد تكفي بتحقيق مرحلة أو مرحلتين وفيما يلي مراحل أو أنوع التكامل الاقتصادي.

١٠ نظام التجارة التفضيلي:

وهو اتفاق دولتين أو أكثر على أن تكون هناك معاملة تفضيلية (تتمثل في إزالة بضع العوائق الكمية وغير الكمية في مجال التجارة سواء تجارة السلع
أو الخدمات مثل خفض معدلات التعرفة الجمركية أو إلغاء نظام الحصص ويعتبر نظام التجارة التفضيلي أقل صورة التكامل الاقتصادي أو المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي.

٢٠ منظمة التجارة الحرة :

تعتبر صفة التجارة الحرة أشمل وأعم من نظام التجارة التفضيلي ، حيث أن منطقة التجارة الحرة تعني إزالة القيود الكمية وغير الكمية الخاصة بالتجارة الخارجية بين دول أعضاء الاتحاد الاقتصادي ، أما بالنسبة لسياسة التجارة الخارجية لكل دولة من أعضاء الاتحاد الاقتصادي من العالم الخارجي فإن كل دولة ترسم سياستها بما يتناسب مع مصلحتها الاقتصادية ولا يشترط التنسيق بين الدول الأعضاء في هذا المجال.

٣٠ الاتحاد الجمركي:

يأتي الاتحاد الجمركي في درجة أعلى من صيغة منطقة التجارة الحرة حيث يشمل الاتحاد الجمركي تبني دول الاتحاد الاقتصادي تعرفة جمركية موحدة تجاه التجارة الخارجية من دول العالم الخارجي بالإضافة إلى إزالة القيود الكمية وغير الكمية في وجه التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

٤٠ السوق المشتركة:

هي الخطوة أو المرحلة التالية لمرحلة الاتحاد الجمركي (إذا رغب دول أعضاء الاتحاد الاقتصادي في تكوين سوق مشتركة) ولذا فإن السوق

المشتركة تتمثل في تحقيق شروط الاتحاد الجمركي (المشار اليها آنفا) بالإضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء وبدون أية قيود لتصبح الدول الأعضاء سوقا واحدة.)

٠٥ الوحدة الاقتصادي:

تعتبر الوحدة الاقتصادية من أكثر مراحل التكامل الاقتصادي تقدما وإنجازا في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول أعضاء الاتحاد أو التكامل الاقتصادي ، حيث أن مرحلة الوحدة الاقتصادية تتضمن تحقيق شروط السوق المشتركة بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية وخصوصا للسياسات المالية والنقدية بين الدول أعضاء الاتحاد الاقتصادي.

٠٦ التكامل النقدي :

يمكن تقسيم التكامل النقدي الى تكامل نقدي جزئي وتكامل نقدي كامل . يشمل التكامل النقدي الجزئي صورا وصيغا عديدة من التعاون النقدي الذي لا يصل الى درجة إنشاء عملة مشتركة ، ومن أهم صور التكامل النقدي الجزئي بين مجموعة الدول:

إقامة اتحاد للمدفوعات.

تجميع الاحتياطي.

تنسيق أسعار الصرف.

استخدام عملة موازية.

أما التكامل النقدي الكامل فيتحقق عندما تقوم الدول أعضاء الاتحاد بإنشاء عملة واحدة مشتركة فيما بينها لتحل محل عملاتها المحلية في أداء جميع وظائف النقود.

أما في الوطن العربي ، فقد أنجزت الدول العربة خلال العقود الماضية عددًا من الخطوات الرامية الى زيادة التعاون الاقتصادي فيها، غير أن هذه الخطوات لم تحقق الشيء الكثير في واقع العلاقات الاقتصادية العربية

ولم يسجل تطور ملموس في التعالم فيما بينها ، فالتجارة البينية في السلع غير النفطية لا تزال متواضعة وحركة تنقل الأفراد العرب بحرية لا تزال محظورة ولا تزال المعوقات السياسية والاقتصادية والمؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي تنتظر الحل الحاسم.

ولذلك فان البيئة الدولية الجديدة أصبحت تفرض تحديات متعددة أمام الدول العربية للشروع في إصلاحات مؤسسية واقتصادية لتجنب سلبيات هذه البيئة الجديدة ولجني المنافع المتوقعة من التغيرات الحاصلة والمساهمة في دمجها وفي هذه البيئة التي تسير نحو العولمة والتكتلات الاقتصادية وعالمية التجارة وتحريرها.

ثالثا: قيام منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على مستقبل الاقتصاد الدولي والعربي

بعد أن أصبح اتجاه العولمة سائدا الآن ومسيطرا على العالم خاصة بعد تفكك مجموعة الدول الاشتراكية وتراجع مفهوم الاقتصاد المركز أو لموجه ليحل محله مفهوم اقتصاد السوق واعتماده كأداة أساسية للتنمية وبكل مكونات وأدواته ومؤسساته وأهدافه وأنشطته المعتمدة وبموجب هذا المفهوم الذي يسير نحو عالمية التجارة وتحريرها فقد تم التوصل إلى أكبر إتفاق عالمي لتحرير التجارة في ١٩٩٤/٤/١٥ بتوقيع اتفاقية الجات في مراكش منق بل ١٠٩ دول من أصل ١٢٤ دولة بعد أن انتهت سبع سنوات من المفاوضات الشاقة فيما عرف بجولة (الاوروغواي) للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ($GATT$) .

وقد تم إنشاء منظمة التجارة العالمية ضمن إطار هذه الاتفاقية لغرض الإشراف على وتطبيق الإصلاحات المنصوص عليها في الاتفاقية العامة . وستصبح هذه المنظمة الدعامة الثالثة في العلاقات الاقتصادية العالمية المكلفة بالشؤون التجارية إلى جانب صندوق النقد الدولي المكلف بالشؤون

النقدية والبنك الدولي المكلف بالشؤون المالية الدولية. وبقيام هذه المنظمة الثالثة يكتمل مسار العولمة الاقتصادية وتكتمل معها الرعاية التامة للنظام الرأسمالي العالمي.

إن ما تحاول منظمة التجارة العالمية تحقيقه هو توفير نظام تجاري دولي ذي قواعد معروفة وشفافة تمكنها من تنسيق التجارة الدولية بين الدول أعضائها بشكل يؤدي إلى حماية حقوق الجميع، بعد أن أدت عولمة الاقتصاد إلى التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح كامل الاقتصاد العالمي ، حيث أن هذا الإطار الدولي يوف ضمانا لجميع الاقتصاديات الصغيرة منها للوصول على أسواق الدول الأخرى بحرية ودون عوائق، ويعطيها في نفس الوقت القدرة على تطبيق الإجراءات الحمائية ضد المعتدين عليها اقتصاديا عن طريق مجلس تسوية المنازعات المنوطة به للنظر في المخالفات التجارية بين أعضاء المنظمة.

وتقوم منظمة التجارة العالمية بخمس وظائف أساسية :

تطبيق الاتفاقيات المختلفة.

تعمل كمنبر للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

تعمل على تسوية سريعة لأي خلاف تجاري قد ينشأ بين الأعضاء.

مراقبة السياسات الاقتصادية والتجارية.

التعاون مع المنظمات الدولية الرئيسية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي لضمان تقديم سير التجارة العالمية والسياسات المالية والنقدية معا باتجاه واحد.

وقد كان للجولات السبع السابقة لجولة الأوروغواي أثر كبير في خفض التعرفات والحوافز الجمركية من ٤٠% في أواخر الأربعينات إلى ٥% في جولة طوكيو في ١٩٧٩ ، التي أرست قواعد تضم أسسا جديدة للدعم ومعايير تعويضية والمعونات الفنية للتجارة (المواصفات القياسية)

وإجراءات تراخيص الاستيراد والمشتريات الحكومية والقيم الجمركية وإجراءات لمنع الأغراض، إلا أن جولة الاوروغواي تعتبر الأكثر شمولا من حيث أنها بجانب التركيز على الموضوعات الخاصة بتحرير التجارة الدولية في السلع وكيفية إزالة القيود التي تعوق انسياب التجارة الدولية في هذا المجال سعت الجولة إلى إدخال موضوعات جديدة تمثلت في :
الخدمات والاستثمار.
الملكية الفكرية
بالإضافة إلى تطبيق قواعد " الجات" على قطاعين أساسين في التجارة الدولية هما قطاعا المنتجات الزراعية والمنسوجات اللذان ظلت تحكمهما ترتيبات استثنائية تخرج عن قواعد الجات.
ومن المتوقع أن تؤدي اتفاقيات جولة اوروغواي بعد تنفيذها التام إلى تحسين الكفاءة والرفاهية الاقتصادية ، من وجهة النظر العالمية والوطنية
و القطاعية. ومن المرجح أن يأتي التحسن في الرفاهية الاقتصادية للبلدان النامية من :
تزايد القدرة على المنافسة في أسواق التصدير والأسواق المحلية على السواء.
زيادة الشفافية (أو الوضوح).
تحقيق مستوى أعلى للتكامل بين الأسواق في مجالات السلع والخدمات والاستثمارات.

الفصـل الثـاني

دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية فى تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي

لا تستهدف هذه الورقة تقديم وصف تفصيلي أو تحليل علمي متعمق لدور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية فى منظومة الاستقرار الاقتصادي، ولكنها تحاول فقط إيضاح أهمية التنسيق بين هذه السياسات الهامة من أجل التوصل

إلى استقرار اقتصادي تتجلى مظاهره فى استمرار تحقيق لمعدلات نمو اقتصادي تواجهه التزايد المستمر فى عدد السكان، وفى إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلام الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وكذلك في أستقرر للمستوى العام للأسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية فى الداخل والخارج.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كهدف لكل سياسات التنمية فى دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الثلاثة: الاقتصادية والمالية والنقدية. إن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهى الاستقرار الاقتصادي. وهكذا- وفى إطار هذا المؤتمر العربي الخامس حول "المدخل المنظومى فى التدريس والتعلم "

يمكن النظر إلى الفكر المنظومى باعتباره إطاراً للتحليل والتخطيط يمكننا من التقدم نحو أهداف واجبة التحقيق، ومن ثم تأتى هذه الورقة المقدمة إلى هذا المؤتمر فى هذه السياق محاولة كما سبق أن أشرنا – إيضاح أهمية التكامل والتناسق والتفاعل المتوازن لمنظومة هذه السياسات المتنوعة بهدف تحقيق أو تدعيم الاستقرار الاقتصادي .

المفاهيم الأساسية للدراسة

المنهج المنظومى، الاستقرار الاقتصادي.

السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

أولا: المنهج المنظومى وأهميته:

تعرف"المنظومة "بأنها ذلك التركيب الذي يتألف من مجموعة من الأجزاء المتداخلة التي تتفاعل مع بعضها البعض، وترتبط فيما بينها بعلاقات تأثير وتأثر مستمر،ويؤدى كل جزء منها وظيفة محددة وضرورية للمنظومة بأكملها .ويمكن النظر إلى الفكر أو المنهج المنظومى باعتباره إطاراً أو طريقة تحليلية ونظامية للتخطيط تمكننا من التقدم نحو الأهداف التى سبق تحديدها، وذلك بواسطة عمل منضبط ومرتب الأجزاء التي تألف منها النظام كله حيث تتكامل وتتشابك وتتفاعل تلك الأجزاء وفقاً لوظائفها التى تقوم بها فى النظام الكلى الذي يحقق الأهداف التي تحددت للمهمة،وهذه المنظومة تكون فى حالة تغير ديناميكي دائم .

ويجد المنهج المنظومى تطبيقاته فى كل ما حولنا : ففي إطار النظام البيئي مثلاً : نجد التوازن البيئي يتحقق من خلال تكامل طبيعي بين عناصر هذا النظام (الجو – والبر – والتربة – والكائنات الحية - إلخ) نتيجة تأثير وتأثر كل من هذه العناصر ببعضها بطريقة ديناميكية من أجل الحفاظ على أستمرر الكون وبقائه. وفى إطار حياة الإنسان، نجد التكامل واضحاً فى عمل منظومة جسم الإنسان، حيث يؤثر نشاط كل عضو من أعضاء هذا

الجسم فى عمل الأجزاء الأخرى وكذلك نلاحظ أهمية التكامل والتوازن بين الروح والجسد فى منظومة الحياة الإنسانية.

إن ما تقدم يعنى أن الفكر المنظومى هو أمر منطقي، يستمد أصوله من واقع الحياة البشرية منذ فجر التاريخ، كما يجد تطبيقاته فى شتى مناحي الحياة المعاصرة، وعلى كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية من ناحية، والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.

ثانياً: الاستقرار الاقتصادي:

من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول الى تحقيقها رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية : تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويعنى هذا الهدف باختصار: تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أى التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي أى أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة فى المجتمع) وفى ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلى.

- وهكذا ينصرف تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تجنيب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها: إنخفاض القوة الشرائية للنقود،والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوى الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد. والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتوقف النشاط الإنتاجي .

والاستقرار الاقتصادي بهذا المعنى لا يعتبر فقط هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وإنما يعتبر أيضاً فى ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة. ومن المنطقي أن يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي فى المجتمع. وفى علم الاقتصاد- وبصفة عامة – يقصد بالتوازن أن تتحقق حالة لا توجد معها أى أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم التوصل إليه.

ومن صور التوازن الاقتصادي – والذي يعتبر مرادفاً للاستقرار الاقتصادي- التوازن بين الطلب الكلى (الإنفاق الكلى) والعرض الكلى (الناتج القومي) فإذا لم يكن الإنفاق القومي كافياً لمقابلة الناتج القومي، أدى ذلك إلى زيادة العرض الكلى عن الطلب الكلى، وهنا يظهر ما يسمى بـ"حالة الانكماش الاقتصادي ومن أهم مظاهره: انخفاض الأسعار وظهور البطالة. وعلى العكس إذا كان الإنفاق القومي زائداً عن الناتج القومي أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى فى الاقتصاد، ونتج عن ذلك " التضخم " والذي تتمثل أهم مظاهره فى ارتفاع المستوى.العام للأسعار للسلع والخدمات.

ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضاً تعادل الاستثمار القومي مع الادخار القومي، تعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم توازن ميزان المدفوعات، وتعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة وتلاشى العجز بالموازنة العامة للدولة وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني، وبإيجاز شديد يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يعنى ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن كافة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلى

ثالثاً : السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية:

<u>١- السياسات الاقتصادية:</u>

يقصد بالسياسة الاقتصادية – فى معناها الضيق -: التدخل المباشر من جانب السلطات العامة (وزارة الاقتصاد، أو وزارة التجارة الخارجية والصناعة ..) فى حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية فى الاقتصاد القومي مثل: الإنتاج، الاستثمار الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي ...إلخ .

وهنا يلاحظ أن كافة هذه المتغيرات الاقتصادية تشكل منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي فى المجتمع، وذلك يعنى أن أى قرار تتخذه السلطات العامة ويكون متعلقاً بواحد من هذه المتغيرات (مثلاً : خفض سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية) فإن ذلك سيؤثر على كافة المتغيرات في الاقتصاد فى هذه المنظومة، وستتوقف درجة هذا التأثير وطبيعته(تأثير إيجابي أو سلبي) على عوامل متعددة من أهمها درجة مرونة الجهاز الإنتاجي فى المجتمع .

ومن ناحية أخرى فإن هذا القرار أو غيره من القرارات الاقتصادية المتعلقة ببقية المتغيرات سالفة الذكر داخل المنظومة، سيتأثر ويؤثر في ذات الوقت بالقرارات المتخذة من قبل السياسات الأخرى المالية والنقدية، وستكون المحصلة النهائية إيجابية أو سلبية (أى تحقيق الأهداف العامة للسياسة التنموية فى المجتمع) طبقاً لمدى التناسق والتناغم بين كافة القرارات المتخذة – فى إطار كل هذه السياسات مجتمعة (الاقتصادية والمالية والنقدية).

٢- السياسة المالية:

- يقصد بالسياسة المالية- بصفة عامة: استخدام السلطات العامة (متمثلة في وزارة المالية والخزانة) لإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- وبعبارة أخرى، تتمثل هذه السياسة في استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة للتأثير فى أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة. وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص واستخدامها فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

- وقد عرفها البعض بأنها : السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج أثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف.

- ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول أن الأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الأدوات تتمثل فى مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقرض العام، والإصدار النقدي وإيرادات الدومين الخاص بالدولة) وكذلك الإنفاق العام بأنواعه المتعددة (النفقات العامة التحويلية والحقيقية والإنتاجية والمركزية والمحلية...إلخ) وهنا تأتى الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة، ولتشكّل برنامجا متكاملاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- السياسة النقدية والائتمانية:

- ويقصد بهذه السياسة: مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (الحكومة متمثلة فى البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات الائتمان والبنوك المتخصصة، وكذلك وزارة المالية) بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته بالنسبة لمن يطلبه أو

بالشروط التى يُمنح فقالها، وكذلك التأثير فى حجم عرض النقود بصفة عامة، وسعر صرف النقود المحلية بالعملات الأجنبية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالمعنى الذي أوضحناه.

- ويعرف البعض السياسة النقدية أيضاً بأنها : الرقابة التى يمارسها البنك المركزي على عرض النقود فى المجتمع، أى أن السياسة النقدية هي السياسة التي تتولى تنظيم المعروض النقدي، وتسمى هذه السياسة أيضاً بسياسة الائتمان، وتلعب هذه السياسة دوراً لا يقل أبداً فى أهميته عن السياستين السابقتين فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- والأدوات التي يمكن للسياسة النقدية والائتمان استخدامها تتميز أيضاً بالتنوع والتعدد، ومن أهمها، سعر الفائدة، سعر الصرف، الإصدار النقدي سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي، الرقابة المباشرة على الائتمان، ...إلخ) .

أهمية التكامل بين عناصر منظومة الاستقرار الاقتصادي

أى التكامل بين السياسات: الاقتصادية والمالية والنقدية

أولا: أهمية التكامل بين السياستين الاقتصادية والمالية:

- كما سبق أن أشرنا تتمثل السياسة الاقتصادية فى مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي . ويلاحظ أن هذه الإجراءات تتوقف فى توجهاتها وتحقيقها لأهدافها على عوامل متعددة لعل من أهمها : طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومدى حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مدى توافر الموارد المادية والمالية اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات.

ويتمثل أساس العلاقات بين السياستين المالية والاقتصادية في أن علم الاقتصاد يهتم بإدارة الموارد النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة، وحيث أن وظيفة الدولة تتمثل في إشباع حاجات مواطنيها(الحاجات العامه) فإن القضايا التي تتضمنها السياسة المالية تعتبر فى الأساس جزءاً من الاقتصاد ففي السياسة المالية ندرس ليس فقط كيف يشبع الأفراد بعضاً من حاجاتهم الجماعية بشكل جماعي عن طريق الحكومة ، ولكن تدرس أيضاً كيف يؤثر ذلك على مشكلات إشباع الحاجات الفردية ٠

- ويشير الواقع المعاصر إلى وجود مشكلات اقتصادية حادة تعانى منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والدول العربية ومنها مصر بصفة خاصة ولعل مشكلة البطالة تعتبر نموذجاً لإبراز هذه المشكلات، حيث تحولت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة إلى بركان يوشك على الانفجار ليأكل الأخضر واليابس، ليس فى مصر وحدها، بل فى الدول العربية جميعاً. إن المؤشرات التي تضمنها دراسة أعدتها مؤخراً منظمة العمل العربية تنذر بالخطر، وتؤكد أن الجهود التى بذلت حتى الآن لا ترقى لمواجهة هذه المشكلة و القضاء عليها، فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن معدل البطالة العام يصل إلى ٢١% في العالم العربي عام ٢٠٠٣م، وقد بلغ عدد المتعطلين ٢٣.٨ مليون عاطل، وأشارت المنظمة إلى أن معدلات البطالة بين الشباب بلغت في مصر ٢٥% عام ٢٠٠١م .

- إن مواجهة مشكلات البطالة تخفيفا من حدتها وتجنباً لاستمرار زيادتها يستلزم توجيه جهود وإجراءات السياسة الاقتصادية نحو زيادة حجم الاستثمارات الإنتاجية فى كافة المجالات ، هذه الزيادة تستلزم المشاركة الفعالة للقطاع الخاص بجانب القطاع العام على المستويين المحلى والدولي (أى مشاركة الاستثمارات الوطنية والأجنبية)، الا أن فعالية الاستثمار

الإنتاجي تقتضي أن تستخدم أدوات السياسة المالية وأهمها الضرائب والإنفاق العام من أجل تحقيق هذا الهدف:
١- فيما يتعلق بالضرائب – كأهم مصادر الإيرادات العامة من ناحية، وأكثر أدوات السياسة المالية تأثيراً في النشاط الاقتصادي، من ناحية أخرى يلاحظ ما يلي:
أ- من المعلوم أن تكوين رأس المال الإنتاجي "الاستثمار الإنتاجي" يتوقف على حجم المدخرات المتاحة فى المجتمع ، وهذا الحجم يتناسب طردياً مع مستويات الدخول المتاحة، وتمارس الضرائب أثرها على كل من الاستهلاك والادخار من خلال تأثيرها على دخول الأفراد من ناحية، وعلى أثمان السلع والخدمات من ناحية أخرى.. وكقاعدة عامة تؤدى الضرائب المباشرة إلى انخفاض الدخول النقدية، كما تؤدى الضرائب غير المباشرة إلى رفع أثمان المنتجات، ولا يقتصر دور الضرائب عند هذا الحد، بل أنه يمتد مؤثرا في الإنتاج من خلال تأثيره فى الاستثمار(آي في الاستخدام المنتج للادخار القومي) وفى عبارة أخرى، يمكن القول أن الضرائب كما تؤثر فى عرض الادخار، فإنها تؤثر كذلك فى طلبه من قبل المنتجين من أجل الاستثمار .. وهنا يبرز دور الضرائب كأداة ديناميكية للنمو الاقتصادي .
ب- تتأثر توقعات المشروعات لما ستكون عليه الكفاية الحدية لرأس المال تأثراً شديداً بهيكل مجموعة الضرائب التي تمس معدل عائداتها المستقبلية من الاستثمار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك بما تتوقعة من تغير فى هذا الهيكل . فالضرائب المفروضة على أرباح المشروعات تمس بصفة مباشرة معدل الفائدة المتوقع من الاستثمارات إلى نفقته، ويؤدى توقع المشروعات زيادة سعر هذه الضرائب إلى تضييق الإنفاق

الاستثماري وفى حين يؤدى توقعها تخفيض هذا السعر إلى توسعها فى هذا الإنفاق . كما تؤثر الضرائب المفروضة على دخول الأفراد فى ذلك الإنفاق بطريقة
غير مباشرة، حيث تؤدى زيادة سعر هذه الضرائب – أو ارتفاع عبئُها – إلى نقص القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي انخفاض فى طلبهم على منتجات المشروعات، مما ينقص من مقدار الإيرادات المتوقعة من الاستثمار، ومن ثم تعمل المشروعات إلى تضييق إنفاقها الاستثماري إذا ما توقعت زيادة فى هذه السعر، ويحدث العكس فى حالة توقع تخفيض سعر الضرائب المذكورة أو تقرير لمزيد من الإعفاءات منها.
جـ- وفى مجال التجارة الخارجية ، يمكن للضرائب الجمركية أن تسهم فى زيادة معدلات الاستثمار القومي. وذلك من خلال تقرير معاملة ضريبية مرنه للواردات والتمييز بينها بحسب أهمية السلع المستوردة للإنتاج أو الاستهلاك الضروري أو الترفيهي .إن تقرير إعفاءات ضريبة مشجعة على استيراد الأصول الرأسمالية وقطع الغيار للآلات الإنتاجية سيؤدى إلى زيادة حجم الاستثمار الإنتاجي فى المجتمع ، وكذلك فإن إعفاء الإيرادات المتحققة من النشاط الإنتاجي فى المناطق الحرة (الإعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة) سيدفع إلى زيادة حجم النشاط الإنتاجي فى هذه المناطق ، وهذا يعنى مزيداً من الاستثمار الوطني والأجنبي فيها واستيعاب عدد متزايد من العمالة الوطنية والاستفادة بالخبرات الأجنبية .
د- فى حالة الانكماش (أو الركود) يمكن استخدام الضرائب كأداة للتأثير على حجم الطلب الكلى (أى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري) بهدف الوصول الى مستوى التشغيل الشامل أو الى إعادة التوازن بين العرض والطلب الكلى: ففي مجال الاستهلاك ، يمكن التوصل الى هذه الأهداف عن

طريق إجراء تخفيضات فى الضرائب بهدف زيادة القدرة الشرائية المتاحة فى يد الأفراد والمشروعات، ومن ثم زيادة الطلب الكلى على أموال الاستهلاك. وفى مجال الاستثمار يمكن أن يتقرر تخفيض (أو إعفاءات) فى الضرائب المقررة على الأرباح، وسيؤدى ذلك إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهو ما يساهم فى زيادة الطلب الكلى.

وفى حالة التضخم" الارتفاع المتواصل فى المستوى العام للأسعار" يمكن لزيادة الضرائب (أو تخفيض الإعفاءات المقررة) أن تسحب من يد المستهلكين القوة الشرائية الزائدة والتي تسبب ارتفاع الأسعار، إلاَّ أن الأثر الانكماشي لزيادة العبء الضريبي سيتوقف على نوع الضرائب المستخدمة، كما أن استخدام الضرائب غير المباشرة – فى هذا المجال – يجب أن يكون انتقائيا.

٢- وفيما يتعلق بالإنفاق العام– كإحدى الأدوات الهامة للسياسة المالية يمكن الإشارة إلى ما يأتى:

أ- حظيت أداره الإنفاق العام باهتمام العديد من الاقتصاديين باعتبارها أول وأشهر الأدوات (الكينزية) التي طبقت للخروج من الكساد والكبير الذي ساد العالم خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين، كما استخدمت أيضاً فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى أوربا وأمريكا.

ب- ينقسم الإنفاق العام إلى أنواع متعددة (نفقات إداريه، نفقات اجتماعية نفقات استثمارية)، وذلك يعنى أنه ينتج أثاراً متعددة في مختلف الميادين كما أنه يؤثر فى مختلف الكميات الاقتصادية (الدخل القومي ومكوناته من استهلاك وادخار واستثمار) وكذلك في المستوى العام للأسعار، وفى توزيع الدخل القومي، أى أنه يؤثر فى التوازن الاقتصادي العام.

جـ- لا يقتصر تأثير الإنفاق العام على هذه المتغيرات الاقتصادية بطريقة مباشرة ولكنه يحدث أيضاً أثاراً غير مباشرة من خلال ما يعرف بدورة الدخل ، أى من خلال عمل "المضاعف *Le multiplicateur* الذي

يوضح أثر الإنفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية وكذلك من خلال عمل "المُعجل *Laccelerateur*.
الذي يوضح أثر التغيير فى الطلب الاستهلاكي على الاستثمارات المختلفة .
د- النفقات العامة ذات السمة الاجتماعية(التحويلات الاجتماعية العينية النقدية) تؤدى إلى زيادة الناتج الجاري من أموال الاستهلاك التي تخصص النفقات العامة للحصول عليها، كما أن التحويلات النقدية لذوى الدخول المحدودة تؤدى إلى رفع الطلب على أموال الاستهلاك الضروري، وبالتالي فإنها تدفع الى مزيد من إنتاج هذه الأموال .. وكذلك فإن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العامة أو لبعض السلع والخدمات، تؤدى إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأثمان وإلى زيادة الناتج القومي من خلال: تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام،تشجيع الاستثمار والتنمية وخصوصاً بالنسبة لبعض المشروعات أو الصناعات الضرورية".
- ويضاف إلى كل ما تقدم الدور الهام للنفقات العامة فى إعادة توزيع الدخل القومي ، ويتحقق ذلك من خلال كل من النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية
هـ- يمكن مواجهة التضخم من خلال ترشيد الإنفاق العام، كما يمكن مواجهة الانكماش والركود من خلال زيادة حجم الأنفاق، إلا أن فعالية هذه المواجهة ستتوقف على عوامل متعددة من أهمها مدى مرونة الجهاز الإنتاجي
في المجتمع.
ثانياً: أهمية التكامل بيـن السياستيـن المالية والنقدية:
هذا التكامل بين السياستين المالية والنقدية أصبح حقيقة تؤكدها العلاقة الوثيقة بين مختلف الظواهر الاقتصادية من ناحية، وكل من الظواهر المالية والنقدية من ناحية أخرى: فالطلب الكلى – مثلاً- كأحد المتغيرات

الاقتصادية فى إطار التحليل الاقتصادي الكلى – يتكون في قسم كبير منه من النفقات العامة، كما أن الإصدار – النقدي كأداة من أدوات السياسة النقدية- له تأثيره الذي لا ينكر على حجم الطلب الكلى أيضاً. وكذلك فإن "التضخم" لا يعتبر ظاهرة اقتصادية فقط إذ إنه يعكس تداخلاً وتفاعلاً يتم بطريقة معينة بين الكيفية التي يتم بها استخدام كافة أدوات السياستين المالية والنقدية.

فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن " زيادة فى كمية النقود تؤدى إلى الارتفاع فى الأسعار " سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (أى من الإصدار النقدي أو التوسع فى خلق الائتمان

أو ظهرت من خلال الطلب على النقود (الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص) كما يمكن القول بأن التضخم ليس سوى مجرد "حركة صعودية" تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.
هذا التداخل بين هذه المتغيرات الاقتصادية (الطلب والعرض)، والمالية (النفقات العامة) والنقدية (عرض النقود والائتمان والإصدار النقدي)، يؤكد لنا أمرين هما :

الأول : أن التضخم ظاهرة مركبة (أسباب اقتصادية ونقدية ومالية).

الثاني: إن مواجهة هذه الظاهرة لن تتم بفاعلية، ولن تؤتى ثمارها المرغوبة إلاَّ من خلال وجود تكامل وتنسيق بين كل من أدوات السياسة المالية من ناحية، وأدوات السياسة النقدية من ناحية أخرى وتأكيداً لذلك يلاحظ ما يلي

١- فى حالة التشغيل غير الكامل للموارد المتاحة في المجتمع (الركود والبطالة أو الانكماش):

يجب أن يتحقق التنسيق أو التكامل الفعال بين أدوات السياسة المالية والنقدية من أجل مواجهة هذه الحالة فالإنفاق العام يجب أن يزيد حجمه من أجل زيادة مستوى الطلب الفعلي بكل مكوناته (الاستثمار- الاستهلاك) كما أن العبء الضريبي يجب أن ينخفض من أجل تشجيع نوعى الإنفاق (الاستثماري والاستهلاكي) وبالتالي إحداث الأثر الإيجابي فى حجم الطلب الكلى والذي يلزم بدوره لتشغيل الموارد العاطلة في الاقتصاد القومي . وهنا يأتى دور السياسة النقدية لتعمل على بسط الائتمان من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض الموجهة للاستثمار فى كل مجالات إنتاج السلع والخدمات . إن هذا الانخفاض فى سعر الفائدة لن يشجع على زيادة ودائع الادخار والودائع لأجل فقط ولكنه سيدعم الإنفاق الكلى عن طريق مد السوق بقوة شرائية جديدة تعمل على إنعاش الاقتصاد القومي والتخفيف من حدة الركود أو الكساد . وكذلك يمكن للبنك المركزي – ومن خلال سياسة السوق المفتوحة – أن يقوم بشراء السندات الحكومية وغيرها من الأوراق المالية، وسيؤدى ذلك إلى زيادة قدرة البنوك التجارية (البائعة لهذه السندات والأوراق المالية) على منح الائتمان وبالتالي زيادة حجم القوة الشرائية في الاقتصاد القومي مما يساهم فى الحد من الكساد وزيادة الإنفاق الكلى. كما يمكن أيضا للبنك المركزي أن يساهم فى تحقيق هذا الهدف من خلال إقراره لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك التجارية، وذلك سيمكن هذه البنوك من زيادة ما تمنحه من ائتمان أو تخلقه من ودائع.

- وفى هذا المجال ، يلاحظ أنه إذاً كانت التغيرات المطلوب إجراؤها بسيطة فإن سياسة السوق المفتوحة تكون هى الأكثر ملاءمة وفاعلية، أما إذا كانت هذه التغيرات كبيرة وجذرية، فإن سياسة الاحتياطي النقدي والرصيد الدائن تكون هى الأكثر فاعلية.

٢- وفى الحالة التي يعانى فيها الاقتصاد القومي من التضخم "أى الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار" تترتب على ذلك نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة السوء منها:
تدهور القوة الشرائية للنقود وهذا يعنى انخفاض الدخل الحقيقي وإضعاف قدرة ذوى الدخول المحدودة فى إشباع حاجاتهم الضرورية .
تدهور مستوى العدالة فى توزيع الدخل القومي، حيث يتحول هذا التوزيع فى غير صالح ذوى الدخول الثابتة والمحدودة،وتزداد الفجوة بينهم وبين فئة مكتسبي الأرباح وأصحاب حقوق التملك،وبالطبع فإن ذلك يمثل إخلالاً بالتوازن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي .
تدهور معدلات الادخار والاستثمار المحلى.
زيادة العجز فى ميزان المدفوعات الدولية،حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعريه بالإضافة إلى ميزنها النوعية (لأنها ستصبح أرخص نسبياً من سعر مثيلتها فى السوق المحلية) وسيؤدى ذلك إلى زيادة الطلب (الواردات) على هذه السلع الأجنبية مما يعمق العجز فى ميزان المدفوعات الدولية لدى الدولة المستوردة والتى تعانى من التضخم .
إضعاف الحافز الإنتاجي،وتعميق ظاهرة الاقتصاد السرَّى، حيث يتجه العاملون فى معظم القطاعات الإنتاجية إلى البحث عن أعمال إضافية من أجل تحسين دخولهم وبصرف النظر عما إذا كانت هذه الأعمال الإضافية مشروعة أو غير مشروعة .
- إن مواجهة التضخم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب كل هذه الآثار السلبية. هذه المواجهة تستلزم تكاملاً وتنسيقاً بين أدوات السياستين المالية والنقدية، ومن صور ذلك:
أ- ضرورة اتجاه السياسة المالية – فى حالة التضخم – إلى تخفيض الطلب الكلى وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام أى تخفيضه فى المجالات

غير الضرورية مع توجيه الجزء الأكبر منه نحو القطاعات الإنتاجية لزيادة العرض فى مواجهة الارتفاع المستمر فى الطلب . أما السياسة النقدية (والتي يمكن الاعتماد عليها على نحو أسرع من السياسة المالية التي تحتاج دائماً إلى تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها) فإنها تعمل من خلال التأثير فى حجم عرض النقود وصولاً إلى الاستقرار الاقتصادي أو توازن الدخل القومي ، وفى الحالة التى نحن بصددها التضخم – يمكن للبنك المركزي باعتباره المشرف على السياسة النقدية والائتمانية فى المجتمع – أن يوجه أدوات هذه السياسة من أجل خفض عرض النقود والائتمان وبالتالي ينخفض الطلب الكلى، ويتحقق ذلك برفع سعر الفائدة من أجل تقييد الائتمان من ناحية، وجذب المدخرات لإنقاص الإنفاق الاستهلاكي من ناحية أخرى. ويمكن للبنك المركزي أيضاً أن يقرر زيادة نسبة الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك التجارية وكذلك تقرير زيادة نسبة الرصيد الدائن (الإجباري) الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي ومن ثم تنقص قدرة هذه البنوك على منح الائتمان، وذلك يساهم فى إنقاص حجم الطلب الكلى.

ب- إذا كان البنك المركزي – باعتباره مشرفاً على السياسة النقدية والائتمانية – يمكنه أن يستخدم مختلف أدوات هذه السياسة (سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي) كوسائل يمكنها التأثير بطريقة غير مباشرة على حجم الائتمان الذى تمنحه البنوك التجارية فإن التأثير على هذا الحجم يمكن أن يتحقق أيضاً – وعلى نحو مباشر – من خلال التحديد الكمي لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية أن تمنحه خلال مدة معينه وفى ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي (ففى أوقات الكساد يقرر البنك المركزي زيادة الحد الأقصى لنسبة الائتمان التي تمنحها البنوك التجارية، وفى أوقات التضخم يحدث (العكس)، وكذلك يمكن أن تُمَارَس

رقابة البنك المركزي على منح الائتمان على نحو كيفي أو انتقائي، ويتحقق ذلك من خلال قيام هذا البنك – بتحديد الوجوه أو المجالات التي يمكن للبنوك التجارية أن تمنح الائتمان ليستخدم فيها (ففي أوقات التضخم – مثلاً – يمكن تقرير الحد من الائتمان الاستهلاكي وزيادة هذا الائتمان في أوقات الكساد، وأيضاً تقرير الحد من الإنشاءات العقارية السكنية لصالح الإنشاءات الصناعية، وإقامة توازن بين الإنفاق على العقارات والإنفاق على غيرها من وجوه النشاط الاقتصادي الأخرى).

-وفى هذا المجال تشير الإحصائيات المتاحة عن تطور التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي فى مصر إلى وصول نسبة هذه التسهيلات

إلى ٣٦,١% لقطاع الصناعة من أجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة لكافة قطاعات النشاط الاقتصادي غير الحكومية فى مصر (وذلك فى نهاية يونيو ٢٠٠٤ م)، بينما بلغت هذه النسبة ٢٦,٦% لقطاع الخدمات و ٢١,٥% لقطاع التجارة فى ذات التاريخ .

- وفى مجال تشجيع البنوك للقطاع الخاص – اتساقا مع توجهات الدولة لتدعيم دور هذا القطاع فى توفير فرص العمل ودعم الاستثمارات . بلغ إجمالي التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص- بالعملتين المحلية والأجنبية – فى نهاية يونيو ٢٠٠٤م نحو ٢٠٥,٨ مليار جنيه أى بنسبة ٧٣,٥% من أجمالي التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي للقطاعات غير الحكومية.

٣- وإذا كان تغيير مستوى الضرائب يعتبر إحدى أهم وسائل السياسة المالية لمواجهة الانكماش والتضخم وتحقيقاً للاستقرار الداخلي، فإن تغيير مستوى الإنفاق العام يعتبر أيضاً إحدى وسائل السياسة الاقتصادية (بالمعنى الشامل) لتحقيق ذات الهدف.إن مواجهة الفجوة التضخمية مثلاً يحتاج إلى

خفض الإنفاق العام بقدر يقل عن الزيادة فى الضرائب وذلك لأن الأثر المباشر لزيادة حصيلة الضرائب بمقدار معين سيؤدى إلى خفض الإنفاق الخاص بمقدار أقل منه نتيجة قيام الأفراد بالاستمرار في الإنفاق على حساب تخفيض مدخراتهم. وفى حالة الانكماش، تكون المواجهة من خلال خفض معدلات الضرائب وزيادة الإنفاق الكلى. إلاَّ أن فاعلية استخدام هذه الأدوات المالية والاقتصادية(الإنفاق العام الضرائب) سيتوقف على توجيه متناسق معها من قبل السياسة النقدية: ففي حالة التضخم مثلاً يجب أن ينخفض حجم الإصدار النقدي حتى يصبح تخفيض حجم الإنفاق العام مجدياً، وفى حالة الكساد، يجب التوسع نسبياً فالإصدار النقدي والتسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي حتى يصبح تخفيض مستوى الضرائب مجديا.

- إن دور الجهاز المصرفي –باعتباره مسئولا عن السياسة النقدية والائتمانية

في المجتمع – يمكنه استكمال دور السياسات الاقتصادية والمالية من أجل دعم النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال:

تعبئة المدخرات ، تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة للمشروعات دعم برنامج الخصخصة، تطوير وتنشيط سوق رأس المال، ودعم قطاع الصناعة المساهمة فى توفير المناخ الاستثماري الملائم وخلق بيئة تنافسية،مساندة قطاع الأعمال، دعم العملية التصديرية وتطوير التجارة الخارجية، التوسع فى الخدمات الشخصية للعملاء،توفير التمويل الاستثماري للأغراض الإنتاجية والخدمية جذب مدخرات العاملين بالخارج.

الخلاصة:

من هذه اللمحة الموجزة يمكن القول أن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تشكل بتكاملها وتحقيق التناسق بين أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي، وفى الوقت الذي يتحقق فيه هذا الاستقرار الاقتصادي فى المجتمع فان ذلك يمثل دعماً ذاتياً لمسيرة هذه السياسات فى طريق تحقيق أهداف التنمية رفعاً لمستوى المعيشة فى كل المجالات ، وتدعيماً لقوة الاقتصاد القومي فى إطار التحديات الكبيرة التى يواجهها داخلياً وخارجياً.

الفصـل الثـالث

تـطوير المـهارات

تتجلّى المشكلة المشتركة في مختلف أنحاء المنطقة العربية في عدم توصّل الإستثمارات في مجالَي التعليم والتدريب إلى تحقيق النتائج المرجوة لجهة مستويات العمالة المنتجة. ويواجه الشباب حالة تحديات في الإنتقال من مرحلة التعليم الى مرحلة العمل، فيما غالباً ما تعاني الشركات من مشكلة العثور على أفراد ذوي المهارات اللازمة لتوسيع أعمال الشركة أو اعتماد التكنولوجيات الجديدة. ونشهد بالتالي حالات من ارتفاع نسبة البطالة بين العمال، أو من تركّز العمالة في مجالات منخفضة الإنتاجية مع تزامن في نقص اليد العاملة في الشركات. غير أنّه لا يمكن حصر السبب في الفجوات على صعيد المهارات فحسب. فأوضاع سوق العمل، لا سيما الأجور السائدة، والهيكل الصناعي للإقتصاد والنمو السكاني وغيرها من العوامل الأخرى.

وفي الواقع ، فإنّه لمن المهم الإعتراف بأنّ تطوير المهارات يشكّل عنصراً حاسماً في تحقيق الأهداف الإقتصادية التي تحددها الدول. ويدرك العديد من الدول العربية هذه الحقيقة ولكنّهم لم ينجحوا بشكل كامل في الإستفادة من الفرص الناشئة عن طريق مطابقة الطلب على اليد العاملة بمهارات جديدة وتهيئة القوى العاملة التي من شأنها أن تتكيّف مع الظروف المتغيرة في سوق العمل .

وقد عكست الأزمة المالية والإقتصادية الحالية هذا الواقع. ففيما لا نزال نجهل الشكل الذي ستتّخذه عملية الإنتعاش، ندرك تماماً أنّ انتعاش العمالة سيكون أبطأ[1]. فمع انخفاض الطلب على الوظائف، كيلا نتحدّث عن فقدان فرص العمل، لا بدّ من تركيز اهتمام السياسات على الحاجة إلى إعادة التفكير

في مقاربات تنمية المهارات والتوظيف في المنطقة. وتُعدّ مسألة اعتماد الميثاق العالمي للوظائف المنبثق عن مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ من إحدى أطر منظمة العمل الدولية. هذا ويستجيب الميثاق العالمي للوظائف لهدفين متلازمين يتلخّصان في:

(١) التخفيف من آثار الأزمة على العمال والشركات، وتسريع وتيرة انتعاش سوق العمل.

(٢) معالجة المشاكل الهيكلية أو "أزمة ما قبل الأزمة" على صعيد فرص العمل وتوفير العمل اللائق.

ومع ذلك ، من المهم أن نلاحظ هنا أنّ المنطقة العربية التي تضم ٢٢ بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تختلف تماماً من حيث الظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية وجهات النظر حول التنمية والعمالة والإندماج الإجتماعي. ويتراوح هذا التنوع بين العامل الديموغرافي (الدول ذات العدد الكبير من السكان ووفرة قوة العمل مقابل الدول ذات العدد السكاني المحدود والقوة العاملة المحلية المنخفضة) ومعايير الدخل (إذ تضمّ المنطقة بعضاً من أغنى الدول وأفقرها)، وكذلك القيود المحددة للبلدان

١- تختلف عملية انتعاش العمالة بفارق زمني يصل لحوالي ٥ سنوات. هذا ما استُخلِصَ من الأزمات السابقة. وقد ارتكزت عليها بصيرة كينز الأساسية المتعلقة بإدارة الطلب خلال فترة الكساد العظيم. كما وتمّ استخلاص عبر أخرى من الأزمة الآسيوية بين العامين ١٩٩٧ و١٩٩٨.

المتضررة من الأزمات والصراعات (مثل العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان)، ويعكس هذا الأمر ايضاً تأثيراً مختلفاً للأزمة المالية والإقتصادية على مختلف الدول. لذا، ستحاول هذه الدراسة قدر الإمكان التعبير عن واقع هذه المنطقة المتنوعة.

تتألف هذه الدراسة من جزأين، بحيث يقدّم الجزء الأول استعراضاً تحليلياً للتحديات الرئيسية في قضايا المهارات والتشغيل ما قبل الأزمة. أما الجزء الثاني فيتعلق على وجه التحديد بأثر الأزمة على مسألة المهارات وقابلية الإستخدام وسيحاول تحديد حلول مثل تجنب فقدان الوظائف ودعم المنشآت والعمال

في التكيف.

١. التحديات الإقليمية القائمة على صعيد المهارات والقدرة التشغيلية

١.١ العمالة والبطالة عند الشباب

تتركز البطالة في الدول العربية أولاً وقبل كل شيء على مستوى الشباب. وتُعدّ البطالة بين الشباب العربي في الحقيقة من أعلى معدلات البطالة في العالم إذ تمثّل البطالة عند الشباب في المتوسط ٥٠ في المئة من مجمل معدلات البطالة وتكون أعلى بين الإناث[1]. هذا وسجّلت البطالة عند الشباب في العالم العربي في الآونة الأخيرة أعلى المستويات. فقد شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة على سبيل المثال أعلى زيادة في البطالة بين الشباب من ٢٢ ٪ في العام ٢٠٠٠ إلى ٤١.٢ ٪ في العام ٢٠٠٨. كما

١- منظمة العمل الدولية (٢٠٠٩) النمو والاستخدام والعمل اللائق في المنطقة العربية: قضايا السياسة الرئيسية. دراسة مُعدّة للمنتدى العربي للتشغيل، بيروت، ١٩-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، بيروت.

وشهدت معظم الدول زيادةً في البطالة بين الشباب باستثناء البحرين التي انخفضت معدلات البطالة فيها من ٨.١ ٪ في العام ٢٠٠٠ إلى ٤.١ ٪ في العام ٢٠٠٧. (الرسم الأول).

منظمة العمل الدولية، قاعدة معطيات منظمة العمل الدولية حول إحصاءات العمل.

تتركّز البطالة عند الشباب بين المتعلمين نتيجةً لعجز الإقتصادات العربية في خلق وظائف كافية تتماش مع الزيادة السنوية في القوة العاملة. هذا يشير

إلى الفجوة بين النظام التعليمي واحتياجات ومتطلبات سوق العمل من حيث المهارات، غياب والخدمات والبرامج الداعمة لربط الباحثين عن العمل مع سوق العمل من حيث الارشاد المهني والتدريب في المنشآة الخ، وبرامج العمالة تشكّل عوامل لزيادة البطالة بين الشباب.

١.٢ التعليم والتدريب المهني

نجحت المنطقة في تحسين فرص الحصول على التعليم على جميع المستويات فيما أظهرت البيانات تحسينات كبيرة على مر الزمن من حيث معدلات الإلتحاق بالمدارس، ومتوسط سنوات الدراسة ومعدلات معرفة القراءة والكتابة. وتمكّنت غالبية الدول العربية من تحقيق نسبة التحاق عاملة لجهة التعليم الإبتدائي. هذا وهناك معدل التحاق نحو ثلثي من الأولاد في المدارس الثانوية في المنطقة العربية. لاسيما أن نسبة الالتحاق ارتفعت بين الفتيات في المدارس من ٥٦.٥ % في العام ١٩٩٩ إلى ٦٥% في العام ٢٠٠٦. لكن أنّ نسبة التحاق الفتيات بالمدارس لا تزال منخفضة مقارنة مع سائر المناطق، مقارنةً على سبيل المثال بـ٧٥% في شرق آسيا و ٩٠% في آسيا الوسطى(المصدر: موقع اليونسكو على الإنترنت).

وتبقى مسألة توافر البيانات حول التعليم والتدريب المهني محدودةً بحيث تصعب مقارنتها بين البلدان. فالبيانات التي جمعتها منظمة اليونسكو (الرسم الثالث) تبيّن أنّ نسبة الطلبة في التصنيف المعياري الدولي للتعليم ٢ و ٣ المسجّلين في التدريب المهني في الدول العربية قد انخفضت من ١٤.٥٪ في العام ١٩٩٩ إلى ١٢.١٪ في العام ٢٠٠٧. أمّا معدل الـ١٤.٥ التي كان مطابقاً لمعدلات أمريكا الشمالية ومنطقة أوروبا (١٤.٦ ٪) وشرق آسيا والمحيط الهادئ (١٤.٢ ٪) فهو الآن أقل بكثير من معدلات العام ٢٠٠٧ والتي وصلت إلى ١٣.٨٪ و ١٤.٢٪ على التوالي.

ولابدّ من التعامل مع هذه البيانات بحذر باعتبارها مؤشر للتدريب داخل المنطقة العربية، وبالمقارنة مع المناطق الأخرى في الوقت عينه. وتقدّر مصادر بأن معدلات التدريب المهني في تعليم المرحلة الثانوية يشكل أقل من ١٠% من الطلاب[1]. وهذا وبالاضافة بأن معظم مصادر البيانات لا تشمل أنواع أخرى من التدريب مثل التدريب على مستوى المنشأة وبشكل منهجي بالتدريب المستند إلى مؤسسات التدريب الخاصة والعامة منها وعلى نطاق واسع[2].

كما وأنّه من الصعب استخلاص الإستنتاجات من هذه البيانات. فهل يجب اعتبار نسبة الـ١٠% من حصة التعليم الثانوي في مجال التدريب المهني منخفضة أو مرتفعة جداً؟ إنّ حصّة التعليم الثانوي الأكاديمي المرتفعة نسبياً قد تعكس التفضيل الإجتماعي للمسارات الأكاديمية للتعليم، أو الإعتقاد بأنّ التدريب المهني مرادف للفشل الدراسي بدلاً من كونه مسار بديل للعمل

١- قباني وكوثري، ٢٠٠٥، توظيف الشباب في منطقة الشرق الأوسط: تقويم ظرفي، مناقشة سياسة البنك الدولي الإجتماعية، دراسة رقم ٠٥٣٤.

٢ - إنّ حصة التدريب المهني والتقني على سبيل المثال من مجموع التعليم الثانوي قد قدّرت من قبل منظمة اليونسكو بحوالي ٢٧٪ في مصر و ٢٢٪ في ليبيا، و ١٢٪ في الجزائر، و ٨٪ في تونس و ٦٪ في المغرب (معطيات منظمة اليونسكو حول التعليم العالمي، ٢٠٠٧).

المنتج واللائق. ومن الممكن أن تكون مؤشراً على تدنّي نوعية التدريب المهني أو التدريب الذي يتخطّى قدرة الطلاب المالية.

إذا حافظ التعليم العام والمهني على النوعية الجيدة والمناسبة لاحتياجات سوق العمل، فإنّنا نتوقع أن نرى انخفاض معدلات البطالة في مستويات التعليم العالي. لكنّ البيانات المتاحة بالنسبة لبعض دول المنطقة العربية تظهر اتجاهاً مختلفاً: فالعاملين من ذوي التعليم الثانوي هم الأكثر عرضة للبطالة. أماّ العاملون من ذوي التعليم المحدود أو المعدومة فلا يستطيعون البقاء عاطلين عن العمل ولا خيار لديهم سوى قبول وظائف منخفضة الأجر في الإقتصاد غير النظامي. في الطرف الآخر من الطيف، فإنّ معدلات البطالة المرتفعة قد تعكس تفضيلاً من قبل الشباب المتعلمين لجهة انتظار فرص العمل في القطاعين الرسمي والعام. ولكن، كما هو مبين في الجدول الأول، فإنّ بيانات عدد قليل من البلدان في المنطقة تشير إلى أنّ أعلى معدلات البطالة تتركز بين الحاصلين على التعليم الثانوي. وفي الواقع، فإنّ معظم العاطلين عن العمل هم من ذوي المهارات المحدودة أو التعليم المتوسط أو الثانوي، ممّا يثير تساؤلات كثيرة حول نوعية أو أهمية التدريب الذي تلقوه.

الجدول الأول: معدلات البطالة بحسب المستوى التعليم للسكان في سنّ العمل
(٦٤-١٥ سنة) في دول مختارة ضمن المنطقة العربية

الدولة	السنة	التعليم الإبتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي
الجزائر	٢٠٠٤	١٩.٠٠	٢٢.٤٠	٢٢.٨٠
المغرب	٢٠٠٣	٨.٨٠	٢٤.٠٠	٣٠.٣٠
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٢٠٠٦	٢٤.٧٠	٢٠.٨٠	٢١.٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٢٠٠٥	٢.٤٠	٣.٩٠	٤.٠٠

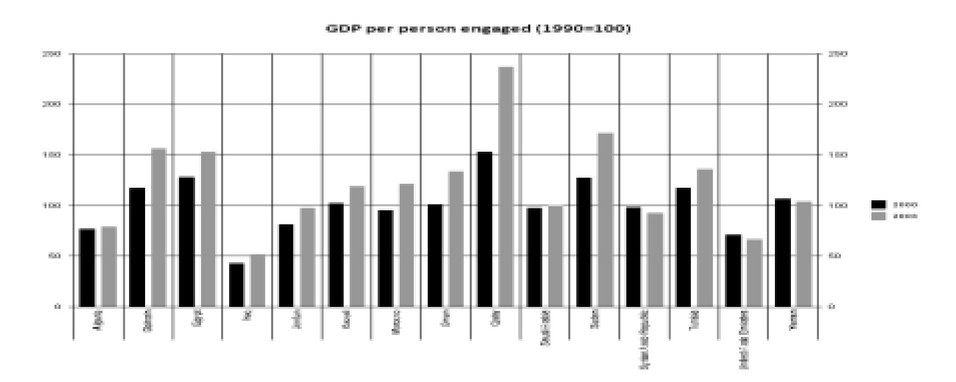
أما على صعيد متوسط جميع الفئات العمرية والمستويات التعليمية فإنّ المنطقة العربية تحتلّ المرتبة الأولى من حيث معدلات البطالة عموماً والتي تراوحت من ١١.٨% في العام ١٩٩٧ إلى ٩.٩% في العام ٢٠٠٧. وسجّلت معدلات البطالة عند النساء في المنطقة مستويات عالية فوصلت في العام ١٩٩٨ إلى ١٦.١ و ١٨.٣% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التوالي، بينما انخفضت في العام ٢٠٠٨ إلى ١٣.٤ و١٦.١% على التوالي (منظمة العمل الدولية اتجاهات النماذج الإقتصادية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩).

ويبدو التعليم عاجزاً عن تفسير انخفاض مشاركة النساء في القوة العاملة خصوصاً وأنّ بيانات التعليم الثانوي والتدريب المهني والتعليم العالي لا تظهر تفاوتات كبيرة بين معدلات التحاق الذكور والإناث. ومع ذلك، يبقى الفارق

في العمالة لنسب السكان بين النساء والرجال في الشرق الأوسط الأعلى في العالم: ٥٢.٦ و٢٤.٧% للنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنةً مع ٨١.٧% بالنسبة للرجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا على حد سواء (منظمة العمل الدولية، اتجاهات النماذج الإقتصادية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩). ويبدو أنّ الدول التي ترغب في زيادة فرص عمل المرأة تحتاج إلى التركيز على قضايا أخرى غير التعليم الأساسي والمهني لتحفيز هذا التغيير.

١.٣ الإنتاجية في العمل

يشير الرسم الرابع إلى أنّ معظم الدول في المنطقة العربية شهدت زيادةً في الإنتاجية خلال الفترة الممتدة ما بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٨ ولا سيما دولة قطر التي سجّلت أعلى نسبة تغيير بين سائر دول منطقة الشرق الأوسط وصلت إلى ٢٣٦.٨ (١٠٠=١٩٩٠) أو ٣٠٣٢٨ في ١٩٩٠ دولار أميركي. ومع ذلك، عرفت كلّ من سوريا والإمارات واليمن انخفاضات طفيفة.



والأهم من الإنتاجية الأسمية يبقى معدّل نمو الإنتاجية المتواضع والذي لم يتخطَّ في مختلف أنحاء المنطقة العربية وفي أفضل الأحوال الـ١.٨% في الشرق الأوسط والـ١.٤% في شمال إفريقيا. ويُعتبر هاذان المعدلين ما دون المتوسط السنوي لمعدل النمو في العالم والذي يصل إلى ٢.١%. هذا وتتجاوز منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتيرة النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاراييب بفارق ١.١% .

إنّ الإنجازات في مجال التعليم في جميع أنحاء المنطقة العربية لم تؤد إلى نمو مرضٍ على صعيد نمو فرص العمل والإنتاجية في العمل. أما انخفاض معدل الإنتاجية فينذر بالسوء كون نمو الانتاجية هو مسؤول عن توفير إمكانية تحسين الأجور ومستويات المعيشة.

يرتبط انخفاض النمو في الإنتاجية بانخفاض الطلب على المهارات مما يخلق حلقةً مفرغةً. فمن جهة العرض في سوق العمل، يمكن لمعدلات البطالة المرتفعة بين الخريجين التقليل من حوافز الباحثين عن العمل للإستثمار في مجال التعليم. بدوره يتسبّب الإستثمار في التعليم في خسائر على صعيد الإنتاجية، مما يحدّ من النمو الإقتصادي. أما على صعيد الطلب ، فإنّ اقتصادات المنطقة لا تزال منحازة لجهة الإستثمارات ذات الإنتاجية المنخفضة (بما في ذلك العقارات) مما يؤدي في النهاية إلى خلق غالبية الوظائف الجديدة ذات المهارات والأجور المتدنية[1].

وعلى الرغم من تشكيل التعليم وتنمية المهارات إحدى العوامل اللازمة لتحسين الإنتاجية وفرص العمل، إلاّ أنّها تبقى غير كافية. وتشمل العوامل

١- تزاناتوس، ز (٢٠٠٩). الأزمة المالية والإقتصادية والإجتماعية العالمية في الدول العربية: لمحة عن الوقائع والسياسات لخلق فرص العمل والحماية الإجتماعية. دراسة مقدمة إلى المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ١٩-٢١، ٢٠٠٩. المكتب الإقليمي التابع لمنظمة العمل الدولية، بيروت.

الأخرى المؤيدة للعمالة سياسات الإقتصاد الكلي وتهيئة بيئة مؤاتية للمؤسسات المستدامة واحترام حقوق العمال، والمساواة بين الجنسين، ومعايير الصحة والسلامة، والحوار الإجتماعي، والإستثمارات العامة خصوصا في البنية التحتية[1].

٤.١ حواجز تلبية الطلب على اليد العاملة

غالباً ما تُفترض المسائل المتعلقة بالمهارات عند معالجتها مسألةً تتصل بتوفير اليد العاملة وحسب الجهود لإعداد الشباب لسوق العمل. وبالتالي يترك موضوع الربط بينهم وبين فرص العمل آثار مأساوية. إلاّ أن هناك مشكلة تشكّل صعوبة خلق لفرص العمل الذي يواجه المنطقة. ففي غياب الطلب على الوظائف، لا يمكن لاستراتيجية تنمية الموارد البشرية أن تنجح.

شهدت المنطقة العربية منذ العام ٢٠٠٠، وقبل نشوء الأزمة المالية العالمية نمواً قوياً نسبياً ومستداماً بلغ ما بين ٥ و٦%، جاء في غالبيته نتيجةً للطفرة النفطية وارتفاع أسعار الطاقة. ويمثّل هذا النمط مستوى أعلى من النمو يفوق ما عرفته المنطقة في التسعينات يُقدّر بنحو ٣.٥ إلى ٤%. وقد كان هذا النمو أقوى في دول المنطقة الغنية بالموارد. بدورها، تشكّل الطبيعة المتقلبة لعائدات النفط سمة أخرى من سمات النمو في المنطقة مع ظهور الانخفاض الحاد الأخير في الأسعار الدولية للنفط في خضم الأزمة المالية الراهنة من جديد. أما القطاع النفطي، فلا يمكن اعتباره مولداً كثيفاً للعمالة في حد ذاته، في وقت تحتاج صادرات النفط التي تقود النمو الإقتصادي لخلق فرص العمل إلى سياسات متعمدة تستخدم العوائد العالية للإستثمار في

---

١ - تزاناتوس، ٢٠٠٩ (المرجع سابقا).

البنية التحتية لتنمية المعارف والمهارات، و للسياسات الإقتصادية التي تعزز فرص العمل وزيادة الإنتاجية[١].

لم يأتِ تأثير النمو على العمالة عبر البلدان وعبر شرائح مختلفة من السكان بشكل موحّد. كما أنّ معدلات البطالة قد انخفضت في المنطقة العربية في المتوسط منذ العام ٢٠٠٣ على الرغم من النمو السكاني السريع. من جهتها، ارتفعت نسبة البطالة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وإلى حد أكبر في البلدان المتضررة من الصراعات وتحديداً العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة. وقبل نشوء الأزمة المالية، عرفت سائر دول مجلس التعاون الخليجي نمواً للعمالة (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر)، مع نمو مرتفع نسبياً في بعض الدول التي تكثر فيها اليد العاملة مثل الجزائر تليها المغرب وتونس[٢].

وإن دلّت هذه الحال على شيء فعلى وجود عدد من القيود في المنطقة العربية، تؤثر على احتمالات الطلب على اليد العاملة. هذا يتعلّق بطبيعة أسواق العمل والإقتصادات التي هي إما غير موّلدة لوظائف جديدة للداخلين الجدد

أو منتجة لوظائف ذات المهارة المنخفضة والتي لا تقدم قيمة مضافة في مجال تنمية المهارات. وفي الواقع، يسعى العديد من الدول المعتمدة على الإستثمار في تنمية الموارد البشرية إلى اختيار مسارات النمو الإقتصادي التي تتطلب مهارات منخفضة (مثل صناعة البناء والتصدير). ومع تزايد قوة العمل المتعلمة بات من المرجح زيادة عدم التوافق بين العرض والطلب

---

١ ـ منظمة العمل الدولية (٢٠٠٩). النمو والعمالة والعمل اللائق في المنطقة العربية: قضايا سياسية أساسية. دراسة مقدمة إلى المنتدى العربي للعمالة، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ١٩-٢١، ٢٠٠٩. المكتب الإقليمي التابع لمنظمة العمل الدولية، بيروت.

٢ ـ منظمة العمل الدولية (٢٠٠٩). النمو والعمالة والعمل اللائق في المنطقة العربية: قضايا سياسية أساسية. دراسة مقدمة إلى المنتدى العربي للعمالة، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ١٩-٢١، ٢٠٠٩. المكتب الإقليمي التابع لمنظمة العمل الدولية، بيروت

وصولاً إلى نهاية استيراد العمال غير الماهرين أو ذوي المهارات المحدودة. هذا مثال عن التخطيط الإقتصادي الذي يركّز على النمو، ولا سيما النمو الذي تقوده الصادرات، المنفصل في الواقع عن الإستثمارات في مجال تنمية الموارد البشرية التي تهدف إلى خلق قوة عمل مثقفة وماهرة.

٢. آثار الأزمة الإقتصادية على تنمية المهارات والقدرة التشغيلية لدى الشباب في المنطقة العربية

٢.١ لمحة موجزة عن تأثير الأزمة على العمالة في المنطقة العربية

لقد ألقت الأزمة الإقتصادية العالمية بظلالها على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لكنّ تأثيرها جاء محدوداً نسبياً مقارنةً مع سائر مناطق العالم

في وقت يجمع الباحثون على قدرة المنطقة في التعافي بشكل سريع ما لم تتعمّق هذه الأزمة وتتفاقم بشكل أكبر. هذا ويختلف مدى تأثّر الدول نظراً لكون هذه الأخيرة من الدول المنتجة أو غير المنتجة للطاقة. أما الخسائر في العائدات من صادرات النفط في بعض الدول فقد أسفرت عن انكماش إجمالي الناتج المحلي بمقدار الربع. ومع ذلك، من شأن الإحتياطيات المالية الكبيرة التي تراكمت خلال سنوات الإزدهار من قبل معظم دول الخليج أن تسمح بالخروج من هذه الأزمة. غير أنّ هذه النظرة التفاؤلية لا تطال إمارة دبي والعراق واليمن وسلطنة عمان حيث تقلّ احتياطيات الطاقة و/أو يكثر عدد السكان. من ناحية أخرى، باتت الدول المستوردة للطاقة[١] والتي عانت من ارتفاع أسعار السلع الأساسية على مدى السنوات الأخيرة قادرةً اليوم على انقاذ ما بين ٥ إلى ١٠% من إجمالي ناتجها المحلي نتيجةً

١- الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة والمغرب وتونس ولبنان.

لانخفاض أسعار الطاقة. ويأتي التوازن نتيجة الانخفاض في الصادرات الصناعية والسياحة والتحويلات المالية[١]، أما الدول المستوردة للطاقة في المنطقة العربية فلم تنج من التأثير الشديد الذي خلّفه الركود العالمي نظراً لمحدودية اندماجها في التجارة الدولية والأسواق المالية العالمية.

لكنّ التركيز على الآثار المالية للأزمة فقط يقلّل من أهمية الأثر الإقتصادي الحقيقي للأزمة في المنطقة. ففي العام ٢٠٠٩، انخفض النمو في مصر إلى ٣.٦%[٢] أي بنسبة ٥٠% مقارنةً مع العام ٢٠٠٨. وإلى جانب تونس والمغرب، ترتبط مصر بشكل وثيق بأوروبا في مجالات التجارة والسياحة، مما يفسّر جزئياً شدة تأثير الأزمة على الاقتصادات الحقيقية.

والأهمّ لهذه الاقتصادات الانخفاض المتوقع في هذه الدول على صعيد التحويلات المالية الآتية من العمال المهاجرين في أوروبا. فإنّ هذه التحويلات تمثّل مصدراً هاماً من مصادر الدخل، وتلعب دوراً كبيراً في الاقتصادات الوطنية للدول المانحة لليد العاملة. وقد شهدت أكثر الدول المستقبلة لليد العاملة وتحديداً إمارة دبي، موجةً كبيرةً من تسريح للعمال المهاجرين ونزوح جماعي من العمل وذلك بسبب إلغاء أو تعليق بعض مشاريع البناء الكبرى.

وفي ظلّ غياب البيانات المتعلقة بسوق العمل، وغياب التحديثات المنتظمة وفي ظلّ طبيعة الأزمة المتطورة، بات من الصعب تقويم تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي. لذا، لا بدّ من بذل المزيد من الجهود لرصد الوضع ومعالجته. ومع ذلك مقارنةً مع الخصائص الهيكلية لأسواق العمل في

---

١ - ج. براخ وم. لوي (٢٠٠٩) مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.giga-hamburg.de/dl/download.php?d=/content/publikationen/pdf/gf_international_٠٩٠١.pdf .

٢ – صندوق النقد الدولي: لمحة عن الإقتصاد العالمي (نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

المنطقة التي استعرضت في القسم السابق، يجب اتباع نهج أكثر استباقاً لحماية الفئات الأكثر ضعفاً ودعم القدرات الاقتصادية والإنتاجية للعمال والشركات. ويتوجّب على عملية الإستجابة للأزمة أن تأخذ في الإعتبار احتياجات العاملين لتكون قادرة على التكيف مع الطبيعة المتغيرة لسوق العمل من ناحية، ومع حاجة الشركات إلى الاحتفاظ بالعاملين فيها من ناحية أخرى.

٢.٢ الإستجابات العالمية: ميثاق الوظائف التابع لمنظمة العمل الدولية والمهارات وعمالة الشباب

يمكن للميثاق العالمي للوظائف التابع لمنظمة العمل الدولية العالمية توفير إطاراً مفيداً لتطوير المبادرات الوطنية والإقليمية التي من شأنها أن يعالج، ليس فقط أثر الأزمة، ولكن أيضاً أن يساعد على المدى الطويل جدول أعمال التنمية للدول العربية (أنظر المرفق رقم واحد لإلقاء لمحة على مخطط الميثاق). ويهدف الميثاق إلى توجيه السياسات الرامية إلى تحفيز الإنتعاش الإقتصادي وتوليد فرص العمل وتوفير أرضية الحماية الاجتماعية للعاملين وأسرهم. كما ويسعى إلى دعم الإنتعاش الاقتصادي والحد من خطر انتشار الأزمة في مختلف الدول، ويمهّد بالتالي الطريق أما عولمة مستدامة وأكثر إنصافاً. فإنّ مثل هذا الميثاق لا يؤدي إلى تطوير استراتيجيات قصيرة الأمد للإستجابة للأزمة فحسب بل يتصدّى أيضاً لآليات انتقال الأزمة، ويرسي أسس اقتصادات أكثر استدامة. وهو لا يقوم حول كمية الأموال التي يتوجّب على الحكومات إنفاقها بل حول كيفية الإنفاق. كما ويدعو الحكومات ومنظمات العمال وأرباب العمل على العمل معاً بشكل جماعي لمواجهة الأزمة العالمية للوظائف من خلال السياسات التي تتوافق وبرنامج منظمة العمل الدولية حول العمل اللائق. كذلك، يحثّ

الحكومات على النظر في عدد من الخيارات مثل الإستثمار في البنية الأساسية، وبرامج العمل الخاصة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية والحد الأدنى للأجور. ويمكن لهذه التدابير ولا سيما في الدول النامية، الحد من الفقر والمساهمة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي. أما التحدي فيقوم على ترجمة التدابير المنصوص عليها في الميثاق وتطبيقها على الصعيد الوطني، الأمر الذي يتطلب حواراً اجتماعياً فعالاً ومؤسسات سوق عمل قوية لا تتواجد إلاّ في درجات متفاوتة في المنطقة العربية.

ويتناول ميثاق الوظائف مسألة تطوير المهارات وقدرة المؤسسات على الاحتفاظ بفرص العمل. كما وأنّه يوفّر إطاراً لتجنّب تسريح العمال وبما يتطلب ذلك دور للمجتمعات المحلية، القطاع الخاص واتحادات العمال. هذا ويدعو

إلى الحد من خطر البطالة الطويلة الأجل من خلال "تنفيذ سياسات سوق عمل ناشطه وموجهة توجيهاً سليماً، وتعزيز الكفاءة وزيادة الموارد المتاحة لخدمات التشغيل في القطاع العام بحيث يلقى الباحثون عن العمل الدعم الكافي". وهو يدعو أيضاً إلى "تنفيذ البرامج المهنية وبرامج تنمية المهارات الريادية، والإستثمار في تنمية مهارات العمال ورفع مستوى المهارات وصقل المهارات لتحسين القدرة التشغيلية، خصوصاً للذين فقدوا وظائفهم أو للمعرضين لخطر من فقدان وظائفهم وللفئات الضعيفة"، ولا بدّ من الإضافة إلى أنّ هذا الميثاق يعالج أيضاً مسألة تجنّب فقدان فرص العمل ودعم المؤسسات في الحفاظ على القوى العاملة من خلال برامج مصمّمة جيداً.

هذا وطوّرت منظمة العمل الدولية أداة لتتناول على وجه التصدي إلى ارتفاع عمليات تسريح العمال[١]، ويحدّد هذا الدليل ستّ مراحل مختلفة من دورة فقدان الوظيفة حتى العثور على وظيفة جديدة تشمل: مرحلة ما قبل التسريح، مرحلة الإبعاد؛ مرحلة اكتساب مهارات جديدة؛ مرحلة البحث المكثّف عن عمل؛ مرحلة استنفاد الفوائد و/أو المدخرات؛ ومرحلة التكيف مع الوظيفة الجديدة. كما ويسلّط هذا الدليل الضوء على مواصلة البرامج تقديم الدعم والمشورة بعد بدء العامل وظيفةً جديدةً.

ويرتكز جزء من هذه الدورة على إعادة التدريب التي تشكّل مرحلة انتقالية في دائرة البطالة. فإنّ عملية إعادة التدريب تتسم بإمكانية تحسين آفاق فرص التشغيل، ولكن يمكنها أيضاً أن تضع ضغطاً كبيراً على العمال المسرحين وأسرهم. اضافة الى ذلك فتشكل اعادة التدريب الرجوع الى صفوف الدراسة بعد فترة انقطاع طويلة دامت أكثر من عقد. فبعد مرور كل هذا الوقت، ليس من المستغرب أن يشعر معظم العمال بالقلق من العودة الى صفوف الدراسة، في حين سيواجه أولئك الذين كانت لهم تجارب سيئة في المدرسة أزمة حقيقية على صعيد الثقة بالنفس.

يحتاج العمال عادة إلى الكثير من الدعم لدخول برامج إعادة التدريب. فمثلا قد يتمتّع بعض العمال المسرحين بمستوى كافٍ من مهارات القراءة والكتابة والرياضيات لمتابعة حياتهم اليومية في وظائفهم القديمة، ولكن ليس في الصفوف الدراسية خصوصاً إن لم يحصلوا على مساعدة إضافية.كما ويفتقر بعض العمال إلى القدرة على القراءة والكتابة. وبالتالي،

---

١ - هانسن، ج. (٢٠٠٩) دليل لتسريح العامل. منظمة العمل الدولية، جنيف، متوفر على الموقع التالي:
http://www.ilo.org/skills/what/pubs/lang--en/docName--WCMS_١٠٣٥٩٤/index.htm

يُصبح موضوع إعادة التدريب خياراً يصعب عليهم انتقائه. وإذا شعر العمال بالقلق حيال قدرتهم على القراءة أو الكتابة أو استخدام الأرقام، فقد لا يرغبون بالإنخراط في برنامج إعادة التدريب. من جهتها، يمكن للمراكز الانتقالية أن تبدأ رسمياً أو بشكل غير رسمي بصفوف رفع مستوى المهارات لمساعدة العمال على التغلب على هذا الحاجز. كما يمكنها التأكيد على أنّ البرامج التدريبية المتوفّرة تعالج احتياجات العمال من حيث المهارات الأساسية.

٢.٣ الاستجابات الإقليمية ذات الصلة بالمهارات وقابلية الإستخدام

اتّخذت حكومات كثيرة في المنطقة في محاولة منها للإستجابة للأزمة تدابير مختلفة نهدف إلى التخفيف من آثارها. وتمّ التركيز تحديداً على القطاع المالي من أجل الحد من التأثير المنهجي الناشئ عن نقص الائتمان. وقد أدخلت دول عديدة التدابير المالية والنقدية للحفاظ على النشاط الإقتصادي على المستوى الكلي. وفيما جرى التخلّي عن العديد من المشاريع، عمدت الدول إلى زيادة الإنفاق العام([١]).

ولاقت برامج سوق العمل وخصوصاً تلك المتعلقة بتنمية المهارات اهتماماً ملحوظاً لجهة الإستجابة للأزمات.

ونعرض فيما يلي استجابات لبعض الدول.

البحرين

بدأت نقابات العمال حملة "الحق في العمل" لإعادة العمال الذين فقدوا وظائفهم. وتشير وزارة العمل إلى العلاقات الوثيقة مع غرفة التجارة واتحاد نقابات عمال البحرين للتصدي لآثار الأزمة: فتمّت مناقشة القضايا المتصلة بحماية العمال وتحسين ظروف العمل في الحوار الإجتماعي

١- لمزيد من التفاصيل، أنظر مرجع تزاناتوس المذكور آنفاً.

الثلاثي من خلال قنوات مختلفة مثل اللجان المشتركة والمجالس الثلاثية والإجتماعات المخصصة. وتعمل وزارة العمل حالياً على إعداد برنامج جديد لتعزيز فرص توظيف خريجي الجامعات العاطلين عن العمل، والذي يتضمن إعادة التدريب، ودعم الدخل والتدريب على الوظيفة. وتشمل التدابير التكميلية لتسهيل الإستجابة للأزمات:-

(أ) رفع مستوى الوظائف المصرفية في وزارة العمل

(ب) إدماج عملية التوجيه المهني ضمن برامج التدريب.

(ج) إدراج طالبي العمل للمرة الأولى في خطة التأمين ضد البطالة.

(د) توسيع فرص التدريب للباحثين عن عمل.

العراق

سوف يتمّ بمساهمة تسعة مصارف، توفير القروض القصيرة والمتوسطة للعاطلين عن العمل لمساعدتهم على إطلاق مشاريع استثمارية. ويتراوح مبلغ القرض ما بين ٥٠٠٠ و٢٥ ألف دينار مع معدّل فائدة أقصى يصل الى ١٠%.

الأردن

سوف تبدأ وزارة العمل بالإشتراك مع أرباب العمل بتقويم المهارات المهنية والتقنية والتكنولوجية اللازمة في الصناعات الجديدة الناشئة/ والمشاريع العملاقة بغية تكييف التدريب. وقد تمّ إنشاء شركة لتوظيف وتدريب العاملين في القطاع الزراعي لتوظيف نحو ألف من سكان وادي الأردن الذين سيحصلون أيضا على الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ورواتب شهرية وفقاً لنظام الحد الأدنى للأجور. كما وسيتمّ اتخاذ تدابير أخرى لتقديم الحوافز لأصحاب العمل الذين يوظفون الأردنيين بدلاً من العمالة الوافدة، ودعم الإتحاد العام لنقابات العمال واعتماد المشاورات مع الأطراف المعنية بشأن تشريعات العمل. ويهدف مشروع التوظيف

والتدريب الوطني إلى الحدّ من البطالة في الأردن، وخصوصاً بين الشبان والشابات. هذا وصدر قانون "لمكافحة الإتجار بالبشر" في العام ٢٠٠٩ مصحوباً بقسم مختص في وزارة العمل وتمّ التخطيط لإنشاء ملجأ لحماية ضحايا الإتجار بالبشر. كذلك، تشكّلت لجنة الأردن لتشجيع العمالة في قطاع الزراعة وإدراج العمال ذوي مستوى التعليم ما دون الثانوي.

موريتانيا

تعمل الحكومة على تدريب وتوظيف ٤ آلاف شاب عاطل عن العمل، ودعم صندوق تعزيز فرص عمل الشباب. وقد تمّ وضع استراتيجية لمكافحة آثار العبودية لمتابعة ممارسات الرق التي باتت محظورة منذ العام ٢٠٠٨.

المغرب

تركّز خطة الطوارئ الثانية على "وظائف المغرب العالمية" (أي المجالات التي للمغرب مزايا تنافسية فيها، مثل التصدير وصناعة السيارات والطيران والإلكترونيات). أما الحكومة فهي بصدد إنشاء ٢٢ منصة صناعية متكاملة والعديد من "المواقع المضيفة" للمستثمرين بهدف خلق ٢٢٠ ألف وظيفة جديدة بحلول العام ٢٠١٥. وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية في خطة الطوارئ كبار المسؤولين في السلطات الرسمية (الحكومة والبنك المركزي)، والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمجتمع المدني.

سلطنة عمان

تهدف الخطة المقبلة وبرنامج الإصلاح الإقتصادي الى تنويع الإقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط والغاز، وخلق فرص عمل للشباب وللنمو السكاني السريع. وتعتزم الحكومة تكثيف الجهود من أجل تحقيق القطاع الخاص أهداف فرص العمل للمواطنين العمانيين.

في إطار تشجيع عمالة الشباب اعتمد منهج تعرف الى عالم الأعمال كمنهج وطني رسمي في التدريب المهني وهو يدرس في معاهد تدريب وزارة القوى العاملة وذلك بهدف تنمية ثقافة الريادة عند الشباب.

المملكة العربية السعودية

سوف تفتح وزارة العمل مكاتب التوظيف في الجامعات والمدارس الثانوية. وستقوم أيضاً بإعداد برنامج عملي لتنفيذ استراتيجية توظيف وُضعت مؤخراً

من شأنها أن تشجّع، من بين أمور أخرى، السعوديين على شغل الوظائف التي توفرها المدن الإقتصادية الضخمة في رابغ وحائل والمدينة المنورة وجيزان. وتتضمّن الإستراتيجية الجديدة دعم برامج الأسر المنتجة، وإنشاء وحدات نسائية في صندوق تنمية الموارد البشرية.

هناك خطة عند المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني لإدخال منهج تعرف إلى عالم الاعمال على مناهج التدريب المهني وذلك من أجل تنمية ثقافة الريادة لدى الشباب السعودي وتشجيعهم على فتح مشاريعهم الخاصة عند التخرج.

تونس

طرح البرلمان قانوناً جديداً في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ من شأنه أن يسمح لموظفي القطاع العام بالتقاعد المبكر (قبل سن ٦٠) حتى يتسنى فتح أبواب العمل أمام الشباب. بالإضافة إلى ذلك، سوف تقدّم الحكومة القروض لمساعدة الأفراد على بدء أعمال تجارية صغيرة وللحدّ من نسبة البطالة بين المتخرجين.

٣. إستنتاجات ومقترحات

إن اقتصاد منخفض المهارات ومتدني الانتاجية ومنخفض الأجور اقتصاد لا يمكن ان يكون مستداما على المدى الطويل، كما أنه لا يتمشى

مع هدف تخفيف حدة الفقر. إن هذه الحلقة المفرغة من عدم كفاية التعليم وسوء التدريب وانخفاض الانتاجية وسوء نوعية الوظائف وتدني الأجور، هي التي يقع في براثنها الفقراء العاملون وهي التي تستبعد العمال الذين لا يتمتعون بمهارات مناسبة من المشاركة في النمو الاقتصادي والتنيمة الاجتماعية في سياق العولمة. ويؤثر هذا الأمر أيضا تأثيرا سلبيا على القدرة التنافسية للمنشآت وقدرتها على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن لاستراتيجية إقليمية قائمة على تحسين نوعية التعليم والتدريبw توافرهما، أن تولد في مقابل ذلك، حلقة حميدة يغذي تطوير المهارات فيها القدرة على الابتكار وزيادة الانتاجية ونمو المنشآت والتغير التكنولوجي والاستثمار والتنوع الاقتصادي والقدرة التنافسية، وكلها أمور لازمة لاستدامة وتعجيل خلق وظائف أكثر وأفضل في سياق سياق الطريق نحو العمل اللائق.

ونبغي أن يشكل التركيز على الشباب وتطوير المهارات جزءا من الاستجابة للأزمة الاقتصادية الحالية. إن التخفيف من الآثار السلبية للأزمة يتسم بجانبين هما: ضمان أن ينتقل العمال انتقالا إيجابيا إلى عمل جديد والتخفيف من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي بفرضها التغيير على العمال والمنشآت والبلدان. وبالنسبة للعمال، يقتضي الانتقال السلس إلى عمل جديد أن تكون مجموعة آليات التالية موجودة وبعض منها ما يلي:

نظم الاعتراف بالمهارات لاقرار وتصديق التعلم والتجارب السابقة المكتسبة في العمل بحيث لتمكن العمال الذين يتمتعون بمهارات قابلة للتداول من الانتقال بسهولة إلى وظائف جديدة داخل المنشأة والى وظائف وصناعات أخرى على حد سواء.

توافر إعادة التدريب والارتقاء بالمهارات من جانب الحكومات أو أصحاب العمل من خلال التزام العمال بالتعلم المتواصل عن طريق استخدام هذه الفرص.

خدمات التشغيل، بما في ذلك الحصول على معلومات سوق العمل في الوقت المناسب والإرشاد بشأن المسار المهني وخدمات التوظيف.

الاستثمار في برامج إعادة تدريب العمال لضمان ان يكون العمال قادرون على الارتقاء بالكفاءات الموجودة واكتساب معارات جديدة.

تمكين مؤسسات التدريب المهني والتعليم العالي من الاعتراف بالتعليم والتجربة العملية السابقة كعامل مساعد على الدخول الى التعليم المهني والعالي.

الفصل الرابع

الدول العربية والتحديات الاقتصادية

يشهد عالمنا المعاصر منذ عقد الثمانينيات وحتى اليوم ، أحداثاً عالمية مذهلة متسارعة أحدثت تحولات جذرية وعميقة فى النظام الاقتصادى والسياسى العالمى، أسفرت عن نتائج وتطورات هامة ، وضعت العالم وشعوبه المختلفة عشية القرن الحادى والعشرين أمام متطلبات وتحديات جديدة وجعلتها تبحث عن سبل مختلفة تمكنها من تلبية احتياجات العصر ومواجهة تحدياته .

وبالرغم من تنوع وتعدد هذه التحديات والمتطلبات (اقتصادية – سياسية – اجتماعية – ثقافية – تكنولوجية – بيئية ...) إلاَّ أن التحديات الاقتصادية تقع فى موقع الصدارة ، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات ، ولهذا نجد بلدان وشعوب العالم المختلفة تبحث عن طرق ووسائل وآليات فاعلة تساعدها على النمو والتطور الاقتصادى بديناميكية مناسبة ، وعلى استخدام واستغلال مواردها وطاقاتها الاقتصادية بما يضمن لها الأستمرار والصمود والقدرة المناسبة على المنافسة معتمدة على الاتفاقيات الثنائية والجماعية والعمل الاقتصادى المشترك وعلى التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية ، كمدخل مناسب للدفاع عن مصالحها المختلفة ، ومن أجل ضمان مواقع مناسبة تحميها من التغيرات المتسارعة ونتائجها المحتملة وغير المحمودة [١].

---

(١) فؤاد راشد عبده ، الإصلاحات الاقتصادية فى البلدان العربية ودورها المرتقب فى التمهيد لقيام السوق لعربية المشتركة ، فى د. محمد إبراهيم منصور(محرر) ، **ابحاث المؤتمر السنوى الثانى " السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى " الذى عقده مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط فى الفترة (٢٥-٢٧ نوفمبر ١٩٩٧)** ، (أسيوط : مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٨)، ص ص ٢١٧ – ٢١٨ .

وبدون التطرق إلى الجدل المثار حالياً حول حجم التحديات الاقتصادية التى تواجه الدول العربية ، يمكن القول وبدون مغالاة أن التحديات الاقتصادية أصبحت أحد حقائق الواقع المعاش في الأقطار العربية في الوقت الراهن ومن أخطر المشاكل التي تؤرق بال كل مهتم بالشأن العربى، فلا تكاد تخلو وسيلة من وسائل الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي من طرح لهذا الموضوع، لا يخلو أي خطاب سياسي أو منتدى فكري من التصدي إليها، وليس من قبيل المبالغة القول بأن مواجهة هذه التحديات أصبح هو المقياس الحقيقي لنجاح الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية .
تواجه الاقتصاديات العربية حالياً وفى المستقبل القريب تحديات عديدة ومتنوعة (داخلية وخارجية – مباشرة وغير مباشرة ..) ، وعلى الرغم من تنوع وتعدد هذه التحديات والمتطلبات(اقتصادية – سياسية – اجتماعية – ثقافية – تكنولوجية – بيئية ...) إلا أن التحديات الاقتصادية تقع فى موقع الصدارة
لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات .
وتتعدد المفاهيم المستخدمة فى البحث إلاَّ أن هناك مفهومين أساسيين وهما (الدول العربية – التحديات الاقتصادية) ، يسعى هذا المبحث إلى الوقوف عليهما وتقديم تعريف موجز ومبسط لهما ، وذلك كما يلى :

أولاً : التعريف بالدول العربية (*Arab Countries*)

هو مصطلح يُطلق على الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية ، يبلغ عدد تلك الدول ٢٢ دولة ، ويُطلق عليها مجتمعة مصطلح الوطن العربى .
ويتكون الوطن العربى من مساحة جغرافية تربط بين ثلاث قارات وأربعة بحار ، ويتكون من ٢٢ دولة وكياناً سياسياً تتسم بالتجانس النسبى فى اللغة والثقافة ، وبالتباين الكبير فى السياسة والاقتصاد والتركيبة السكانية

والاجتماعية ، وتبلغ مساحة الوطن العربى حوالى ١٤.٢ مليون/كم٢ يعيش فيه حوالى ٣٢٦.١ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٧ ، وينتج العالم العربى ٢٥.٨ % من إنتاج العالم للنفط ويمتلك ٥٠.٣ % من احتياطات النفط العالمية وينتج أيضا ١٣.١ % من الإنتاج العالمى للغاز الطبيعى ويمتلك ٢٩.١ % من الاحتياطى العالمى منه[١] .

وتنقسم الدول العربية إلى مجموعتين[٢] :

الدول المنتجة للنفط : ويعتمد الدخل الوطنى فى هذه الدول على مصدر واحد وهو تصدير مادة النفط ، وهذه الدول غنية بمواردها المالية ولكنها تعانى من نقص اليد العاملة المتخصصة .

الدول غير المنتجة للنفط : تعتمد فى غالبيتها على الزراعة وقطاع الخدمات العامة ، وتعانى هذه الدول من وفرة اليد العاملة وتزايد البطالة ومن نقص فى مصادر رؤوس الأموال .

وتعانى غالبية الدول العربية حالياً من تحديات وصعوبات متعددة منها السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، بعض هذه المشاكل ناتج عن خلل فى البناء الداخلى والبعض الآخر ناتج عن عوامل خارجية ، بين هذه وتلك تسعى غالبية الدول العربية لوضع الخطط التنموية الملائمة لظروفها الذاتية المتمايزة .

ثانياً:مفهوم التحديات الاقتصادية (*Economic Challenges*)

لا يوجد تعريف واحد ، متفق عليه يصلح أن يكون شاملاً وجامعاً لمفهوم التحديات ، حيث أن هناك العديد من التعريفات المقدمة لهذا المفهوم ،

---

(١) صندوق النقد العربى ، مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام ٢٠٠٧ ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ، عدد ٢٨ ، سبتمبر ٢٠٠٨ ، ص ج .

(٢) فؤاد حيدر ، **التنمية والتخلف فى العالم العربى (طروحات تنموية للتخلف)** ، (بيروت : دار الفكر العربى ، ١٩٩٠) ، ص٥ .

ويرجع ذلك إلى اختلاف تناول ونظرة كل باحث للمفهوم ، ومن أهم هذه التعريفات :

" التحدي هو ذلك الوضع الذي يمثل وجوده أو عدم وجوده تهديداً أو إضعافاً، أو تشويها، كلياً أو جزئياً، دائماً كان أو مؤقتاً، لوجود وضع آخر يُراد له الثبات والقوة و الأستمرار" فمثلاً التحدى الثقافى يمثل تهديداً أو خطراً أو إضعافاً أو تشويهاً، لوضع أو منظومة ثقافية معينة، فيصح أن يُطلق عليه لهذا السبب " التحدي الثقافي "[(١)] .

وهناك تعريف آخر للتحديات مفاده أن: " التحديات هى تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية "[(٢)] .

ولكن نوعية التحديات هي التي تحدد حجم الخطر التي تتعرض له هذه الدولة أو ذاك المجتمع ، فبعض التحديات تؤثر في كيان الدولة أو المجتمع في الصميم، بحيث يكون تأثير التحدي شاملاً وليس ذا بعد واحد، وهنا لابد أن تكون المواجهة شاملة، أي تكون المواجهة بحجم التحديات وإلاَّ فإن النتيجة سوف تكون اكتساحاً شاملاً ، وتتخذ التحديات عدة أشكال ، وأهمها

- التحديات الاقتصادية.
- التحديات الثقافية.
- التحديات المعلوماتية.
- التحديات الاجتماعية.
- التحديات البيئية

(١) زكريا داوود ، الأمة الإسلامية والتحديات المعاصرة ، مقال منشور على موقع : موقع www.alwihdah.com/print.php ، أخر تحديث بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢ .

(٢) أنيس فتحى ، **الإمارات إلى أين ..استشراف التحديات والمخاطر على مدى ٢٥ عاماً** ، (أبو ظبى : مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، ٢٠٠٥) ، ص ص ١٥-١٧ .

التحديات التكنولوجية .
خلاصة القول يمكن تعريف التحديات الاقتصادية بأنها :" تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق اقتصادية أو ذات بعد اقتصادى نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية ، وتشكل تهديداً أو خطراً على مستقبل النمو والتنمية الاقتصادية بالدولة " .
أنماط وصور التحديات الاقتصادية التى تواجه الدول العربية
تواجه الدول العربية قدراً كبيراً من التحديات في مختلف جوانب الحياة وخاصة فى الجوانب الاقتصادية ، وتمثل هذه التحديات الاقتصادية خطراً على التنمية العربية ، وتعوق قدرات الوطن العربي على التكيف مع التحولات العالمية ومواجهة تحديات السلام ومكافحة الإرهاب وحماية نفسه من التغييرات المعاكسة في الفضاء الاقتصادي الكوني ، ويمكن إيجاز مجموعة التحديات التي تواجه الدول العربية في ظل المشهد العالمى المعاصر فيما يلى :
تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية .
تصاعد الاتجاه نحو الخصخصة والإصلاح الهيكلى .
انكماش المساعدات الإنمائية الرسمية .
اتساع حجم الفجوة المعرفية والتقنية .
تحديات الاندماج بالاقتصاد العالمى .
تزايد المديونية الخارجية وأعباؤها .
ضعف وتدنى مستوى التجارة والاستثمارات العربية البينية .
محدودية الموارد العربية وسوء استغلالها .
تعثر عملية التنمية والإصلاح الاقتصادى وبطء معدلاتها .
تصاعد معدلات البطالة .

الفساد وتدنى مستوى الحوكمة .
تزايد مشكلات تدهور البيئة .
تصاعد معدلات التضخم وارتفاع اسعار الطاقة والمواد الغذائية خلال العامين الأخيرين .
وقد اختلف الاقتصاديون حول أنماط وصور التحديات الاقتصادية التى تواجه الدول العربية فى ظل المشهد العالمى المعاصر ، وظهرت فى هذا الإطار ثلاثة إتجاهات رئيسية ، وهى :
الإتجاه الأول : ويرى أنصار هذا الإتجاه أن التحديات الاقتصادية التى تواجه الدول العربية فى ظل المشهد العالمى المعاصر تنقسم إلى نوعين رئيسيين (تحديات اقتصادية مباشرة ، وتحديات اقتصادية غير مباشرة.
الإتجاه الثانى : ويذهب إلى أن تلك التحديات الاقتصادية تنقسم إلى (تحديات اقتصادية رئيسية ، وتحديات اقتصادية فرعية) .
الإتجاه الثالث : ويرى أصحاب هذا الإتجاه أن تلك التحديات الاقتصادية تنقسم إلى (تحديات اقتصادية داخلية ، وتحديات اقتصادية خارجية) ويميل الباحث إلى تبنى هذا الإتجاه خلال دراسته .
التحديات الاقتصادية التى تواجه الدول العربية
(الطبيعة – الآثار الناجمة)
على الرغم من تنوع وتعدد التحديات والمتطلبات التى تواجه الدول العربية (إقتصادية – سياسية – اجتماعية – ثقافية – تكنولوجية – بيئية ...) إلاَّ أن التحديات الاقتصادية تقع فى موقع الصدارة ، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات .
إن التحديات الاقتصادية هى تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق اقتصادية أو ذات بعد اقتصادى نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية ، وتشكل تهديداً أو خطراً على مستقبل النمو والتنمية الاقتصادية .

ويمكن تقسيم التحديات الاقتصادية التى تواجه الدول العربية إلى قسمين رئيسيين ، وهما :
التحديات الاقتصادية الداخلية .
التحديات الاقتصادية الخارجية ، وفيما يلى عرض موجز لعدد من التحديات الاقتصادية السابق ذكرها فى المبحث الثانى ، وذلك من حيث طبيعتها وأهم الآثار الناجمة عنها .
أولاً : التحديات الداخلية : تتمثل فى عدة أمور ، وأهمها :
محدودية الموارد العربية وسوء استغلالها : تعد المياه من أكثر الموارد الطبيعية محدودية في الوطن العربي ، ومما يزيد الأمر سوء هو أن معظم أراض الوطن العربي تقع في المناطق الجافة ، حيث لا تسقط الأمطار فيها إلا في القليل النادر ، ويعتبر الوطن العربي من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية إذ لا يتخطى المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه (١٠٠٠) متر مكعب مقارنة (٧٧٠٠) متر مكعب على المستوى العالمي، ومن المتوقع أن يتناقص هذا المعدل إلى (٥٠٠) متر مكعب في معظم الدول العربية بحلول عام ٢٠٢٥ ، علاوة على ذلك ، فإن حوالي نصف الموارد المائية العربية تنبع من خارج الوطن العربي ، كما أن هذه الموارد غير مستغلة برمتها ، بل يتم استغلال نحو ٦٨% منها فقط ، وطبقا لدراسة حديثة ، فإن حوالي ٧٥% من الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي ومن المتوقع أن تبلغ النسبة ٩٠% بحلول عام ٢٠٣٠[١] .
أما بالنسبة لمصادر الأراضي ، فإن الوطن العربي يعاني من ندرة الأراضي أيضا ، حيث أن ٥٤.٨% من مساحته تعد أراضي خالية ، وتمثل

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مؤشر الفقر المائي ، **نشرة ضمان الاستثمار** ، السنة٢٢ ، العدد٣ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥ .قع

المراعي ٢٦.٨% والأراضي القابلة للزراعة ١٤.٥% والغابات حوالي ٣.٩% ، وتمثل الأراضي المزروعة حوالي ٢٩% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة أو حوالي ٤.٢% من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي ، وتتعرض غابات الوطن العربي والتي تمثل ٣.٩% من مجمل مساحته إلى ضغوط متزايدة ، وتفقد بمعدل سنوي ١.٥٩% ، وتعتبر إعادة زراعة الغابات الطريق الفعال لتعويض الفاقد من هذه الغابات ، بيد أن معدل التشجير وزراعة الغابات لا يوازيان معدلات الفقد ، علاوة عن أن أعادة زراعة الغابات لا يعوض الفقدان الذي يحدث في التنوع الحيوي الذي تضمه الغابات الأصلية(١)، وقد شكلت هذه التطورات ضغوطاً على التنمية الزراعية العربية وبالتالي أصبح الوطن العربي عاجزاً عن سد متطلباته الغذائية ، حيث بلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية مع نهاية عام ٢٠٠١ حوالي١٤.٧مليار دولار بالرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على جهود التنمية الزراعية العربية(٢) .

تصاعد معدلات البطالة : يشكل تصاعد معدلات البطالة في الدول العربية واحد من أخطر التحديات التي تواجه الوطن العربي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، وتشير أحدث التقارير إلى أن معدل البطالة في الوطن العربى يبلغ ١٤% ، من أصل (١٨٠) مليون عاطل عن العمل في العالم بمعنى أخر يبلغ العرب نحو ٤.٩% من سكان العالم ، بينما يبلغ العاطلون عن العمل حوالي ١٠.٦% من إجمالي العاطلين عن العمل في العالم أي أكثر من ضعف نسبة مساهمتهم في سكان العالم ، فمعدلات التدفق العربي

---

(١) مصطفى طلبة وآخرون ، **مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي** ، (أبو ظبي ، ٢٠٠١) ، ص ٢٠-٢١ .
(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** ، الخرطوم ، ٢٠٠٤ .

إلى سوق العمل أعلى من بقية العالم مما يخلق نوعين من الضغط ، ضغط البطالة القائمة ، وضغط البطالة القادمة[١] ، ويمكن تصنيف الأقطار العربية من حيث معدلات البطالة على ثلاث مجموعات ، الأولى تضم دول مجلس التعاون الخليجي والتي لا تزيد فيها معدلات البطالة عن ٥% والمجموعة الثانية تضم الأقطار التي لا تزيد فيها معدلات البطالة عن ١٠% وتشمل كل من تونس ٧.٢% ،وسوريا ٨.٩٥% ومصر ٨.٢% ، واليمن ٨.٣% ولبنان ٨.٥% ، بينما تضم المجموعة الثالثة الأقطار التي تزيد فيها معدلات البطالة عن ١٠% وتشمل كل من الجزائر ٢٦.٤% ، والأردن ١٤.٤% والمغرب ١٤.٥% وموريتانيا ١٠.٩% ، وليبيا ١١.٦% والسودان ١٥.٩% [٢] .

وغني عن البيان أن معدل البطالة بين الشباب دون سن ٢٥ سنة هو نصف المعدل العام للبطالة ، وهذه النتيجة تجعل الشباب والبطالة صفتين متلازمتين لفئة من السكان ينظر إليها دائما على أنها الأمل والمستقبل ، وهو ما يهدد المستقبل العربي ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن البطالة انتشرت بدرجات متزايدة بين خريجي التعليم العالي وبنسبة أكبر بين الإناث ، ويشير ذلك بجلاء إلى عدم قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد المقدر أن يبلغ عددهم حوالي (٤٧) مليون طالب عمل بحلول عام ٢٠١٠ [٣] .

ويمكن القول بأن تنامي معدلات البطالة يرجع إلى عوامل عديدة من أهمها ارتفاع معدلات النمو السكاني العربي ، وعدم تمكن الوطن العربي من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع العرض المتمثل في الأعداد المتزايدة من

---

(١) جاسم السعدون ، أفاق الاقتصاد العربي- ماذا يمكن عمله ، **بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للديمقراطية والتجارة الحرة** ، الدوحة ، أبريل ٢٠٠٣ .

(٢) منظمة العمل العربية ، **تقرير المدير العام** ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

(٣) منظمة العمل العربية ، **العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة – التحديات والأفاق** ، (القاهرة : منظمة العمل العربية ، ٢٠٠٢).

الداخلين إلى سوق العمل بسبب تدني القاعدة الإنتاجية وضعف الاستثمارات ، بالإضافة إلى الاتجاه العام نحو تقليص الوظائف الحكومية ، نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي ، وعدم قدرة القطاع الخاص في المرحلة الانتقالية للخصخصة ، من استيعاب جزء كبير من الداخلين على سوق العمل ، وعدم موائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل في الوطن العربي .

الفساد وتدنى مستوى الحوكمة : يمثل الفساد قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ويترتب على الفساد خلل فى الكفاءة الاقتصادية ، نظراً لما ينتج عنه من سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توجيه الاستثمارات فضلاً عن إعاقة الاستثمارات والتراكم الرأسمالى ، ومن ثم ، يعوق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة لما يترتب عليه من خلل فى توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع ، فضلاً عما يترتب عليه من عديد من الآثار السلبية اجتماعياً وسياسياً وتعوق تلك الآثار عمليات الإصلاح ولذا أصبحت قضية الفساد من القضايا التى تشغل بال الجميع في المجتمعات العربية ، نتيجة لزيادة حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل ؛ مما يهدد مسيرة ومستقبل عمليات الإنماء بهذه الدول ، وتتعدد صور الفساد وأسبابه فى الدول العربية ، كما تتفاوت درجة الفساد فيما بين هذه الدول ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى غياب الحوكمة من الناحية التنفيذية فى هذه الدول ، ووفقاً للتقارير الدولية فإن الدول العربية تحتل مرتبة متوسطة فى مقاييس الحوكمة ، وتأتى دول الخليج فى مقدمة الدول العربية وفقاً للمقاييس الدولية ، وقد أثبتت الدراسات أن هناك ارتباط طردى قوى بين مستوى الأداء

الاقتصادى فى المنطقة العربية وجميع مؤشرات الحوكمة وخاصة مدى سيادة القانون ، وكفاءة الحكومة ، وقدرتها على مكافحة الفساد[١].

ثانياً : التحديات الخارجية : وتتمثل فى عدة أمور ، أهمها :

تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية : العولمة الاقتصادية هى تلك العملية التي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحو ل دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامل الإنتاج سواء أكان رأسمال أو عمل أو تكنولوجيا أو غير ذلك ، فالعولمة إذن تساوي التغير التكنولوجي بالإضافة إلى فتح الأسواق للتجارة الدولية والاستثمار مضافا إليه التغير السياسي .

وتجلت عملية تسارع العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة باطراد نمو التجارة العالمية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والازدياد الحاد في نشاطات الشركات متعدية الجنسيات التي تعد اليوم بمثابة الحكومة الكونية *Global Government* ، كما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ملفتة للنظر إذ قفزت مبالغ هذا الاستثمار من متوسط سنوي يبلغ (٢٧.٥) مليار دولار في السبعينات من القرن الماضي إلى (٥٥٩.٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٣ [٢] ويمكن إيجاز أهم المخاطر التي تتعرض لها الدول النامية ومنها الدول العربية من جراء العولمة الاقتصادية فى عدة أمور ، وأهمها انهيار الإنفاق الاستهلاكي تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي ، تزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ، زيادة الفقر ، والأزمات المالية كالأزمة المالية العالمية الراهنة .

---

(١) محمد رئيف ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ، (القاهرة : جامعة اقاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٩) ، ص ص٢١-٢٦ .

(٢)UNCTAD, **World Investment Report** ٢٠٠٤, Geneva,٢٠٠٤.

تحديات الاندماج بالاقتصاد العالمي : شهد الاقتصاد العربي ارتفاعاً ملحوظاً في مؤشر اندماجه بالاقتصاد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية حيث أرتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادي من ٢٦% في عام ١٩٧٠إلى٦٩.٥% في عام ٢٠٠٣ [١] ، لقد أثرت عمليات الاندماج بالاقتصاد العالمي على أداء الاقتصاد العربي الذي بدأ بالتراجع منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي ، حتى مطلع القرن الحادي والعشرين ، ورغم أن هذا التراجع لا يخلوا من التذبذبات نحو الارتفاع أحياناً ، غير أن الميل للتراجع كان بارزاً ويطغى على أي تذبذبات محدودة ومؤقتة في الاتجاه المعاكس وكان حصاد ذلك تعرض الأهمية النسبية للاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي لتغييرات كبيرة سواء فيما يتعلق بحصة الوطن العربي من الناتج العالمي أو التجارة العالمية ، ففي عام ١٩٨٠كان الناتج المحلي الإجمالي العربي يمثل ٤% من الناتج العالمي، انخفضت النسبة إلى ٢.٧% في عام ٢٠٠٣ ، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات العربية، فقد شهدت هي الأخرى هبوطاً ملحوظاً من ١٢.٤% في عام ١٩٨٠ إلى ٥.٧ % في عام ٢٠٠٧ ، ويشير هذا الانخفاض في المؤشرات إلى هشاشة الهياكل الاقتصادية ، وضعف الإنتاجية ، وتراجعا في الأداء الاقتصادي[٢] ، ويمكن القول بأنه مع تزايد الاندفاع نحو انتهاج سياسات اقتصادية ومالية وتجارية تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ، تتزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتتدنى مؤشرات التنمية البشرية فبينما يتمتع ٢.٣٤% من مجموع السكان العرب (البحرين، والكويت ،الإمارات، وقطر) بتنمية بشرية مرتفعة ، فإن ٢٢.٠٩% من

---

(١) صندوق النقد العربي ،**التقرير الاقتصادى العربى الموحد** ، العدد ٢٢ ، أبو ظبي ، ٢٠٠٤ .

السكان (السودان،اليمن ،جيبوتي ، موريتانيا) يعيشون في ظل تنمية بشرية منخفضة ، ويتمتع ٧٥.٥٧% من السكان بتنمية بشرية متوسطة يعيشون في باقي الدول العربية[١] .

ووفقا لتقارير البنك الدولي ، فإن حوالي ٦٨ مليون عربي يعانون من الحرمان والفقر البشري ، ويصل معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين إلى نحو ٦١.٢% ، ولا يحصل ٢٦% من السكان العرب على المياه الصالحة للشرب و١٩.٧% لا يتوفر لهم الصرف الصحي ، وفي الوقت الذي يبلغ فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٧٩٣٥ دولار في الإمارات ، فإنه ينحدر على ٨٩٣ دولار في اليمن ، وهذا يعكس حجم التفاوت الكبير بين أقطار الوطن العربي[٢] .

ومما يزيد الأمر سوءا ، أنه مع التدهور الحاصل في البيئة الاقتصادية والاجتماعية العربية ، تتصاعد الدعوة والضغوط إلى المزيد من الانخراط في الاقتصاد العالمي ، وتطبيق توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمتمثلة ببرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي والتي لم تستطع أن تخفف من مشكلة المديونية العربية الخارجية والتي فاقت ١٥٠.٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ بعد أن كانت أقل من خمسين مليار دولار مع مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي .

وفي الوقت الذي تستمر فيه الدول الصناعية الكبرى بالسيطرة على الثروات العربية ، فإنها تلوح بالمساعدات الإنمائية التي تقدمها إلى بعض الأقطار العربية والتي شهدت هبوطا ملحوظا خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، وهو العقد الذي لاقت فيه شعارات العولمة وسياسات التحرير

---

(١)UNDP , **Human Development Report**,٢٠٠٤.
(٢)World Bank , **World Development Report** , ٢٠٠٤.

الاقتصادي والانفتاح على الخارج رواجا ، ففي الوقت الذي بلغت فيه المساعدات حوالي ١٠.٣ مليار دولار في عام ١٩٩١ ، انخفضت تدريجيا حتى وصلت إلى ٣.٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ وبينما كان نصيب الفرد العربي من هذه المساعدات حوالي ٤٩.٢ دولار في عام ١٩٩١ ، انخفض إلى ١٥.٢ دولار في عام ٢٠٠٠[١] .

ضعف التجارة العربية البينية ، وتدني الاستثمار العربي البيني : اتسمت مسيرة التنمية العربية بالاعتماد على الخارج ، ويرجع ذلك إلى الاختلال الهيكلي في الاقتصاديات العربية ، من حيث تخلف القاعدة الإنتاجية والاعتماد على تصدير الخامات واستيراد الآلات والمعدات والسلع المصنعة وتشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن حجم التجارة بين الأقطار العربية هو ضعيف جدا عند مقارنته بحجم التجارة الخارجية العربية مع الدول المتقدمة صناعيا ، فالصادرات العربية البينية لا تسهم سوى بـ(٧.٧%) من الصادرات العربية الإجمالية ، أما بالنسبة للواردات العربية البينية فلا تشكل سوى (٩.٥%) من الواردات العربية الإجمالية لعام ٢٠٠١ وفيما يتعلق بالاستثمارات العربية البينية والذي بلغها رصيدها التراكمي حوالي ٣٥.٩ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٥-٢٠٠٤ فلازال حجمها بسيط مقارنة بحجم الاستثمارات العربية في الخارج والتي يقدرها الخبراء المصرفيون بأكثر من تريليون دولار ، ويشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٤ ، إلى أن إجمالي الاستثمارات العربية البينية قد بلغ بحدود ٥.٩ مليار دولار ، تركزت ٧٥% منها في قطاع الخدمات ، و٢٣% في قطاع الصناعة ، ١.٣% في قطاع الزراعة [٢] .

---

(١) اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، **التقرير الاقتصادي العربي** ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٤**، الكويت ٢٠٠٤ ، ص ٣٧ .

فضلا عن ذلك فإن الوطن العربي قد أخفق في استقطاب الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة الماضية ، حيث لم يتجاوز نصيب الوطن العربي من التدفقات الاستثمارية المباشرة العالمية نسبة ٢.٥% من إجمالي هذه التدفقات الموجهة إلى أسواق الدول النامية خلال الفترة من عام ١٩٩٨إلى ١٩٩٩ ففي الوقت الذي أرتفع فيه نصيب الوطن العربي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ٧.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ، غير أن هذا الرقم لا يشكل سوى ١% من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

سبل مواجهةالتحديات الاقتصادية التى تواجه الدول العربية

يسعى هذا المبحث إلى عرض أهم السبل التى يمكن من خلالها مواجهة التحديات الاقتصادية ، مع تقديم رؤية مستقبلية للاقتصاد العربى ، ولذا ينقسم هذا المبحث إلى محورين رئيسيين ، وذلك على النحو التالى :

المحور الأول : سبل مواجهة التحديات الاقتصادية التى تواجه الدول العربية :

إن مواجهة التحديات الاقتصادية التي أفرزتها التغييرات والتحولات الاقتصادية المحلية و العالمية تستدعي تبني برنامج عمل ، يتضمن القيام ببعض الإجراءات الفعلية ، وفي محاور عديدة ، من شأنها أن تخلق المناخ المناسب الذي يفتح الأفاق الرحيبة أمام التنمية والنمو الاقتصادى في الوطن العربي ، وتتمثل هذه المحاور فى عدة أمور ، وأهمها :

تعزيز القدرة التنافسية العربية .

تنمية أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العربية .

بناء راس المال البشري المؤهل ، ورفع كفاءته .

تقوية وتفعيل منظومة البحث والتطوير لمواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية .

خلق المناخ الاستثماري الجاذب للأسراع بعملية التنمية .
تكثيف التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية، الإسراع إلى تنفيذ السوق العربية المشتركة.
المحور الثانى: رؤية مستقبلية للاقتصاد العربى :
يمكن تحديد مقومات هذه الرؤية المستقبلية فى إطار الآتى :
يجب أن يكون المدخل الإنتاجى العمود الفقرى الذى يستند إليه فعالية العمل الاقتصادى العربى المشترك .
التأكيد على أهمية الإصلاح الهيكلى للقوى البشرية .
تفهم أن العقبات ذات الطبيعة غير الاقتصادية تفرض ظلاً ثقيلاً وتنبؤات ضاغطة على مستقبل النشاط الاقصادى العربى وعلى معيشة السكان .
لم يعد العمل الاقتصادى العربى المشترك ضرورة تنموية فحسب وإنما أصبح ضرورة مصيرية ، فالواقع والمستقبل للتكتلات الاقتصادية ، وبالتالى فإن هناك مسئولية أساسية تقع على عاتق الدول العربية فى المرحلة القادمة وتتحدد عناصرها فى عدة أمور أهمها :
تحييد العمل الاقتصادى بعيداً عن الخلافات والهزات السياسية الطارئة .
كفالة مبدأ المعاملة التفضيلية للمنتجات والخدمات العربية ، والإلتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية .
العمل على التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والداخلية فيما بين الأقطار العربية وداخل كل قطر ، وتحرير تنقل الأيدى العاملة العربية ....إلخ .
فإذا ما تحددت عناصر المسئولية العربية فإنه يمكن أن يسهم العرب فى تشكيل البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة .
لقد أصبح واضحاً لكل ذى عينين حجم التحديات التى تواجه الدول العربية خلال القرن الحادى والعشرين ، وهى تحديات تنبع من مصادر شتى وتهدد

بإلحاق أفدح الأضرار ليس فقط بالمستقبل الاقتصادى للشعوب العربية ولكن بات الخطر يلتف حول هويتها وثقافتها بل ووجودها القومى ذاته ، فهناك تحديات العولمة وانفتاح الأسواق وشراسة الشركات عابرة القارات ، وتنامى النزعة نحو بناء التكتلات الاقتصادية والإقليمية وأشتداد حمى التنافس الاقتصادى ، ومخاطر التهميش التى تنتظر الكيانات الصغيرة غير القادرة وغير المؤهلة للمنافسة والسماوات المفتوحة ، الأقمار الصناعية والبث الفضائى الذى لاتحده قيود ، وهناك من جانب آخر ، تحديات القوى الإقليمية المتحفزة لدور جديد فى منطقة الشرق الأوسط خصماً من حساب قوى إقليمية عربية كبرى كمصر ، ..وغيرها من التحديات التى تهدد المستقبل العربى بصفة عامة .

وبالرغم من تنوع وتعدد هذه التحديات والمتطلبات (اقتصادية – سياسية – اجتماعية – ثقافية – تكنولوجية – بيئية ...) إلا أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة ، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات .

وتعتبر التحديات الاقتصادية واحدة من أخطر التحديات التي تواجه الدول العربية في الوقت الراهن، وإحدى التحديات التي يجب على البلدان العربية الإنتباه إليها حالياً وخاصة مع بروز الأزمة الاقتصادية العالمية .

ونظراً لخطورة التحديات الاقتصادية وأثارها السلبية المختلفة فإنه يتوجب على الدول العربية أن تسرع العمل على إيجاد السياسات والإستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها.

ولقد حاولت هذه الدراسة التوصل إلى أبرز التحديات الاقتصادية التى تواجه الدول العربية فى ظل المشهد العالمى المعاصر ، وسعت الدراسة للإجابة
على مجموعة من التساؤلات، وخلصت إلى عدد من النتائج منها ما يلي:
أصبحت التحديات الاقتصادية أحد حقائق الواقع المعاش في الدول العربية في الوقت الراهن، ومن أخطر التحديات التي تؤرق بال كل مهتم بالشأن العربى .
هناك أنماط وصور مختلفة للتحديات الاقتصادية التى تواجه لدول العربية .
يترتب على تلك التحديات الاقتصادية العديد من الآثار الضارة بمستقبل التنمية العربية .
لم يعد العمل الاقتصادى العربى المشترك ضرورة تنموية فحسب وإنما أصبح ضرورة مصيرية ، فالواقع والمستقبل للتكتلات الاقتصادية .
هناك مسئولية أساسية تقع على عاتق الدول العربية فى المرحلة القادمة فإذا ما تحددت عناصر المسئولية العربية فإنه يمكن أن تسهم الدول العربية فى تشكيل البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة .
ولاشك أن قدرة النظام الاقتصادي للدول العربية على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق معدل عالٍ من النمو الاقتصادي تعد معياراً للحكم على درجة نجاح النظام أو فشله، وبالتالي يحتاج النظام الاقتصادي العربى لكي يكون نظام ناجحاً وفعالاً، أن يسير بخطوات ثابتة وسريعة في طريق مواجهة التحديات الاقتصادية وتحسين معدل النمو.

الفصـل الخـامس

الاتحـاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنـه الدولـي

يعتبر ظهور الاتحاد الأوروبي من أبرز مظاهر التعاون والشراكة بين الوحدات السياسية التي ظهرت منذ انتهاء الحرب الباردة، وتمثل ذلك من أكثر معالم الانسجام الإقليمي في العلاقات الدولية لما له من آثار ترتبت في تحولات جيوبولتكية في مضامين وأبعاد الوزن الدولي للتكتلات في التاريخ المعاصر. حيث شكل الاتحاد بتركيبته المؤسسية وأهدافه المتعددة منظومة أوروبية ذات وزن مؤثر على الساحة العالمية، لما يمتلكه من مقومات اقتصادية وعسكرية واجتماعية تؤدي إلى إعطاء الدور الواضح على الصعيد السياسي في النظام العالمي، على الرغم من وجود التنوع بين دول الاتحاد في العديد من المقومات. كما ويذهب العديد من السياسيين والاقتصاديين - أمثال (جيرمي شابيرو) الباحث في معهد بروكنجز و (كال توماس) الأمريكي المحافظ – إلى أن تكامل الاتحاد الأوروبي وتوسعه سيسهم في خلق قوة عالمية قادرة نوعياً في خلق التوازن السياسي والاقتصادي على الصعيد العالمي، وتقف في مواجهة النظام الدولي التي تقوده الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام (١٩٩١).

إن قيام الاتحاد الأوروبي لم يأت وليد لحظة، بل تكون نتيجة روح من التضامن الفكري والعملي البناء، ومن أشكال الشراكة المرحلية والمتعددة بين عدد من الدول الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ بالتوقيع على اتفاقيات للتعاون في مجالات معينة، واتفاقيات من التجارة التفضيلية بإزالة العوائق التي تعترض انتقال وتنمية المنتجات المتداولة بين الأعضاء، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وإقامة اتحاد جمركي يخدم

السلع المحلية في مواجهة تنافسية السلع المستوردة من خارج التكتل، مما سهل ذلك على تطوير فكرة تأسيس اتحاد اقتصادي تكاملي مبني على سياسات مالية واقتصادية كلية بصورة مستقلة، بما يعود بالنهاية على تنمية الناتج الإجمالي لكل دولة ويحسن مستوى الوضع الاقتصادي للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، ومما يساعد ذلك في إيجاد فرص العمل ويقلل من نسب التضخم.
أما في المجال الأمني، فقد بدأت مجالات التعاون المشترك في أوروبا عام (١٩٥٢) عندما تم توقيع معاهدة (باريس) للدفاع الأوروبي المشترك، وبناء إستراتيجية أمنية تخدم سلامة وأمن الدول الأعضاء أسهمت بالتالي في التوصل لمعاهدة (ماسترنحت) في العقد الأخير من القرن الماضي، التي عززت كافة الجوانب الأمنية ومواجهة مختلف التحديات الخارجية التي تمس باستقرار منظومة الاتحاد الأوروبي.
ومع هذا تبقى دراسة الاتحاد الأوروبي كتكامل إقليمي بين الدول الأعضاء وبكل ما يمتلكه من مقومات القوة التي تناولها علماء الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية في أدبياتهم النظرية التي يتناول العديد منها تحديد وقياس الوزن الجيوبولتكي للوحدات السياسية بشكل عام، وتحديد عناصر القوة الشاملة للوحدات السياسية- كما ذهب إليها العالم (كلاين)- إلاَّ أن ذلك يبقى ضمن مجال الجدل العلمي النظري في قياس مدى كفاءة الاتحاد الأوروبي الذي سيستمر مكان نقد في حسابات القدرات في النظام الدولي. وفي الجانب السياسي فإن الوصول إلى إقامة اتحاد فدرالي يسير بتوحيد السياسات الوطنية لدول أوروبا يعتبر من مدلول الوقائع والحقائق الواضحة هو أقرب إلى الاستحالة من الصعوبة، وذلك كون العديد من القضايا السياسية والأمنية الدولية التي ظهرت بعد تشكل الاتحاد بصورته الحاضرة، تؤكد على وجود اختلاف في مسار التعامل وعدم الوصول إلى توجه سياسي موحد من الدول الأعضاء يعبر عن موقف الاتحاد الأوروبي.

كما وأن هناك العديد من القضايا الجوهرية التي تبين بان الاتحاد الأوروبي هو أقرب للمنظومة الاقتصادية مقارنة بالمنظومة الأمنية والاجتماعية والسياسية على الرغم من وجود رؤية معينة بأن العديد من الدول التي انضمت للاتحاد باتت عبئاً على موارد الدول الأخرى، وإن ثلث مجموع الدول ما زالت تستخدم العملة الوطنية إلى جانب اليورو، وفي الجانب الأمني والسياسي هناك اتفاقيات ومعاهدات إستراتيجية أمنية بين العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع دول فاعلة على الساحة الدولية، كحلف شمال الأطلسي (الناتو)، لا تخولها بالتالي التحلل من التزاماتها مع دولة كالولايات المتحدة لطالما كانت حليفة لمعظم دول القارة الأوروبية في مواجهة دول المحور والدول الشيوعية في فترة استمرت لعقود من القرن المنصرم.

أما في الجانب الاجتماعي، فيعتبر عامل الانسجام بين الشعوب المكونة للاتحاد عنصراً هاماً في تحديد وزن ومستوى قوة الاتحاد على الساحة الدولية فهناك تعدد في الثقافات واللغات بل وفي التمسك بالهوية الوطنية، ويعلل ذلك بعدم المصادقة على دستور الاتحاد الأوروبي من قبل فرنسا على سبيل المثال مما يعني أن ذلك بمجمله بالنسبة لمستقبل الاتحاد الأوروبي يبقى خاضعاً في تجارب الدول الأعضاء لعامل المصلحة ورهينة لحجم المكاسب التي تجنيها الشعوب على مستوى كل دولة، لذا سيستمر التمسك بالسيادة الوطنية والاستقلال السيادي للدولة الواحدة لأن ثقافة شعار نحن الهولنديون، أو الإنجليز أو الألمان

أو الفرنسيون، سيبقى يخيم على النخبة أو الجهة المؤيدة لشعار (نحن الأوروبيون).

وعلى ضوء ما تقدم، تأتي هذه الدراسة البحثية، لمناقشة وزن الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، من خلال تتبع الأهداف والتركيبة المؤسسية التي يقوم عليها الاتحاد، والبحث في عوامل القوى المؤثرة إيجابياً في وزن

الاتحاد وفي المقابل تشخيص التحديات التي تواجه منظومة الاتحاد، وذلك استناداً لعناصر المقومات الجيوبولتكية والمتمثلة بكل من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستويين الداخلي والخارجي، وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

I: الاتحاد الأوروبي: النشأة والأهداف والتركيبة المؤسسية:

I-I الاتحاد الأوروبي: النشأة والأهداف

أولاً) النشأة:

ترجع فكرة توحيد القارة الأوروبية - ومن خلال التعاون والمساواة في العضوية- إلى المفكر والأديب الفرنسي (فيكتور هيوجو) عام (١٨٥١) الذي دعا إلى التوحد السلمي لدول أوروبا (مقلد،٢٠١١،ص:٢٥٣)، إلا أن الفكرة لم تأخذ الفرصة الجادة في التطبيق، بل ازداد وضع أوروبا أكثر انقساماً نتيجة الصراع الكارثي، حيث وقعت حربان عالميتان في العقد الثاني والعقد الرابع من القرن العشرين، ومع هذا ظهرت حاجة الشراكة المدفوعة بالحاجة إلى إعادة بناء أوروبا ومواجهة أي احتمال لوقوع حرب شاملة أخرى، مما استدعى عدد من الدول الأوروبية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام (١٩٥١) التي تألفت من ست دول آنذاك وهي (ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا لوكسمبورغ). وكانت بهذا أول وحدة جمركية عرفت دولياً باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية، وبالسوق المشتركة بعد اتفاقية روما عام (١٩٥٧)

واستمرت الفكرة بالتوسع حتى الوصول إلى اتفاق من تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية تجمع حتى الآن غالبية قارة أوروبا وبمسمى جديد (الاتحاد الأوروبي) وكان ذلك في الأول من تشرين أول عام ١٩٩٣ حينما دخلت معاهدة (ماسترخت) حيز التنفيذ، والتي أرست دعائم التعاون

الأوروبي من خلال كل من التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية، ودعم توحيد الرؤى في القضايا السياسية الدولية ضمن سياسة خارجية وأمنية مشتركة، والتعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية(Tuathail,٢٠٠٣,P:١٤٢).

وبهدف إرساء دعائم التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بينت المعاهدة أن القرارات تؤخذ بأغلبية الأصوات بناءً على أن ممثلي حكومات الدول الأعضاء هم أعضاء مجلس الاتحاد، وبحيث تعمل الدول معاً للتوصل إلى تفاهم مشترك يؤدي إلى الإجماع.

أما العوامل التي أسهمت في عملية اندماج البلدان الأوروبية في تشكيل الاتحاد تتمثل بالتالية: (عوض،١٩٩٩،ص:٣١):

العامل الجغرافي: حيث أسهم عامل الجوار الجغرافي في عملية الاندماج بين الدول الأوروبية، خاصة وأن موقع أوروبا عبر التاريخ يعتبر استراتيجياً من مختلف النواحي، وهو كذلك يوفر ظروف طبيعية ملائمة على الصعيد الجيوبولتكي.

العامل التاريخي: منذ قرون عديدة كان للدول الأوروبية ظروف تاريخية مشتركة انتهت بالصراع ومن ثم التعاون في مواجهة الصراع خاصة في الحربين العالميتين في القرن العشرين، وهذا بدوره أسهم في إيجاد ثقافة فكرية وعملية لإيجاد منظمة أمنية متكاملة لتحقق مصالح الدول والشعوب الأوروبية.

العامل الاقتصادي: أسهم النظام الرأسمالي الذي ارتبط بنهج الدول الرئيسية في الدول الأوروبية بإيجاد توافقات ذات ركائز أساسية أدت إلى سهولة تقارب وسائل التعاون بين الدول للدخول في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة كان لها دور إيجابي في تعزيز وتقوية وجهات النظر في توسعة العضوية والرؤية

لإيجاد اتحاد مشترك يخدم الدول الأوروبية، كما كان لانهيار المنظومة الاشتراكية بانهيار الاتحاد السوفييتي عام (١٩٩١)، أن جعلت من دول أوروبا الشرقية الرغبة المباشرة في الانضمام لمنظومة التعاون الأوروبي الرأسمالية.

العامل السياسي: تعتبر جميع الدول الأوروبية التي أسست المنظومة الأوروبية متشابهة إلى حد كبير في شكل نظام الحكم الذي يأخذ بدولة القانون والمؤسسات، ويأخذ بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الإعلام والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وهذا بدوره سهل عملية التجاوب بين الحكومات والشعوب الأوروبية في تشكيل رؤى الانسجام والتوافق نحو إيجاد اتحاد أوروبي يلبي تطلعات الشعوب على المدى البعيد.

ثانياً) أهداف الاتحاد الأوروبي:

يمكن توضيح أهداف قيام الاتحاد الأوروبي - على ضوء المراحل التأسيسية والبنائية التي مرّ بها منذ العقد الخامس من القرن العشرين وحتى ما تمخضت عنه معاهدة لشبونة عام (٢٠٠٧)- على النحو الآتي

:(*Egenhofer, ٢٠١١,PP: ٢٨-٢٩*):

التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أساس النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

إيجاد اتحاد اقتصادي قوي يخدم أبعاد السوق الاجتماعي، وليكون ذات قدرة تنافسية عالية مما يمكن من توفير العمالة الكاملة التي تعزز بالتالي كافة مجالات التقدم الاجتماعي.

إيجاد سوق حرة واحدة تلبي احتياجات المستهلكين الأوروبيين، وتعزز من قدرتهم الشرائية، وتقوي من الميزان التجاري لكافة دول الاتحاد.

العمل على تعزيز السلام والرفاه لمواطني الاتحاد الأوروبي.

تعزيز الجوانب الأمنية الداخلية ومن كافة التحديات الخارجية.

محاربة الإقصاء الاجتماعي والتمييز، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

دعم برامج التعليم وتعزيز الثقافة الإنسانية والحفاظ على الميراث الحضاري الإنساني.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية لمنطقة الاتحاد الأوروبي، وحيازة الاحتياطات النقدية الأجنبية الكافية، وتقديم البيانات المالية للنظام النقدي الاتحادي من خلال البنك المركزي الأوروبي الموحد وعرض ذلك على البرلمان الأوروبي بطريقة دورية.

I I-I التركيبة القانونية والمؤسسية للاتحاد الأوروبي:

أولا) الدستور:

في عام (٢٠٠٤) تمّ الموافقة على دستور الاتحاد الأوروبي من جانب حكومات الدول الأعضاء، إلا أن إقرار الدستور يتطلب من الدول الأعضاء القيام بالاستفتاء الشعبي العام أو الاقتراع البرلماني. ومن الجدير بالذكر بأن دستور الاتحاد قام بكتابة مواده لجان دستورية شُكلت من ممثلين من الدول الأعضاء وبرلماناتها بالإضافة إلى الدول المرشحة للانضمام، ومن ممثلين عن البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية

ومن أجل توسيع المشاركة الشعبية في مناقشة مواد الدستور، تمّ عقد جلسات علنية مع ممثلين عن جمعيات أهلية متخصصة بمجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة للاستفادة من الآراء والمقترحات، كما عرضت مواد الدستور على شبكة الإنترنت حتى يتسنى لكل مواطن الاطلاع عليها وكتابة تعليقات حولها ويتراوح عدد صفحات الدستور الأوروبي بين (٣٥٢ – ٤٨٢) صفحة، وذلك حسب اللغة المترجم إليها، وينقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية وهي (*Egenhofer, ٢٠١١,PP: ٣٣-٣٥*):

الأول: يشتمل على تعريف للقيم والأهداف والواجبات وطرق اتخاذ القرار، ويسمي الأجهزة المختلفة للاتحاد الأوروبي.

الثاني: يعالج وثيقة التأسيس، وفيها تمّ تعريف القوانين الأساسية على مستوى الاتحاد بشكل سهل، وبأسلوب مأخوذ من توصيات المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان.
الثالث: يعرف طرق عمل الأجهزة المختلفة في الاتحاد الأوروبي، كما يوضح مجال عملها الداخلي والخارجي، كحرية انتقال المواطنين، والتجارة. . . إلخ.
الرابع: يبين الأحكام العامة ويعرف رموز الاتحاد الأوروبي، ويضع قواعد تحدد كيفية إدخال مواد جديدة على الدستور وكيفية دخولها حيز التنفيذ.
ويهدف الدستور إلى جعل أوروبا أكثر ديمقراطية وكفاءة في مختلف المجالات، وبغية تحقيق ذلك تضمن الدستور إيجاد رئاسة للاتحاد تكون مهامها تنظيم العمل بين المجالس الأوروبية المختلفة وتمثيل الاتحاد الأوروبي في الساحات الدولية، كما أدخل الدستور منصب وزير خارجية للاتحاد ليعنى بتشكيل سياسة خارجية تعبر عن توجهات الاتحاد في القضايا الإقليمية والدولية و يتولى كذلك منصب نائب رئيس الاتحاد. وبين الدستور عملية اتخاذ القرار من خلال المجلس الوزاري الأوروبي بحيث يتم بطريقة الغالبية المطلقة، إضافة إلى تحويل صلاحيات البرلمان الأوروبي في صناعة القرار وبطريقة يتساوى بها في التصويت على اتخاذ القرار المناسب مع المجلس الوزاري عند الاقتراع على القوانين.
منذ أن قامت الدول الأعضاء بالاستفتاء العام على الدستور الأوروبي كانت هناك (١٤) دولة من أصل (٢٧) دولة زادت نسبة التأييد لديها عن (٥٠%) من الأصوات الشعبية (Keukeleire,٢٠٠٨,P:٣٤٨)، ويبين الجدول التالي (١-١) مستويات تأييد الدول الأوروبية الأعضاء على الدستور الأوروبي، حيث نلاحظ أن كلاً من إيطاليا وهولندا وسلوفاكيا وبلجيكا زادت نسبة التأييد عن (٦١%) من الأصوات الشعبية التي اقترعت على الدستور، كما أبدت جماهير كل من إسبانيا وألمانيا وسلوفينيا والمجر

واستونيا ولوكسمبورغ وبنسبة زادت عن (٥١%)، أما باقي الدول فقد كانت نتيجة الاقتراح أقل من (٥٠%) ووصلت نسبة التأييد – عند عدد من الدول الأعضاء- إلى أقل من (٣٠%) كما هو عند المملكة المتحدة وإيرلندا والسويد وقبرص (Jens,٢٠٠٥,P:٧٧).

الجدول (١-١) يبين مستويات تأييد الأوروبيين للدستور الأوروبي*

التسلسل	نسبة التأييد	الدول
١	٦١-١٠٠%	إيطاليا، هولندا، سلوفاكيا، بلجيكا
٢	٥١-٦٠%	إسبانيا، ألمانيا، سلوفينيا، المجر، ليتوانيا، لوكسمبورغ
٣	٤١-٥٠%	فرنسا، النمسا، بولندا، لاتفيا، فنلندا، الدنمارك
٤	٣١-٤٠%	التشيك، البرتغال، اليونان، مالطا، استوانيا
٥	٥-٣٠%	المملكة المتحدة، إيرلندا، السويد، قبرص.

وفيما يتعلق بشروط العضوية في الاتحاد بين الدستور في البند (٧١) ذلك وعلى النحو التالي(Jens,٢٠٠٥,PP:١١-١٢):-

وجود نظام ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والقانون ، وحماية الأقليات الوطنية.

التمتع بنظام اقتصادي يعمل بكفاءة عاليـة.

القدرة على النهوض بأعباء العضوية وتعزيز أهداف الاتحاد في الوحدة الأوروبية.

ثانيا) المؤسسات العامة للاتحاد الأوروبي:

تلعب مؤسسات الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في تقوية بنية الاتحاد وتطوره كونها تشكل نواة الاتحاد حيث تتكامل بعملها صلاحيات السلطات العامة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) كونه يوجد برلمان منتخب من قبل الأوروبيين

في الدول الأعضاء يمثل بالتالي السلطة التشريعية التي من وظائفها محاسبة المفوضية وسحب الثقة منها، ومحكمة تتشكل من (١٥) قاضياً تتمتع صلاحياتها وقراراتها بالاستقلالية من مجالس الاتحاد التنفيذية والتشريعية، وأحكامها ملزمة وواجبة التنفيذ، كما يوجد جهاز للمحاسبة يؤدي دوراً مهماً في الرقابة على النفقات وكافة الموارد المالية. وفيما يلي عرض لأهم المؤسسات العامة المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي(Miller,٢٠٠٩,PP:٣-٤):-

المجلس الأوروبي: يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد الأوروبي، كونه ينظم اجتماعات قمة رؤساء وحكومات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية في الاتحاد، يجتمع المجلس ثلاث مرات كل عام ، وذلك استناداً لما تمخضت عنه قمة باريس عام (١٩٧٤) وما تم عليها من تعديل على عدد من بنودها عام (١٩٨٥) حيث بات منذ ذلك العام يجتمع مرتين فقط في السنة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة، ورسم السياسة العامة للاتحاد والتنسيق بين كافة الدول الأعضاء في مختلف المجالات، ويتم اتخاذ قرارات المجلس الأوروبي بالإجماع، ولا يعتبر من الأجهزة الإدارية للاتحاد.

مجلس الاتحاد الأوروبي: ويعرف بمجلس الوزراء، كونه المؤسسة التي يجتمع فيها وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد حسب المجالات المتعددة (الدفاعية والخارجية والاقتصادية والثقافية) ومقره في بروكسل، ويعتبر من أهم الأجهزة الإدارية. ومن أهم وظائفه إقرار التشريعات المختلفة التي

تصدر عن الاتحاد ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء، ويتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء ، ويعقد اجتماعاته حسب الحاجة في أي من مدينة بروكسل ومدينة لوكسمبورغ. وتتغير رئاسة مجلس الاتحاد كل ستة أشهر، ويكون لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا (١٠) أصوات، لأن لكل دولة عدد من الأصوات الذي يتناسب مع حجم سكانها، ويبلغ عدد الأصوات الكلي (٣٢١) صوتاً، موزعة على (٢٧) دولة هي مجموع الدول الأعضاء، ويكون الموافقة على القرارات بناءً على تصويت الأعضاء على أن يتجاوز (٦٢%) ممن يمثلون سكان الاتحادالبالغ (٥٠٠) مليون نسمة (Burea,٢٠٠٦,P:١٣١).

المفوضية الأوروبية: تعتبر هذه المؤسسة الأكثر تجسيداً لتفعيل فكرة الاندماج الأوروبي، كونها الإطار الذي يعبر عن مصالح الاتحاد الأوروبي، وليس مصالح الدول الأوروبية الأعضاء. ويبلغ عدد الأعضاء في المفوضية (٣١) عضواً وبواقع عضوين لكل دولة كبرى (المملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا) وعضو واحد لكل دولة أخرى من دول الاتحاد. ويتم تعيين الأعضاء لمدة (٥) سنوات قابلة للتجديد، وشريطه موافقة البرلمان الأوروبي على تعيينهم ويعمل في المفوضية (٢١) ألف موظف، منهم (١٧) ألف في دولة المقر (بلجيكا)، وتجتمع المفوضية مرة واحدة على الأقل أسبوعياً، وابرز مهام المفوضية إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع من مصالح الاتحاد

في مواجهة التهديدات، وتمثيل الاتحاد في الخارج، وتوقيع الاتفاقيات، وقبول الأعضاء الجدد(Burea,٢٠٠٦,P:٢٣٩).

البرلمان الأوروبي: يمثل البرلمان الأوروبي السلطة التشريعية في الاتحاد، ويضم (٧٣٦) مقعداً موزعة على الدول الأعضاء حسب نسبة السكان لكل دولة، ويتم اختيار أعضاء البرلمان عن طريق انتخابات مباشرة كل خمس

سنوات من قبل مواطني الدولة التي يمثلها العضو، ومن صلاحيات البرلمان الإشراف على مراقبة أداء المفوضية الأوروبية، ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية، وفي إقرار ميزانية الاتحاد، بالإضافة إلى وجود لجان متخصصة في التحقيق اللازم عن انتهاك الدول الأعضاء لقوانين الاتحاد. ونظراً لأن النواب في البرلمان الأوروبي – بعد انتخابهم – يمثلون دول الاتحاد بشكل عام فإنهم يعملون من خلال كتل حسب التيارات السياسية الموجودة في البرلمان، وبالرجوع لنتائج الانتخابات التي جرت ام(٢٠٠٩)(-DCC,٢٠٠٨,PP:٣٧) ٣٨ ، نلاحظ من الجدول التالي رقم (١-٢) مسميات الكتل والأحزاب وعدد المقاعد والنسبة المئوية لكل منها من مجموع مقاعد البرلمان.

الجدول رقم (١-٢) يبين مسميات الكتل والأحزاب الممثلة وعدد المقاعد والنسبة المئوية لكل منها في البرلمان الأوروبي*

م	الكتلة / التحالف	الأحزاب المختلفة في الكتلة	عدد المقاعد	النسبة
١	الكتلة الديمقراطية المسيحية	حزب الشعب الأوروبي، حزب المحافظين البريطاني، الشعب الإسباني، الديمقراطيين الأوروبيين.	٢٦٥	%٣٦
٢	المجموعة الاشتراكية	الأحزاب الاشتراكية في دول الاتحاد	١٨٤	%٢٥
٣	تحالف الليبراليين والديمقراطيين	أحزاب الوسط في أوروبيا الأحزاب الليبرالية في بريطانيا وإيطاليا وهولندا	٨٤	%١٢

٤	كتلة الخفر	أحزاب البيئة في دول الاتحاد	٥٥	٧%
٥	اتحاد المحافظين والإصلاحي	الأحزاب اليمينية المتطرفة	٥٥	٧%
٦	تكتل اليسار المتحد	الأحزاب الشيوعية	٣٥	٥%
٧	تكتل أوروبا	أحزاب متنوعة	٣٢	٤%
٨	المستقلون	-	٢٦	٤%

المصدر:

Clerck, Julia. "The European Parliament More powerful Policy Studies, less Legitimate ". Center for European .Brussels,Belgium, ٢٠١١. PP, ١٨

٥) محكمة العدل الأوروبية: هي أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي، اختصاصاتها الرئيسة النظر في كافة المسائل والخلافات بين الدول الأعضاء وبين دول الاتحاد والدول الأخرى، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد، وفي الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية، ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن النظر من قبل محكمة العدل الأوروبية بأية قرارات صادرة عن المحاكم الوطنية إلا في المسائل المعلقة بقانون الاتحاد الأوروبي. تتكون المحكمة من (٢٧) قاضياً (قاضي من كل دولة) يتم تعيينهم بالاتفاق المشترك لحكومات الدول الأعضاء، وعلى أن تتوفر لديهم المؤهلات المطلوبة للتعيين، مثل الكفاءة العلمية، والخبرة العملية، ويتم تعيين القضاة لست سنوات قابلة للتجديد، أما رئيس المحكمة يتم انتخابه من القضاة لمدة ثلاث سنوات(*Catherine, ٢٠٠٠,PP: ٢١-٢٢*).

وأخيراً، لا بد من التنويه بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في كانون أول عام (٢٠٠٧)، وقعوا على معاهدة (لشبونة) في البرتغال، والتي تتضمن إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعملية صنع القرار بمختلف المستويات، ولكي تواجه العديد من الإشكاليات التي طرأت على مؤسسات الاتحاد وخاصة الدستور الذي رفضته دول رئيسية مثل فرنسا وهولندا، ويمكن إبراز أهم البنود التي نصت عليها معاهدة لشبونة بما يلي :(*ECDGRI, ٢٠١١,P: ١٥*)

ضمان حقوق موسعة لبرلمانات الدول الأعضاء.

تطوير سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود والقضايا المرتبطة بالاحتباس الحراري.

إعطاء منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي صلاحيات أوسع مما هو عليه.

ترأس دولة أوروبية الاتحاد مدة سنتين ونصف.

تعزيز اتفاقية الدفاع المشترك لدول الاتحاد الأوروبي.

ومن الجدير بالذكر ، بأن جميع الدول الأعضاء قد صادقت على معاهدة إصلاح الاتحاد الأوروبي باستثناء إيرلندا، حيث جرى استفتاء شعبي عام (٢٠٠٨) كانت النتيجة بنسبة (٥٣ر٤%) للرفض، مقابل (٤٦ر٦%) ممن أيدوا المعاهدة

وبهذا باتت المعاهدة نافذة اعتباراً من ١٣ كانون أول عام ٢٠٠٩.

II: الاتحاد الأوروبي والتفاعل الخارجي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي:

I-II <u>الاتحاد الاوروبي والتفاعل الدولي:</u>

يتزايد دور الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي، خاصة بعد التوسع في عدد الأعضاء حيث أصبح يضم (٢٧) دولة أوروبية حتى نهاية عام ٢٠١١، ودخول العديد من الدول الشيوعية السابقة إلى الاتحاد الأوروبي

وحلف شمال الأطلسي، الذي أعطي ذلك مؤشراً على قدرة التوحد السلمي، والتوافق على وضع سياسات تخدم الأطراف والمجتمع الدولي، كمحاربة الجريمة الدولية والاتجار بالأشخاص، والهجرة غير المشروعة، وتبيض الأموال. كما ويظهر دور الاتحاد في توظيف الجهود اللازمة في تحقيق نفوذ أوروبي قوي في المجتمع الدولي، ينطلق من تأسيس لقارة (أوروبا) مستقرة في بناء مجتمع أوروبي يؤمن بالأمن والسلام ويدشن معالم القانون والمؤسسية والحوار الإيجابي الذي يرتكز على منطلقات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبشكل عام، يعتمد الاتحاد الأوروبي على عدة مكونات رئيسية في تفاعله الخارجي تتمثل بمايلي(*Burea,* ٢٠٠٦,*P:* ٢٠١):

١.البعد السياسي: إن المتغيرات الدولية التي طرأت على الساحة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وغياب القطبية الثنائية في النظام الدولي الذي استمر منذ الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفييتي عام (١٩٩١)

والدور المتعاظم للسياسات الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة ومنظمة التجارة الدولية، جعل ذلك بمجمله أن يقوم الاتحاد الأوروبي بترتيب سياساته وتفاعله الدولي وعلى إستراتيجية تعزز القدرة على الاستجابة الأكثر عملية في مواجهة الصراعات والأزمات، تبدأ بتعاون وثيق بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، وإسهام في تنفيذ المهام الإنسانية على المستوى العالمي، كمهام حفظ السلام والاستقرار في العالم ودوائر النفوذ. بمعنى آخر، إن المتغيرات السياسية والاقتصادية في العالم تتطلب من الاتحاد الأوروبي التكيف بشكل مستمر مع مجمل المتغيرات والتداعيات شريطة أن تلائم سياسة ووسائل التعاون الخارجي مع مصالح وأولويات الاتحاد، وعلى أن يتم ذلك من خلال تعزيز الاتصال وتكثيف الحوار من مختلف الشركاء،

وعن طريق الاعتماد المتبادل في توثيق شتى العلاقات الإقليمية والدولية المتنوعة، ومن الجدير بالذكر أن المفوضية الأوروبية ـ كإحدى المؤسسات الرئيسية في تركيبة الاتحاد الأوروبي – ومنذ أن بدأت أعمالها عام (١٩٩٩) تقوم على تنفيذ إصلاحات شاملة وواسعة وتقييم لمختلف السياسات الخارجية من أجل تقرير الأولويات التي يتوجب على الاتحاد أن يتقيد بها في عملية التنفيذ، خاصة وأن العولمة ومستلزمات الانفتاح الاقتصادي بدول الإنتاج السلعي نحو التنافسية في السوق من جانب، والحاجة المستمرة في إيجاد استراتيجيات تعاونية وبشكل مكثف مع تنظيم الاقتصاد بما يفرضه السوق من حجم العرض والطلب ووضع الأسعار المناسبة، من جانب آخر. كما وأن المتغيرات الدولية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب البادرة -كظهور التغير السريع في سياسات الصين وروسيا الاتحادية على سبيل المثال لا الحصر- من دول ذات تقليدية اشتراكية إلى دول أخذت بنهج النظام الاقتصادي الرأسمالي، دفع بدول الاتحاد الأوروبي بأن تعتني مجدداً بوضع أسس للتعامل مع متطلبات السوق العالمي.

٢.البعد الأمني: تبنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هدفاً مميزاً في تطوير المنظومة الدفاعية، حيث يعتبر ذلك المكون الثاني الذي يعتمده الإتحاد

في تقوية وضعه الداخلي وعلاقاته الخارجية. كما ويلاحظ أن سياسة الاتحاد الخارجية مبنية على إستراتيجية تقوم على علاقة إرتباطية بين إرساء سياسة الأمن والدفاع الداخلي والخارجي، وبين القدرة على التمكن في تعزيز المجالات التنموية، لهذا وبموجب معاهدة أمستردام عام (١٩٩٩) تمّ التوافق بين ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد على إرساء سياسة الأمن والدفاع الأوروبية وإنشاء اللجنة العليا السياسية والأمنية المشتركة للاتحاد، وتكوين لجنة عسكرية أوروبية، وهيئة أركان قوات للاتحاد الأوروبي

ترتبط بالمجلس الأوروبي، لتنفيذ المهمات التي يحددها، كتلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام ومختلف القضايا الإنسانية داخل وخارج جغرافية الاتحاد الأوروبي. وعلى ضوء ذلك نفذ الاتحاد الأوروبي العديد من مهمات حفظ السلام وإدارة الأزمات كان أبرزها في البوسنة والهرسك حيث حلت قوات الاتحاد المكونة من (٧) آلاف جندي مكان قوات حفظ السلام التابعة للناتو في نهاية عام (٢٠٠٤). كما واتضحت اهتمامات التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي في الجانب الأمني بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ نتيجة تعرض عدد من الدول لحوادث تفجير مختلفة، مما استدعى مشاركات عسكرية مع دول صديقة كالولايات المتحدة سواء بصور انفرادية أو من خلال دول حلف شمال الأطلسي الذي يمثل الاتحاد معظم أعضائه في كل من أفغانستان والعراق وليبيا. كما وأن التفاوت في مواقف العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد تجاه التدخل الأمني خاصة مع الولايات المتحدة ما زال مؤشراً واضحاً على عدم الإنسجام بين دول الاتحاد، مما يؤثر بشكل سلبي على وزنه الدفاعي المشترك ومستوى قوته الشاملة عالميا .

٣. تعزيز المجالات الاقتصادية: حيث يرتبط هذا المكون بالعمل على تمكين الاتحاد الأوروبي في ضمان قابليته وقدرته على المنافسة الدولية، وبناء شراكات تجارية واستثمارية متنوعة مع مختلف الدول مبنية على سياسة اقتصادية منفتحة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة تنموية تستند على قواعد منظمة التجارة العالمية، والعمل على إعطاء الفرصة في إعطاء السلع القادمة من الدول والمؤسسات لترويج صادراتها داخل دول الإتحاد الأوروبي مع إعطاء امتيازات تفضيلية للمستوردات القادمة من الدول النامية ذات الاقتصاديات التي تسعى للتحول المنفتح، كتخفيض الرسوم، أو بدخول مجاني

معفى من الرسوم للسلع الواردة من الدول الأكثر فقراً، بناءً على برنامج الاتحاد المعلن بخصوص ذلك عام (٢٠٠١).
كما ويهتم الاتحاد الأوروبي في زيادة حجم تجارته الدولية من خلال التعاون الاقتصادي الفني بتوقيع اتفاقيات وإقامة شراكات مع دول شرق آسيا كالصين والهند ودول أمريكيا اللاتينية وأفريقيا، والشرق الأوسط، أما الدول الأكثر تطوراً
في المجال الاقتصادي (الولايات المتحدة واليابان) ما زال الاتحاد الأوروبي ليس لديه اتفاقيات تجارية خاصة معها، لذلك تتم معالجة العلاقات التجارية
مع الدولتين سالفة الذكر، وفقاً لآليات منظمة التجارة العالمية والحفاظ على علاقات اقتصادية تقوم على أساس المساواة والشراكة في التعاون، وبأسلوب يحافظ على مستوى مقبول من الاستيراد والتصدير بما يتناسب مع انعكاسات إيجابية على الميزان التجاري لكل جانب، وذلك لأن دول الاتحاد الأوروبي ليست على وفاق دائم في تحديد نمط العلاقات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة.
كما وتعتبر الدول الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط شركاء في غاية الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، مما جعل الاتحاد يتجه لإتباع سياسة التكامل الإقليمي، وذلك نظراً لعدة عوامل أساسية تتمحور عندها تحقيق المصلحة المتبادلة والتي تتمثل بالقرب الجغرافي، وأواصر العلاقات التاريخية والثقافية التي ترتبط بين العديد من دول الاتحاد ودول المتوسط، والوضع الراهن والمستقبلي لتدفق الهجرة، والحاجة الملموسة في تحسين وضع دول المتوسط لتحقيق الاستقرار لمجتمعات الدول. لذا، في عام (١٩٩٥) وضع الاتحاد الأوروبي أسس شراكة أوروبية متوسطية صدرت من خلال مؤتمر (برشلونة) حيث بينت طبيعة الخطوط العامة التالية للشراكة

بين كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط **والتي تتمثل بما يلي: (*Clerck, ٢٠١١,PP: ٥٧-٥٨*).**

يستند الحوار السياسي بين الدول المشاركة في المؤتمر على إيجاد شراكة تؤدي إلى وضع آليات لحل النزاعات سلمياً والحد من التسلح.

تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول المشاركة، والعمل على إقامة منطقة للتجارة الحرة بالتعاون والشراكة بين الدول الأوروبية والمتوسطية.

الشراكة في مختلف الميادين الاجتماعية والثقافية التي تسهم بتنمية الأفراد والمؤسسات.

II-II العوامل المؤثرة على وزن الاتحاد الأوروبي في الساحة الدولية:

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر بالتالي على دور الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، وهذه العوامل تكمن في إمكانيات الاتحاد الاقتصادية والسياسية والتي يتمتع بها، وفي المقابل هناك العديد من العوامل المماثلة التي تعتبر بمثابة تحديات تؤثر على توجهات الاتحاد، لذا يأتي هذا المطلب من الدراسة لتوضيح كل من العوامل الإيجابية والعوامل السلبية التي تؤثر على دور الاتحاد الأوروبي في علاقاته وتفاعله على الصعيد الدولي.

I) العوامل الإيجابية:

يتمتع الاتحاد الأوروبي بالعديد من معالم القوى الإيجابية التي تجعل منه ذا دور مؤثر في علاقاته الدولية، تتمثل هذه العوامل بكل من العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية.

أولاً: العوامل الاقتصادية: تستند قوة العوامل الاقتصادية التي يمثلها الاتحاد الأوروبي إلى مختلف العوامل الجيوبولتيكية الممثلة بالسكان والمساحة والموارد الطبيعية والقدرة الإنتاجية والتصنيعية والتجارية، وبشكل عام

يمكن إبراز هذه العوامل المؤثرة إيجابياً في وزن الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية على النحو التالي:

السكان: يقدر عدد سكان الاتحاد الأوروبي حسب إحصائيات عام (٢٠١٠) بحوالي (٥٠٠) مليون نسمة(*Attina, ٢٠٠٣,PP: ١٨١-٢٠٠*)، مما يوفر سوق استهلاكية ذات قدرة شرائية عالية وقوى عاملة متنوعة خاصة مع وجود مستوى مرتفع لمتوسط دخل الفرد يقدر بحوالي (١٧) ألف يورو سنويا.

المساحة: تقع دول الاتحاد الأوروبي على مساحة تبلغ (٩ر٣) مليون كم٢ مما يوفر وجود ظروف مناخية متنوعة تساعد على تنوع المحاصيل والثروات الطبيعية المتعددة، حيث السهول والأحواض الرسوبية والتربة الخصبة ووفرة المصادر المائية التي بمجملها تساهم في كفاءة الإنتاج الزراعي وإيجاد موارد مستمرة للصناعات الغذائية، مما جعلت من الاتحاد يحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة في الإنتاج الفلاحي العالمي (Montalien,٢٠١٠,PP:٣٣-٣٤). كما ويسهم موقع العديد من دول الاتحاد على واجهات بحرية مهمة- كبحر البلطيق شمالاً والمحيط الأطلسي غرباً والبحر المتوسط جنوباً- في سهولة مجال التجارة والنقل نتيجة وجود العديد من الموانئ الساحلية ذات النشاط المتميز، بالإضافة إلى أن ذلك يؤدي
إلى زيادة النشاط في مجال السياحة (NSI,٢٠١١,P:١١).

الموارد الطبيعية والقدرة الإنتاجية والتصنيعية: تظهر قدرة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية من خلال مجموع الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدر بمبلغ (١٥) تريليون دولار(USGS,٢٠١١)، حيث يعزز ذلك توفر الثروات الطبيعية والقدرة الإنتاجية والتصنيعية، مع وجود العديد من الموارد الأساسية التي تدخل في التصنيع والمعادن، مثل الحديد الخام، الغاز

الطبيعي والبترول والفحم، والنحاس، والرصاص، والزنك، واليورانيوم، والبوتاس، والطاقة الكهرومائية، والأخشاب، والأسماك، والزراعة، وهذا بمجمله يوفر لدول الاتحاد الأوروبي القدرة العالية والاكتفاء الذاتي لحد مرتفع من معظم هذه الموارد، وفي دعم الإنتاج الصناعي المتنوع والمساهمة الهامة على المستويين المحلي والعالمي، خاصة في الصناعات الكيماوية والصلب والألمنيوم والميكانيكية، مما جعل الاتحاد الأوروبي منافساً عالمياً في مجال صناعة السيارات الذي يتفوق بإنتاج (١٢) مليون سيارة سنوياً، مقابل (٩ر٩) مليون لليابان، و(٦ر٦) مليون للولايات المحلية، كما ينافس الدول الصناعية الكبرى في إنتاج الصناعات عالية التكنولوجيا كالصناعة الفضائية (صاروخ آريان) وصناعة الطائرات (إيرباص) (كمال،٢٠١٠،ص:١٤).

التجارة: تصل مساهمة الاتحاد الأوروبي إلى (٣٢%) من المبادلات التجارية العالمية، حيث تبلغ قيمة الصادرات إلى (٢٠٣٨) مليار دولار، أما قيمة الواردات تصل إلى ما قيمته (٢٢١٥) مليار دولار، وذلك حسب تقديرات الميزان التجاري عام (٢٠١١) (*Calmfors, ٢٠٠٣,PP: ٣١٩-٣٢٠*).

وبالمقارنة مع كل من الولايات المتحدة واليابان نلاحظ في كل من الجدول (١-٣) و (١-٤) أن معدل الاتحاد الأوروبي الأكثر في مجموع الصادرات، والولايات المتحدة الأكثر في الواردات، منذ عام (٢٠٠٥) وحتى نهاية عام (٢٠١١).

جدول رقم (١-٣) يبين حجم قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع مقارنة مع الولايات المتحدة واليابان بين الأعوام (٢٠٠٥ – ٢٠١١/ مليار دولار)(الحسن،٢٠١٠،ص:١١٤)

الدولة / الاتحاد	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الاتحاد الأوروبي	٢٠ر ١٠٥٣	٢٨ر ١١٥٩	٨٥ر ١٢٣٩	١٣ر ١٣٦١	٣٢ر ١٥٨٣٧	٢ر ١٨٣٧	١١ر ٢٠٣٨
الولايات المتحدة	٩٠ر ٧٢٦	٩٢ر ٨٢٥	١٢ر ٩٣١	٦١لا ٩٦٧	٢١ر ١٠٣٣	٢٢ر ١١٢١	١٢ر ١٣١١
اليابان	٨٣ر ٤٥٤	٢١ر ٤٧٨	٠٧ر ٥١٥	٨١ر ٥٧١	٢٢ر ٥٨٨	٢١ر ٦٠١	٠٧ر ٦٢٣

جدول رقم (١-٤) يبين حجم قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من السلع مقارنة مع الولايات المتحدةواليابان بين الأعوام (٢٠٠٥ – ٢٠١١/ مليار دولار) (Benkoveskis,٢٠١١,PP:٨-٩)

الدولة / الاتحاد	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الاتحاد الأوروبي	٨ر١١٧٩	٧٤ر١٣١	٩٥ر١٤٢٥	٢١ر١٧٢١	٣ر١٩٩٨	٧ر٢٠٩٣	٢١١٥
الولايات المتحدة	٤ر١٣٩٢	٣٥ر١٥٢٨	٤ر١٧٨٢	٥ر١٩٣٢	٢ر٢٠٧٠	٣ر٢١٩٤	١ر٢٢١٤
اليابان	٦٥ر٤١٤	١٩ر٤٦١	٤ر٥٧٢	١٣ر٦٥٣	٢ر٧٢١	٣ر٧٩١	٨ر٨٢١

كما وتسهم جودة المنتجات الأوروبية في منافسة المنتجات من الدول الأخرى في الأسواق العالمية، كون الاتحاد يضم ست دول من القوة التجارية العالمية العشر التي تتعامل مع مختلف الوحدات السياسية الدولية، وترتبط باتفاقيات شراكة متنوعة مع مختلف الدول والمؤسسات والشركات الاقتصادية العالمية.

الناتج المحلي الإجمالي: يقدر الناتج المحليالإجمالي لدول الاتحاد بـ (١٢٢٦٨) مليار يورو مقابل (١٧٩٦٠) مليار دولار للولايات المتحدة، وتعتبر ألمانيا في مقدمة الدول (٢٧) في حجم الناتج المحلي الإجمالي وبقيمة تبلغ (٢٤٩٨) مليار يورو، يليها كل من فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا وبقيمة إجمالية(٢٠٨٠)،(١٦٩٧)،(١٥٤٨)،(١٠٦٢) مليار يورو وعلى التوالي، ويبلغ متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي عند دول

الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من عام (٢٠٠٥-٢٠١١) ما نسبته (٢ر٦%) تأتي دولة أستونيا في المقدمة وبنسبة (٩ر٨%) يليها دولة لاتفيا بنسبة (٥ر٤%) وبولندا والسويد بنسب متشابهة تقدر بـ (٤%) وأقلها اليونان بتراجع سلبي بنسبة (-٥ر٥%) والبرتغال (٩ر١%) (Benkovskis,٢٠١١,PP:١١-١٢).

وأخيراً، يمكن توضيح واقع القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي على ضوء المقارنة بالبيانات الرقمية التالية مع الدول الكبرى على المستوى العالمي وذلك حسب تقديرات نهاية عام (٢٠١١) من خلال الجدول التالي (١-٥). حيث نلاحظ أن مجموع سكان دول الاتحاد الأوروبي يمثل ثروة بشرية ذات وزن مؤشر على الساحة الدولية، حيث يأتي في المرتبة الثانية بين الدول العظمى ويفوق بذلك عدد سكان كل من روسيا الاتحادية واليابان بحوالي ثلاثة أضعاف. أما المساحة فيأتي بالرتبة الرابعة بعد روسيا والصين الولايات المتحدة. أما نسبة الناتج القومي إلى الناتج العالمي، نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي ذو تأثير في الاقتصاد العالمي كونه يمثل ما نسبة (٢٥.٢%) من الناتج العالمي ترتيباً، وبعد الولايات المتحدة الأميركية وبنسبة (٣٢.٥%) ويلاحظ كذلك وزن الاتحاد الأوروبي من مؤشر قيمة الصادرات العالمية بما يمثله من نسبة (١٣.٩) وهي الأعلى مقارنة مع القوة الاقتصادية العالمية. وفيما يتعلق بنسبة المساعدات إلى الدول النامية من الناتج القومي فهي شبه متماثلة عند كل من الاتحاد الأوروبي والصين وبنسبة (٠.٣٣%) و (٠.٣١%) على التوالي، أما قيمة الإنفاق على الدفاع فتبلغ (٢٨٨) مليار دولار، يفوق كذلك ضعف ما تنفقه مجمل كل من الصين وروسيا واليابان، إلا أن الولايات المتحدة تنفق على القطاع العسكري أكثر من مجمل الدول المذكورة بما فيها الاتحاد الأوروبي. أما البطالة نلاحظ من النسب الواردة في الجدول أنها الأعلى مقارنة

مع الدول سالفة الذكر وبنسبة (٩.٥%) بينما نسبة التضخم فالاتحاد الأوروبي
في المرتبة الثالثة مقارنة مع الدول الأخرى. مما يعني أن ذلك يمثل مشاكل واضحة تؤثر بالتالي على وزن الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم (١-٥) يبين العناصر الأساسية للقوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي
مقارنة مع الدول الكبرى عالمياً*

التسلسل	العنصر	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	الصين	روسيا	اليابان
١	عدد السكان	٥٠٠ مليون	٣٥٠ مليون	١٤٧٤ مليون	١٤٠ مليون	١٢٧ مليون
٢	المساحة	٩ر٣ مليون كم٢	٨٣ر٩مليون كم٢	٦ر٩مليون كم٢	٥٧٥ر١٧ مليون كم٢	٣٧٧٩١٥ كم٢
٣	نسبة الناتج القومي إلى الناتج العالمي	٢ر٢٥	٥ر٣٢	١ر١١%	٧٧ر٦%	٩٧ر١٠%
٤	قيمة الصادرات عالمياً	٩ر١٣%	٩ر١١%	٨ر٨%	٤ر٥%	٨ر٩%
٥	قيمة الإنفاق على الدفاع	٢٨٨ مليار	٦٢٣ مليار	٦٥ مليار	٥٠ مليار	٧٥ر٤١ مليار
٦	نسبة المساعدات إلى الدول النامية من الناتج القومي	٣٣ر%	١١ر%	٣١ر%	٢١ر%	١٥ر%
٧	نسبة البطالة	٥ر٩%	٨ر٨%	٣ر٤%	١ر٦%	٦ر٤%
٨	نسبة التضخم	١ر٣%	٩ر٢%	٠ر٤%	١١ر٦%	٠٨ر٢%

العملة الموحدة (اليورو): لقد أصبح اليورو ثاني أكثر عملة من إجمالي الاحتياطات النقدية الدولية بعد الدولار منذ أن ظهر اليورو كعملة تتعامل بها دول الاتحاد الأوروبي عام (١٩٩٩)، حيث ازدادت النسبة من (٩ر١٧%) عام (١٩٩٩)، إلى (١ر٢٧%) مع نهاية عام (٢٠١١)، مقابل (٩ر٧٠%) و (٨ر٦٢%) على التوالي للولايات المتحدة، وبتراجع درجتين مئوية لنفس الأعوام لصالح اليورو أمام الين الياباني، و(٥ر٣%) على حساب الجنيه الاسترليني، و(٧ر٣%) على حساب باقي العملات الدولية الأخرى، وذلك استناداً للبيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي عام ٢٠١١ م.

(*Hamarchand,* ٢٠١٠,*PP:* ٢٠٠٩-٢٠١٠).

II) العوامل السلبية:

على الرغم من العوامل الاقتصادية الإيجابية التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي سالفة الذكر، إلا أن هناك العديد من العوامل السلبية التي تؤثر على واقع الاتحاد وتعتبر بمثابة تحديات هامة عند دراسة المعايير الجيوبولتكية ذات العلاقة بوزن الوحدات السياسية الدولية في تفاعلها ومدى نفوذها على المستوى العالمي، وفيما يلي أبرز التحديات:

السكان: وتظهر مشكلة السكان من خلال الجوانب التالية:

الكثافة: تقدر الكثافة السكانية في الاتحاد الأوروبي بـ (١١٦) شخصاً لكل كيلو متر مربع، وهي بهذا تزيد عن ثلاثة أضعاف بالمقارنة مع الكثافة السكانية في الولايات المتحدة التي تبلغ (٧ر٣٣/ كم٢)، كما أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان تقدر بـ (٠٨ر٠%) مقابل (٠٩٨ر٠%) في الولايات المتحدة (Iain,٢٠١١,P:١٤). كما ويواجه الاتحاد الأوروبي تحديات في مستقبله الديمغرافي، تتصل بشيوخة السكان وتزايد متوسط العمر، حيث يصل إلى (٤ر٨٢) عاماً للنساء و (٤ر٧٦) عاماً للرجال، بالإضافة إلى

التحولات السكانية المرتبطة بالهجرة الداخلية في الاتحاد، حيث الهجرة من البلدان الأكثر فقراً في شرق الاتحاد الأوروبي إلى الدول الأكثر ثراءً في أوروبا الغربية ومن المناطق الصناعية السابقة كبريطانيا وألمانيا إلى مناطق (الحزام الشمسي) ذات البيئة والمناخ الأكثر ملائمة كإسبانيا وجنوب فرنسا وإيطاليا والبرتغال. أما الإشكالية الأخرى، تتمثل في تفاوت الكثافة بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث تتراوح الكثافة بين أعلى معدل في مالطا والتي تقدر بـ (٣٠٦ر١) نسمة /كم٢، يليها هولندا وبلجيكا والمملكة المتحدة بمعدلات (٣٩٧)، (٣٥٢)، (٧ر٢٥١) نسمة / كم٢ على التوالي، مقارنة بأدنى معدل عند كل من فنلندا وبمعدل (٨ر١٥)، والسويد بمعدل (٦ر٢٠) ولاتفيا بمعدل (٣٥) نسمة / كم٢(Hudson,٢٠١٠,PP:٣٣-٣٤) . وكذلك التفاوت بين سكان دول الاتحاد، حيث تعتبر ألمانيا الدولة الأكبر في عدد السكان وبمعدل (٣١ر١٦%) يليها فرنسا (٨٦ر١٢%) والمملكة المتحدة (٣٨ر١٢%) وإيطاليا (٠٥ر١٢%)، بينما نلاحظ معظم الدول الباقية (٢٣) دولة تمثل حوالي (٤٧%) من السكان (٣٨)-Hudson,٢٠١٠,PP:٣٧.

التركيبة العرقية: تختلف التركيبة السكانية للاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ، فهي تشمل على (١٥) مجموعة عرقية تشكل نحو (٩٠%) من مجموع السكان العام للاتحاد (ألمان، فرنسيين، إنجليز، إيطاليين، بولنديين، . . .)، كما أن هذا الاختلاف في التركيبة يرتبط بالتنوع الثقافي العالي لدى سكان الاتحاد من جانب، وارتباطاتهم القومية غير المتجانسة من جانب آخر(حاتم،٢٠٠٤،ص:١٩).

الهجرة إلى أوروبا: حيث تعتبر من القضايا التي تواجه الاتحاد الأوروبي خاصة وأن معظم الوافدين يصلون بطريقة غير شرعية من أفريقيا نظراً للمناطق الساحلية الكبيرة والقرب الجغرافي، حيث باتت هذه المسألة تمثل

مشكلة إنسانية وسياسية نظراً لتزايد معدل الهجرة بشكل عام بالنسبة للاتحاد الأوروبي حيث وصلت إلى (١ر٣) لكل ألف نسمة مقابل (٨ر٢) عام (٢٠٠٣) (NSI,٢٠١٠,P:١٣)، وهذا بمجمله يؤثر على الاستقرار الأمني وجوانبه المتعددة لدول الاتحاد.

تحديات اقتصادية: تواجه الاتحاد الأوروبي تحديات اقتصادية هائلة وهي تؤثر على وضعه ومستقبله الاستراتيجي، تتمثل في أزمة الديون والمضاربات الاقتصادية الدولية، والقدرة التنافسية أمام المنتجات السلعية التي بمجملها تؤثر على النمو الأوروبي، مما ينعكس ذلك على الوضع الاجتماعي لسكان الاتحاد الأوروبي في مختلف مجالات الحياة، كالتضخم، والبطالة، وهذا يستدعي الالتزام المستمر في إصلاح وتنظيم النظام المالي، ووضع آليات قادرة على مواجهة التحديات الطارئة، كإنشاء صندوق مالي مشترك بغية مواجهة هجمات المضاربة التي تعاني منها اقتصاديات منطقة (اليورو)، وتنمية اقتصادية في كل دول الاتحاد لتكون على درجة أفضل في تقاسم المخاطر الاقتصادية التي تطرأ بين الحين والآخر، ومنح البنك المركزي الأوروبي سلطات أكبر في تنفيذ السياسات التحديثية في المجال المالي عند كافة الدول الأعضاء بالإضافة إلى وضع ميثاق اقتصادي يكون أكثر قوة يكفل قدر أعظم من التكامل والاعتماد المتبادل في شتى القطاعات الاقتصادية. وفيما يلي أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي:

أزمة الديون: تعاني العديد من دول الاتحاد الأوروبي حجم مديونية عالية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية منذ عام (٢٠٠٨) التي أدت إلى ركود اقتصادي أوروبي غير معهود، حيث يقدر مجموع الدين الحكومي لدول الاتحاد الأوروبي ثمانية تريليون يورو، مما اضطر الحكومات إلى ضخ الكثير من الأموال لتحفيز الاقتصاد لكنها فشلت هذه السياسة المالية مما

أدى بها إلى الحاجة الملحة للاستدانة، وبالتالي وصلت إلى وضع غير قادر على تسديد الديون، وللخروج من الأزمة تعددت وشملت تقديم حزم أنقاض عن طريق المساعدات، وإنشاء صندوق إنقاذ مالي، كما طرحت الحكومات سياسات تقشفية شملت خفض الإنفاق وزيادة الضرائب وخفض الرواتب ورفع سن التقاعد، مما أوجد تزايداً في مواجهة المواطنين للحكومات.

ويبين الجدول التالي رقم (١-٦) قيمة الدين ونسبة الدين الحكومي إلى حجم الاقتصاد لعدد من الدول الأكثر تضرراً.

الجدول رقم (١-٦) قيمة الدين ونسبة الدين الحكومي إلى حجم الاقتصاد لعدد من الدول الأكثر تضرراً في الاتحاد الاوروبي*

الدولة	قيمة الدين بمليار يورو	نسبة الدين
١- اليونان	٣٥٠	١٦٠%
٢- إيطاليا	١٩٠	١٢٠%
٣- إسبانيا	٧٠	١٦٠%
٤- البرتغال	١٥٠	٨٠%
٥- إيرلندا	٦٢٠	١٠٠%
٦- بلجيكا	٣٢٥	٩٧%
٧- ألمانيا	١٢٨٩	٨٤%
٨- المجر	٧١٠	٨١%
٩- المملكة المتحدة	٩٢٠	٨٠%

* المصدر: *European Central Bank. "The Implementation of Monetary Policy in the Euro Area". Dec, ٢٠١١. P. ٩.*

البطالة: تعتبر مشكلة البطالة من التحديات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي وهذا يتطلب تأمين وظائف لعمالة مؤهلة لقرابة (٤-٥) مليون وظيفة سنوياً في ظل نسبة بطالة مرتفعة وبمتوسط ما نسبته (٥ر٩%) حسب تقديرات عام (٢٠١١)، مقارنة (٨ر٨%) للولايات المتحدة، وبنسبة (٦ر٤%) لليابان (وذلك حسب النسب الواردة في الجدول التالي رقم (١-٧).

الجدول رقم (١-٧) يبين متوسط نسب البطالة في دول الاتحاد الأوروبي وكل من الولايات المتحدة واليابان خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١١)*

السنة / الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الاتحاد الأوروبي	٩ر٨	٤ر٨	٣ر٧	٧ر٦	٣ر٨	٦ر٩	٥ر٩
الولايات المتحدة	١ر٥	٧ر٤	٤ر٤	١ر٥	٥ر٨	٧ر٩	٨ر٨
اليابان	٥ر٤	١ر٤	٠ر٤	٩ر٣	٤ر٤	٨ر٤	٦ر٤

* المصدر: البنك المركزي الأوروبي، ٢٠١١.

ومن الجدير بالذكر أن أعلى نسبة لمعدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي عند كل من لاتفيا يليها إسبانيا وليوانيا ثم إيرلندا وبنسب (٣ر٢٢%)، (١ر٨٩) (٨ر٨٥)، (٢ر١٣) وعلى التوالي، وأقلها عند كل من هولندا والنمسا ولوكسمبورغ وبمعدل ما نسبته (١ر٤%)، (٩ر٤%)، (٦ر٥%) وعلى التوالي، بينما في المملكة المتحدة وصلت النسبة إلى (٩ر٧) وفي ألمانيا (٣ر٧)، وفرنسا (١ر١٠)، وإيطاليا (٨ر٨%) وذلك حسب متوسط التقديرات لنهاية عام (٢٠١١).

التضخم: كما ويمثل التضخم السنوي لدول الاتحاد الأوروبي مشكلة باتت أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية ، حيث وصل متوسط نسبة التضخم عند كافة دول الاتحاد إلى (١ر٣%) حسب تقديرات عام (٢٠١١)، مقارنة بنسبة (٢٠ر٣%) عام (٢٠١٠)، و (٢ر٣%)
عام (٢٠٠٩)، علماً بأن متوسط النسب كان يتراوح بين الأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٨) إلى ما متوسطه (٦٧ر٢%) وهذا بمجمله يؤثر على قيمة القدرة الشرائية عند الأفراد المستهلكين نتيجة تزايد الأسعار مقابل معدل الأجور وتراجع الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في معظم دول الاتحاد الأوروبي، وقد سجل أعلى نسبة للتضخم عند رومانيا بمعدل (٨ر٥%) يليها استوانيا ولاتفيا وبنسبة لكل منهما (١ر٥%) و (٢ر٤%) على التوالي، واقلها عند لوكسمبورغ بنسبة (٤ر١%) والسويد بنسبة (٦ر١%) (NSI,٢٠١٠,P:١٧).

الطاقة: من المشاكل الرئيسية التي تواجه الاتحاد الأوروبي افتقاره لسياسة موحدة للطاقة مما يؤثر ذلك على واقع ومستقبل وزنه الدولي. وتشير الإحصاءات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية لعام (٢٠١٠) أنه يعمل في العالم اليوم (٤٤١) مفاعلاً نووياً لتوليد الطاقة الكهربائية، وهناك (٢٦) مركزاً قيد البناء، وإن الطاقة النووية تشكل ما نسبته (١٦%) من إنتاج الكهرباء في العالم، وإن أوروبا (دول الاتحاد) لديها (١٤%) من مجموع المفاعلات النووية على المستوى العالمي، حيث تتصدر فرنسا دول الاتحاد بامتلاكها (٥٩) مركزاً تسد احتياجاتها من الطاقة المستهلكة وبنسبة عالية تصل إلى (٧٧%) يليها كل من المملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا وهولندا وبلجيكا وبنسبة (٨%)(فيل،٢٠٠٦،ص:٧٧-٧٨). كما وتعتمد دول الاتحاد

الأوروبي على المحروقات الصلبة بنسبة (١٩%) و (٥%) على الطاقة المتجددة و (٣٨%) على النفط، و (٢٤%) على الغاز الطبيعي (Carare,٢٠١١,P:١٨)· أما فيما يتعلق بحجم الاستهلاك اليومي من النفط الخام يأتي موقع الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة، حيث تبلغ كمية الاستهلاك (١٤) مليون برميل، بينما الولايات المتحدة (٢١) مليون برميل أما الصين (٨) مليون برميل يومياً (من أصل ٨٦) مليون برميل مجموع استهلاك العالم يومياً)، تعتمد دول الاتحاد الأوروبي في استهلاكها اليومي على مناطق متعددة عالمياً أبرزها الشرق الأوسط وروسيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا (WNA,٢٠١٠,PP:٨-٩). أما الغاز تعتمد دول الاتحاد على (٢٥%) من الغاز الروسي وعلى (١٨%) من بحر قزوين وأوكرانيا والنرويج و (١٧%) من دول الخليج العربي وجنوب أفريقيا وإيران والجزائر (العاني،٢٠٠٨، ص:٨). وعلى ضوء ذلك، نلاحظ أن احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقة لها علاقة مباشرة مع مستقبل توفير آمن للاحتياجات الاقتصادية المتنامية لهذه السلعة الدولية، وإن تزايد الحاجة والاعتماد يؤدي إلى تبعية مستقبلية خاصة مع روسيا في السنوات العشر المقبلة في ظل تزايد تكلفة برميل النفط عالمياً، وتؤكد التوقعات المستقبلية أن احتياجات دول الاتحاد الأوروبي ستعتمد على روسيا مما يحتم على الاتحاد وضع الطاقة كجزء أساسي في علاقاته الخارجية، والتركيز على تنمية إستراتيجيات داخلية تؤدي إلى تنمية المصادر البديلة، والبحث عن سياسات توافقية مع الدول الكبرى في زيادة حجم الاستثمارات في المناطق ذات الاحتياطات الأكبر من مصادر النفط، يبين الجدول التالي رقم (١-٨) ترتيب إنتاج الاتحاد الأوروبي من النفط حسب تقديرات عام (٢٠١١).

جدول (١-٨) يبين ترتيب إنتاج الاتحاد الأوروبي من النفط حسب تقديرات عام (٢٠١١)*

التسلسل	الدولة المنظمة	الإنتاج (برميل/ يوميا)	نسبة الإنتاج عالمياً
١	المملكة السعودية	١٠٠٥٤٠٠٠	٠١ر١٢%
٢	روسيا الاتحادية	٨ ٨٠٠ ٠٠٠	٠٦ر١٠%
٣	الولايات المتحدة	٧ ٨٠٠ ٠٠٠	٩١ر٨%
٤	إيران	٤ ١٧٢ ٠٠٠	٧٧ر٤%
٥	الصين	٣ ٩٩١ ٠٠٠	٥٦ر٤%
٦	كندا	٣ ٢٨٩ ٠٠٠	٩٠ر٣%
٧	المكسيك	٣ ٠٠١ ٠٠٠	٥٦ر٣%
٨	الإمارات العربية المتحدة	٢ ٧٩٨ ٠٠٠	٣٢ر٣%
٩	البرازيل	٢ ٥٧٢ ٠٠٠	٠٥ر٣%
١٠	الكويت	٢ ٤٩٧ ٠٠٠	٩٦ر٢%
١١	فنزويلا	٢ ٤٧٢ ٠٠٠	٩٣ر٢%
١٢	العراق	٢ ٣٩٩ ٠٠٠	٨٥ر٢%
١٣	الاتحاد الأوروبي	٢ ٣٦٥ ٠٠٠	٨١ر٢%

من خلال البيانات الرقمية الواردة في الجدول رقم (١-٨) نلاحظ أن ترتيب الاتحاد الأوروبي في إنتاج النفط رقم (١٣) بين دول العالم، وعند احتساب مجموع إنتاج الدول العربية نجد أن حصته من الإنتاج عالمياً تصل إلى (٧١ر٢٩%)، كون معدل الجامعة العربية تنتج (٢٤١٧١٥٣) برميل يومياً، مقابل ما نسبته (٨١ر٢%) وما مجموعه (٢٣٦٥٠٠٠) برميل يومياً للاتحاد الأوروبي.

ومن الجدير بالذكر أن المملكة المتحدة هي الأكثر إنتاجاً للنفط بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث تنتج ما نسبته (٧٨ر١%). كما يبين الجدولين (١- ٩) و(١- ١٠) نسبة الاحتياطي من النفط والغاز للاتحاد الأوروبي مقارنة بكل من الولايات المتحدة وروسيا والصين.حيث نلاحظ أن نسبة احتياطي النفط والغاز لدى الاتحاد الأوروبي متدنية مقارنة مع مجمل الدول الكبرى من احتياطي النفط، وبنسبة ضئيلة جداً مقارنة مع روسيا التي تمتلك (٢٥%) من احتياط مادة الغاز على المستوى العالمي، وبنسبة تزيد عن (١٠) أضعاف احتياط النفط مقارنة مع مجمل دول الاتحاد الأوروبي.

يبين الجدول (١- ٩) نسبة احتياطي النفط للدول الكبرى عالميا. *

١	الولايات المتحدة	٢٠ر٩٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٥٤ر١%
٢	الاتحاد الأوروبي	٦ر١٤٦ر٠٠٠ر٠٠٠	٤٥ر٠%
٣	روسيا	٧٩ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٨٢ر٥%
٤	الصين	١٦ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٨ر١%
الاحتياطي العالمي		١ر٣٥٧ر٣٤٠ر٣٨٤ر٠٠٠	١٠٠%

*المصدر: World Energy Council. Survey of Energy Resources, (٢١ed) ,٢٠٠٧.

يبين الجدول (١- ١٠) نسبة احتياطي الغاز للدول الكبرى من الاحتياط العالمي*

١	روسيا	٤٤ر٦٥٠ر٠٠٠	٢٥ر٤٥٥%
٢	الولايات المتحدة	٥ر٩٧٧ر٠٠٠	٣ر٤٠٧%
٣	الاتحاد الأوروبي	٢ر٤٧٦ر٠٠٠	١ر٤١١%
٤	الصين	٢ر٢٦٥ر٠٠٠	١ر٢٩١%
الاحتياطي العالمي		١٧٥ر٤٠٠ر٠٠٠	١٠٠%

*المصدر: **World Energy Council. Survey of Energy Resources, (٢١ed) ,٢٠٠٧.**

التحديات السياسية الداخلية: تواجه الاتحاد الأوروبي العديد من القضايا الخلافية التي تبقى تؤثر في مستوى الانسجام السياسي عند الدول الأعضاء منها ما يتعلق بالخلافات على السياسات الداخلية والمصالح الأحادية للدول، وخلافات ذات علاقة بالارتباطات الثقافية لدى سكان الاتحاد وأخرى مرتبطة بالسياسة الخارجية، وفيما يلي توضيح لهذه التحديات:

إشكالية الانسجام السياسي: ما زالت هناك مشكلة عامة تواجه الاتحاد تتمثل في عدم الانسجام في التوجهات السياسية لدى الدول خاصة تلك التي انضمت للاتحاد من دول أوروبا الشرقية، مثل: المجر وبولندا والتشيك وهي التي أطلقت عليها الولايات المتحدة صفة أوروبا الجديدة، كون هذه الدول كانت تخضع للنظام الشيوعي قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث أصبحت هذه الدول تؤمن بالقيم التي تتماشى مع المصالح الأمريكية كونها تستفيد من الدعم الاقتصادي الذي تقدمه الولايات المتحدة في نفس الوقت الذي تريد الاستفادة من مزايا انضمامها للاتحاد، مما يعتبرها البعض من دول الاتحاد أنها باتت تشكل عبئاً على وحدة توجهات الاتحاد وأنها بمثابة (حصان طروادة) كونها تخدم الولايات المتحدة أكثر من الاتحاد.

خشية الدول الصغيرة وذات الإمكانات الاقتصادية الجيدة من التوسع في عدد الأعضاء: بمعنى أن الدول التي تمتلك مقومات اقتصادية وذات استقرار مجتمعي تتأثر بدخول دول فقيرة، حيث أن دولاً مثل هولندا وبلجيكا وفنلندا ستفقد من حجم قدراتها المادة بعد دخول دول جديدة خاصة من أوروبا الشرقية إلى الاتحاد.

الخلافات المتعلقة بالسيادة الوطنية: ما زالت قضية التأثير من الاندماج في الاتحاد لها انعكاساتها المباشرة على استقلال القرار السياسي للدولة الواحدة، في الوقت الذي ترى عدد من الدول أن هناك تفاوتاً في التزام الدول الأوروبية في الاتحاد بالسياسة الخارجية الموحدة، فالدول ذات التأثير الدولي

المحدود بالمقارنة مع الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي أكثر إلتزاماً بسياسة الاتحاد الموحدة، بينما كدولة كبرى مثل بريطانيا تتخذ أحياناً مواقف مستقلة عن سياسات الاتحاد كموقعها من تطوير قوة الدفاع الأوروبية المشتركة ومن الحرب الأمريكية على العراق وسياسة مواجهة الإرهاب.

مسألة اختلاف الثقافات في أوروبا: تشكل قضية اختلاف الثقافات عند دول الاتحاد من المسائل الشائكة التي تبقى تهدد انسجام واستقرار مستقبل الاتحاد الأوروبي، علماً بأن العديد من المهتمين في تمتين أواصر الاتحاد مثل (جان مونيه) والذي يعتبر أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي ركز على ذلك واعتبر أن التنوع الثقافي سوف يبقى يهدد الاتحاد، وأن التقريب بين الثقافات لا بد أن تبقى من أولويات السياسة الداخلية، وأن على مؤسسة الاتحاد أن تخصص موازنة لمواجهة هذا التحدي، ومن المعروف أن هناك أعداد واضحة من السكان الذين يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي ذي ثقافة مرتبطة بقيم دينية وقومية مغايرة، فعلى سبيل المثال يوجد حوالي (١٧) مليون مسلم يشكلون قوة ثقافية تتناقض مع العديد من القيم والسلوكيات خاصة السياسية التي تنتهجها دول الاتحاد (Robelius,٢٠٠٥,PP:١٢-١٣)، وهذا ما يدلل أنه من الأسباب الجوهرية لعدم قبول الاتحاد الأوروبي لعضوية تركيا بسبب الاختلاف الثقافي والعقائدي الذي سيضيف تحدياً أوسع على مسألة اختلاف الحضاري، مما يدفع الاتحاد الأوروبي إلى الإبقاء على فتح مجالات التعاون مع تركيا والدول الأوروبية متوسطية خاصة دول شمال أفريقيا كونها ذات تأثير هام على وزن الاتحاد وضمن مؤشرات القوة الاقليمية والدولية في كل من علم الجغرافيا السياسية وعلم الجيوبولتكيس.

قضايا ذات علاقة بتفسير القواعد الدستورية للاتحاد: مما يجعل العامل القانوني ذا تأثير على الاستقرار، فمثلاً ما زالت كيفية انتخاب رئيس الاتحاد وكل من وزير الخارجية ووزير الدفاع تشكل مسألة جدل، حيث

يرى البعض بأن الانتخاب المباشر يكون من المواطنين، وآخرون يرون أن الانتخاب عن طريق المجالس التشريعية المنتخبة في دول الاتحاد أو من خلال البرلمان الأوروبي، وآخرون يرون بأن الانتخاب يجب أن ينسجم مع توجهات الاتحاد الموحدة في سياسته الخارجية والدفاعية (Peter,PP:٤٧-٤٨).

التحديات السياسية الخارجية: على الرغم من ارتباط عدد من القضايا الداخلية ببعض المسائل الخارجية التي تهم توجهات الاتحاد والتي تم التطرق إليها سابقاً، إلا أن من المفيد استعراض أبرز التحديات ذات العلاقة بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل يستند إلى التحليل وعلى النحو التالي:

العلاقة مع الولايات المتحدة: يستند قيام الاتحاد الأوروبي على هدف رئيسي يتمثل في البحث عن أسس وطرق لحماية مصالح الدول الأوروبية في ظل وجود تناقض مع المصالح الأمريكية بسبب التنافس على المصالح الاقتصادية، فقد تصاعدت الخلافات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خلال التفاوض على تعديل الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الدولية (الجات)، كذلك عند إصدار عملة أوروبية موحدة (اليورو) التي أصبحت تنافس الدولار الأمريكي، علماً أن نصف صادرات السلع عالمياً تستخدم الدولار الأمريكي، مقابل (٣٥%) لصالح العملة الأوروبية (اليورو)، مما يسهم ذلك بأن تكون نصيب اليورو من الودائع العالمية أعلى مما كانت عليه العملات الأوروبية مقابل الدولار كون نسبة الودائع من اليورو تشكل ما قيمته (٣٠%) بعد أن كانت العملات الوطنية الأوروبية تشكل (١٤%) فقط(Fridman,٢٠١١,P:٢٧).

استمرارية دول الاتحاد بأن يكون لها مراكز نفوذ على الساحة الدولية وأن لا تكون تابعة لسياسة الولايات المتحدة التي تقود النظام الرأسمالي العالمي. ولتدشين ذلك التوجه تأخذ سياسة الاتحاد من خلال المفوضية

الأوروبية وممثل السياسة الخارجية للاتحاد خطاب يتمثل بأن القانون الدولي يجب أن يحل بدلاً من استخدام القوة، وأن الولايات المتحدة باتت تستخدم أسلوب أوروبا التقليدي في عصر الاستعمار، والذي تخلت عنه الدول الأوروبية ليكون أسلوب التفاوض والحوار لحل الخلافات منهجا سلوكيا في عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يظهر تحدٍ آخر متعلق بسياسة الأمن الأوروبي مع الولايات المتحدة عندما أوصى المجلس الأوروبي في اجتماع (هلسنكي) عام (١٩٩٩) بتشكيل وتجهيز قوة عسكرية أوروبية للتدخل السريع تكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية، حيث كانت مواقف الدول المتنفذة في الاتحاد متعارضة نسبياً تجاه ذلك، فمثلا كان موقف بريطانيا بأن

لا تتدخل تلك القوات بعد تشكيلها في الأماكن التي تستطيع قوات حلف (الناتو) التدخل فيها وأن تكون رديفة لمهام قوات الحلف، بالمقابل كان موقف كل من ألمانيا وفرنسا أن تكون القوة الأوروبية مستقلة عن حلف (الناتو)، علماً بأن الولايات المتحدة وبهدف حل الخلاف والتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي قررت عام (٢٠٠٢) السماح باطلاع الاتحاد على برامج الحلف التخطيطية والاستخبارية والمساعدة على إنشاء قوة الرد السريع للاتحاد الأوروبي في المجالات التي تخدم المهمات الإنسانية وعمليات حفظ السلام.

الخلاصة:(النتائج العامه واختبار الفرضيات)

على ضوء ما تناولته المشكلة البحثية في عناوينها الرئيسة والفرعية، تخلص الدراسة إلى العديد من النتائج الرئيسية ذات العلاقة بموضوع الاتحاد الأوروبي من حيث العوامل المؤثرة على وزن تفاعله الدولي، منها ما يتعلق بالتركيبة المؤسسية للاتحاد من جانب، وبتلك المتعلقة بطبيعة

العوامل الجيوبولتكية الإيجابية والسلبية التي تحكم بالتالي مدى ترجمة تطلعات الاتحاد الآنية والمستقبلية من جانب آخر.

وضمن خلاصة الدراسة، لا بد من التنويه للإشكالية العلمية التي لابد من تناولها لأنها تبقى مجال جدل عند فئة من المهتمين في كل من علم الجيوبولتكس والسياسات الدولية. وبشكل عام تتلخص الإشكالية العلمية على النحو التالي:

١- على الرغم من المقومات المادية المتنوعة التي تستحوذ عليها الوحدات السياسية إلا أن مفهوم التكامل الإقليمي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يبقى يعتمد على حسابات إرادات الدول في إسهاماتها في تقوية الاعتماد المتبادل والتضحية في رفع سوية الدول الأعضاء ذات الإمكانات الأقل والاستعداد المستمر في مواجهة التحديات التي تعاني منها خاصة في غضون المراحل الأولية من تقوية أسس الاتحاد.

٢- إن سيادة الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تذوب كلياً في شخصية الاتحاد القانونية، نظراً لشخصيتها التاريخية على الساحة الدولية، وهذا يعني أن الاتحاد سوف لن يصل إلى نظام الفيدرالية، وسيبقى ضمن مستويات الاتحاد الكونفدرالي.

٣- إن الاعتماد المتبادل خارج الجغرافيا السياسية للاتحاد هو حتمية النظام الرأسمالي الذي تعتمده دول الاتحاد خاصة في شمال وغرب قارة أوروبا لذا مهما كانت إمكانيات الاتحاد إلا أنها ما زالت بحاجة إلى تسخير عدد من السلع الدولية كتلك المتعلقة بقطاع الطاقة، وبحاجة إلى سياسات تفاهمية مع دول النفوذ الاستراتيجي للوصول إلى أسواق جديدة لمنتجاتها على سبيل المثال لا الحصر.

الفصل السادس

تقييم المسار المصرى الأوروبى

شهدت المنطقة العربية العديد من التغيرات السياسية - وبخاصة ما يطلق عليه ببلدان الربيع العربى -، وقد كان الدافع وراء هذه التغيرات السياسية التى شهدت انهيار حقبة تاريخية لحكام مارسوا الاستبداد والقهر سنوات طوال هو البحث عن الكرامة والحرية ولقمة العيش ومن ثم كان شعار العدالة الاجتماعية أحد أهم أيقونات منطقة الثورات العربية .
وقد كان للنموذج الاقتصادى النيوليبرالى المدعوم من الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوربى أحد الأسباب وراء هذه الثورات العربية فى الوقت الذى كان يتم فيه الترويج لهذا النموذج من خلال العديد من المؤسسات الدولية سواء المالية كالصندوق والبنك الدولى وأيضا التكتلات السياسية ومنها بالطبع الاتحاد الأوربي ، باعتباره قاطرة للنمو وبخاصة فى ظل معدلات نمو بدت مرتفعة فى بعض السوات وبخاصة فى بلدان مثل مصر وتونس .
ولاشك أن التغير الذى شهدته بلدان الربيع العربى قد استدعى إعادة النظر فى السياسات التى كانت متبعة قبل الربيع العربى وبخاصة من دول الاتحاد الاوربى ، ولا شك أن إعادة النظر فى شأن هذه السياسات أمر جيد ، ولكن هل كان التغير فى تلك السياسات يتوازى مع ضخامة الحدث الذى شهدته بلدان الربيع العربى أم لا ؟، من هنا تحاول هذه الورقة أن تتناول علاقة مصر مع دول الاتحاد الاوربى ، قبل وبعد ثورات الربيع العربى من خلال استعراض بعض المبادرات الأوربية منذ مسار برشلونة وحتى إعلان الاتحاد من أجل المتوسط ، ونظرا لكون هذه العلاقة على درجة كبيرة من التشابك ،فقد أثرنا أن نتناول أبرز تلك المحطات من خلال استعراض ملامح كل مبادرة وبعض أوجه النقد لها .

هذا ونحاول من خلال استعراض العلاقة بين مصر ودول الاتحاد الاوربى أن نتناول سؤالا مركزيا وهو ، ماهى الفجوات التى تكتنف تلك العلاقة من جانب وأيضا استجلاء نقاط القوة فى طبيعة تلك العلاقة على الجانب الآخر ؟ ، وذلك من خلال التركيز على ثلاث ملفات أساسية وهى ملف الزراعة ، التجارة والاستثمار ، المجتمع المدنى .

وسوف نتناول الموضوعات السابقة من خلال استعراض المسار الأوربى فى علاقته بمصر بدءا من مسار برشلونة عام ١٩٩٥ مرورا بسياسة الجوار عام ٢٠٠٣ وما واكبها من توقيع اتفاق الشراكة المصرية الاوربية ، ثم الانتقال إلى مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط عام ٢٠٠٨ ، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الأوربية وسوف نحاول التعرف على ملامح الموضوعات الثلاث التى نطرحها ضمن سياق هذه الورقة وهى "الزراعة ، التجارة ، المجتمع المدنى " من خلال استعراض المبادرات والمحطات الأوربية المختلفة .

وقد حاولنا أيضا ضمن إطار هذه الورقة أن نتناول المسار الأوربى فى صورته العامة و فى علاقته بمصر من خلال فترتين متباينيتين وهما فترة ما قبل وما بعد الثورة المصرية فى الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ أو ما يعرف بالربيع العربى .

وسوف نتناول الموضوعات المختلفة لهذه الورقة ضمن عدد من المحاور الرئيسية ، حيث نتناول فى المحور الأول المسار الاوربى قبل الخامس والعشرين من يناير ، ونتناول فى المحور الثانى بعض التغيرات التى طرأت على هذا المسار بعد ثورات الربيع العربى ، ونحاول فى المحور الثالث مناقشة الرؤى والأفكار التى يتم تناولها حول المجتمع المدنى ضمن سياق المسار الأوربى قبل وبعد الخامس والعشرين من يناير أو ثورات الربيع الربيع العربى ، بينما نعرض لأبرز التوصيات التى يمكن أن تساعد

فى تعميق التواصل المصرى الأوربى من خلال طرح عدد من التوصيات المستخلصة من التعرف على أوجه الخلل والنقص فى طبيعة العلاقة المصرية الاوربية ، بما يمكن أن يساهم فى إعادة تقييم تلك العلاقة وتحسين أطر التعاون المشترك ضمن سياقات أخرى مغايرة .

المحور الأول : الإطار العام لسياسات الاتحاد الأوربى مع بلدان جنوب المتوسط
(من بينها مصر) ، قبل ثورات الربيع العربى .

١/١- مسار برشلونة ١٩٩٥

يقوم مسار برشلونة على ثلاث ركائز رئيسية:-

الإطار السياسى والأمنى .

الإطار الاقتصادى والمالى .

الإطار الخاص بحوار الشعوب والتنوع الثقافى والاجتماعى .

وقد اتخذ مسار برشلونة إطارين:-

أ- إطار متعدد : يتضمن لقاءات وزارية ، لقاءات قطاعية ، منتدى للمجتمع المدنى .

ب- إطار ثنائى : ينطوى هذا الإطار على اتفاقيات ثنائية للشراكة المتوسطية مع دول جنوب المتوسط تقوم على ركيزتين اساسيتين هما تنظيم الحوار السياسى ، والوصول إلى منطقة تجارة حرة .

وللأسف لم يتم إنجاز شئ مما جاء فى مسار برشلونة ، إلا فيما ندر ولعل ذلك راجع لعديد من الأسباب لعل أهمها يتجسد فيما يلى:-

الإرتباط المباشر لمسار برشلونة بمسار عملية السلام فى الشرق الأوسط إلى الحد الذى يمكن القول معه أن مسار برشلونة قد جاء أساسا فى سياق التصورات الخاصة بالزخم الذى كان يتعلق بعملية السلام فى الشرق الأوسط آنذاك .

أيضا غياب وجود أى علاقات متوازنة بين الطرفين الأوربى والمتوسطى حيث تتم عملية التفاوض بين طرفين غير متكافئين حيث يتفاوض الطرف الأوربى ضمن منظومة دول الاتحاد الأوربى ، بينما أطراف المتوسط تتفاوض كفرادى كل دولة على حدة ، الأمر الذى يخل بعلاقات التوازن بين الطرفين .

عدم التزام دول الاتحاد الاوربى بضخ الأموال الكافية ضمن مسار برشلونة بالنظر إلى الأهداف الموضوعة .

إعطاء الأولوية للملفات الاقتصادية على حساب المواضيع السياسية .

٢/١ - سياسة الجوار

وضعت تلك السياسة فى عام ٢٠٠٣، تحت عنوان تكامل اقتصادى كامل فى حال القيام بالإصلاحات المناسبة وذلك ضمن إطار عام تم تحديده فى خطة عمل عبارة عن ورقة عمل سياسية ولكنها غير ملزمة من الناحية القانونية ، وفى إطار خطة العمل تلك تم وضع عناوين عامة وتفصيلية لمدة تتراوح ما بين ثلاث لخمس سنوات قابلة للتجديد .

- المشكلات التى واجهت سياسة الجوار

- غلبة الجانب الأمنى على ما عداه من جوانب أخرى ، حيث شهد هذا الجانب من دول الاتحاد الأوربى ربط التعاون الأمنى بالمساعدات حتى ولو لم يرد نص مباشر بهذا المعنى ولكن يتم ذلك فى إطارالممارسة العملية .

- تفضيل العلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة .

- تفضيل المشروطية الإيجابية (أى إعطاء المزيد من الدعم المالى فى مقابل الإصلاحات الاقتصادية والتعاون الأمنى وذلك دون اعتراض الاتحاد الاوربى على الجوانب السلبية التى قد ترد على ملف حقوق الإنسان ببلدان المتوسط فى المقابل هناك غياب لقاعدة المشروطية السلبية من خلال

الضغط على بلدان المتوسط فى حال الانتهاكات التى ترد على حقوق الإنسان وذلك ضمن اتفاقيات الشراكة الأوربية مع بلدان جنوب المتوسط على سبيل المثال يتغافل أو يصمت الاتحاد الاوربى عن الانتهاكات التى ترد بحقوق الإنسان على الرغم من أن هذا نص واضح فى اتفاقيات الشراكة مع بلدان المتوسط ، على سبيل المثال اتفاق الشراكة مع مصر ينص على إعلاء وضعية حقوق الإنسان ، وتتيح المادة ٨٦ من هذا الاتفاق لدول الاتحاد الاوربى اتخاذ إجراءات سلبية قد تصل إلى إجراءات عقابية بالطبع على المستوى الاقتصادى فى حال إخلال مصر بحقوق الإنسان ، وقد حدث فى عام ٢٠١٠ تزوير واضح للانتخابات البرلمانية ولم يتدخل الاتحاد الاوربى ولو حتى بالتلويح للحكومة المصرية بمخالفتها للمعايير الخاصة بحقوق الإنسان وهو نفس ما تكرر فى تونس ايضا فى العديد من المجالات ، الأمر الذى يشير إلى غض الطرف من قبل الاتحاد الأوربى عند انتهاكات حقوق الإنسان طالما بلدان المتوسط تقدم المزيد والمزيد فى مجال حرية التجارة والأسواق وأيضا التسهيلات الأمنية على ضفتى المتوسط .

- مساواة الإصلاحات السياسية المطلوبة بالإصلاحات الأمنية والإصلاحات الاقتصادية "النيوليبرالية " فى حين يضع أتفاق الشراكة الأوربية مع مصر الحقوق السياسية فى المقدمة ، بينما نجد أنه وفقا لخطة العمل ضمن سياسة الجوار يجرى التأكيد على أن قيام مصر بإصلاحات اقتصادية ضمن النموذج النيوليبرالى ، يضمن للحكومة المصرية الحصول على الدعم المطلوب الأمر الذى يشير إلى أن المسار الأوربى فى علاقته بمصر كان يسير فى الواقع العملى عكس اتفاق الشراكة المبرم مع الحكومة المصرية .

٣/١ الاتحاد من أجل المتوسط

أطلق الاتحاد من أجل المتوسط في ٢٠٠٨ بين الدول الـ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الاوروبي و١٦ دولة من جنوب المتوسط على أن يقوم المجتمع الأوروبي بدعم تلك الدول وتدعيمها سياسيا واقتصاديا ومساعدتها من خلال التحول الديمقراطي.

إلى ذلك ينقسم الاتحاد من أجل المتوسط إلى شقين الأول يتعلق بالتعاون السياسي والآخر ينص على بنود التعاون الاقتصادي والمناطق التجارية الحرة.

فى السياق ذاته يقوم التعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الجنوب

ومنها مصر على أساس عدد من البنود من بينها :

- الحوار السياسي على المستوى الوزاري.
- المستوى الرسمي المصري واللجنة الأوروبية والمجلس الأوروبي.
- استخدام كل القنوات الدبلوماسية لتدعيم التعاون السياسي.
- إضافة إلى كل الوسائل الأخرى التي يمكن استخدامها في تدعيم التعاون السياسي بالإضافة إلى لجنة قائمة في ادارة الاتحاد من أجل المتوسط " لجنة القضايا المدنية والاجتماعية" تعمل على التنمية المجتمعية والقضايا المدنية وقامت بعدد من الأنشطة منها:
- مركز مارسيليا للتكامل المتوسطي ، والذى تم تم انشائه على أساس تسهيل الوصول إلى المعرفة الأفضل وتعزيز التنمية المستدامة والعمل على تقارب السياسات نحو المزيد من التقارب وفيها يتم التعامل مع حكومات وتنظيم اجتماعات بين الوزارات المختلفة والشركاء فيها من مصر وتونس والمغرب والأردن ولبنان ، بالإضافة إلى ذلك يقوم المركز

على اساس من التشبيك بين المبادرات المختلفة ، فالمشروع أساسه توفير مكان للاجتماع والبحث والتوعية بالقضايا المشتركة. ([1])

- مؤسسة أنا ليند :تقوم المؤسسة على أساس خلق مستقبل مشترك لشعوب المنطقة الأورومتوسطية وإدارة أكبر شبكة للمجتمع المدني تضم ٢٨٠٠[2] هيئة من هيئات المجتمع المدني التي تتبنى مبادئ المؤسسة.

وتدعم المؤسسة الشبكة والتواصل بين أعضائها في الدول الـ ٤٣،أما في مصر فالمؤسسة مسئولة عن تقوية دور الشباب من خلال المجالات المختلفة

من خلال مؤسسة "عيون مصر" والمقر الرئيسي لها في مكتبة الاسكندرية وتعد من التجارب الناجحة في ذلك المجال حيث ذكرت في الكتاب الخاص بالخبرات الناجحة في المجتمع العربي. ([3]) ، أيضا هناك بعض الأنشطة ضمن أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط منها على سبيل المثال :

- في مارس ٢٠١٢، شاركت لجنة القضايا المدنية والاجتماعية في برنامج التبادل بين شباب جنوب المتوسط وشباب الاتحاد الأوروبي الذي قامت به منصة المجتمع المدني الأسباني، وهو الخاص بالحوار بين الشباب وتقوية دورهم في الحياة السياسية والاجتماعية.

- يوليو ٢٠١٢ أنشأ الاتحاد من أجل المتوسط برنامج تنمية مهارات المعاقين والشباب والسيدات غير العاملين بحيث يحصلوا على برنامج التأهيل المهني مما يشجعهم على المنافسة في طلب العمل والحد من البطالة ومعدلاتها.

١- ماتس كارلسون، *الاستعانة بالدليل لسد الفجوات الواهية*، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط ٢٠١٠ ١٢٥

٢- آسيا بن صلاح علوي، مؤسسة *"أنا ليند" في عام ٢٠٠٩ وانطلاق في مسار جديد*، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط ٢٠١٠، ٢٩٥

٣- الموقع الرسمي لمؤسسة أنا ليند على الرابط التالي، http://www.euromedalex.org/ar/networks/egypt/news/conclusions-egyptian-national-civil-society-network-meeting

وإذا ما نظرنا إلى تلك الأنشطة والتحركات السابقة نجدها تنم عن تضاؤل الدور الذي يلعبه الاتحاد من أجل المتوسط في قضايا التنمية والمجتمع المدني

إضافة إلى أن الدور الذي يلعبه هو دور تشبيكي بالأساس أو رعاية أحد مبادرات أحد الدول الأعضاء كما حدث مع المبادرة الأسبانية التي اشترك فيها الاتحاد من أجل المتوسط.

١/٥- المؤسسات المالية الأوربية :

يمارس الاتحاد الاوربى دوره المالى فى علاقته بدول جنوب المتوسط من خلال مؤسستين ماليتين هما ، بنك الاستثمار الاوربى ، وبنك التنمية وإعادة الاعمار الأوربى .

ويعمل بنك الاستثمار الاوربى الذى أنشئ عام ١٩٥٨ فى إطار معاهدة روما بهدف تحقيق أهداف الاتحاد الأوربى عن طريق التمويل طويل الأمد لأغراض الاستثمار وفتح الأسواق وعلى الرغم من كون بنك الاستثمار الأوربى بات من أهم مؤسسات التمويل الدولى وبشكل يفوق حتى البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وعلى الرغم من أن بنك الاستثمار الاوربى يعمل داخل منظومة الاتحاد الأوربى إلا أن الوضع القانونى للبنك لازال مبهم وغير واضح[١].

وبالنسبة لبنك التنمية وإعادة الاعمار الاوربى فقد تأسس عام ١٩٩١ لمساعدة انتقال دول الاتحاد السوفياتي السابق الى اقتصاد السوق وهو يعمل الآن في ٢٩ دولة في اوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ، ولم يكن للبنك أى نشاط فى المنطقة العربية ، إلا أنه ومع ثورات الربيع العربى أعلن البنك فى سبتمبر من عام ٢٠١٢ عن اطلاق أول استثماراته في مصر وتونس

---

١ - راجع ورقة الاعتمادات المالية من اجل النفع العام ، شبكة مراقبة البنوك بأوربا .

والمغرب والأردن بموجب صندوق خاص بقيمة مليار يورو بهدف توسيع نشاطاته فى منطقة الربيع العربى بالإضافة إلى المغرب والأردن .
ويعمل بنك "التنمية وإعادة الأعمار الاوربى " على تشجيع القطاع الخاص وتعميق مشاركته للقطاع العام والحكومى ، الأمر الذى يدفع باتجاه المزيد من السياسات الرامية إلى خصخصة الانشطة الاقتصادية ذات الطابع الحكومى والعام . ومن ثم السير على نفس النهج الاوربى الاقتصادى القائم على اعتماد حرية التجارة والنموذج الليبرالى الاقتصادى كأساس لسياسة الجوار مع بلدان جنوب المتوسط ، القائم على اعتماد مبدا النمو الاقتصادى .

إلى ذلك تتسم مشاريع المؤسسات المالية الاوربية بغياب واضح لأليات المراقبة والشفافية وبخاصة فيما يتعلق بأدوار منظمات المجتمع المدنى وبخاصة
فى إطار سياسات تقييم الآثار البيئية للمشروعات التى تحصل على القروض
من المؤسسات المالية الاوربية مثال اتفاقية إطار عمل بين مصر والمجموعة الأوربية وبنك الاستثمار الأوربى بشأن تنفيذ التعاون المالى والفنى ، حيث جرى التوقيع على هذه الاتفاقية فى فبراير ١٩٩٨ وتم نشر هذه الاتفاقية بالجريدة الرسمية المصرية فى أبريل ٢٠٠٢ [١].

٦/١ اتفاقية الشراكة المصرية الأوربية

أصبحت مصر شريكا في اتفاقيات التعاون الأورومتوسطية (اليوروميد) منذ العام ٢٠٠٣ [٢]، وقد ثار جدلا كبيراً حول الغرض والأهداف من تلك الاتفاقيات، خاصة بعد مرور عشر سنوات، وهل هى بالفعل مهتمة بتعزيز

١- الجريدة الرسمية، العدد ، ٢٠٠٢/٤/١٨.
٢- الجريدة الرسمية العدد ٤٧، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٣.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة لشعوب الإقليم، أم أنها مقتصرة على الحكومات فقط فيما يتعلق بسياسات التحرير الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية؟ وإذا ما نظرنا إلى الإطار العام لاتفاقيات الشراكة نجده يشتمل على مجموعة من الأبعاد التي تتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد حددت المادة الأولى من تلك الاتفاقيات مجموعة من الأهداف الأساسية بشأن أوجه التعاون بين مصر ودول شمال المتوسط على النحو التالي:

إطار ملائم لبناء حوار سياسي.

التحرير المطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

تدعيم التنمية المتوازنة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تشجيع التعاون الإقليمي من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

التعاون في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.[١]

ثم جاءت المادة الثانية، لتحدد بوضوح على أن العلاقات بين الأطراف المتعاقدة، فضلا عن بنود الاتفاق نفسها، يجب أن تقوم على إحترام مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان الأساسية، كما بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يرشد سياستهما الداخلية والدولية ويشكل عنصرا أساسيا لهذا الاتفاق.([٢])

وعلى الرغم من الوضوح الذى تناولته اتفاقية الشراكه المصرية الأوربية على الصعيد السياسى وبخاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان إلا أن بنود اتفاقيات الشراكة على المستوى الاقتصادى لم تتناول بشكل واضح

---

١ - راجع اتفاقات الشراكة بين اللجنة الأوروبية والحكومة المصرية.

٢ - المصدر نفسه.

ومحدد معايير التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية،التى تعتمد بالأساس على تدعيم وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فى حين أنه لا يمكن تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي دون وضع أسس محددة تتناول تطبيق معايير التنمية المستدامة.

ومن أحد أهم تلك المعايير الخاصة بالتنمية المستدامة هو التمكين من إدارة مستدامة ورشيدة للأراضي،وتحسين إمكانية الحصول على الأرض، فضلا عن تسهيل انتقال ملكيتها، مما يؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار و الإنتاجية الزراعية

على وجه الخصوص. وهذا ما تفتقر إليه نصوص و مضمون تلك الاتفاقيات، حيث لم تشر أو تتناول في أية من نصوصها أهمية تعزيز الحصول على الأرض حتى في تناولها لمجال المنتجات الزراعية، أو في مجال التعاون الاقتصادي للحد من الفقر، وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من أنها تناولت في المادة ٤٤ من الاتفاقيات، أهمية التعاون من أجل منع تدهور البيئة، والحد من التلوث، من خلال ضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بهدف ضمان التنمية المستدامة.

وهو ما يضع الكثير من الجدل، حول الغرض منها، لأنها لم تتعرض للآثار المحتملة و الناجمة عن التعاون في مجال الطاقة والمنتجات الزراعية والسمكية وموارد المياه، وغيرها من أوجه التعاون الاقتصادي التي تضمنت في الاتفاقية ، والتى لها تأثيرات عديدة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على الأرض في دول جنوب المتوسط، خاصة وأن حكومات دول جنوب المتوسط ومن بينها مصر ، فشلت في وضع إجراءات لحماية كل فرد من مواطنيها في حقه في الحصول على الأرض وحيازتها، وهو ما يختلف تماما عنه في دول شمال المتوسط.

فأي اتفاق يتناول الاهتمام والتأكيد على التنمية المستدامة، يجب أن يقوم على تدعيم الحق في الوصول إلى الأرض وملكيتها، خاصة مع الوضع في مصر، والتي تعاني تشريعاتها من ضعف في حماية حيازة الأراضي، خاصة في القضايا المتعلقة بالخصخصة وإعادة الهيكلة.

وهذا أيضا ما أوضحته "المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي"، والذي أصدرته لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو) في دورتها ٣٨ في مايو ٢٠١٢، لكي تساهم في تحسين حيازة وإدارة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات، مع التركيز على المجموعات الضعيفة والمهمشة من فئات المجتمع، لتحقيق الأمن الغذائي الكافي، والقضاء على الفقر، وتوفير سبل المعيشة المستدامة، والاستقرار الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة[١].

وقد أكدت تلك المبادئ على أهمية الجهات الفاعلة بما فيها الشركات التجارية، من خلال مسئوليتها فى احترام وعدم انتهاك حقوق الإنسان وحقوق الحيازة المشروعة، واعتماد نظم ملائمة لإدارة المخاطر من أجل الحد من الآثار السلبية على حقوق الإنسان؛ وأن توفر الاستثمارات من خلال شركات مع المستويات الحكومية ذات الصلة، ومع أصحاب حقوق حيازة الأراضي ومصايد الأسماك، على الصعيد المحلي، بما يحترم حقوقهم في الحيازة، وأن تساهم في القضاء على الفقر، وتوفير الأمن الغذائي، والاستخدام المستدام للأراضي، ودعم المجتمعات المحلية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

---

١ - راجع "المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي"، لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (الفاو) ٢٠١٢.

ولا يجب أن تبقى اتفاقات الشراكة بعيدة عن المعايير والإرشادات الدولية في دعم الحصول على الأرض وخاصة فقراء الريف، ولا تغفل أن الحيازة الآمنة للموارد، تعتبر حلقة جوهرية تربط بين الأمن الغذائي، والإدارة المستدامة للموارد والسلام والأمن، واستئصال الفقر. فالتنمية المستدامة لا تشكل تحديا فنيا، بقدر ما تشكل عملية سياسية تتعلق بالتفاوض، وحسم النزاعات، وإدارة المصالح الخاصة. ومن منطلق آخر فإن التنمية المستدامة تتعلق بالأسلوب الذي يستخدمه الناس في وضع نظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحديد من له الحق في استخدام الموارد ولأي غرض وبموجب أي شروط تستخدم هذه الموارد وإلى أي مدى يكون ذلك.

على الجانب الآخر تناولت اتفاقات الشراكة في بعض بنودها قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام دون تحديد أو تفصيل أو حتى ربطها بما يمكن أن ينجم عن تحرير التجارة وآليات السوق من مشكلات خاصة في المجال الزراعي والذى يشهد تدهور لأوضاع الفلاحين في مصر التى تعاني الإفقار والتهميش، خاصة في ظل تحرير سوق الأراضى الزراعية فى اعقاب القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، المتعلق بتحرير العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر، أكتوبر ١٩٩٧ والذى تم بمقتضاه انتزاع الأرض من الفلاحين المستأجرين ، وإطلاق تحديد قيمة إيجار الأرض الزراعية لقوي السوق، وانعدام المساواة بين الملاك والمستأجرين واختلاف القوى فيما بينهم مما يؤدى إلى عدم مساواة في الفرص بالإضافة إلى القيود التي تؤثر عليهم فإلى جانب التوزيع غير العادل للثروة والنفوذ يعجز الفقراء والضعفاء عن التأثير على الشئون المختلفة المتعلقة بحياتهم ومصيرهم، على جانب آخر تمثل سياسات الإصلاح الزراعي زيادة الاستغلال لصغار الزراع وذلك بعد إلغاء الدعم على

مستلزمات الإنتاج، مما أدى إلى عدم مقدرة صغار الفلاحين إلى دفع بعض هذه التكاليف بالإضافة إلى عدم مقدرتهم على دفع قيمة إيجار الأرض الزراعية المرتفعة أصلاً ، والنتيجة هي قبولهم لأشكال تجعلهم يدفعون من قوة عملهم أيام عمل بلا مقابل لصالح مالك الأرض مثل الإيجار بالمزارعة.

هذا فى الوقت الذى تصل فيه نسبة صغار الفلاحين إلى ٩٥ % من جملة الفلاحين فى مصر الذين تصل اعدادهم خمسة ملايين ونصف المليون [١] .

فآليات المنافسة في مصر، لا تخدم إلا فئة محددة من المجتمع ، من رجال الأعمال والمستثمرين الكبار، وذلك فى إطار بنية تشريعية تضمنت العديد من القوانين التى أطلقت برنامجا شاملا للإصلاحات الهيكلية منذ عام ١٩٩١ تحت عنوان "الإصلاح الاقتصادي والموائمة الهيكلية". وقد تم وضع وتنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذي شمل عددا هاما من المسائل المتعلقة بالإصلاحات السياسية والمؤسسية، بهدف تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد السوق.

فضلا عن أن إنشاء مناطق التجارة الحرة في ظل تلك المنافسة و التي تسعى مبدئياً إلى تنشيط الأسواق ببلدان المتوسط عمل على ظهور الاقتصاد غير المهيكل كمخرج وحيد، والذي من شأنه أن يخل بشروط المنافسة، وتعميق التفاوت، والحد من مقدرة تحرك الدولة، وإلحاق الضرر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبظروف العمل، داخل القطاع المهيكل. فإذا لم ترتفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعاً ملموساً أو لا يتم تحرير الأسواق الفلاحية الأوروبية قد يؤدي الأمر إلى أن تؤثر مناطق التجارة الحرة سلبياً على هذه البلدان.

١- بيانات اولية غير منشورة للتعداد الزراعى ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ،٢٠١٢.

وإزاء مثل هذه المعطيات يجدر التساؤل حول مدى أهمية مناطق التجارة الحرة، على المستوى الاجتماعي، إن لم تتخذ إجراءات تعويضية لمواجهة هذه الانعكاسات السلبية، الأمر الذى سيؤدى إلى المزيد من انتهاك "قضية التنمية الاجتماعية المستدامة " بالنسبة لبعض الشرائح الاجتماعية وبالنسبة لبعض البلدان. مما يعني ذلك مزيد من الآثار السلبية الناتجة عن السياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي، مما سيدفع بطائفة من المجتمع أو المجتمع عامة

إلى الاستعداد، بشكل أو بآخر، لتحمل العديد من العواقب ، ومن أهمها الإضرار بالحق في الوصول إلى الأرض، وإضعاف حيازة الأراضي، وإفقار المزيد من الفلاحين والصيادين بسبب تلك الآليات.

أيضا من بين تلك العواقب أيضا، والتي لم تستطع اتفاقات الشراكة القضاء عليها أو الحد منها هي قضية الهجرة غير الشرعية، وهي أيضا من التحديات التي تعمل على إفقار المجتمع والانتقاص من الحق في الوصول إلى الأرض، لأن غالبية من يهاجرون بطريقة غير مشروعة هم من عائلات صغار الفلاحين اللذين تضرروا من سياسات إعادة هيكلة النشاط الزراعي، ولم يعودوا قادرين على الصمود في ظل انفتاح السوق، مما جعل كثيرين منهم يتنازلون عن أراضيهم وبيعها، لتسفير الشباب بطريقة غير شرعية للدول شمال المتوسط، ليكون العائل لهم ويوفر لهم متطلبات الحياة.

فالأرض تعتبر مورداً اقتصادياً وعاملا مهماً في صياغة الهوية الفردية والجماعية، وفي التنظيم اليومي للحياة الاجتماعية، والثقافية، والدينية. كما أنها مورد سياسي هائل يحدد علاقات القوة بين وضمن الأفراد، والأسر، والمجتمعات المحلية في ظل النظم القائمة للتسيير.

وهي تؤثر على الآفاق والخيارات اليومية للفلاحين الفقراء من النساء والرجال. ويخلِّف الوصول إلى الأرض وأمن حيازتها، أثره على القرارات المتصلة بطبيعة المحاصيل المزروعة، سواء أكانت لأغراض خاصة باقتصاد الكفاف أو حتى لأغراض تجارية. كما أنها تؤثر على مدى استعداد المزارعين للاستثمار في تدابير تحسين الإنتاج، والإدارة المستدامة.
وبالتالي فالشراكة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي تحتاج إلى تفصيل أكثر حول دعم الخدمات الإنتاجية، والروابط السوقية، لتعزيز الآثار الإيجابية، للوصول إلى الأرض والتمتع بأمن حيازتها. فتحسين الوصول إلى الأرض، وتعزيز أمن حيازتها، وتذليل العقبات للوصول إلى المعلومات والخدمات المالية، والأسواق والإرشاد الزراعي، تعمل على الحد من الضعف، بشأن قدرة الفلاحين الفقراء على الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي، وزيادة القدرة الإنتاجية. وأن تغيير تلك الشراكة النظم البيروقراطية غير الكفء و التي تخدم مصالح النخبة من أصحاب الأراضي.
وكذلك على المستوى الداخلي، ينبغي على الحكومة المصرية، أن تعدل من البنية التشريعية الناظمة لأوضاع الفلاحين فى مصر وبخاصة فقراء وصغار الفلاحين وبخاصة ما يتعلق بحق الفلاحين فى إنشاء التعاونيات الإنتاجية والتسويقية وفقا لإرادتهم الحرة ، بالإضافة إلى ضمان الوضول للأرض وتأكيد مبدأ أمان الحيازة .
فالبعد الاجتماعي والاقتصادي للأرض يجب أن يكون محل اعتبار في اتفاقات الشراكة ، للحد من أثار تحرير السوق وآليات إعادة الهيكلة التي تطرحها تلك الشراكة، فضلا عن أن كلا من الطرفين في تلك الاتفاقات ملتزم بالمعايير الدولية وخاصة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي نص في إحدى بنوده أنه يجب على الدول

الأطراف أن تشجع على استحداث أو استصلاح، نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطبيعية وانتفاع بها.
وبالتالي، يجب إعادة النظر في إطار تلك الاتفاقات، وما تحتويه من مضامين، خاصة أن الوضع بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، عمل على إيجاد تحديات كبيرة أمام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص من الحكومات الجديدة والتي لازالت تنظر إلى تلك الحقوق وخاصة الحق في الوصول إلى الأرض، كأمر ثانوي وغير عاجل، على الرغم من أنها كانت من الدوافع الرئيسية للحركات الاحتجاجية التي أشعلت الثورة.
فلا تزال قوانين إفقار الفلاحين الصغار سارية، خاصة القانون ٩٦ لسنة ٢٠٠٢، ولم يتم التغيير في سياسات الدولة تجاه تدعيم وتعزيز الحق في الوصول
إلى الأرض، خاصة مع لجوء "حكومة الثورة" للاقتراض من صندوق النقد الدولي فضلا عن أن مجموعة رجال الأعمال المحتكرة لاتفاقات الشراكة الأورو- متوسطية لا تزال موجودة في مواقعها، على الرغم من قيامهم بارتكاب انتهاكات جسيمة بشأن الحق في الأرض ونزع أراضي من حائزيها جبراً.
<u>الإطار العام لسياسات الاتحاد الأوربى مع بلدان جنوب المتوسط (من بينها مصر) ، بعد ثورات الربيع العربى</u>
١/٢- المزيد من أجل المزيد *More for More*
أطلق الاتحاد الأوربى إعلان أو وثيقة المزيد من أجل المزيد – *More for More* – فى اعقاب ثورات الربيع العربى التى تقوم على أساس برنامجى سبرينج اللذان يتضمنان دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل ، وأيضا مرفق المجتمع المدنى *Civil Society Facility* ، ووفقا للإعلان الصادر عن الاتحاد الأوربى فى ٢٥مايو ٢٠١١ ، لتقييم سياسات الاتحاد

الأوربى مع بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط وبالتحديد دول الربيع العربى حيث تقوم هذه السياسة على أساس "المزيد فى مقابل المزيد " ، ولكون هذه الوثيقة هى وثيقة أوربية وليست نتاج مفاوضات مع الأطراف الأخرى من بلدان المتوسط .

قامت سياسة المزيد فى مقابل المزيد على أساس المزيد من الدعم المالى من الاتحاد الأوربى للدول التى تقوم بالمزيد من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية ومن بين المعايير التقيمية التى يعتمدها الاتحاد الأوربى ضمن برنامج "سبرينج" وجود آلية لمكافحة الفساد ، وجود انتخابات حرة وعادلة ، حرية التجمع وحرية الراى والتعبير ، سيادة القانون فى إطار من استقلال القضاء ...إلخ .

٢/٢- اتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة *Deep and Comperhenive Free TrdeAgreement*

فى ٢٦ سبتمبر من عام ٢٠١١ أطلق الاتحاد الأوربى جولة جديدة من المفاوضات التجارية القائمة على أساس الاستعداد لإيجاد مناطق حرة في إطار من الاتفافيات التجارية الحرة الشاملة والعميقة باعتبار ذلك أداة لدعم الانتقال الديمقراطى والاصلاح الاقتصادى ، وتقوم هذه المفاوضات على أساس عدد من المعايير الوادة ضمن برنامج " سبرينج " السابق الإشارة إليه فى مجال عملية التحول الديمقراطى ، وفى مجال الإصلاح الاقتصادى فإن الأمر يتضمن عدد من الشروط والالتزامات الاقتصادية تقع على عاتق الدول المتوسطية من بينها النفاذ للأسواق وبخاصة الأسواق الزراعية ، وأسواق الخدمات والسلع العامة والاستثمارية ومن بينها المشتريات الحكومية وذلك فى إطار تخفيض التعريفة الجمركية على السلع والبضائع الأوربية ، ويتوقع أن يتم التفاوض بشأن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة وذلك على أساس مجموعة من المعايير و الأسس التى

تنسجم مع سياسة الاتحاد الأوربى فى علاقته مع بلدان جنوب المتوسط والتى تقوم على عدد من الركائز الأساسية التى تهدف إلى المزيد من حرية التجارة وفتح أسواق بلدان جنوب المتوسط ومن بينها مصر والتى تقوم على العناصر الآتية :

تسهيل الوصول إلى الخدمات العامة ومن ثم المزيد من تحرير أسواق الخدمات العامة (وبخاصة المشتريات الحكومية) .

تسهيل نفاذ السلع الصناعية إلى الأسواق وبالطبع فإن المستفيد الأول فى هذا الإطار هو الاتحاد الأوربى ويكفى أن نشير إلى العجز التجارى المزمن لمصر فى علاقته بالاتحاد الأوربى وزيادته بمعدلات مرتفعة منذ توقيع اتفاق الشراكة وحتى الآن .

إصلاح البنية القانونية والتشريعية بما يضمن المزيد من التقارب بين بلدان الاتحاد الاوربى وبلدان جنوب المتوسط ، ومن بين الأمثلة الدالة على ذلك قوانين الملكية الفكرية ، حيث قامت مصر فى عام ٢٠٠٢ بإصدار القانون ٨٢ الخاصة بالملكية الفكرية ، ويعد هذا القانون بمثابة استلاب للأصول الوراثية النباتية والحيوانية للفلاحين المصرين وأيضا تراجع كبير لحق الفلاحين

فى الأصول للموارد الوراثية وبخاصة تقاوى الحاصلات الزراعية حيث بات السوق المصرى مفتوحا على مصراعية أمام الشركات عابرة القوميات الأوربية والأمريكية ولم يعد باستطاعة الفلاح المصرى اى قدرة على إعادة استخدام التقاوى الأوربية والأمريكية الجديدة من خلال تربيتها او أكثارها أو حتى مبادلتها بين الفلاحين المصريين وبعضهم البعض وهو ما يمثل أيضا تراجعا فى دور الاتحاد الأوربى فى هذا الشأن وبخاصة اتفاقية الـ *UPOV* التى كانت تتيح للفلاحين العديد من الحقوق فيما يتعلق بمبادلة البذور بين الفلاحين وبعضهم البعض طالما لا يتم الإتجار بها ضمن أسواق التبادل التجارى .

تسهيل حركة رؤوس الأموال والمدفوعات .
حماية التنافسية .
حماية المستهلك .
تسهيل التجارة والتخفيف من القيود الجمركية .
ربط التجارة بالاستدامة التنموية .
خلق آليات للتواصل والاتصال السريع فى الأزمات والخلافات التجارية .
فى السياق ذاته تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة سبق وأن قامت المفوضية الأوربية بطرح هذه الاتفاقية عام ٢٠٠٧ ضمن سياسة الجوار الأوربى /المتوسطى والتى استهدفت آنذاك تعميق الجوار الاقتصادى كمدخل لسياسة الجوار .
ولاشك أن طرح هذا النوع من اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة بعد ثورات الربيع العربى يؤكد أن سياسة الاتحاد الاوربى فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار
لم يطرأ عليها تغيير وأن فتح الأسواق وحرية التجارة والاستثمار يجب أن تمتد
إلى القطاعات الخاصة بالسلع العامة الحكومية كالمشتريات الحكومية وقطاعات الصحة ، التعليم ...إلخ ، وكأن ما قامت به الثورات العربية ضد هذا النوع من النمط الاقتصادى يريد الاتحاد الأوربى الترويج له مرة أخرى وبصورة أكثر حدة وكأن لا شئ تغير بمنطقة الربيع العربى ومنها مصر ، التى ثارت شعوبها من اجل مزيد من العدالة الاقتصادية وحرية وكرامة العيش .

المحور الثالث : الاتحاد الأوربى والمجتمع المدنى فى اعقاب الربيع العربى

٣/١ - مرفق المجتمع المدنى *Civil Society Facility*

تم الإعلان عن هذا البرنامج بعد ثورات الربيع العربى بهدف ضمان مشاركة اوسع لمنظمات المجتمع المدنى فى منطقة الجوار العربى ، لضمان مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى السياسات على المستوى الوطنى والمحلى فى بلدان الربيع العربى وبخاصة ما يتعلق منها بعلاقات الجوار ، وأيضا زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى وضع برامج تقوم على رصد مساعدات الاتحاد الاوربى وكيفية تنفيذ البرامج المرتبطة بها .

بالإضافة لخلق بيئة سياسية مواتية لعمل منظمات المجتمع المدنى على المستوى المحلى وفى علاقتها ببلدان الاتحاد الأوربى .

٣/٢ - الاتحاد من أجل المتوسط والمجتمع المدنى فى أعقاب الربيع العربى

لم ينص ميثاق الاتحاد من أجل المتوسط على آليات تفعيل المجتمع المدني في التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر واقتصر الأمر بالحديث عن أهمية المجتمع المدنى دون التطرق إلى تفاصيل ، وأشار إلى إتباع النصوص العالمية فيما يتعلق بالمجتمع المدني، كما نص أيضا على أهمية حقوق الانسان والتعاون الدبلوماسي بين مصر والاتحاد الاوروبي . وعلى الرغم من عدم وجود نص صريح على التعاون وتنمية المتجمع المدني في دول المتوسط إلاَّ أن بعض المحللين يرون أن هناك تغير في عقلية دعم الديمقراطية في الاتحاد من أجل المتوسط وذلك لأن الاتحاد من أجل المتوسط فتح المجال أمام التعددية وليس فقط التعامل الثنائي كما كان في الشراكة الأوروبية. بل أن الرئاسة الثنائية المتداولة بين الدول الأعضاء تعطي مساحة أكبر لتعميق الشراكة.

ولكن يظل الدور الذى يلعبه الاتحاد من اجل المتوسط بعد ثورات الربيع العربى ضئيلا مقارنة بما تشهده دول جنوب البحر المتوسط والربيع العربي من تغيير بل أنه أيضا لا يصب بطريقة مباشرة في زيادة دور المجتمع المدني ولا توجد آلية محددة لتقوية ذلك التعاون ، على الرغم من تأكيد دول الاتحاد من أجل المتوسط على أهمية المجتمع المدني وأهمية تفعيل دوره في الحياة السياسية إلاَّ أن ترجمة مثل تلك التصريحات على أرض الواقع لا زال متعثراً.

٢ /١/٣- الأدوات المستخدمة في دعم المجتمع المدني

مما لا شك فيه ، أن المجتمع المدني أساس دعمه هو وجود رأس مال مناسب يتيح له الفرصة بممارسة دوره بشكل فعال في الحياة السياسية والتنموية. وبالنسبة لدعم الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني ففي الفترة من ٢٠٠٠ -٢٠٠٦[١] موّل الاتحاد الأوروبي ٥ مليون يورو من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان و٥ ملايين يورو أخرى من خلال مشروع "أنا ليند" المقام في الاسكندرية ، أما بعد الثورة فاستجابة المجتمع الأوروبي للتغير فكان من خلال تطوير سياسة الجوار الأوروبي[٢] والتي من المقرر أن يتم تفعيل هذا التطوير في ٢٠١٣، وإذا نظرنا إلى رد فعل الدول الأعضاء على الثورات العربية نجد أن ألمانيا خصصت عدد من الصناديق للاستجابة السريعة للتغيير فخصصت ٨ مليون يورو لصالح شباب شمال أفريقيا، و٦ ملايين أخرى لنشر الديمقراطية و٥٢ مليون يورو لمساندة المشاريع الصغيرة.[٣]ومن الأرقام السابقة يمكننا الإشارة إلى نقطتين:

١- التقرير الاستراتيجي المصري ٢٠٠٧-٢٠١٣، أجنة الاتحاد الأوروبي، على الرابط التالي: http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/country/enpi_csp_egypt_en.pdf

٢- سالي إسحاق، الاتحاد الأوروبي والثورات العربية "من رد فعل ضعيف إلى تغيير سياسية الجوار"، صـ١٠

٣- زابينه ريبيرغر،محمد المزياني، مشاريع ألمانية لدعم الديمقراطية في شمال أفريقيا، على الرابط التالي،http://www.dw.de/dw/article/٠,,١٥٧٩٣٥٨٤,٠٠.html

١- بطء استجابة الاتحاد الأوروبي للتغيير وهو ما يقلل من فرص التعاون بشكل أعمق.
٢- صغر حجم التمويل المقدم للمجتمع المدني.
٢/٣/٢- نظرة تحليلية للسياسة المتَّبعة لدعم المجتمع المدني و انعكاسها على الوضع الحالي ومدى فاعليتها.

النقاط الايجابية:

ما استطاعت الشراكة الأوروبية تحقيقه هو إقامة علاقة مؤسسية بين الاتحاد الاوروبي وجيرانه الجنوبيين. وربطت هذه العلاقة القائمة على مبدأ المشروطية المساعدات المالية فى مقابل القيام بإصلاحات في نظام الإدارة وحقوق الانسان والمؤسسات. جرى تصميم المشروعات وتنفيذها من قبل الجهات الفاعلة بالمجتمع المدني، واتخذت الإجراءات على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي في آن واحد بأساليب عدة مما أسس لدرجة معينة من اللامركزية الايجابية. روابط الشراكة الأورومتوسطية بالشراكة الشرقية ومبادرة البحر الأسود.(١)
تعد الرئاسة المشتركة لدولتين أحداهما من جنوب المتوسط والأخرى من شمال المتوسط نقطة جيده من أجل تعزيز التعاون والتقارب بين الدول أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط.

النظرة السلبية ومعوقات التعاون:

أصبحت عملية التعاون الاورومتوسطي معقدة للغاية (برامج تعاون مختلفة – تضاعف أدوات الديناميكيات الإقليمية والتعقيد المؤسسي والتأثير المتباين في دول المتوسط الشريكة الجنوبية والشرقية ، بحيث تنتشر نقص المعرفة بشأن كيفية العمل وتفاصيله على المستوى الفني الأساسي، حتى بين الخبراء والجهات الفاعلة المشاركة فيه.

١- ديمتريوس تريانتافيللو، روابط الشراكة الأورومتوسطية بالشراكة الشرقية ومبادرة البحر الأسود، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط ٢٠١٠ ، ١٣٩ .

التعامل مع دول المتوسط بشكل منهجي موحد لا يراعي خصوصية المجتمع المدني في كل دولة .
الأزمة المالية الأوربية التي أثرت بشكل كبير على الدعم المالي الموجه إلى دول جنوب المتوسط
من المؤثرات الاساسية على صعوبة التعامل مع الاتحاد من اجل المتوسط فكرة الهوية، كانت الدبلوماسية الفرنسية هي التي ترسم بشكل أقرب ما يكون إلى الكاريكاتور تفاقم المخاوف الداخلية على حساب منطق التعددية.
السياسة المتوسطية للاتحاد الاوروبي امام اختبار التراجعات الهوياتية والوطنية.
قضايا السيادة بين دول الاتحاد الأوروبي نفسها، فكل دولة عضو من الاتحاد ترى أن السياسات الخارجية الموحدة تنتقص من السيادة المحلية للدولة وبالتالي تفضل الدول الأعضاء أن تتحرك منفردة فيما يتعلق بالمسائل السياسية بشكل عام وهو ما يندرج تحت قائمته المجتمع المدني ودوره
في السعي نحو الديمقراطية .
أساس الاتحاد الأوروبي هو اقتصادي البنية بدءا من إتحاد الحديد والصلب وانتهاءا بالشكل الحالي للاتحاد وعليه فالغرض الأساسي من الاتحاد من أجل المتوسط هو غرض اقتصادي ويتضح ذلك من خلال نصوص المعاهدة التي تذكر التعاون السياسي في ورقتين أما التعاون الاقتصادي فقد تم فرد ما لا يقل عن ٢٥ صفحة له فقط.
الاتحاد من أجل المتوسط قائم على التعاون بين الجهات الرسمية في كل من الطرفين وبالتالي من الصعب أن يتحول التعاون إلى الدفع بالمجتمع المدني قدما خاصة في ظل النظم الديكتاتورية السابقة فلا يستقيم أن يدعم الاتحاد الأوروبي النظم الديكتاتورية التي تحاول افراغ المجتمع المدني من مضمونه وفي نفس الوقت تدعم اللا مركزية المتمثلة في المجتمع المدني.

معوقات من جانب دول جنوب المتوسط:
عدم الإيمان بأهمية المجتمع المدني وتراجع دوره في ظل نظم ديكتاتورية سابقة .
التعقيدات الروتينية والهيكلية في المجتمع المدني.
من العواقب التي تواجه الاتحاد من أجل المتوسط هو الاختلاف المؤسسي والفرق التنظيمي بين دول المتوسط والاتحاد الأوروبي، وعليه من المهم وجود ذلك التقارب وذلك بوجود دعم لمنظمات المجتمع المدني في الدول المعنية بالشراكة حتى تكون قادرة على تعميق الشراكة. متجهات وقطاعات للإندماج الأورومتوسطي .

المحور الرابع : نتائج والتوصيات

أبرز النتائج

لا زالت التغييرات التى أدخلها الاتحاد الأوربى على سياسته فيما يتعلق ببلدان الربيع العربى ومنها مصر ضعيفة ولا ترقى لمستوى ما شهدته من تغييرات سياسية كبيرة .
لازالت هناك حاجة لإعادة تقييم الإطار السياسى والاقتصادى الحاكم للعلاقة الاوربية المصرية .
لا زال دور منظمات المجتمع المدنى على ضفتى المتوسط ضعيفا ، ولا توجد اى اطر مؤسسية لدمج منظمات المجتمع المدنى على ضفتى المتوسط بالمشاركة الفعالة والجادة فى صياغة العلاقة بين الاتحاد الاوربى ومصر وبخاصة بعد الثورة المصرية .
هناك إصرار أوربى على اتباع نفس النهج الاقتصادى النيوليبرالى وبخاصة السياسات المتعلقة بحرية التجارة والاستثمار دون إحداث تغيير جدى يقوم على دمج العدالة الاجتماعية ضمن سياق هذا النموذج الاقتصادى .

تتحرك المؤسسات المالية الأوربية وبخاصة بنك الاستثمار الأوربى والبنك الأوربى للتنمية وإعادة الإعمار بمعزل عن السياق السياسى الناظم لعلاقات الشراكة الاوربية المصرية ، حيث تغيب المعايير الخاصة بدمج المعايير الخاصة بحقوق الإنسان ضمن أنشطة البنكين فى الكثير من أنشطتهما .
ملف الزراعة غائب فى اتفاقات الشراكة الاوربية المصرية وبخاصة ما يتعلق بحقوق الفلاحين ، ففى الوقت الذى يطالب فيه الاتحاد الاوربى بتحرير
أكبر فى القطاع الزراعى المصر نجد على الجانب الآخر المزيد من المخصصات المالية لدعم السلع الزراعية بدول الاتحاد الاوربى .
إرتفاع معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على الصادرات المصرية للاتحاد الأوربى .
لم يستخدم الاتحاد الأوربى المشروطية السلبية مع بعض بلدان الربيع العربى كمصر على سبيل المثال فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان .
أبرز التوصيات
إعادة تقييم المسار الأوربى بأن تكون المقاربة الحقوقية فى مقدمة وقلب علاقات الجوار الأوربى .
- توضيح مفهوم الاقتصاد الدامج والمستدام
(inclusive and sustainable growth):
- توسيع المقاربة الاقتصادية في اطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من التركيز على النمو الاقتصادي إلى العمل باتجاه التأسيس لنموذج يعطي الاولوية لبناء القدرات الإنتاجية، وترسيخ آليات إعادة التوزيع، وتوفير

فرص العمل اللائق وتعزيز المساواة في المشاركة الاقتصادية والإستفادة من عوائد النمو الاقتصادي [١].

إدماج وإعمال حقوق الانسان بما في ذلك الحق في التنمية ومعايير العمل اللائق في برامج الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة وذلك من خلال تعزيز الترابط والتماسك في السياسات العامة المتبعة وفي الممارسة ومن خلال تقييم التقدم ضمن سياسة الجوار الاوروبية بناء على هذه المؤشرات الحقوقية.

الاقدام على تقييم موضوعي لتداعيات سياسات الاقتصاد الكلّي المرجوة في إطار الشراكة ما بين الاتحاد الاوروبي والدول العربية على قدرات التنمية وآفاقها، مما يتطلب توسيع مشاركة القوى المدنية والعمالية في النقاشات حول السياسات الماكرو-اقتصادية التي تتم بين الاتحاد الاوروبي والدول العربية ومراجعة هذه السياسات من وجهة نظر حقوقية.

تقييم ومراجعة دور المؤسسات المالية الأوروبية - بما في ذلك بنك الاستثمار الاوروبي والبنك الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية-، وذلك من أجل دفعها نحو اعتماد مقاربات تتجذر في دعم القدرات الإنتاجية وتوفير فرص العمل اللائق، وتعزيز امكانيات مشاركة المجتمع المدني في مراقبة ومتابعة ومناقشة السياسات والبرامج التي تعتمدها هذه المؤسسات التمويل الأوروبية والمقاربات التي تروج لها في مجال الاصلاح القانوني أو المؤسساتي في الدول المستقبلة للاستثمارات، والتاكيد على اهمية تقييم اثر المشاريع والبرامج على حقوق الانسان وعلى المعايير الدولية للعمل.

أن تقوم المؤسسات المالية الأوربية بدعم التعاقدات التى تتم فى إطار

١ - ورقة مقدمة من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ومنظمات عربية اخرى للاتحاد الأوربى بمطالب تلك المنظمات من الاتحاد الأوربى .

مناقصات مفتوحة وشفافة .
على الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربى تحديد ما هو الوضع القانونى والمؤسسى للبنك داخل الاتحاد الأوربى
ضرورة أن يضع بنك الاستثمار الأوربى سياساته الخاصة فى قطاعات الطاقة ، الغابات ، النقل ، المياه والأرض ، إدارة النفايات وغيرها إستنادا إلى مبادئ التنمية المستدامة والتشريعات والسياسات الأوربية القائمة .
العمل باتجاه ترسيخ اتفاقيات التجارة والاستثمار في مقاربات حقوقية وتنموية : إن العلاقات التجارية والاستثمارية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط تشكل ركيزة اساسية في علاقات التعاون والشراكة بين الطرفين، خاصة وان الاتحاد الاوروبي يبقى الشريك التجاري الأساسي للعديد من الدول. ومن بينها مصر ، إلاَّ أن أجندة تحرير التجارة والاستثمار التي طبقت منذ انطلاق مسار برشلونة ادت الى ضغوطات جمة على القدرات الانتاجية في دول جنوب المتوسط وعلى القطاع الخاص والعمالة ومتوسط الأجور والإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية.
وفي هذا الإطار نوصي بالتالي:
يتطلّب جدول أعمال التجارة، بما في ذلك تحرير التجارة في مجالات الزراعة والخدمات، تقييم جديد للنتائج المحققة حتى اليوم من عملية التحرير الحاصلة على المنتوجات الزراعية من وجهة نظر تنموية وحقوقية وإتخاذ الاجراءات العملية التي يمكن ان تساهم في ردم العواقب السلبية على قطاعات الإنتاج واليد العاملة في هذه القطاعات.
مراجعة السياسات الخاصة بأشكال البراءات على الأصول النباتية والحيوانية بما يمكن أن يساعد فى سد الاحتياجات الغذائية لصغار الفلاحين

تعزيز الشفافية الكاملة حول الطرح المتعلق بمفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والعميقة، واعتبار التقصير في هذا المجال مساس بمسار الشعوب تجاه التاسيس الديمقراطي مما يحمل اضرار على مطالب الثورات الشعبية في المنطقة العربية. تقييم هذه الأطروحات وتأثيرها على الحق بالتنمية بما هو اعمال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للمواطنين في الدول العربية -وذلك قبل البدء بالمفاوضات حول الاتفاقيات الثنائية الجديدة.

الأخذ بعين الاعتبار أن سياسة المنافسة والمشتريات الحكومية وحماية الاستثمار هي مجالات ذات تأثير كبير على مساحة صناعة السياسة التنموية وطنيا وقد تمَ رفض ادخالها في صلب المفاوضات ضمن إطار منظمة التجارة العالمية من قبل العديد من البلدان النامية بما فيها بلدان جنوب المتوسط، بالتالي على الاتحاد الأوروبي عدم ادخال هذه القضايا ضمن الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية دون دراسة تداعياتها على مساحة سياسة التنمية الوطنية والالتزام بمطالب البرلمان الأوروبي)بما في ذلك تأمين نموذج لاتفاقات الاستثمار التي تحترم القدرة على التدخل الحكومي من أجل المصلحة العامة، وتوضيح تعريف المستثمر من أجل معالجة أي آثار سلبية على المصلحة العامة والحق السيادي في التنظيم وتجنب حماية أشكال الاستثمار القائمة على المضاربة وتلك المؤدية إلى ممارسات التعسفي[١].

١- البرلمان الأوروبي - Resolution ٢٠١٠/ ٢٢٠٣(INI) on future European international investment policy (April ٢٠١١)

وضعية المجتمع المدنى إطار شراكة جديدة
- لدفع التعاون بين دول المتوسط والاتحاد الاوروبي على مستوى المجتمع المدني من المهم إدراج بعض النقاط والعمل على وضعها في الاعتبار عند القيام بتعزيز الشراكة بين الطرفين منها:
تبسيط البنية التنظيمية المعقدة للاتحاد الأوروبي وذلك بعمل لجنة متخصصة وحيدة تعمل على تدعيم المجتمع المدني في الدول الأعضاء بحيث يكون المقر الأم في مبنى الاتحاد الأوروبي على أن يعين مختص من كل دولة لزيادة فعالية التعاون على المستوى اللامركزي .
عمل آليات محددة للتأكد من وصول التمويل إلى المشروعات المقرر عملها مع مراعاة الحصول على التغذية الرجعية من أجل تطوير خطط الدعم والتعاون.
ضرورة إجراء حوار أكثر تنظيماً ومأسسةً مع مجموعات المجتمع المدني يتضمن المشاركة في جميع مراحل تصميم السياسات وتحديد المشاريع والبرامج، والتنفيذ والتقييم .
إعادة النظر في سياسات دعم المجتمع المدني القائمة على مشاريع وتوجهات محددة مسبقا من قبل الاتحاد الاوروبي، وتبسيط آليات التعاون في هذا المجال بما يخدم تعزيز الدعم لحركة المجتمع المدني المستدامة والديمقراطية في المنطقة العربية.
الوصول للأرض والاستدامة التنموية
يتعين على دول الاتحاد الأوروبي، الإهتمام بالمعايير الدولية المعنية بحماية الحق في الوصول إلى الأرض وتعزيز أدوات الحيازة ، خاصة للفئات المستضعفة والفقيرة.
أن تشترط دول الاتحاد الأوروبي في اتفاقها مع الحكومة المصرية من أجل تعزيز سبل التعاون والاستثمار ، بالعمل على احترام مبادئ حقوق الإنسان

فيما يتعلق بحماية الحق في الأرض وتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بحيازة الأراضي وحماية صغار الفلاحين لمواجهة آليات المنافسة مع السوق الأوروبية.

يتوجب على الحكومة المصرية مراعاة البعد الاجتماعي والإنساني في الاستثمارات المتعلقة بالمنتجات الزراعية والسمكية، وعدم استنزاف موارد وأدوات الفلاحين الصغار في إطار "السوق المفتوح" وحمايتهم من استغلال رجال الأعمال ومحتكري رأس المال.

توضيح المعايير والآليات التي سيتم تطبيقها في حالة تعرض بعض الفئات المستضعفة لأضرار نتيجة تداعيات تحرير التجارة والعمل في إطار السوق المفتوح.

الاهتمام بوضع معايير عادلة ومنصفة تضمن المنافسة النزيهة، وليس الاحتكار أو الإجحاف.

التأكيد على أهمية موارد الأرض، ووضعها في إطار الإدارة المستدامة للأراضي خاصة الأراضي المصرية، لما ينقصها من تشريعات وسياسات حول الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ومنها الأرض.

الفصل السابع

دور النفط العربي في تحقيق الأمن الإقتصادي العربي

إزدادت أهمية النفط العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد كان الفحم حتى ذلك الوقت يمثل ٨٥% من إحتياجات أوربا واليابان من الطاقة ولم يعد إنتاجه المحلي يكفي لتغطية تلك الإحتياجات، إضافة الى إنه إبتداءً من عام ١٩٤٨، تحولت الولايات المتحدة الأمريكية الى مستورد صافٍ بعد ان كانت مصدراً له.

وكانت الشركات العالمية للنفط، التي تمتلكها الدول الصناعية المتقدمة تسيطر سيطرة مطلقة على إنتاج النفط الخام، كما تسيطر على تسويقه وتسعيره وكانت هذه الشركات ترتبط بشبكة واسعة من شركات النقل والتأمين والتكرير والخدمات المختلفة الأوربية والأمريكية الخاصة.

وقد عملت هذه الشركات جميعهاً، بدعم وإشراف الدول الصناعية المتقدمة على تخفيض أسعار النفط الخام، لتأمين تزويد الدول الصناعية، بطاقة رخيصة

مما أسهم مساهمة فعالة ومباشرة في إعادة بناء ما خربته الحرب وفي تحقيق الإزدهار للدول الأوربية الغربية واليابان، إضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كانت عائدات الدول المصدرة تدفع كأتاوة عن كل برميل يُنتج من شركات النفط العملاقة، وبمبلغ مقطوع يتراوح ما بين ١٠ و ٣٠ سنتاً لكل برميل. ولما قبلت الشركات تحت الضغط مبدأ المناصفة في الأرباح إبتداءاً من عام ١٩٥٠، عملت بحكم سيطرتها على الإنتاج

والتصدير والتسعير على تخفيض الأسعار إلى أدنى الحدود(*). وفي ظل الإستراتيجية الغربية. بقيادة الولايات المتحدة، أمكن زيادة تدفق النفط العربي من نحو ١,١ مليون برميل/يومياً عام ١٩٥٠ الى ١٥ مليون برميل/يوم عام ١٩٧٠ ثم الى ٢٢,٥ مليون برميل/يوم عام ١٩٧٩ وهو عام الذروة. وقد إرتفع نصيب المنطقة العربية من الإنتاج العالمي (عدا الإتحاد السوفيتي ودول الإقتصادات المخططة المكتفية ذاتياً من نحو ١٠% عام ١٩٥٠ الى ٣٧.٥% عام ١٩٧٠والى نحو ٤٥% عام ١٩٧٩.

وبدأت الدول المصدرة للنفط، تشعر بالغبن الذي يلحقها نتيجة سيطرة الدول الصناعية وشركائها على مصدر ثرواتها، فأنشأت منظمة الأوبك عام ١٩٦٠ كوسيلة لتوحيد مواقفها ومطالبها العادلة تجاه شركات النفط، لكن هذه المنظمة عجزت عن تحقيق مكاسب محسوسة لدولها.

وكان قيام حرب اكتوبر ١٩٧٣، إيذاناً بدخول المنطقة العربية، والنفط مرحلة جديدة. فقد تحولت الأسواق النفطية العالمية الى أسواق يلعب فيها المنتجون الدور الأساسي في السيطرة على القرار النفطي، بعد ان إستطاعت الدول العربية المنتجة إستخدامه كسلاح فعال في المعركة مع إسرائيل ومن يقف معها.

إلاَّ أن الضغوط الأمريكية على الأنظمة العربية، والسياسات التي اتبعتها الدول الصناعية المستهلكة للنفط، إستطاعت أن تسحب (سلاح) النفط من التداول، كما على مدى السنوات التالية أن تعيد سيطرتها على النفط إنتاجاً وتسويقاً، وبالتالي إستطاعت المحافظة على مصالحها ونفوذها في هذه المنطقة الحساسة.

(*) نتيجة لممارسات شركات النفط وضعف الحكومات في الدول المصدرة، إنخفض السعر الحقيقي لبرميل النفط بين عام ١٩٧٤ و ١٩٨٠ من ٢.١٨ دولار ٠.٦٩ دولار. وبعد طرح التكلفة وفقاً لإتفاقية مناصفة الأرباح، لم يكن نصيب الدول المصدرة للنفط عام ١٩٧٠ يتجاوز ٣٠ سنتاً مقوماً باسعار عام ١٩٤٧.

لقد كان النفط العربي في مركز السياسة الغربية الأوربية والأمريكية، كما كان، ولايزال، يشكل محور الإستراتيجية الأمريكية جنباً الى جنب في المحافظة على أمن إسرائيل، حيث يلتقي المشروعان الأمريكي والإسرائيلي في إطار إستراتيجية واحدة تجاه المنطقة العربية.

ومن أجل نجاح هذه الإستراتيجية، فقد عملت بإستمرار على :-
إبقاء العرب في حالة من الضعف والتجزئة والتفكك.
التهوين مما لدى العرب من وسائل وادوات واوراق واهما النفط، وعائداته.
إعاقة تقدم الدول العربية، كل على حدة ومنع وحدتهم وإعاقة تنميتهم.
إستنزاف ثرواتهم، وتحويل إهتمامات مجتمعاتهم عن قضاياهم الأساسية، وإشاعة ثقافة السوق وأنماط الإستهلاك التي تحول دون تحقيق تنمية حقيقية.
إدماج إقتصادات الدول العربية، كل على حدة، بدورة الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وزرع عوائق عملية تحول دون تعامل هذه الإقتصادات ، ككتلة واحدة مع الأسواق العالمية والتكتلات الإقتصادية الدولية:
والسؤال الذي يلح علينا جميعاً الآن هو : هل من سبيل لإستعادة العرب إرادتهم، والنهوض موحدين في مواجهة ما يحاك؟ هل يستمرون في حالة المتلقي الذي ينتظر من الآخرين تحديد إسلوب معيشتهم، ورسم مستقبلهم ومستقبل اوطانهم واجيالهم الصاعدة؟ هل بالإمكان إعادة الإعتبار الى سلاح النفط وإستخدامه مجدداً في الوقت المناسب من اجل (تصحيح) الوضع العربي، ووضع العرب على طريق التقدم والنهضة؟ وما هو دور النفط العربي في تأمين مستلزمات الأمن الإقتصادي العربي؟
هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا الموضوع، من خلال النقاط الآتية :-
أهمية النفط العربي في الإقتصاد العالمي.

الجدل الدائر حول أهمية النفط العربي وإستخدامه سلاح النفط.
توزيع الريع النفطي وتآكل أسعار النفط.
أين ذهبت عائدات النفط؟
النفط والتنمية والأمن الإقتصادي.

أولاً- أهمية النفط العربي في الإقتصاد العالمي

منذ إكتشاف النفط في البلاد العربية، أصبحت هذه البلاد محلاً للصراع الدولي من اجل السيطرة عليها. وقد إزدادت أهمية النفط العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما إتضح إن موارد الطاقة المتاحة في أوربا واليابان أصبحت غير كافية لسد إحتياجاتها لإعادة البناء فيهما،
لقد كان الفحم حتى ذلك الوقت يمثل نحو ٨٥% من إحتياجات المنطقتين من الطاقة. ولم يعد الإنتاج المحلي يفي بتلك الإحتياجات. كما تحولت الولايات المتحدة المريكية منذ عام ١٩٤٨ إلى مستورد صاف للنفط بعد أن كانت مصدراً صافياً له. وكانت الشركات الغربية والأمريكية تسيطر سيطرة تامة على إستكشاف وإنتاج الزيت الخام وتسعيره. مما مكنها من زيادة عمليات الإستكشاف وزيادة عمليات الضخ والضغط على الأسعار. وتخفيضها إلى أدنى الحدود.
هكذا إرتفع تدفق النفط العربي من نحو ١,١ مليون برميل/يومياً عام ١٩٥٠ الى ١٥ مليون/يومياً عام ١٩٧٠ ثم الى ٢٢,٥ مليون برميل/يومياً عام ١٩٧٩
وهو عام الذروة[١].
ومع إنتاج العالم من النفط في إزدياد مطرِد خلال الفترة ذاتها، إلاَّ أن الإنتاج العربي كان أسرع نمواً، حيث إرتفع نصيب المنطقة العربية من

الإنتاج العالمي (خارج إقتصاديات التخطيط المركزي والتي كانت مكتفية ذاتياً) من نحو ١٠% عام ١٩٥٠ اى نحو ٣٧.٥% عام ١٩٧٠ والى نحو ٤٥% عام ١٩٧٩[٢]. ويبين الجدول رقم (١) إحتياط النفط أنماط وتطور إنتاجه في العالم وفي البلاد العربية ونسبة إجمالي البلاد العربية إلى إجمالي العالم في الإحتياطي وذلك للأعوام ١٩٩٣-١٩٩٧.

ونجد من هذا الجدول أن إحتياطي النفط الخام في البلاد العربية أكثر من ٦٢% من الإحتياطي العالمي، وأنها تنتج حوالي ٢٨% من إجمالي الإنتاج العالمي بأكمله وذلك في رحلة التسعينات من القرن العشرين.

وحيث أن الطلب على الطاقة، يرتبط إرتباطاً وثيقاً مع مستوى النشاط الإقتصادي، ومع معدلات نموه، وكذلك تلعب الأسعار دوراً هاماً في التأثير على هذا الطلب، ونعني هنا أسعار المشتقات النفطية التي تتضمن في الدول الغربية خاصة قدراً كبيراً من الضرائب على الإستهلاك التي تصل في دول الإتحاد الأوربي إلى نحو ٧٠% مما ينعكس سلباً على طلب المستهلك النهائي. وبالطبع هناك عوامل أخرى تؤثر في الطلب خاصة ما يتعلق بمستوى التقانة والكفاءة في إستخدام الطاقة، وغير ذلك من عوامل سياسية وإقتصادية مختلفة.

وقد وضعت الدوائر المسؤولة ومراكز الأبحاث العديد من السيناريوهات حول التوقعات المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي العالمي والطلب على الطاقة، قبل أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وما تلاها. وكذلك قبل إتضاح حجم الركود الإقتصادي في بعض الدول الأخرى، وكانت هذه التقديرات ضمن سيناريو متوسط تتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠) بمعدل ٢.٩% سنوياً في المتوسط. وبذلك يرتفع من نحو ٢٧.٥ تريليون دولار عام ١٩٩٦ الى نحو ٤٠

ترليون دولار عام ٢٠١٠ ونحو ٥٤ تريليون دولار عام ٢٠٢٠ (دولار ١٩٩٧).
وتتفق العديد من الدراسات المتخصصة في ربط معدلات النمو للناتج المحي الإجمالي العالمي والطلب على الطاقة، على أن المرونة الدخلية التي تربط بين متغير النمو الإقتصادي ومتغير نمو الطلب على الطاقة، في حدود ثلثي الواحد الصحيح. بمعنى إن كل زيادة في الناتج الإجمالي بمقدار ١% تتبعها زيادة في الطلب على الطاقة بنحو ٧٠% تقريباً وقد كانت المرونة الدخلية تتجازوز الواحد الصحيح إلاَّ أن عوامل عديدة أثرت في تخفيضها، وأبرز هذه العوامل هو: ترشيد إستهلاك الطاقة في الدول الصناعية الذي أعقب تصحيح الأسعار عام ١٩٧٣، وما بعد التحول في إقتصاديات الدول المعلوماتية والخدمات. وبالتالي فقد قدر النمو في الطلب العالمي على النفط وفقاً للسيناريو المتوسط الذي أشرنا اليه سابقاً بمعدل ١,٨% سنوياً في حين تشير توقعات اوبك الى معدل نمو للطلب العالمي على النفط خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٢٠ بنحو ١,٣% سنوياً في المتوسط .
ووفقاً لتقديرات هيئة معلومات الطاقة (E.I.A) يتوقع أن ترتفع الطاقة العالمية لإنتاج النفط من نحو ٧٧ مليون برميل/يوم عام ١٩٩٧ (الإنتاج الفعلي ٧٣,٧ مليون برميل/يوم) إلى نحو ٩٥ مليون برميل/يوم عام ٢٠١٠ ونحو ١١٢ مليون برميل/يوم عام ٢٠٢٠، ويتوقع أن ترتفع طاقة أوبك الإنتاجية من نحو ٢٩,٤ مليون برميل/يوم (بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي) عام ١٩٩٧إلى نحو ٤٣ مليون برميل/يوم ٢٠١٠ ونحو ٥٦ مليون برميل/يوم عام ٢٠٢٠ وبذلك يرتفع نصيب نفط أوبك الموجه لسد إحتياجات العالم مننحو ٤٠% عام ١٩٩٧ (على اساس فعلي) إلى نحو ٤٦% عام ٢٠١٠ والى ٥٠% عام ٢٠٢٠ .

وفي داخل بلدان الأوبك يوجد ست دول فقط ممن سيكون لديها القدرة على توسيع وتنمية طاقاتها الإنتاجية بحيث ترتفع من نحو ٢٢ مليون برميل/يوم عام ١٩٩٧ الى نحو ٣٤ مليون برميل/يوم عام ٢٠١٠ ونحو ٤٧ مليون برميل/يوم عام ٢٠٢٠. وهذه الدول هي : السعودية، الإمارات، الكويت، العراق، إيران، فنزويلا، وسيكون في مقدمة هذه الدول الست الوفاء بنحو ٣٦% من إحتياجات العالم النفطية عام ٢٠١٠ونحو ٤٢% من تلك الإحتياجات عام ٢٠٢٠.

يبقى أن نشير الى أن ٨٨% من الطاقة الإنتاجية للدول الست التي تقع في منطقة الخليج العربي. مما يؤكد الاهمية الحاسمة للنفط العربي في إمدادات الطاقة العالمية. إن هذه النتيجة تنقل مسؤولية تنسيق العرض العالمي للنفط بصفة أساسية إلى المنطقة العربية، إذا ما أضيفت إليها إحتياطات الدول العربية الأخرى للمساهمة في تلك الأحتياجات مثل سلطنة عمان والجزائر وليبيا. وقد لا نبالغ إذا توقعنا إن المنطقة العربية، ومعها إيران، يمكن أن تمسك بمفاتيح الإمدادات النفطية العالمية بحلول ٢٠٢٠ .

إضافة إلى هذا فإن النفط العربي يتمتع بمركز تجاري ممتاز في السوق العالمية للنفط إذ تبلغ صادرات النفط العربية نحو ١٨ مليون برميل/يوم أو ما يمثل نحو ٤٥% من الصادرات النفطية العالمية التي بلغت عام ١٩٩٨ نحو ٤٠,٤ مليون برميل/يوم.

وتشير الدراسات النفطية أن صافي العجز في الدول المستهلكة للنفط سوف يزداد مع الوقت، مما يؤدي الى اتساع فجوة الاستيراد في الوقت الذي يزداد فيه تركز إنتاج النفط، وخاصة في دول الخليج العربي.

ويتركز أغلب العجز النفطيفي الدول الصناعية ويبلغ العجز النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٧، ٩,١٦ مليون برميل/يوم، كما يبلغ العجز في نفس العام في اوربا الغربية واليابان وباقي دول

(*OCECD*) ٩,٣ مليون برميل/يوم، وفي جميع دول العالم يبلغ العجز في ذلك العام ١٢,٦٩ مليون برميل/يوم، أي في عام ٢٠١٠و ٢٠٢٠ تتوقع الدراسات أن يتزايد العجز على النحو الآتي:

	العجز (٢٠١٠) مليون برميل/يوم	العجز (٢٠٢٠) مليون برميل/يوم
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣,٧	٦١
أوربا الغربية واليابان ووباقي دول (OECD)	١١,٦	١٥,٢
باقي دول العالم	٢٠.٦	٢٩

ويتوقع أن يرتفع نصيب أوبك من صادرات النفط العالمية من ٦٢% (٢٣ مليون برميل/يوم) عام ١٩٩٥ الى ٧٢% (٤٨ مليون برميل/يوم) عام ٢٠٢٠

وفي داخل اوبك يتوقع ان يرتفع نصيب الدول الست الرئيسية (سبق الإشارة إليها) من صادرات النفط العالمية من نحو ٤٩% عام ١٩٩٥ (١٨ مليون برميل/يوم) الى نحو ٦٣% (٤٢ مليون برميل/يوم) عام ٢٠٢٠.

ويمكن إختصار الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي:-

ضخامة الاحتياطيات، وضخامة الإنتاج وإمكاناته، بما يسمح للنفط العربي التمتع بمرونة كبيرة من اجل تلبية الإحتياجات العالمية. (تؤكد ذلك أرقام الجدول رقم (١)) .

إنخفاض تكاليف الإستكشاف والإنتاج بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم.

إرتفاع غزارة البئر الواحد بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم (ففي حين يصل إنتاج البئر الواحد في العراق مثلاً الى ١٠٠٦٢ برميل يومياً، فإنه لايتعدى ١٢ برميلاً في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المنطقة العربية تمتلك نحو ثلثي الإحتياطيات العالمية للنفط، وتمتلك دول الخليج العربي ٦٦٠ مليار برميل. وتمتلك ليبيا والجزائر نحو ٣٠ مليار متر مكعب من الإحتياطيات العالمية للغاز.

ثانياً: الجدل الدائر حول اهمية النفط العربي وإستخدام سلاح النفط:
برزت في الوطن العربي، منذ الخمسينيات، الدعوة إلى تحرير النفط من السيطرة الغربية وتحكم الشركات النفطية في الإستكشاف والإنتاج والتسويق وجاءت الدعوة في إطار حركات التحرر العربي. ففي حين إرتبط تغلغل شركات النفط العالمية بالسيطرة الأجنبية والإستعمار وتقاسم نفوذ الدول الكبرى على المنطقة العربية، فإن الدعوة الى التحرر الوطني والقومي إرتبط أيضاً بالدعوة إلى تحرير النفط وإستخدامه سلاحاً ماضياً في معركة التحرر وفي عملية البناء والتنمية.
وعندما ظهرت نوايا العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ على الدول العربية بتأييد ودعم من الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إتخذ مؤتمر القمة تحت ضغط الرأي العام العربي وقبيل وقوع العدوان ببضعة أيام قراراً بمنع وصول البترول إلى أية دولة تعتدي، أو تشارك في الإعتداء على أي دولة عربية، أو بمد العون العسكري إلى إسرائيل، وإخضاع أموال شركات البترول والدعايا التابعين للدول المشتركة في العدوان لقوانين الحرب.
لقد كان هذا القرار، ثورة بحد ذاته وبدأت الدول العربية باليوم نفسه، إتخاذ قرارات خطيرة، فقد اعلن العراق وقف ضخ النفط، وأعلنت كل من الكويت والجزائر وليبيا والسعودية وقف تزويد الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية فقط. وبعد وقوع العدوان (١٩٦٧) توجهت الآمال العربية على سلاح النفط لإنقاذ الموقف، إلا أن مؤتمر القمة العربية المنعقد في الخرطوم

(أول أيلول/سبتمبر) ١٩٦٧ قرر إستئناف ضخ النفط (بإعتباره طاقة عربية إيجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية) كما جاء في نص القرار الذي جاء في مرحلة أتهمت بها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، في محاولة لتحييدها في الصراع العربي – الأسرائيلي وبالتالي كسبها للموقف الى جانب القضايا العربية إنطلاقاً من القبول بقرار مجلس الأمن ٢٤٢. وهكذا فقد تم التراجع العربي من تحرير كامل فلسطين إلى إستعادة الأرض المحتلة في حرب ١٩٦٧. واختفى إستخدام (سلاح النفط) من القرارات العربية تحت ضغط مصالح الأنظمة الضيقة في الدول المنتجة المرتبطة بمصالح الشركات ١٩٧٣/١٠/١٧، وهو قرار تاريخي فعلاً لأنه كان منعطفاً تأريخياً هاماً، حيث تضمن هذا القرار جانبين :

الأول: فرض حظر تصاعدي على ضخ النفط الى الغرب. وقد أستثنيت فرنسا وبريطانيا لمواقفهما (الأقرب) إلى صفة الحياد من الصراع العربي – الإسرائيلي في تلك المرحلة. كما (فهمت) الدول العربية المنتجة تلك المواقف.

والثاني: مضاعفة أسعار النفط العربي لتعويض النقص في الإنتاج ، وبالتالي تقليص حجم الخسارة الإقتصادية التي كانت ستتعرض لها الدول النفطية العربية، من جراء تطبيق سياسة الحظر، الى جانب إحداث تحول محسوس في مواقف المصالح الغربية.

ومما تجدر ملاحظته على هذا القرار:

الدقة ووضوح الهدف وحصره بالانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ١٩٦٧.

التفريق بين المؤيدة لإسرائيل كالولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، والدول التي إتخذت موقفاً أقرب إلى الحياد.

الحرص على المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بشأن الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، والتمسك بهذه المطالبة.
وقد تقرر في مؤتمر القمة العربي المنعقد في ١٩٧٣/١١/٢٨، الإستمرار
في إستخدام النفط سلاحاً في المعركة، وربط رفع الحظر عن أية دولة، بإلتزامها بتأييد القضية العربية العادلة.
وقد بدات ضغوط هائلة من قبل الولايات المتحدة المريكية لوقف إستخدام النفط، ووصلت هذه الضغوط إلى حد التلويح بالتدخل العسكري. ومع ممارسات وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك (كيسنجر) والاعيبه وزيارته المكوكية بين الدول العربية، وفي أثر توقيع إتفاقية فك الإشتباك بين مصر وإسرائيل في ١٩٧٤/١/١٨. يمكن القول أن الولايات المتحدة إستطاعت أن تنجح في إقناع الأنظمة العربية بإلغاء قرار إستعمال سلاح النفط. فأسدل بذلك الستار عن أهم قرار تاريخي يصدر عن الدول العربية في تلك المرحلة. لكن يظل من المفيد إلقاء الضوء على ما قامت به الولايات المتحدة (ومعها الدول الصناعية المستهلكة للنفط) من أجل سحب هذا السلاح من يد العرب.

<u>حيث عملت في أربع إتجاهات:</u>

الإتجاه الأول : العمل على إحباط عملية إستخدام سلاح النفط، وضمان عدم تكرار ذلك، إنطلاقاً من أهداف إقتصادية وسياسية ومعنوية (تتعلق بهيبة الولايات المتحدة) ويتضمن ذلك إمتصاص الآثار الجانبية بهذا القرار.

الإتجاه الثاني : التنسيق بين مواقف الدول المستهلكة، والعمل على تخفيض الإستهلاك، والبحث عن بدائل للنفط، وإعادة القرار النفطي الى تلك الدول أي العودة الى (سوق المشترين).

الإتجاه الثالث : تحويل ما جرى، ويجري لصالح الإقتصاد الأمريكي، ولتأكيد هيمنة أولايات المتحدة إقتصادياً وسياسياً، خاصة تجاه أوربا واليابان والمنطقة العربية.
الإتجاه الرابع : كان بإتجاه العالم الثالث، لإستخدام أزمة ميزان مدفوعاتها الناتجم عن إرتفاع فاتورة النفط، من أجل تأليب هذه البلدان ضد العرب، وإظهارهم بمظهر المعتدي، وتبرئة ساحة إسرائيل والدول الصناعية، وخلق الشقاق بين بلدان العالم الثالث.
وكان من نتائج عملية إستخدام (سلاح النفط) لتحقيق أغراض سياسية ما يأتي:
لفت أنظار الدول الصناعية المستهلكة والولايات المتحدة إلى أهمية ومخاطر بقاء إمكانية هذا السلاح بيد العرب.
تأليب الرأي العام العالمي والبلدان النامية خاصة ضد العرب، وتحميلهم مسؤولية الأزمة الإقتصادية التي عانى منها النظام الرأسمالي العالمي وإنعكست على أوضاع البلدان النامية.
أدى تصحيح أسعار النفط في العالم إلى إحداث آثار هامة وإنعكاسات هائلة على الإقتصاد العلمي، وعلى إقتصادات البلدان النامية عموماً على جانب التأثير الواضح على العلاقات الإقتصادية العربية ، وبينها وبين باقي بلدان العالم. وبرزت هذه التأثيرات، بوجه خاص، فيما يأتي:
إرتفاع فاتورة النفط المستورد، وإنعكاس ذلك على موازين مدفوعات الدول المستهلكة والنامية منها على وجه الخصوص.
وقوع أزمة من جراء إنخفاض الإمدادات النفطية بسبب التخفيض التدريجي للإنتاج، مما فتح الباب على مصراعيه أمام أزمات أخرى مشابهة. إلا إن ذلك دعى الدول الصناعية الى النفكير في مصادر الطاقة البديلة والإتجاه نحو ترشيد الإستهلاك النفطي.

كان لإرتفاع أسعار النفط، أثره البارز في زيادة حدة الكساد العالمي الذي كان قد بدأ قبل ذلك في الدول الصناعية.
وأيضاً تأثير إرتفاع أسعار النفط على أزمة النقد الدولي، والنظام النقدي الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تسببت في إنهياره، عندما أعلنت في أغسطس/آب ١٩٧١ إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب.ومع هذا القرار أدخلت أزمة النفط على عملية إصلاح النظام النقدي العالمي عنصراً جديداً. مما جعل الولايات المتحدة تقترح فرض قيود على حرية الدول ذات الفائض في إستخدام وتوظيف أرصدتها الخارجية، مما يشكل نوعاً من الوصاية الدولية على هذه الدول . وكانت الولايات المتحدة، تقصد في إقتراحها بالتحديد الدول العربية النفطية.
لقد سمحت حرب تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٣ للدول النفطية تصحيح أسعار النفط، ليس هذا فحسب ، بل إن العرب بدأوا يفكرون جدياً في تصحيح العلاقة
غير المتوازنة مع الشركات الإحتكارية العالمية التي كانت تعمل على نهب النفط العربي، مستغلة في ذلك وفرته وإنخفاض كلفة إستخراجه. والسعر الزهيد المفروض من قبلها. ففي عام ١٩٤٧ كان سعر البرميل من النفط العربي نحو ٢,٢٢ دولار وقد ضغطت الشركات الإحتكارية الى تخفيضه، حيث وصل الى ١,٨ دولار للبرميل الواحد عام ١٩٦٠. وإستمر السعر ثابتاً عند هذا المستوى حتى عام ١٩٧٠. بينما إرتفعت أسعرا صادرات الدول الصناعية بنسبة ٣٠٠% وبذلك صار سعر البرميل الواحد عام ١٩٧٠ مقوماً بأسعار ١٩٤٧، لايزيد على ٧٠ سنت للبرميل الواحد. كما لايتجاوز نصيب الدول المصدرة نصف ذلك السعر (أي ٣٥ سنت) .
لقد خضع النفط العربي منذ إستخراجه إلى عمليات نهب منتظمة من قبل الشركات الغربية والأمريكية المدعومة من قبل حكوماتها . ففي عام ١٩٧٢

تقاضت الدول العربية المنتجة للنفط مبلغ ٩٦ مليار دولار ثمناً لنفطها المصدر موزعة على النحو الآتي: ٢٨ مليار دولا للحكومات و ٢٨ مليار لشركات الإستخرج والتوزيع والنقل، ١٨ مليار للمرتبات والأجور، و٢٢ مليار للموردين.

ولم يكن يقتصر دو رالشركات البترولية الكبرى على نهب الثروة النفطية العربية، بل تعدى ذلك إ لى القيام بمهام سياسية لحساب الدول التابعة لها.بهدف إبقاء الدول النفطية (وباقي الدول العربية) في دائرة الإستغلال الأجنبي، وبما يحقق مصالح الدول الصناعية المتقدمة. وقد توضحت مراراً علاقات التعاون والعمل المشترك بين هذه الشركات ودوائر الإستخبارات في الدول التابعة لها، لإحداث إنقلابات لصالح تلك الدول، والتأثير على سياسات الدول المصنعة. وخضع النفط إستكشافاً وإستخراجاً وتسويقاً، لمصالح الدول الصناعية. كما خضع تحديد السعر لهذه المصالح ولمصالح الشركات النفطية الإحتكارية. وبالتالي فإنه بالإمكان دعوة السوق النفطية (بسوق المشترين أو المستهلكين) فهم الذين يفرضون شروط الإنتاج والأسعار. وحاولت الأوبك منذ تأسيسها أن تضغط بإتجاه رفع الأسعار، إلا إنها لم تنجح وجاءت حرب تشرين ١٩٧٣ فقلبت الموازين، واعطت للمفاوضين زخماً معنوياً في المفاوضات التي كانت جارية (بدات المفاوضات بين المنتجين والمستهلكين قبل يومين من قيام الحرب) ومع إستخدام العرب لسلاح النفط في المعركة، تحولت الأسواق النفطية العالمية الى أسواق يلعب فيه المنتجين الدور الأساسي في السيطرة على القرار النفطي.

وقد توالت إرتفاعات أسعار النفط حتى وصلت الى أسعار لم يكن يحلم بها المنتجون، وبدأ الحديث في الأوساط الرسمية والمحافل الدولية ولدى الرأي العام حول ظاهرة ما يدعى بالفوائض، أي عائدات مبيع النفط التي نظر اليها على إنها تزيد كثيراً عن الطاقة الإستيعابية للدول النفطية.

لكن الدول الصناعية المستهلكة، التي كانت تعمل من وارء الشركات البترولية الإحتكارية، وجدت إن تولي حكومات الدول المنتجة للنفط دوراً رئيسياً
في سياسات الإنتاج والأسعار ، وكذلك إبعاد الشركات الإحتكارية عن موقع القرار. يضعف من نفوذها، ويخفض من عائداتها، والأهم من ذلك إن نفوذها
في المنطقة ومصالحها أصبحت مهددة، لهذا فقد عملت وبسرعة وبتصميم على إستعادة هيمنتها على النفط إنتاجاً وتسويقاً، وبالتالي المحافظة على مصالحها ونفوذها في هذه المنطقة الحساسة. اما الخطوط العامة لما قامت به من إجراءات وسياسات، فيكمن أهمها على النحو الآتي:
العمل على تخفيض الطلب على نفط الأوبك بوجه عام، وعلى النفط العربي بوجه خاص، من خلال التأثير على حجم الطلب بوضع الحواجز الجمركية والحواجز الكمية على إستيراد النفط، وفرض الضرائب على إستهلاك المشتقات النفطية، ودعم القوانين والإجراءات الإقتصادية أو البيئية المؤدية الى الحد من إستخدام النفط.
زيادة إنتاج الخام خارج اوبك بوجه عام، وخارج المنطقة العربية بوجه خاص، وذلك بدعم وزيادة الإستثمار في مجال البحث عن النفط في الدول العربية وخارجها.
دعم وزيادة البحوث في مجال تطوير واستخدام البدائل التي يمكن أن تحل محل النفط كمصدر رئيسي للطاقة.
تأسيس الوكالة الدولية للطاقة التي تضم الدول الغربية الصناعية فقط من أجل رسم السياسات والإستراتيجيات الهادفة إلى الحد من إستهلاك النفط، وإلى زيادة إنتاجه في تلك الدول وفي العالم، والإشراف على تنفيذ وتطبيق هذه السياسات .

بناء مخزون إستراتيجي وتجاري من النفط لتأمين الإمدادات والحد من إرتفاع الأسعار.
البحث عن مصادر جديدة للنفط في بلدان العالم الثالث، لتقليل الإعتماد على نفط أوبك.
وفي الطرف المقابل، فقد غاب عن الدول المنتجة التنسيق، كما سعت كل دولة الى زيادة الإنتاج وضخ النفط الى الأسواق بهدف الحصول على عائدات مالية أكبر. ومع تهافت الحكومات وضعفها، فقد إستطاعت الدول الصناعية من إستعادة دورها المؤثر والموجه للصناعة النفطية. ذلك الدور الذي فقدته لمرحلة قصيرة عندما أبعدت الشركات الإحتكارية الكبرى عن دائرة القرار في السعر والإنتاج.
ولكن عودة الدول الصناعية المستهلكة للنفط، تجيء بعد تجربة مريرة بالنسبة لها، لذا فإن هذه العودة الى الإمساك بالقرار النفطي تجيء مليئة بالدروس
والعبر لجميع الأطراف.
والآن، تقف الأوبك في ظل غياب إستراتيجية واضحة للدول المنتجة، عاجزة عن مواجهة ما تقوم به الدول الصناعية المستهلكة، من ضغوط في إتجاه تخفيض أسعار النفط الخام، والسؤال هو هل إنتهى دول الدول المنتجة وأصبحنا أمام سوق بإتجاه واحد يفرض شروطها المشترون (المستهلكون)؟ ويجرنا هذا السؤال إلى سؤال آخر، وهو ، هل إستطاعت الولايات المتحدة والدول الصناعية معها، أن تخرج النفط من عالم السياسة، وبالتالي في عدم السماح لأية دولة منتجة إستخدام النفط تحقيقاً لسياسات معينة سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الإقتصادي؟
في الواقع هناك وجهتا نظر حول هذه المسألة:

وجهة النظر الأولى : تقول إن الدور الإقتصادي للنفط سيستمر طالما بقي النفط موجوداً، صحيح إن النفط ثروة آيلة للنفاذ، لكن قوة هذه الثروة ستظل قائمة حتى نضوبها الطبيعي.
ووجهة النظر الثانية: تقول بإحتمال النضوب الإقتصادي للنفط قبل نضوبه الطبيعي، بمعنى فقدان النفط لقيمته الإقتصادية قبل أن تنفذ إحتياطاته ويستنفذ. أصحاب وجهة النظر الأولى يرون إن الدول الصناعية المستهلكة للنفط عملت على تخفيض طلبها بترشيد الإستهلاك وبتطوير الطاقة البديلة. ولكن بالرغم من هذه الجهود فقد بقي النفط في مقدمة الانواع المختلفة للطاقة، وإن الحاجة اليه سوف تستمر،ولن تستطيع الدول الصناعية والنامية الإستغناء عنه. لهذا فأصحاب وجهة النظر هذه يرون التصدي لوجهة النظر الثانية الداعية الى تبخيس القيمة الإقتصادية للنفط والتي من شأنها الإضرار بالدول المنتجة.
أما أصحاب وجهة النظر الثانية فيرون إن النضوب الإقتصادي للنفط سيسبق النضوب الطبيعي بسبب توقع حصول تطورات تكنولوجية تقلص من إستهلاك الطاقة من جهة، وتزيد من توفر الطاقة البديلة من النفط من جهة ثانية، وبالتالي سيصبح النفط سلعة ذات قيمة إقتصادية ضئيلة.
ويستشهدون على ذلك بما حصل للفحم، كما يدعمون رأيهم بأن زيادة النمو الإقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة تاتي في الجزء الأعظم منها من الصناعات الأقل إستهلاكاً للطاقة. كصناعة المعلوماتية.
ويترتب على الأخذ بأحد هذين الرأيين نتائج على غاية الأهمية:
فإذا ما قبلنا بوجهة النظر القائلة بأن النضوب الأقتصادي سيسبق النضوب الطبيعي، فإن معنى هذا إن على الدول المنتجة أن تسعى إلى زيادة الإستفادة من هذه الثروة طالما إنها تستطيع أن تحصل مقابل زيادة الإنتاج على موارد وأكثر مما تحصل عليه بما يعني زيادة الضخ للحصول على

موارد مالية أكثر بوقت أقل . مما يؤدي على سرعة نفاذ مواردها النفطية، والبيع بأسعار متدينة. وهذا بالطبع لن يكون لمصلحتها.
وتضغط الدول الصناعية على الدول المنتجة من أجل زيادة الإنتاج وخفض الأسعار، وتتحمل الدول المنتجة عاماً بعد آخر خسائر كبيرة، في حين تظل الدول الصناعية محافظة على عائداتها الضريبية ومكتسباتها الأخرى. والدليل على ذلك أنه في عام ١٩٩٨وحده خسرت الدول المنتجة نحو ٥٦ مليار دولار. إذ إنخفضت قيمة صادراتها النفطية من ١٦٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ الى ١١٠ مليار دولار عام ١٩٩٨ بسبب إنخفاض سعر سلة أوبك إلى ١٢,٢٨ دولار للبرميل خلال العام المذكور. وقد إستفاد الإقتصاد الغربي من هذا الإنخفاض بما لايقل عن ٨٠ مليار دولار عبر وارداته النفطية التي تحتل نحو ثلاثة أرباع الواردات النفطية العالمية.
ثالثاـ توزيع الريع النفطي وتآكل أسعار النفط
كان توزيع الريع النفطي ولا يزال مصدراً للخلاف بين الدول المنتجة والدول الصناعية المستهلكة. ومن حق الدول المنتجة أن تطالب بزيادة ريعها النفطي بإعتبار أن النفط يعتبر مصدراً ناضباً. وما تحصل عليه هذه الدول كنصيب في الريع النفطي، يساعدها على توجيه موارد لابأس لها نحو عملية التنمية، ونحو زيادة إستثماراتها للبحث عن حقول جديدة وتنميتها لضمان تلبية الإحتياجات المتزايدة للمستهلكين.
وتحصل الدول الصناعية على نصيبها من الريع النفطي، بصفة أساسية عن طريق فرض الضرائب على المنتجات النفطية المكررة. بدلاً من فرض رسوم جمركية على وارداتها من النفط الخام، مما يتيح لها مرونة أكبر للتمييز بين المنتجات المختلفة بالنسبة لمستوى الضريبة وذلك بما يخدم أهدافها الإقتصادية الخاصة.

وقد عملت الدول الصناعية في سياساتها النفطية تجاه الدول المنتجة على تخفيض القيمة الحقيقية للنفط الخام من جهة، وعلى الإستيلاء على الجزء الأعظم من الريع النفطي من جهة ثانية، ويبين الجدول رقم (١) توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة ودول الإتحاد الاوربي المستوردة للسنوات ١٩٧٠، ١٩٧٥ ١٩٨٠، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ومنه نجد إنه كلما إنخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع، والعكس صحيح، ففي عام ١٩٧٠ كان برميل المنتجات المذكور يباع للمستهلك النهائي في الدول الأثنتي عشر التي كونت المجموعة الأوربية بنحو ١١,٤٢ دولار للبرمبل الواحد. وبإستقطاع اجمالي التكاليف، بما في ذلك تكلفة الإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع وارباح الشركات الوسيطة، كان الريع الصافي يقدر بنحو ٦,٠٧ دولار لم تحصل منه الدول المصدرة للنفط على اكثر من ١,٤٢ دولار وهو ما يعادل ٢٣%، بينما كانت حكومات الدول المستهلكة للنفط تحصل على ٤.٦٥ دولارات، وما يعادل ٧٧% .
وعندما إستعادت الدول المنتجة سيطرتها على النفط في ظل حرب تشرين الاول/أكتوبر١٩٧٣، تحول توزيع الريع النفطي لصالحها، ففي عام ١٩٧٥ بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الوربية نحو ٢٧,٩ دولار للبرميل الواحد بينما بلغ صافي الريع نحو ١٨,٩ دولار موزعة بنسبة ٥٢% للدول المصدرة و٤٨% للدول المستوردة، ونجد من الجدول رقم (١) إنه في عام ١٩٨٠ بلغ نصيب الدول المصدرة الذروة، إذ حصلت على ٦٤% من صافي الريع وحصلت الدول المستوردة على ٣٦%. بينما بلغ السعر للمستهلك النهائي ٦٥,٥ دولار للبرميل الواحد.
إلا أن أسعار النفط الخام أخذت في التآكل خلال النصف الأول من الثمانينات، ثم إنهارت من نحو ٢٨ دولار في عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ الى

نحو ١٣ دولار عام ١٩٨٦. ولم تسمح الدول الاوربية المستوردة، بإنتقال الإنخفاض الى المستهلك النهائي، بل أسرعت على زيادة ضرائبها النفطية، بحيث ارتفعت خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٦ من نحو ٢٢,٥ دولار للبرميل الواحد الى نحو ٦٨ دولار.

وحققت هذه الدول كمتوسط خلال السنوات الخمس ١٩٩٤-١٩٩٨ نحو ٦٤ دولار للبرميل. ويندرج ضمن أسباب رفع نسبة الضرائب إستحداث ما يدعى ضريبة الكربون بحجة حماية البيئة كعبء إضافي على هيكل الضرائب النفطية التي تتحيز لصالح الفحم رغم انه المصدر الأكثر تلوثاً للبيئة.

ومن خلال الجول رقم (٢) نقف على تآكل أسعار النفط الخام. وبإستخدام ١٩٧٣ كسنة أساس نجد إن السعر الأسمي قد إنخفض من ١٨,٦ دولار عام ١٩٩١ الى ١٥,٥٣ دولار عام ١٩٩٤. ثم تذبذب بين إنخفاض وإرتفاع حتى وصل الى ١٢,٢٨ دولار عام ١٩٩٨. وباستبعاد آثار التضخم وتغيرات سعر الصرف، نجد أن السعر الحقيقي يبلغ ذروته عام ١٩٨١ عند ١٦,٣٩ دولار للبرميل، ثم أخذ بالتراجع. ونجد على إن سعر النفط في صورته الحقيقية لم يتجاوز ٤-٥ دولارات على مدى عقد التسعينات من القرن المنصرم.

هكذا نجد أن الدول الصناعية المتقدمة، إستطاعت أن تسخر ثروة العرب النفطية لصالحها ، حيث عملت على إستنزاف هذه الثروة، ورفع حصتها من الريع النفطي بإستمرار ، وضغطت بإتجاه تخفيض السعر الحقيقي الذي يفترض أن تحصل عليه الدول الغربية المنتجة، مما يؤدي إلى جانب ممارسات أخرى إلى:

تخفيض العائدات النفطية إلى أدنى مستوى.
منع إستخدام العائدات النفطية إستخداماً إقتصادياً من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلدان المنتجة.
الحيلولة دون إستخدام النفط وعائداته لتحقيق أغراض سياسية أو إقتصادية على المستوى الإقليمي العربي.
رابعاً- أين ذهبت عائدات النفط ؟
يبين الجدول رقم (٢) العائدات النفطية للدول العربية خلال تلك الفترة. وقد تعرض العديد من الدارسين والباحثين لمسألة هذه العائدات التي جاءت بعد تصحيح أسعار النفط الذي جرى في إطار تداعيات حرب تشرين اول/أكتوبر ١٩٧٣. ولطالما قيل الكثير عن المسألة، فالبعض يرى إن هذه العائدات إستخدمت من أجل إعمار وتنمية الإقتصاد والمجتمع في البلدان المنتجة للنفط، كما أن قسماً منها خصص لمساعدة البلدان العربية الفقيرة أو لما يدعى دول المواجهة مع إسرائيل وإن الإعمار في البلدان المنتجة إستدعى إستحضار العديد من الأيدي العاملة من الدول العربية والدول الآسيوية والأفريقية، مما أسهم في تنمية البلدان المصدرة للعمالة. والى جانب ذلك يقول دعاة هذا الإتجاه إن الدول المنتجة أحدثت صناديق للتنمية لخدمة التنمية في البلدان العربية والنامية، إضافة إلى أن إستثماراتها المباشرة في هذه البلدان. كما ان عائدات النفط، أستخدمت في مجال الدفاع والتسليح الحديث، مما عزز مكانة الدول المنتجة.
إلاَّ أن هناك العديد من الدراسات والبحوث الأخرى، ترى أن الدول العربية المنتجة للنفط بددت الثروة النفطية والهدر والإسراف، وأنها لم تستطع خلق تنمية حقيقية، بل عمقت درجة إعتمادها على العوائد النفطية، بدلاً من إيجاد نشاطات إقتصادية أخرى، يمكن بواسطتها خلق توازن فيما بين فروع الإقتصاد.

علاوة على ذلك، يرى هذا الإتجاه التحليلي، إن معظم البلدان العربية المنتجة للنفط إتجهت الى توطيد (دولة الرفاه) والإعفاءات الضريبية القائمة على دخل الريع الإقتصادي من النفط، وبذات الوقت تراجعت أهمية الدخل الناجم عن التراكم الرأسمالي ، وأخذت الدولة النفطية بدعم الغذاء والصحة والتعليم والاتصالات، كما قدمت الدعم إلى الصناعيين والزراع من أجل تشجيع الصناعة والزراعة، مما خلق روحاً تواكلية بدلاً عن تشجيع المبادرات الفردية وبناء الإنسان المنتج.

ويرى أصحاب هذا الرأي، إن الأخطر من ذلك، أن عائدات النفط ولدت نزعة لدى البلدان المنتجة نحو التصعيد الضخم للإنفاق العسكري، بما في ذلك الإستيراد الكثيف للاسلحة والمعدات العسكرية الغالية الثمن، والنادرة الإستخدام وغير الضرورية، مما ادى الى نوع من التسابق بين دول الخليج المنتجة نحو التسليح الذي أدى الى الإسهام بتبديد العائدات النفطية وضياع الثروة.

وقد نشبت ثلاثة حروب كارثية الأولى بين العراق وإيران، والثانية عندما شنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حرباً ضارية على العراق عام ١٩٩١ والثالثة عندما إحتلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العراق عام ٢٠٠٣ وتقدر خسائر العراق لوحده خلال هذه الحروب ومن جراء الحصار الإقتصادي بمجموعها ما يتجاوز (٥) تريليون دولار، إضافة الى تدمير الإقتصاد العراقي وتشويه بنيته الإجتماعية.

وأدى تزايد الإنفاق في الدول العربية الخليجية، حتى في خلال فترات إنخفاض أسعار النفط إلى تزايد العحز في الموازنات العامة لهذه الدول مما أضطرها إلى اللجوء إلى الإقتراض. وعلى سبيل المثال، فإن عائدات النفط في المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين ١٩٧٥-٢٠٠٠ بلغت ١.١٤ تريليون دولار. ويرى أحد الخبراء النفطيين، إن هذا الدخل ولد التبذير

والإسراف وحول البلاد من إقتصاد متوازن إلى عجز مالي فادح. ((فمنذ عام ١٩٨٣، راكمت السعودية عجزاً مالياً في الموازنة العامة تجاوز ٢٣٠ مليار دولار. معظمه تم تحويله بالاقتراض من مؤسسات مالية حكومية وغير حكومية ويبلغ العجز (حالياً) أكثر من ١٧٠ مليار دولار. ويمثل نسبة قدرها ١٢٠% من بقية الناتج المحلي الإجمالي للسعودية)) وتبلغ الفوائد المدفوعة على ديون السعودية ٧ مليار دولار سنوياً. وقد كان الميزان التجاري عام ١٩٧٠ فائضاً، في حين بدأ في تسجيل العجز خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٨.

وبوجه عام، فقد أخفقت الدول العربية المنتجة للنفط في تحقيق تنمية حقيقية بإستخدام أموال النفط، يبدو ذلك واضحاً من إستمرار إرتفاع نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات في بلدان الخليج النفطية الخمسة فقد تراوحت هذه النسبة في العراق ٩٩% عام ١٩٧٥ و٩٧% عام ١٩٩٨، وفي الكويت تراوحت ما بين ٩٤% عام ١٩٧٥ و٩٢% عام ١٩٩٨، وفي الإمارات ما بين ٩٤% عام ١٩٧٥ و٦٦% عام ١٩٩٨، مما يدل على لقاء إقتصاد هذه البلدان معتمداُ على مادة واحدة في نشاطه الإقتصادي وهو أمر بالغ الخطورة، خاصة إذا ما كانت المادة آيلة للنفاذ.

وعموما فقد أستخدمت العائدات النفطية، خصوصاً في الفترة التي تلت تصحيح الأسعار على النحو الآتي.

جزء من هذه العائدات النفطية يذهب الى تمويل الموازنات العادية للدول المنتجة.

جزء آخر يذهب إلى تمويل نفقات مشاريع التنمية.

الجزء الأكبر، موجودات خارجية مستثمرة في الأسواق العالمية خصوصاً (الولايات المتحدة-المتحدة-إنكلترا-سويسرا).

خامساً- النفط العربي والأمن الإقتصادي العربي

لقد كان عقد السبعينات في القرن العشرين، محصلة لجهود الدول العربية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وفي العمل الإقتصادي العربي المشترك بإتجاه التكامل الإقتصادي العربي وتحقيق الأمن الإقتصادي العربي.

لكن هذه الجهود اخفقت في تحقيق أهدافها، فلا التنمية ببعدها الإجتماعي تحقق، ولا التكامل الإقتصادي والأمن الإقتصادي تحقق، لذا فقد اتسم عقد التسعينات .

تراجع في معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية (النفطية وغير النفطية).

إستمرار تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان العربية في مجموعها.

إستمرار تدهور معدلات البطالة، ولاسيما بخصوص الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة.

تسجيل مزيد من التدهور في الفجوة الغذائية.

كما إن معظم البلدان العربية تعاني من محدودية قدراتها التصديرية وعدم تنويع سلة الصادرات. ويلاحظ ضعف إسهام قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العربي.

وخلاصة القول ، إن إقتصادات البلدان العربية، تعاني في الأجل القصير من ثلاثية (الركود، البطالة، المديونية)، اما في الأمد الطويل، فإن إقتصادات البلدان العربية (النفطية وغير النفطية) في حاجة ماسة لعمليات إعادة هيكلة وليس عمليات إصلاح وتكييف هيكلي على النحو الذي يوصي بهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن أهداف التنمية في البلدان العربية لم تتحقق بالمفهوم العلمي، لأن هذه البلدان، وإن طور بعضها بنيته التحتية وأقام بعض الصناعات، إلاَّ أن هذا

التطور لم يحقق لها الإرتقاء بأوضاعها الإجتماعية وردم هوة التخلف، كما لم يحقق الإستقلال السياسي-الإقتصادي الناجز، يل بقيت في حالة تبعية للسوق العالمية وارتبطت من جديد خططها التنموية بتلك السوق، إضافة إلى تكريس التبعية التي ظهرت على شكل :

تبعية تجارية : فقد أزداد التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الصناعية ولكن لصالح الدول الأخيرة.

تبعية تكنولوجية : فقد تم نقل التكنولوجيا على نحو غير منظم ودون إعداد لليد العاملة المحلية، وبذلك فإن معظم المصانع تم شراؤها مع مفاتيحها وقطع الغيار والمشرفين الفنيين.

تبعية مالية : معظم الأموال العربية موضوعة في المصارف الأجنبية، وهي معرضة للتآكل بسبب التضخم وتقلبات أسعار الصرف، إضافة إلى إمكانية استعمالها كسلاح ضد المصالح العربية للأبتزار والاستغلال. (على سبيل المثال أموال العراق وليبيا).

تبعية غذائية : إذ انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج القومي وأزداد الانكشاف الغذائي للدول العربية، فبعد أن كانت تؤمن ٨٠% من الغذاء عام ١٩٧٠، لم تتعد هذه النسبة ٤٨% عام ١٩٨٠.

تبعية للموارد : إذ إن معظم اقتصاديات الدول العربية، تعتمد على النفط كدخل وطني تصل في بعض الدول إلى ما نسبته ٩٣% أو يزيد .

إن تدهور نوعية العلاقات بين الدول العربية (وطبعاً هذا التدهور نسبي بين دولة وأخرى) والدول الصناعية المتقدمة أدى إلى تفاقم التبعية خاصة، وإن بعض الدول العربية، تزايدت مديونيتها للعالم الخارجي، مما أدى ذلك بمجموعه إلى تبعية أشد وأقسى وهي التبعية السياسية، التي أدت إلى المزيد من الانتكاسات والكوارث على الأمة العربية. فقد ضعفت الدول العربية تجاه الضغوط الخارجية وأدى غياب الحياة السياسية إلى استفراد القوى

الخارجية بأنظمة الحكم (الضعيفة أساساً) حيث استطاعت فرض شروطها أحياناً تواجدها العسكري في المنطقة العربية.
هذا الأمر لا يهدد الأمن لاقتصادي، بل وإنه يهدد الأمن القومي برمته. فالأمن الاقتصادي إنما هو جزء من الأمن القومي، وهو أحد الشروط الموضوعية لتحقيق الأمن القومي. فما دور النفط في حماية الأمن الاقتصادي؟ وهل ثمة مستقبل لدور النفط في إقامة وتدعيم الأمن الاقتصادي العربي.

إننا نعتقد بأنه بالإمكان تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، وإن دور النفط أساسي وجوهري في إقامة وتدعيم الأمن الاقتصادي وصولاً إلى الأمن القومي العربي. وبالإمكان تحقيق ذلك فيما لو أمسك العرب باستقلالية قرارهم الاقتصادي والسياسي، وفيما إذا توفرت لديهم الإرادة السياسية من اجل استفادة قرار النفط ومن أجل استخدامه في التنمية وفي تعزيز الآمن القومي العربي. عند ذلك فقط يمكن القول أنه بالإمكان مواجهة التحديات، وتحقيق الأهداف التنموية والارتقاء بالوضع الاجتماعي في البلدان العربية كافة.
ويمكن تصنيف التحديات المطلوب التصدي لها، إلى مجموعتين:
المجموعة الأولى : التحديات الخارجية التي تفرضها التطورات العالمية والتطورات والتغيرات التي تعززها عمليات العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي، وبالنسبة للإقتصادات العربية، فإنها ستواجه تحديات الإنضمام للشركة الأوربية أو التعامل مع الإتحاد الأوربي، وإلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما ستواجه ما ينجم عن التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية.

المجموعة الثانية : التحديات الداخلية، وتتمحور حول إخفاق عملية التنمية القطرية وما يتفرع عنها من تحديات أخرى تتمثل في : الأمن الغذائي وردم الفجوة الغذائية، مشكلة المياه، نقل التكنولوجيا وبناء رأس المال البشري- مسألة التلوث وقضايا البيئة.

وباعتقادنا أنه لا يمكن لأية دولة عربية بمفردها ان تواجه التحديات الخارجية والداخلية، وإنه لابد في هذا المجال، عن العمل الجماعي والتنسيق العربي وتفعيل العمل الإقتصادي العربي المشترك، تحقيقاً للأمن العربي وخاصة الأمن الإقتصادي الذي بتحقيقه يمكن تكريس القرار السياسي والإقتصادي المستقل ويلعب النفط في هذا المجال الدور الرئيس، لقد لعب النفط دوراً مهماً وفعالاً في الحياة العربية وخاصة في السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. وذلك من خلال عملية إعادة تدوير عائدات النفط. داخل البلدان العربية وقد نجم عن ذلك ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي من جراء التوسع في قطاعات البناء والتشييد والتجارة والمال.

أما الدور الجديد الذي يمكن أن يلعبه النفط وعائداته فهو دور مختلف ويشترط في الدرجة الأولى الانتقال من الحالة الريعية للإقتصاد، إلى أفق إقتصادي أرحب لبناء اقتصاد الإنتاج، إقتصاد العدالة الإجتماعية مع الإزدهار، إقتصاد التنمية المستقلة ، لإقتصاد الأمن الإقتصادي والتكامل الإقتصادي العربي.

أما لماذا يمكن للنفط أن يقوم بمثل هذا الدور؟ والجواب بالطبع و يعود إلى الطبيعة الإستراتيجية لهذه المادة ، للضخامة النسبية لعائداته المالية فالنفط ليس مادة عادية وتعود أهميته إلى:

أهمية النفط كمصدر للطاقة.

أهمية النفط كمادة خام للصناعة البتروكيمياوية.

أهمية قطاع النفط كمجال للإستثمارات الأجنبية .
أهمية النفط في انشطة التسويق والنقل والتأمين والخدمات المختلفة.
وإضافة الى هذه الأهمية للنفط بوجه عام، فإن للنفط العربي مزايا إستراتيجية إضافية يتمتع بها مثل الموقع الجغرافي، وضخامة الإحتياطي والإنتاج الغزير وتكاليف الإستثمار البسيطة نسبياً. والقدرة على تلبية إحتياجات السوق الطارئة بسرعة وبتكاليف منخفضة.

هذه الخصائص والمزايا التي تمنح من يملك القرار في الساحة النفطية العربية القوة والقدرة على الساحة الدولية، كما تمنحه النفوذ في الأسواق العالمية.

فإذا ما أسترد العرب هذا القرار، فإن بامكانهم تدعيم قوتهم التفاوضية في العلاقات الإقتصادية السياسية الدولية، مما يعزز من وجودهم على الساحة الدولية، ويمنحهم القوة في فرض شروطهم، ليس من اجل تدعيم الأمن الأقتصادي العربي وحمايته فحسب، وإنما أيضاً من اجل تدعيم وحماية امنهم القومي العربي السياسي والعسكري.

إن القوى الدولية، تدرك هذه الحقيقة، لذا فهي تسعى بإستمرار الى تبخيس القيمة الإقتصادية للنفط العربي، في نظر أصحابه أولاً، وفي الأسواق العالمية. كما إنها تسعى بإستمرار الى إبقاء الأوضاع العامة في المنطقة العربية، كما هي وخاصة في مجال تعميق التجزئة، وتكريس القطرية، ودعم الوجود الإسرائيلي بجميع الوسائل، وتبديد الثروة النفطية، وإعاقة تحقيق التنمية، وتهميش الشعوب.

جدول رقم (١)

توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة ودول الإتحاد الأوربي المستوردة

السنة	السعر للمستهلك النهائي دولار/برميل	صافي الربح دولار/برميل	نصيب الدول المصدرة		نصيب الدول المستوردة	
			دولار/برميل	نسبة مئوية	دولار/برميل	نسبة مئوية
١٩٧٠	١١,٤٢	٦,٠٧	١,٤٢	٢٣%	٤,٦٥	٧٧%
١٩٧٥	٢٧,٩٠	١٨,٩٠	٩,٨	٥٢%	٩,١	٤٨%
١٩٨٠	٦٥,٥٠	٥٣,٢٥	٣٤,٣٠	٦٤%	١٨,٩٥	٣٦%
١٩٩٤	٩٢,٣٠	٦٩,٩٠	١١,٥٠	١٧%	٥٨,٤٠	٣٨%
١٩٩٥	١٠٣,٠٠	٧٩,٠٠	١٣,٠٠	١٧%	٦٦,٠٠	٨٣%
١٩٩٦	١٠٨,٢٠	٨٤,٠٠	١٥,٧٠	١٩%	٦٨,٣٠	٨١%
١٩٩٧	١٠١,٣٠	٧٧,٦٠	١٤,٠٠	١٨%	٦٣,٦٠	٨٢%
١٩٩٨	٩٤,٥٠	٧٢,٦٠	٨,٤	١٢%	٦٤,٢٠	٨٨%
متوسط ٩٤-١٩٩٨	٩٩,٨٦	٧٦,٦٢	١٢,٥٢	١٦%	٦٤,١٠	٨٤%

المصدر: د. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، ٢٠٠٠، ص٢٨٧.

جدول رقم (٢)

تطور أسعار النفط الخام (*F.O.B*) في صورتها الأسمية والحقيقية

دولار للبرميل وباعتبار ١٩٧٣ سنة الأساس

السنة	السعر الرسمي(١)	السعر الأسمي بعد تصحيحه ليعكس القيمة الحقيقية		
		سعر الصرف(٢)	التضخم (٣)	سعر الصرف
١٩٧٠	١,٦٧	٢,٠٠	١,٩٨	٢,٣٦
١٩٧٣	٣,٠٥	٣,٠٥	٣,٠٥	٣,٠٥
١٩٧٤	١٠,٧٣	١١,١٥	٩,٤٥	٩,٨٢
١٩٧٩	١٧,٢٥	١٦,٣١	١٠,٠٠	٩,٤٦
١٩٨٠	٢٨,٦٤[٤]	٢٧,٠١	١٤,٧٥	١٣,٩١
١٩٨١	٣٢,٥١	٣٥,٠٨	١٥,١٩	١٦,٩٣
١٩٨٥	٢٧,٠١	٤٠,٠٣	١٠,٢٥	١٥,١٨
١٩٨٦	١٣,٥٣	١٦,٢٣	٥,٠٢	٦,٠٢
١٩٨٧	١٧,٧٣	١٨,٩١	٦,٣٨	٦,٨١
١٩٩٠	٢٢,٢٦[٥]	٢٢,٣٤	٧,٠٢	٧,٠٥
١٩٩١	١٨,٦٢	١٨.٨٧	٥,٦٣	٥,٧١
١٩٩٤	١٥,٥٣	١٦,٨٢	٤,٣٢	٤,٦٨
١٩٩٥	١٦,٨٦	١٧,٥٧	٤,٧٥	٤,٧٦
١٩٩٦	٢٠,٢٩	٢١,٢٥	٥,٣٧	٥,٦٢
١٩٩٧	١٨,٦٨	٢٠,٩٥	٤,٨٣	٥,٤٢
١٩٩٨	١٢,٢٨	١٣,٩٩	٣,١٣	٣,٥٧
متوسط٩٤-١٩٩٨	١٦,٧٣	١٨,١٢	٤,٤٥	٤,٨١

الفصل الثـامن

الجماعة الاقتصادية الأوروبية

لقد عانت الدول الأوروبية من التجزئة والانقسام ، كما عانت من الحروب التي أدت إلى دمار شامل لاقتصادياتها، هذا ما دفعها إلى التفكير في بديل يحافظ على هيكلــها ، ويعيد صناعة النمــوذج الأوروبـــي ، وبذلك ظهرت السوق الأوروبية المشتركة .

المطلب الأول: نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

لم تستطع الدعوات السابقة إلى التوحيد السياسي لأوروبا في العشرين أن تحقق أي تقدم أمام تمسك معظم الحكومات الصارم بقدسية السياسة القومية وعدم انقسامها، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية، وما ترتب عليها من انهيار ودمار اقتصادي، بدأ النظر إلى التعاون والوحدة كشرط أولى للنمو الاقتصادي والازدهار[1]. لذلك ففي سنة ١٩٤٧ تم التوقيع على اتفاقية تأسيس الاتحاد الجمركي لدول البنولكس "*Benelux*" والتي تشمل ثلاث دول أوروبية هي:

هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، أما في سنة ١٩٤٩ تم تكوين المنطقة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي تضم ١٦ دولة تتعهد بموجبها بممارسة تعاون وثيق في علاقاتها الاقتصادية المتبادلة، ولقد تناول هذا الالتزام بشكل أساسي تنمية الإنتاج الوطني والاستقرار المالي وحرية التبادل بين الدول الأوروبية[2].

---

١ - هير محمد السيد ، محمد محمد البنا ، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية. مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية ، ٢٠٠٤ /٢٠٠٥ ص . ٢٦٩ .

٢www.uluminsania.net ٢٦/٠٢/٢٠٠٦ -٢

أما في ٩ مايو ١٩٥٠ تم وضع خطة من طرف "جان مونيه " و" روبرت شومان" لإقامة سوق مشتركة لمنتجاتها الفحم والحديد والصلب الفرنسية الألمانية تخضع لهيئة مشتركة كما دعت بلدان أخرى للمشاركة في هذا السوق ، لذلك ففي ١٨-٠٤-١٩٥١ أنشأت فرنسا ، ألمانيا ، وإيطاليا ودول البنوليكس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، والتي كان من سماتها هو وضع صناعة الفحم والحديد والصلب تحت سيطرة سلطة عليا فوق قومية تشمل سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية لكل البلدان الأعضاء وتمويل مشاريع إعادة تدريب العمال ووضع بعض القواعد لمنع المنافسة غير العادية كما شملت الأحكام إنشاء مجلس وزراء يخول سلطة اتخاذ بعض القرارات الكبرى ، بالإضافة إلى جمعية برلمانية ومحكمة عدل أوروبية لضمان الامتثال لأحكام المعاهدة ، فإنشاء هذه المجموعة لم يكن هدفا ، وإنما مجرد خطوة أولى في عملية طويلة في وسعها أن تؤدي إلى المزيد من التكامل الاقتصادي والسياسي([١])

وفي ٢٥ مارس ١٩٥٧ تم الاتفاق بين كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا ودول البنوليكس على مشروع الجماعة الاقتصادية الأوروبية *European Economic community* (*EEC*) ، يهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة على المدى الطويل، وبعد مرور بضعة أشهر من توقيعها صادقت عليها برلمانات الدول الأعضاء، وأصبحت بذلك سارية المفعول ابتداء من أول جانفي (١٩٥٨١)[٢] وتهدف هذه الاتفاقية إلى[٣]:

إلغاء المرسوم على التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء.

---

١ سهير محمد السيد ، محمد محمد البنا ، مرجع سابق ، ص . ٢٧٠.

٢ حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر- النظرية والتطبيق- دار الفكر العربي. القاهرة، ١٩٩٨ ص ١٤٩

٣ سهير محمد السيد، محمد محمد البنا ، مرجع السابق، ص . ٢٦١ .

وضع تعريفة موحدة اتجاه العالم أو الدول الأخرى.
إخراج صندوق أوروبي اجتماعي إلى حيز الوجود بهدف تحسين العمالة ورفع مستوى المعيشة.
تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
إقامة بنك الاستثمار (*EIB*) "*european investment bank* "
إزالة الحواجز القائمة في وجهة انتقال الأموال والأشخاص والخدمات بين الدول الأعضاء.
ولتحقيق هذه الغايات تم وضع خطة زمنية لتخفيض التعريفات تدريجيا على مدى ١٢ سنة ولقد تم إنجاز ذلك في منتصف ١٩٦٨ أي قبل ١٢ شهرا من الموعد المحدد، ولقد أسهم هذا التخفيض في حدوث اتساع هائل في حجم التجارة داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية والتجارة مع بقية العالم[١]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للجماعة الاقتصادية الأوروبية.

يتكون الهيكل التنظيمي للجماعة الاقتصادية الأوروبية من ست هيئات على نحو ما يلي:
المجلس: يضم ممثلي الدول الأعضاء، مهمته تنسيق السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء، كما يحد الرواتب والعلاوات ورواتب التقاعد للأعضاء في الهيئات الأخرى[٢].
المفوضية: وتضم ٩ أعضاء منتخبين يعينون لمدة ٤ سنوات بالموافقة المشتركة من جانب الحكومات الأعضاء، كما يمكن تحديد فترة عضويتهم وبذات الإجراء يعين الرئيس ونائبه لفترة لا تتجاوز سنتين من مهامها: تنفيذ

---

١ - سهير محمد السيد ، محمد محمد البنا مرجع سابق ، ص. ٢٧٢ .
٢- حسين عمر ،الجات والخصخصة ، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، ص.٣٩.

نصوص المعاهدة، تقديم توصيات وبعض الآراء الرسمية، نشر تقرير عن أنشطة الجماعة.

اللجنة الاقتصادية الاجتماعية: تتكون من ممثلي الفئات المختلفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يعين أعضاؤها لمدة ٤سنوات، كما يعين الرئيس من الأعضاء ولمدة سنتين.

البرلمان الأوروبي ومحكمة العدل: ما يلاحظ هو اتساع سلطة البرلمان ومحكمة العدل في ظل الجماعة الاقتصادية الأوروبية كما كانت عليه في معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية

ويضم البرلمان الأوروبي ٥١٨ نائب، أما محكمة العدل فتضم ١٣ عضو، وتتولى هذه الأخيرة إصدار الأحكام في المنازعات المتعلقة بقوانين الجماعة مقرها "لوكسمبورغ" [١].

بنك الاستثمار الأوروبي: ويهدف إلى:

تسهيل تمويل المشاريع من أجل فتح المناطق الأقل تقدما.

تحديد وإقامة المشاريع الجديدة تستدعيها السوق المشتركة.

ويتم الاكتتاب في رأس المال البنك بنسبة ٢٥"يتم دفعها خلال سنتين ونصف بالذهب أو بعملة قابلة للتحويل و٧٥/ تعد كضمان يتم دفعها إذا ما دعت الحاجة إلي ذلك.([٢])

المطلب الثالث: المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتصاعد العضوية:

لقد تصاعد عدد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية على النحو التالي:

١- سهير محمد السيد، محمد محمد البنا ، مرجع سابق ، ص.٢٧٢.

٢- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر - النظرية والتطبيق - ، مرجع سابق، ص. ١٥١.

انضمام المملكة المتحدة، أيرلندا، الدانمارك:
لقد تخوفت المملكة من التجمع الأوروبي الجديد خشية أن يفقدها جانبا من سيادتها إلا أنه وبمرور الوقت أدركت أن بقاؤها خارج المجموعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة، وهذا ما دفعها إلى تقديم طلب الانضمام إلى جانب الدانمارك وإيرلندا سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٧ إلاَّ أن فرنسا رفضت ذلك، واستمرت المفاوضات إلى أن توصلت لإنهاء ناجح بانضمام كل من بريطانيا، إيرلندا، الدانمارك في ١جانفي ١٩٧٣[١].

انضمام اليونان اسبانيا البرتغال:
لقد عرفت الجماعة الأوروبية مرحلة ثانية من التوسع، بانضمام اليونان سنة ١٩٨١ واسبانيا والبرتغال سنة ١٩٨٦ وبذلك أصبحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تضم ١٢ دولة.[٢]

انضمام النمسا، فلندا، السويد:
انضمت هذه الدول إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في فيفري ١٩٥٥ ليتطور بذلك النظام الأوروبي إلى اتحاد بدل مجموعة ليصل عدد أعضائه إلى ١٥ دولة.

وبحلول مايو ٢٠٠٤ ارتفع عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى ٢٥ دولة نتيجة توسيع عضوية بانضمام عشر دول هي: استونيا، ليتوانيا ، المجر ، بولونيا سلوفاكيا التشيك ، سلوفينيا ، قبرص ، مالطا .

المبحث الثاني: النظام النقدي الأوروبي النشأة والتطور

إن فكرة تكوين وحدة نقدية واقتصادية، فكرة قديمة منذ الخمسينات من القرن الماضي، لكنها لم تلق النور بسبب وجود نظام (بريتن وردز)

١- أسامة المجدوب العملة الإقليمية . الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة، ٢٠٠٠، ص .
٢- حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر- النظرية التطبيق- ، مرجع سابق ص ١٥.

العالمي لتثبيت أسعار الصرف الشيء الذي أعاق إقامة نظام منفصل داخل أوربا، إلا أنه وبانهيار هذا النظام واز ديار معدات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض الدولار ، ظهرت الحاجة لإصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة.

المطلب الأول: مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي

في سنة ١٩٧٠ تقدم فير نر بتقرير تضمن اقتراح إنشاء اتحاد نقدي أوروبي وذلك على ثلاث مر احل فالأولى والثانية تتضمن مسألة التنسيق بين السياستين الاقتصادية والنقدية بالإضافة إلى القضاء على تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، أما الثالثة فتضمن إنشاء نظام موحد للبنوك المركزية[١]وبذلك بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء نظام نقدي أوروبي والذي مر بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

نظام الثعبان النقدي: نتيجة لوقف الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب وما أحدثه هذا القرار من أزمة في النظام النقدي العالم، سارعت دول الجماعة الأوروبية بحث أبعاد هذه الأزمة ، حيث اتفقت ست دول أوروبية سنة ١٩٧٢ على تقويم أسعار صرف عملاتها بالنسبة للدولار الأمريكي بهامش تذبذب قدر بـ : ٢,٢٥ بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مع بعضها البعض و ٤.٥ بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار[٢] ، إلاَّ أنه ونتيجة لعدم الاستقرار في النظام النقدي وارتفاع معدل التضخم في كل من بريطانيا، فرنسا وإيطاليا تم التخلي على نظام الأفعى داخل النفق " *asnak in a tunnel*"

١- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،لبنان ، ٢٠٠٣ ص ، ٢١٠ .

٢- جون هاد سون، مارك هرندر، ترجمة طه عبد الله منصور محمد عبد الصبور محمد علي ، العلاقات الاقتصادية الدولية . دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٣، ص، ٦٠٥.

الوحدة النقدية الأوروبية: في ظل تقويم أسعار الصرف العملات، أصبح الثعبان النقدي الأوروبي غير مجدي لذلك فقد بدأت الجماعة الأوروبية على استحداث النظام النقدي الأوروبي (*EMS*) *European Monetary system* الذي دخل حيز التطبيق في منتصف مارس ١٩٨٩ ووفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات التي تنتمي إلى التحالف سعرين أحدهما مركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية ويسمح للعملات بالتذبذب في حدود ٢,٢٥ % ، باستثناء الليرة الإيطالية حيث سمح لها بتذبذب في حدود. ٦% إلى غاية جانفي ١٩٩٠، أما السعر المحوري فيحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلية في التحالف[١].

من بين العناصر التي قام عليها النظام النقدي الأوروبي هو خلق وحدة أوروبية كعملة دولية جديدة، ويعد الأيكو" *ECU*" *european currency unit*" سلة من الأوزان المرجحة لعملات الدول الأعضاء، ويتحدد النصيب النسبي لكل دولة بمدى مساهمة العملة في الناتج القومي، وفي التجارة الخارجية لكل دولة[٢]، ويتم تغيير هذه النسبة كل خمس سنوات، أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو ٢٥% أو أكثر.

ونشير أن الأيكو ينقسم إلى نوعين [٣]:

الأيكو العام: يتم إصداره مقابل٢٠% احتياطيات الذهب وعملات الدول الأعضاء، يتداول بين البنوك المركزية لتلك الدول في حساب خاص باسم صندوق التعاون النقدي الأوروبي *fonds européen de copperation monétaire*".

١- www.islam onlin.net ٢٦/٠٣/٢٠٠٦

٢- محمود حميدات ، أسامة الفولي ، مبادئ الاقتصاد النقدي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، القاهرة ، ص.١٧٠

٣- نفس المرجع ،ص١٧١.

الأيكو الخاص:يطلق على التسهيلات الإئتمائية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها.

أدى عدم تكوين سوق موحدة بين أصراف التحالف على الرغم من النجاح النسبي التي حققته الأطراف في سبيل الوحدة إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم

مع الأهداف المطروحة لذلك أصدر البرلمان الأوروبي عام ١٩٨٦ الوثيقة الأوروبية الموحدة التي أكد فيها ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء.

إلا أنه ونتيجة لبعض الظروف كارتفاع معدلات التضخم وخلال الفترة من سبتمبر ١٩٩٢ إلى ماي ١٩٩٣ انسحبت الليرة الايطالية والجنية الإسترليني

من آلية أسعار الصرف، وانخفضت البيزيتا الاسبانية، الأسكودو البرتغالي والجنية الإيرلاندي، ومن ثم اتخذ البنك المركزي قرار توسيع هامش التذبذب من ٢٥ إلى ١٥

تقرير ديلور: أنشأ المجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء وحكومات دول المجموعة في جوان ١٩٨٨ لجنة رئاسية "جاك ديلور" وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، مهمتها الوصول إلى اتحاد اقتصادي ونقدي[١] ووضع التقرير ثلاثة قواعد لهذه الوحدة:

التحويل الشامل للعملات.

تكامل البنوك الأوراق المالية الأخرى

المساواة في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء

١- بسام الحجار ،مرجع سابق ، ص ص١١٢.١١٣.

وأشار التقرير إلى الحجة الماسة إلى وجود نظام نقدي للبنوك المركزية *European system of Central banks:* (ESCB) والذي من مسؤولياته تشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات سعد الصرف .

المطلب الثاني: أهداف ودوافع النظام النقدي الأوروبي

أهداف النظام النقدي الأوروبي

إن وجود نظام نقدي أوروبي موحد يؤكد الوحدة الاقتصادية، ويحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء وخاصة في المجال النقدي والمالي، إذ أن إنشاء الإتحاد النقدي والعملة الموحدة يستهدف إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة حيث يشمل جانبين مالي ونقدي:[1]

الاستقرار النقدي: يتمثل هدف سلطات النقدية في منطقة اليورو إلى تحقيق الاستقرار النقدي، وذلك بإتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد الأوروبي إذ أن معاهدة ماستريخت قد أهدت للنظام البنكي المركزية الأوروبية مهمة الحفاظ على الاستقرار في الأسعار ومنحته الاستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية الأوروبية

الاستقرار المالي: إن السياسة النقدية الموحدة لا يمكن لها تحقيق استقرار الأسعار إلا إذا صاحبها الانضباط المالي المناسب على صعيد الاتحاد الاقتصادي والنقدي بأكمله، وإن معاهدة ماستريخت بفضل ما تؤمنه من تنسيق جيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء تساعد على إيجاد مزيج مناسب بين السياسات الاقتصادية في منطقة اليورو، وهذا أمر أساسي

في وجهة نظر السياسة النقدية .

١- صاف عتيقة، عاشور سهام، نظام النقد الأوروبي: الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول اليورو والاقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، ١٨ ٢٠ فريل، ٢٠٠٥، ص ١٣٣ .

إلى جانب ما سبق ذكره تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي :[١]

إيجاد دور فاعل للعملة الأوروبية على المستوى الدولي.

خلق سوق مالي أوروبي واسع يقوم على أساس موحد.

تلافي سلبيات المخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثراتها السلبية على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف، و زيادة التنافسية.

تحسين وضعية دور الاتحاد الأوروبي الاقتصادي الاجتماعي من حيث معدل النمو، التشغيل، ومستوى المعيشة.......إلخ .

المساهمة في تحقيق الاستقرار للعلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية.

دوافع الاتحاد النقدي الأوروبي:

هناك عدة أسباب دفعت بالدول الأوروبية للتفكير في الاتحاد النقدي نوجزها في ما يلي:

جعل أوروبا قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت تهيمن على العالم بعد انهيار المعسكر الاشتراكي في بداية التسعينات.

اتخاذ الاتحاد النقدي الأوروبي وسيلة لدعم الاستقرار الخارجي والخارجي الأوروبي، حيث اشترطت معاهدة ماستريخت العديد من المعايير التي تضمنت تحقيق هذا الاستقرار.

١- انتظار أحمد لشمري ، اليورو ودوره في تطبيق الإستراتيجية التغيير للاقتصاديات العالمية قرارات إستراتيجية، الملتقى الدولي دول اليورو والاقتصاديات دول العربية : فرص وتحديات ، جامعة عمار ثليجي ١٨ -٢٠ أفريل ٢٠٠٥ ص ٢

خفض تكاليف التحول من عملات الدول الاتحاد الأوروبية لغيرها مما يساهم في زيادة حركة التجارة بين أقطار أوروبا، ويؤدي ذلك إلى انخفاض التكاليف وزيادة أرباحها المتوقعة.

سهولة انتقال رؤوس الأموال بين الاتحاد الأوروبي في ظل عملة أوروبية موحدة مما يساعد أوروبا على من دول العالم من حيث القدرة على المنافسة وزيادة التصدير.

إيجاد سوق مالية أوروبية أكثر جذبا للمستثمرين، مما يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: المحاور الأساسية لنظام النقدي الأوروبي.

لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام النقدي، أتفق على أن يقوم هذا النظام على المحاور التالية[1]:

١ - آلية سعر الصرف: تعد المحور الأساسي للنظام النقدي الأوروبي، وتقوم على مبدأين أساسيين هما:

ألاَّ يؤدي هامش التغير في سعر الصرف عملة أي دولة عضو مقابل عملة بقية الدول الأعضاء عن ٢.٢٥%

تعديل الأسعار المركزية لا تتم إلاَّ باتفاق جميع الدول الأعضاء، ضمانا للاستقرار وحدة النقد الأوروبية

٢ - آليات الائتمان: ويقوم على أساس النقاط الرئيسية التالية:

تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل: وتتم بصورة تلقائية غير مشروطة وغير محدودة الكمية ، وذلك حتى يمكن ممارسة التدخل في عملات الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وأجراء التسويات تتم بعد ٤٥ من نهاية

١-عتيقة وصاف ، عاشور سهام ،مرجع سابق ، ص ١٣٦.

الشهر الذي تم فيه التدخل ، وتمنح هذه التسهيلات من قبل كل بنك مركزي من البنوك المشاركة، وسعر الفائدة المطبق على هذه التسهيلات هو متوسط أسعار الخصم لجميع البنوك الجماعة الاقتصادية مرجحا حسب أوزان العملات المعينة .

_٣- آليات الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل: وتشمل بما يلي:

الدعم النقدي قصير الأجل: يقدم للدول الأعضاء التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها مدة ثلاثة أشهر ويمكن أن يعاد تجديدها إلى ثلاثة أشهر أخرى.

التسهيل المالي المتوسط الأجل: يوفر مساعدات للدول التي تعاني من صعوبات في ميزان مدفوعاتها، تستغرق مدة بين سنتين وخمس سنوات.

وحدة النقد الأوروبية: لم تكن الأيكو في شكل عملة ورقية، أو في شكل قطع نقدية معدنية منذ نشأتها إلى أنها من الناحية العملية تتمتع بخصائص النقود وتعد وحدة حسابية تستخدم كوحدة لحساب التبادل الاحتياطي بين البنوك المركزية.

من خلال دراستنا السابقة تعرضنا إلى التكامل الاقتصادي الأوروبي الذي كانت بدايته الأولى ظهور المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ثم امتد هذا التكامل إلى ظهور النظام النقدي الأوروبي كما تعرضنا إلى مراحل تطوره وأهم أهدافه ودوافعه، بالإضافة إلى المحاور الأساسية الذي يقوم عليه هذا النظام.

الفصل التاسع

الاتحاد الأوروبي

عرف العالم بعد الحرب العالمية II تطورًا هاماً لظاهرة التكتل الاقتصادي حدد مفهومها وأبرز نماذجها :

مقدمة:

خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية منهارة اقتصاديا، وفقدت دولها الدور الريادي على المستوى العالمي لصالح الو.م.أ. و الاتحاد السوفيتي، ولذلك تمت محاولات لتحقيق الاندماج انتهت بتكوين المجموعة الاقتصادية الأوربية.

١- مفهوم التكتل الاقتصادي:

هو ظاهرة اقتصادية عالمية عرفت تطورًا كبيرًا بعد الحرب العالمية II تبدأ

في شكل تنسيق وتشاور بين عدة دول في مجال مادة تجارية كالبترول والقمح

وقد تصل إلى الاتحاد والاندماج الاقتصادي كما هو الحال اليوم في الاتحاد الأوروبي وذلك من أجل الاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة وتحقيق تنمية اقتصادية واحتلال مكانة اقتصادية هامة في الساحة الدولية.

مر تأسيس الاتحاد الأوربي من مراحل وتسيره عدة مؤسسات:

<u>مر تأسيس الاتحاد الأوربي من مراحل تمهيدية:</u>

-دوافع التأسيس:خرجت أوروبا منهارة اقتصاديا بعد الحرب العالمية الثانية فبادرت مجموعة من دولها إلى تكوين منظمة اقتصادية من أجل تحقيق التعاون في بعض المجالات - المجموعة الأوربية للفحم والفولاذ *CECA*

توقيع معاهدة باريس في١٨أبريل١٩٥١من طرف ست دول:فرنسا،ألمانيا الغربية،إيطاليا،هولندا،بلجيكا، واللوكسمبورج،بهدف تسهيل تبادل الفحم والحديد والصلب بينها.
الأوراطوم: *Euratom* تأسس سنة١٩٥٧من طرف الدول الست بهدف تسهيل استعمال الطاقة النووية لتوليد الكهرباء
-المجموعة الاقتصادية الأوربية:*CEE* تم تأسيسها في٢٥مارس١٩٥٧من طرف نفس الدول في إطار معاهدة روما بهدف: إلغاء الرسوم الجمركية وإقرار تعريفية جمركية موحدة تجاه الدول الأخرى ، ووضع سياسة مشتركة في الفلاحة والنقل وحرية مرور الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال .

٢-شهدت الاتحاد الأوربي توقيع مجموعة معاهدات انطلقت بمعاهدة روما:-

المرحلة الأولى:(١٩٥٧-١٩٦٩)شرع في تطبيق بعض بنود معاهدة روما، بإلغاء نهائي للرسوم الجمركية والتحديدات الكمية للسلع مع وجود استثناءات لبعض المنتوجات الفلاحية، وتطبيق تدريجي للتعريفية الجمركية الموحدة تجاه الدول الأخرى، وتنفيذ السياسة المشتركة في الفلاحة، وتطبيق حرية مرور اليد العاملة.
-المرحلة الثانية:(١٩٧٠-١٩٧٨) تم وضع نظام نقدي أوربي باحترام مجال تعويم العملة لتفادي الأزمات المالية(بعد قرار الو.م.أ.إلغاء استبدال الدولار بالذهب)، والاتفاق على انتخاب برلمان أوربي. وانضمت للمجموعة بريطانيا وإيرلندا والدانمارك في١يناير١٩٧٣.
-المرحلة الثالثة:(١٩٧٩-١٩٨٥)إحداث نظام الحصص في إنتاج الصلب، وإحداث جواز سفر أوربي، ووضع سياسة موحدة للصيد البحري. وانضمت للمجموعة اليونان في١يناير ١٩٨١.

-المرحلة الرابعة)منذ١٩٨٦:(تم في فبراير١٩٨٦توقيع اتفاقية الفصل الوحيد بهدف إنشاء سوق أوربية واسعة موحدة تسمح بحرية مرور السلع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال،وتوقيع معاهدة ماستريخت في١٠ديسمبر ١٩٩١بهدف تأسيس الاتحاد الأوربي وإنشاء بنك مركزي وإقرار عملة موحدة(الأورو)في يناير١٩٩٩ ،وتم عقد شراكات مع عدد من الدول. وانضمت للمجموعة إسبانيا والبرتغال في١يناير١٩٨٦،والشطر الشرقي لألمانيا سنة١٩٩٠،والسويد وفنلندا والنمسا في١يناير١٩٩٥، وإستونيا ولتونيا ولتوانيا وبولونيا والتشيك وسلوفاكيا وهنغاريا وسلوفينيا ومالطا وقبرص سنة٢٠٠٤،ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوربي٢٥دولة.

٣- تشرف على تسيير الاتحاد الأوربي عدة مؤسسات:

-تعتبر بروكسل عاصمة ومقر الاتحاد الأوربي. وتسيره مجموعة مؤسسات وهي:

|اللجنة الأوربية:وتضم مفوضي الدول الأعضاء(٣٠)، تقترح التوجهات .
المجلس الأوربي:يضم رؤساء الدول والحكومات ورئيس اللجنة الأوربية يجتمع مرتين في السنة، ويحدد التوجهات الكبرى- مجلس الوزراء:يضم وزراء الدول حسب جدول الأعمال ، يقرر السياسات المشتركة.
|البرلمان الأوربي:ينتخب بالاقتراع المباشر من الدول الأعضاء،له وظيفة تشريعية وقضائية ومقره استراسبورغ.
محكمة العدل:تسهر على احترام القانون.
البنك المركزي:له دور المراقبة المالية.
المؤسسات التقنية.

يمثل الاتحاد الأوربي قوة اقتصادية عالمية كبرى:

يعتبر الاتحاد الأوربي القوة الصناعية الثانية في العالم:

-العوامل المؤثرة : توجد بدول الاتحاد الأوربي:
ساكنة هامة(٤٥٤مليون نسمة)توفر سوق استهلاكية ذات قدرة شرائية

مرتفعة(معدل الدخل الفردي٢٣٨٠٠دولار) ويد عاملة مؤهلة.
ثروات طبيعية غير كافية ، وإنتاج مصادر طاقة بديلة كالكهرباء النووية.
تنظيم رأسمالي فعال ، وتركيز رأسمالي قوي.
تطور تكنولوجي.
شبكة متطورة لوسائل المواصلات والاتصال.
الإنتاج الصناعي:يتوفر الأوربي على إنتاج صناعي متنوع وهام ، له مساهمة هامة عالميا،كالصناعات الكيماوية والصلب والألمنيوم والميكانيكية (الآلات والسيارات١٢مليون سيارة مقابل٩,٩مليون لليابان و٦,٦مليون للو.م.أ.) والصناعات عالية التكنولوجيا كالصناعة الفضائية(صاروخ آريان)والطائرات(إيرباص). ويواجه الإنتاج الصناعي وجود فائض الإنتاج ومنافسة الدول الصناعية الكبرى(السيارات والصناعات التعدينية)، وتأخر الصناعات الإلكترونية.

<u>يتوفر الاتحاد الأوربي على إنتاج فلاحي هام:</u>

العوامل المؤثرة : تستفيد الفلاحة من:
وجود ظروف طبيعية ملائمة : السهل الأوربي الكبير والأحواض الرسوبية التربة الخصبة ، تنوع المناخ ، أهمية التساقطات ، كثافة الشبكة المائية. ولذلك تمتد مساحة فلاحية هامة .
تستعمل تقنيات حديثة رغم سيادة الملكيات الصغرى والمتوسطة: وتستفيد أيضا من دعم الاتحاد الأوربي لأسعار المنتجات، وينتج عن ذلك ارتفاع المردود والإنتاج.
الإنتاج الفلاحي: يحتل المرتبة الثانية عالميا في الإنتاج الفلاحي، وتساهم فلاحة الاتحاد الأوربي بنسبة هامة في الإنتاج الفلاحي العالمي (الحبوب، الشمندر السكري، الخضر،الكروم، اللحوم،الألبان..)،وتساهم الفلاحة في وجود صناعات غذائية هامة.

٣-يعتبر الاتحاد الأوربي أول قوة تجارية في العالم:
-العوامل المؤثرة:تستفيد تجارة الاتحاد الأوربي من:
قوة الإنتاج الفلاحي والصناعي.
تنوع وكثافة شبكة المواصلات ووجود أسطول تجاري هام.
وتوفر سوق استهلاكية هامة ذات قدرة شرائية مرتفعة- المبادلات التجارية:تصل مساهمة الاتحاد الأوربي١٧%من المبادلات العالمية، وتبلغ قيمة الصادرات٦,٢٢١٣ مليار دولار والواردات٦,٢٠٣٧مليار دولار. ويتعامل تجاريا مع مختلف المجموعات الدولية ، وتربطه ببعض الدول اتفاقيات شراكة(اتفاقية لومي مع دول إفريقيا والكارايبي والمحيط الهادي).
تواجه دول الاتحاد الأوربي عدة مشاكل ديمجرافية واقتصادية:
تعرف دول الاتحاد الأوربي مشاكل ديمجرافية:
- وجود كثافة سكانية مرتفعة١١٣ن/الكلم.
-ارتفاع نسبة الشيوخ بسبب مخلفات الحروب وتراجع نسبة التزايد الطبيعي وانخفاض معدل الخصوبة ولذلك فدول الاتحاد الأوربي في حاجة دائمة لليد العاملة الأجنبية .
يوجد تباين اقتصادي بين دول الاتحاد الأوربي:
- يوجد تباين في النمو الاقتصادي داخل البلد الواحد:إيطاليا،بريطانيا.. وتم إحداث الصندوق الأوربي للإنماء الجهوي سنة١٩٧٥ لتنمية الأقاليم الأقل تقدما.
-يلاحظ وجود اختلاف كبير بين دول الاتحاد الأوربي، ويبدو هذا التفاوت في:
- الناتج الداخلي الإجمالي(ألمانيا٢٣٨٢مليار دولار-البرتغال١٢٥مليار دولار).

- معدل الدخل الفردي(ألمانيا٢٩١٥٣دولار-البرتغال١٢٥٥١ دولار .

٣- يواجه الاتحاد الأوربي مشاكل في المجال الفلاحي:

-نتج عن دعم أسعار المنتجات الفلاحية ارتفاع أسعارها، وتهم الاستفادة بصفة خاصة كبار الفلاحين،ويعتبر دعم الأسعار مكلفا لميزانية الاتحاد.ونتج عن تزايد الإنتاج الفلاحي تراجع واردات الفلاحة.

- اختلاف أهمية الفلاحة بين دول الاتحاد الأوربي من حيث نوعية النشاط الفلاحي ونسبة السكان المشتغلين في الفلاحة والتقنيات المستعملة ومساحة المستغلات، وينتج عن ذلك اختلاف أسعار المنتجات الفلاحية ومداخيل الفلاحين بين الدول.

خـاتمة:

تمكن الاتحاد الأوربي من تحقيق أهدافه المسطرة في معاهدة روما ومعاهدة ماستريخت وتزايدت عدد الدول الأعضاء ويشكل حاليا قوة اقتصادية كبرى على المستوى العالمي.

التجارة الخارجية في الإتحاد الأوروبي:

تمهيد :تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تطور الاتحاد حيث يساهم بنسبة ٣٨% من مجموع الصادرات العالمية و ساعد في ذلك قوته الصناعية و المالية و الزراعية و أتساع علاقاته الخارجية يضم الإتحاد ٦ من القوة التجارية ١٠ الأساسية في العالم.

طبيعة المبادلات: الصادرات: بلغة صادرات الاتحاد حوالي ٣٨% يغلب عليها المنتجات الصناعية و بالخصوص المنتجات الزراعية.

الواردات: بلغت حوالي ٣٢% يغلب عليها المواد المصنعة وبالخصوص المواد الأولية.

مناطق التبادل: تتم ٢٦٠ من المبادلات داخل حدود الاتحاد تتعامل مع(أمريكا الشمالية . أسيا . أفريقيا و أمريكا الجنوبية و الشرق الأقصى .

<u>الميزان التجاري</u>: عرف الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي من بداية السبعينات إلى منتصف التسعينات عجزا تجاريا **و ذلك بسبب:**
ارتفاع قيمة واردات الطاقة.
المنافسة الأجنبية خاصة اليابان لكنه حقق توازنا و تطورا في ميزانه التجاري خاصة بعد ١٩٩٥ **و ذلك يعود إلى:**
تطور الصناعة الإلكترونية و الميكانيكية لدول الإتحاد .
نجاح التعاون الاقتصادي و التكنولوجي بين دول الاتحاد.
فرض بعض القيود على واردات الدول الأجنبية .
فتح أسواق بين أعضائه بعقد الشراكة. وهكذا نجحت السياسة العامة للإتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى يومنا هذا للحفاظ على مكانته التجارية العالمية و الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية.
<u>السياسة العامة</u>:تحتل المجموعة المرتبة في التجارة العالمية و تساهم بحوالي ٣٢% من صادراتها **و تقوم التجارة الخارجية في هذه الدول على:-**
وقوعها على نطاق جغرافي واحد .
توفير رؤوس الأموال .
تطور وسائل النقل.
العلاقات التجارية الواسعة مع بلدان العالم الثالث .
نشاط و حيوية التبادل التجاري و حسن عرض المنتجات في الأسواق العالمية.
<u>مناطق التبادل التجاري</u>: العالم الثالث ،البلدان الرأسمالية .م.أ.،كندا،اليابان) روسيا .

مشاكل التجارة الخارجية :-

المنافسة الأمريكية و اليابانية و بعض دول العالم الثالث(الصين)
تنافس بعض دول المجموعة فيما بينها مثل ألمانيا التي توزع منتجاتها خرج دول المجموعة.
عجز ميزان المدفوعات بسبب كثرة النفقات..
التدهور النقدي بسبب ارتفاع نفقات الإنتاج و الأسعار دون زيادة في الإنتاج.

العوامل الطبيعية:

١- الموقع والمساحة :باتت دول الاتحاد الأوروبي تنتشر عبر كافة أجزاء القارة الأوربية تقريبا، ممتدة فلكيا بين دائرتي عرض ٣٤ و ٧٠ شمالا وبين خطي طول ١٠ غربا ٣٤ شرقا،متربعا على مساحة تقدر بـ٤.٤ مليون كيلو متر مربع أي نصف مساحة أوربا تقريبا.
٢- التضاريس : يتألف سطح الاتحاد الأوروبي من عدة مظاهر تضاريسية
-الجبال : وتنقسم إلى قسمين :
- شمالية مستقرة قليلة الارتفاع : كجبال أيرلندا وبريطانيا .
- جنوبية مرتفعة شاهقة غير مستقرة : تمثلها البريني ، الألب ، الابنين ، بندس ، الكربات ، وأعلى قممها قمة الجبل الأبيض ٤٨١٠م بالألب.
- السهول : أهمها السهل الأوروبي العظيم الممتد من شمال غرب فرنسا غربا ، حتى جنوب فنلندا شرقا ، مرورا بدول البينيلوكس وألمانيا وبولونبا مع سهول أخرى مثل :سهول لندن ببريطانيا ، وسهل البو في شمال شرق إيطاليا
-الهضاب:أهمها هضبتي الميزيتا بإسبانيا وهضبة فرنسا الوسطى .
٣- المناخ : يسود الاتحاد الأوروبي عدة مناخات وهي:

-المناخ المحيطي: يسود مساحة واسعة جدا في الاتحاد الأوروبي تمتد من أيرلندا غربا حتى فنلندا شرقا وهو مناخ معتدل يميل إلى البرودة ، أمطاره حولي ١٠٠٠ملم سنويا.

-المناخ المتوسطي: يسود الواجهة المتوسطية للدول المحادية للبحر المتوسط وهو معتدل يميل إلى الدفء أمطاره حوالي ١٢٠٠ملم سنويا.

-المناخ القاري البارد : يسود المناطق القارية في وسط الاتحاد ، يمتاز ببرودته الشديدة شتاء ودفئه صيفا أمطاره حوالي ٤٠٠ملم سنويا.

-المناخ الجبلي : يسود المرتفعات الجبلية بجنوب الاتحاد بارد شتاء لتراكم الثلوج ومنعش صيفا.

-مناخ التايغا:يسود شمال فنلندا والسويد ، يمتاز ببرودته الشديدة طول العام تقريبا لطول فصل شتائه حوالي ٩ أشهر ، تنمو به غابات كثيفة تدعى بغابات التايغا .

العوامل البشرية :وصل عدد سكان الاتحاد الأوروبي اليوم إلى حوالي ٥٠٠ مليون نسمة محتلين بهذا المرتبة الثالثة بعد الصين والهند من حيث التعداد السكاني تبلغ كثافتها السكانية النظرية ١١٣ن في الكيلومتر المربع ، غير أن غالبيتهم تسكن المناطق السهلية والساحلية إذ تفوق الكثافة ٣٠٠ نسمة

في الكيلومتر مربع ، في حين تقل بالمناطق الجبلية والباردة عن ١ نسمة في الكيلومتر مربع، وتبلغ زيادتهم الطبيعية السنوية في متوسطها ٠.٦% ينتمون إلى عدة أجناس ويتكلمون عدة لغات .

-

الدراسة الاقتصادية:

١- عوامل القوة الاقتصادية:

أ) العوامل الطبيعية : تتمثل في :

-اتساع مساحة الاتحاد (٤.٤ مليون كم٢).

-المواقع الإستراتيجية لجل دول الاتحاد .

-اتساع المساحة الصالحة للزراعة في الاتحاد ٢.٦ مليون كم٢ .

-ملائمة المناخ ووفرة المياه والتربة الخصبة يساهم في التطور الزراعي.

-طول سواحل الاتحاد حوالي ٤٠٠٠٠ كلم .

- وفرة مصادر الطاقة :

الفحم : ٩٠٠ مليون طن سنويا .

البترول : ١٦٠ مليون طن سنويا .

الغاز الطبيعي : ٢٧٤ مليار م٣ .

الكهرباء : ٣٠٠٠ مليار كيلو واط في الساعة .

- وفرة المعادن :

الحديد : ٣٠ مليون طن .

الوكسيت : ٢.٥ كليون طن .

النحاس : ٥٠٠ ألف طن .

- وفرة الخامات الزراعية : بنجر سكري ، لحوم ، كروم

- تباين الإمكانات الصناعية والزراعية الطبيعية بين دول الاتحاد ساعدها على التكامل الزراعي والصناعي.

ب) العوامل التاريخية:

-الثورة الصناعية : اذ تعد دول الاتحاد مهدا لتلك الثورة وهو ما أكسبها تقدما تكنلوجيا وتطورا اقتصاديا وثراء ماليا.

الحركة الاستعمارية : كون جل دول الاتحاد مارست نفوذا استعماريا على جهات واسعة من العالم مستغلة ثرواتها الطبيعية لصالحها لمدة طويلة.

-استفادتها من المشاريع الأمريكية في إطار الحرب الباردة (مبدأ ترومان ومشروع مارشال).

-الاستقرار السياسي لدولها منذ نهاية الحرب العالمية .

-لجوئها إلى التكتل الاقتصادي مع نهاية الحرب العالمية) ii اتحاد البينولكس عام ١٩٤٤م والسوق الأوروبية عام ١٩٥٧م).

ج) العوامل البشرية:

-توفر اليد العاملة في مختلف القطاعات:الزراعة ٪١٠ ، الصناعة ٪٣٤ الخدمات ٥٦%.

-وفرة رؤوس الأموال لقوة الاستثمارات الداخلية والخارجية لدول الاتحاد

-حيوية الأسواق الداخلية والخارجية للإتحاد .

-التحكم في التكنولوجيا الحديثة واستخدامها في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات .

-وفرة وسائل النقل وتطور قطاع المواصلات إذ يملك الاتحاد أكبر أسطول بحري وأكبر ميناء بحري (ميناء روتردام).

-نجاح سياسة التكتل الاقتصادي بين دولها.

- مظاهر قوته الاقتصادية : تتمثل في :

١- القوة الزراعية للإتحاد :إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي قوة زراعية هامة على المستوى الدولي إذ ينتج ربع القمح العالمي ونصف الشعير العالمي تقريبا ويحتل المرتبة الأولى في إنتاج البنجر السكري١٠٠ مليون طن سنويا ، والمرتبة الأولى في إنتاج الخمور ٢٣٠ مليون هيكتولتر سنويا. ويحتل مراتب متقدمة في إنتاج الحليب ومشتقاته وكذلك اللحوم.

٢- القوة الصناعية للإتحاد : تكمن في احتلال الاتحاد على مراتب متقدمة جدا في العديد من الصناعات ، إذ يحتل المرتبة الأولى في إنتاج السيارات أكثر من١١ مليون سيارة سنويا ، وينتج حوالي ٤٠٪ من إنتاج السفن العالمي ، ويبلغ إنتاج الحديد والصلب ١٠٧ مليون طن سنويا ، بالإضافة إلى قوة الصناعة الفضائية الدقيقة عندهم.

٣- القوة التجارية والمالية :تظهر قوته التجارية في احتلاله المرتبة الأولى عالميا بمساهمته بـ٣٩ %من التجارة الدولية ، واتساع أسواقه الخارجية مستفيدا من عامل الاستعمار التاريخي ، أما قوته المالية فتظهر في قوة صادراته ووارداته التي تفوق٢٠٠٠ مليار دولار لكلاهما ، وكذلك ربح الميزان التجاري للإتحاد في السنوات الأخيرة .

<u>كما تبدو القوة المالية في تواجد عدة بورصات عالمية في الاتحاد :</u>

لندن ٢٦٧١ مليار دولار .

باريس ٢٤٧٠مليار دولار.

فرانكفورت ١٣٢٢ مليار دولار.

دون أن ننسى قوة العملة الأوروبي الموحدة (الأورو) في الساحة المالية الدولية اليوم.

٤- الأقاليم الصناعية للإتحاد : يتميز الاتحاد بقوة أقاليمه الصناعية وتعددها وأبرزها :

-إقليم الروهر بألمانيا - إقليم أمستردام بهولندا .

-إقليم باريس بفرنسا - إقليم أستوكهولم بالسويد .

-إقليم لندن ببريطانيا - إقليم موس شارلو ببلجيكا.

-إقليم البو بإيطاليا - إقليم مدريد بإسبانيا .

-إقليم الراين :ينسب لنهر الراين بأوروبا ، ويعد القلب النابض للإتحاد الأوروبي، إذ ينتج نصف الدخل الوطني الخام لدول التحاد تقريبا ، ويمتد

إقليم الراين من جنوب بريطانيا حتى شمال إيطاليا مرورا بهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ وشرق فرنسا وغرب ألمانيا ، تتركز فيه جل صناعات الاتحاد ، كما يغلب على نشاطه الطابع الخدماتي مستفيدا من نهر الراين والموانئ القريبة منه والتي تحمل صبغة عالمية لقوة تحملها الحاويات الضخمة ذات الحمولة الكبيرة ، وأبرز هذه الموانئ هي :

-روتردام ٣٢٨ مليون طن بهولندا أول ميناء عالمي.

-أنفير ١٣٢ مليون طن ببلجيكا .

-هومبورغ ٩٨ مليون طن بألمانيا.

-أمستردام ٧٠ مليون طن بهولندا .

-لوهافر ٧١ مليون طن بفرنسا .

مشاكل الاتحاد الأوروبي :

رغم قوة الاتحاد الاقتصادية إلا أنه يعاني عدة مشاكل :

١- عدم كفاية المواد الطاقوية المحلية ، إذ يستورد ٧٠% من حاجاته الطاقوية.

٢- المنافسة الخارجية على الأسواق الخارجية من قبول المنتجات اليابانية والأمريكية .

٣-تعرض منتجاته الزراعية من حين لآخر لأمراض خطيرة (جنون البقر ، الحمى القلاعية).

٤- المشاكل الاجتماعية الناتجة عن زيادة نسبة الشيخوخة والبطالة.

٢ - أهم التكتلات الاقتصادية:

الاتحاد الأوروبي :

وهو من أبرز التكتلات الاقتصادية في عالم اليوم ، ظهر في مارس ١٩٥٧م تحت اسم السوق الأوروبية المشتركة مشكلا من دول إيطاليا ، فرنسا ، ألمانيا الغربية، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ ، ثم عرف تزايدا في عدد أعضائه كما يلي:

١٩٧٣م:الدنمارك ، إيرلندا ، بريطانيا تحت اسم السوق الأوروبية المشتركة .

١٩٨١م:اليونان .

١٩٨٦م:إسبانيا ، الربتغال تحت إسم مجموعة اقتصادية أوروبية .

١٩٩٥م:النمسا ، السويد ، فنلندا .

منذ١٩٩٩م : سمي الاتحاد الأوروبي .

٢٠٠٣م:إستونيا ، ليتونيا ، ليتوانيا ، بولونيا (بولندا) ، التشيك ، سلوفاكيا سلوفينيا ، المجر ، قبرص ، مالطا .

٢٠٠٧م:رومانيا ، بلغاريا .

ويعد الاتحاد الأوروبي اليوم من أفضل التكتلات الاقتصادية ، إذ يحتل الصدارة العالمية ماليا وتجاريا ، كما يتصدر العالم في عدة منتجات زراعية وصناعية.

أهدافه :-

أ) سياسيا:

تنقية الأجواء بين دول الاتحاد (تصفية الحسابات والحل السلمي).

توحيد المواقف السياسية التي تخدم المصالح الدولية المشتركة بينهم

مواجهة الزحف الشيوعي في الغرب والهيمنة الأمريكية في الشرق

العودة إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالميةII .

ب) اقتصاديا :

تنشيط التبادل التجاري فيما بينهم .

تنشيط الاستثمار وإقامة سوق اقتصادية مشتركة

مواجهة الاقتصاد الياباني والأمريكي بهدف العودة إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية.II.

ج) اجتماعيا وثقافيا

توحيد التوجهات الاجتماعية (بتقريب مستوى الثقافة والمعيشة)

تنشيط التعاون العلمي والتكنولوجي.

الوحدة التعليمية الثانية: القوى الاقتصادية الكبرى في العالم :

الوضعية الثــانية :- التكتل وأثره في قوة الاتحاد الأوروبي.

الإشكــالية :- الاتحاد الأوربي بين مظاهر القوة و مظاهر الضعف .

بطاقة تقنية .

النشأة و التوسع:

تأسست المجموعة الاقتصادية الأوربية في ٢٥ مارس ١٩٥٧ في روما من طرف ست دول أوربية (فرنسا- ألمانيا- إيطاليا – هولندا- بلجيكا- لوكسمبورغ) انضمت إليها دولا أخرى في ١٩٧٣ ثمّ أخرى سنة١٩٨١ وأخرى سنة١٩٨٦ وفي ١٩٩٥ أصبحت تسمى الإتحاد الأوربي وفي ٢٠٠٧ أصبح عددها ٢٧ دولة ، أصبحت المجموعة بانضمام دول أوربا الشرقية تمثل قوة اقتصادية و بشرية كبرى و أحد أقطاب الثالوث العالمي) TRAD).

القوّة الاقتصادية :- للإتحاد فضاء اقتصادي قوي

- عوامل ومظاهر القوة:

-ظهور الثورة الصناعية في وقت مبكر القرن ١٨.

-الاستفادة من الحركة الاستعمارية

-الاستقرار السياسي

-التكتل الاقتصادي منذ ١٩٥٧ ويضم ٢٧ دولة مرشحة للزيادة.

-مواكبتها للتطور التكنولوجي وتشجيع البحث العلمي

-وفرة رؤوس الأموال فهناك شعار يتغنى به رجال المال والأعمال .

-ثروة طبيعية ورغم عدم كفايتها في بعض الدول إلا أنها تساهم..

-الزراعة:- ضخامة الإنتاج الزراعي و تنوعه (تحقق الأمن الغذائي)
-الصناعة :- قوة التصنيع إنتاجا و تنويعا (التكنولوجيا العالية)
-التجارة : المساهمة بنسبة عالية في التجارة الدولية – السيطرة على العديد من الأسواق العالمية .
المواصلات :- قوة و تنوع المواصلات –تملك أكبر ميناء في العالم .
-رؤوس الأموال :- الوفرة و حسن الاستغلال داخليا و خارجيا .
-التكامل الاقتصادي و التعاون بين الدول الأعضاء في كل المجالات .
-قوّة بشرية هائلة ٤٥٥ مليون نسمة (وفرة وتنوع اليد العاملة).
-التقدم العلمي و التكنولوجي و ارتفاع مستوى الدخل الفردي و الوطني و احتلال الشركات الأوربية للأسواق و الاستثمارات .

<u>- المعيقات:</u>

- ضيق المساحة مقارنة بعدد السكان .
-الافتقار إلى بعض المواد الأولية (الطاقة) .
-الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية بين الدول الأعضاء .
-عدم احترام مبدأ الأفضلية في المبادلات لبعض الأعضاء .
-مشكلة المياه الإقليمية في الصيد البحري .
-ارتفاع نسبة الشيخوخة في المجتمع الأوربي .
-المنافسة الخارجية خاصة الو م أو اليابان .

<u>عوامل القوة الاقتصادية لإقليم الراين ومكانته:</u>

- أكبر منطقة تمركز صناعي و سكاني و عمراني (استقطاب الموارد البشرية):-
انبساط السهول (ساهم في ازدهار الزراعة الأوربية).
وفرة المواد الأولية خاصة الفحم .
من أقدم المناطق الصناعية في أوربا .

توفره على منشآت صناعية كبرى .
توفره على شبكة كبيرة من المواصلات المختلفة .
حيوية الملاحة النهرية و البحرية .
وفرة المرافق السياحية .
إبقاء أوربا مفتوحة على العالم .
أهمية الواجهة البحرية شمال غرب أوربا:
كثرة الخلجان ساهم في وبناء الموانئ الكبرى مثل روتردام.
تنشيط التجارة الداخلية و الخارجية.
حيوية الصيد البحري.
سهولة الربط بين أقطار الاتحاد .
توفير المياه و الصالحة للشرب (التحلية) و كذا للاستغلال الصناعي.
توسيع وازدهار السياحة .
تاريخيا منه انطلقت حملات الكشوف الجغرافية التي ساعدت على تطور أوروبا .
برغم المشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي فهو يعد أحد الأقطاب المحركة للاقتصاد العالمي وذلك يظهر في:
يمثل حاليا قوة اقتصادية كبرى على مستوي العالم.
من أكبر مناطق الإنتاج والتصدير.
بروز بقوة على مسرح المنافسة الاقتصادية العالمية.
تعزيز مكانة اليورو مقابل الدولار.
المجموعة الاقتصادية الأوربية ($C.E.E$) (دراسة طبيعية وبشرية)

التعريف بالمجموعة :هي مجموعة دول أوروبية ارتبطت فيما بينها اقتصاديا

ولها نفس الأهداف ، وقد مرت وحدتها بعدة ظروف ومراحل ، ولها مجموعة من المؤسسات التي تسهر على تنظيمها وسيرها وهي المجلس الوزاري (١٢عضوا) واللجنة الأوربية (١٧عضوا) والبرلمان الأوربي (٥١٨عضوا) ومحكمة العدل (١٣قاضيا) .

ظروف ومراحل تكوينها :إن الظروف الاقتصادية المتردية التي واجهتها أوروبا

في أعقاب الحرب II هي التي دفعت ببعض الدول الأوربية إلى التفكير في خطة للاندماج الاقتصادي مستهدفة التعاون من أجل تجاوز تلك الظروف وما أفرزته من أزمات . وقد مر تكوينها بعدة مراحل نذكر أهمها :

- الإتحاد الجمركي (BE.NE.LUX) وظهر سنة ١٩٤٤ حيث اتفقت بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ على الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية ودخل حيز التطبيق سنة ١٩٤٨ ، والذي كان النواة الأولى للسوق الأوربية المشتركة .

- تأسيس المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي (*O.E.C.E*) سنة ١٩٤٨ بهدف وضع خطة مشتركة للاستفادة من مشروع مارشال.

- تأسيس المجموعة الأوربية للفحم والفولاذ (*C.E.C.A*) سنة ١٩٥١ من أجل التكامل في إنتاجه ، وضمت دول البينيلوكس وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا .

- إنشاء المنظمة الأوربية للطاقة الذرية *EURATOME* سنة ١٩٥٧ وضمت الدول الستة السالفة الذكر كي توحد جهودها لإستغلال الطاقة الذرية في الصناعة .

- تأسيس المج.إ.أ ($C.E.E$) في مؤتمر روما في ٢٥ / ٠٣ / ١٩٥٧ من طرف الدول الستة السالفة الذكر .
- أنظمت للمجموعة كل من : بريطانيا ، أيرلندا ، الدانمارك ، وذلك في ٠١ / ٠١/ ١٩٧٢ .
- أنظمت للمجموعة : اليونان ، وذلك في ٠١ / ٠١ / ١٩٨١ .
- أنظمت للمجموعة كلا من : اسبانيا ، البرتغال ، وذلك في ٠١ / ٠١ / ١٩٨٦ .
- أنظمت للمجموعة كل من : النمسا ، السويد ، فنلندا ، وذلك في ٠١ / ٠١ / ١٩٩٥ .
- أنظمت للمجموعة كل من : بولونيا ، المجر ، التشيك ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ليتونيا ، استونيا ، ليتوانيا ، مالطا ، قبرص ، وذلك في ٠١ / ٠٥ / ٢٠٠٤ .
ولتمتين هذه العلاقات عقد أعضاء المجموعة في ١٩٩١ مؤتمر ماستريخت بهولندا واتفقوا على توحيد أوربا نقديا ثم دفاعيا ثم سياسيا ، كما عقدوا مؤتمر مدريد ١٩٩٥ لتغيير عملة المجموعة من الإيكو إلى الأورو ، والذي أصبح ساري المفعول في ٠١ / ٠١ / ٢٠٠٢ .
أهدافها : الأهداف السياسية : - تنظيم البيت الأوربي وتكوين وحدة سياسية قوية قادرة على مواجهة التحديات .
- استعادة مكانتها الدولية وفرض نفوذها والتخلص من الهيمنة الأمريكية السياسية .
- إنهاء الخلافات السياسية وتناسي الأحقاد .
الأهداف الاقتصادية : - تكوين سوق أوربية مشتركة .
- تنشيط التبادل التجاري بإلغاء الحواجز لجمركية .
- حرية انتقال الأشخاص والأموال .
- منافسة المواجهة الخارجية خاصة الأمريكية واليابانية .

- التعاون العلمي والتكنولوجي .

الإطار الطبيعي : الموقع الفلكي : تقع أوربا الغربية بين دائرتي عرض ٣٥ ˚

و ٦١ ˚ شمالا وبين خطي طول ١٤ ˚ غربا ٢٨ ˚ شرقا.

الموقع الجغرافي : يحدها من الشمال المحيط المتجمد الشمالي ، ومن الجنوب البحر الأبيض المتوسط ، ومن الشرق روسيا وأوربا الشرقية ، ومن الغرب المحيط الأطلسي . المساحة : تقدر مساحة دول المجموعة الاقتصادية الأوربية بـ ٣.٢٣١.٢٤٥ كلم^{٢} .

التضاريس : الجبال : وتظهر في سلسلتين ، جبال قديمة التكوين وتعود إلى الزمن الجيولوجي الأول ، وتتميز بقلة ارتفاعها حيث لا تتجاوز ١٥٠٠ م وتمتد هذه الكتلة في المنطقة الشمالية الغربية والوسطى من أوربا . وجبال حديثة التكوين وتعود إلى الزمن الجيولوجي الثالث ، وتتميز بارتفاعها حيث تتجاوز ٤٨٠٠ م ، وتمتد هذه الكتلة في المنطقة الجنوبية .

السهول : وأهم هذه السهول السهل الأوربي الأعظم الذي يشمل بلجيكا وبريطانيا وألمانيا وهولندا والدانمارك ، بالإضافة إلى سهول داخلية وساحلية تسود كل من بريطانيا وفرنسا .

المناخ : إن الطابع المناخي الغالب في أوربا هو البرودة شمالا والاعتدال جنوبا ، وذلك يعود للعوامل التالية :

الموقع الفلكي .

مرور تيار الخليج الدافئ وتيار كناري البارد .

التداخل بين اليابس والماء .

الامتداد التضاريسي من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي وعدم ارتفاع الكتل الجبلية . وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى ظهور المناخات التالية :

- المناخ المحيطي : ويسود المناطق الغربية . / - المناخ المتوسطي : ويسود المناطق الجنوبية . / - المناخ القطبي : ويسود المناطق الشمالية . / - المناخ القاري : ويسود المناطق الوسطى والشرقية . / - المناخ الألبي : ويسود المناطق الجبلية .

الإطار البشري : السكان : بلغ عدد سكان المج.إ.أ سنة ١٩٩٩ ما يقارب ٣٧٦ مليون نسمة .

تركيب السكان : - من حيث الجنس تتكون من عدة أجناس التي تدين بعدة ديانات وتتكلم عدة لغات ولهجات .

- من حيث النشاط الاقتصادي نجد ١٠% في الزراعة و٣٤% في الصناعة و٥٦% في الخدمات .

- من حيث التركيبة العمرية نجد أن المجتمع الأوربي يعاني من الشيخوخة التي تمثل ١٥% .

نمو السكان : لقد عرف النمو السكاني بدول المج.إ.أ منذ أواخر القرن ١٩م تباطؤا محسوسا نتيجة لعدة عوامل أهمها :

- الهجرة الخارجية خاصة لأمريكا . / - الخسائر البشرية في الحربين العالميتين./ - سياسة تحديد النسل .

والجدول التالي يوضح تطور عدد السكان حسب توسع المج.إ.أ :

١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٩
١٨٧	٢١٦	٢٧١.٥	٣٢٣	٣٧٢.٦	٣٧٤	٣٧٦
٦ أعضاء	٩	١٠	١٢	١٥	١٥	١٥

توزيع السكان : الكثافة السكانية تختلف من دولة لأخرى وذلك للأسباب التالية:

- تباين عدد السكان والمساحة من قطر لآخر.

- تباين التنوع حسب العوامل الطبيعية (خصوبة التربة ، التضاريس).
- والعوامل الاقتصادية (توزيع الموارد ، الصناعة ، الزراعة) .

البلد	المساحة	السكان	الكثافة	البلد	المساحة	السكان	الكثافة	البلد	المساحة	السكان	الكثافة
فرنسا	٥٤٩.١٩٢	٥٨.١٠٠	١٠٥.٨	إيطاليا	٣٠١.٢٢٥	٥٧.٧٠٠	١٩٢	إيرلندا	٧٠.٢٨٣	٣.٦٠٠	٥١.٢
اسبانيا	٥٠٤.٧٨٢	٣٩.١٠٠	٧٧.٥	بريطانيا	٢٤٤.٠٤٦	٥٨.٦٠٠	٢٤٠	الدانمارك	٤٣.٠٦٩	٥.٢٠٠	١٢.٧
السويد	٤٤٩.٩٦٤	٨.٩٠٠	١٩.٨	اليونان	١٣١.٩٤٤	١٠.٥٠٠	٧٩.٦	هولندا	٣٣.٩٣٩	١٥.٥٠٠	٤٥٧
الما نيا	٣٥٦.٧٥٥	٨١.٧٠٠	٢٢٩	البرتغال	٩٢.٠٨٢	٩.٩٠٠	١٠٧.٥	بلجيكا	٣٠.٥٢١	١٠.٢٠٠	٣٣٤
فنلندا	٣٣٧.٠٠٩	٥.١٠٠	١٥	النمسا	٨٣.٥٤٩	٨.١٠٠	٩٦.٦	LUX	٢٥٦٦	٤٠٠	١٥٥
المساحة الإجمالية		٣.٢٣١.٢٤٥		عدد السكان الإجمالي		٣٧٢.٦٠٠.٠٠٠		الكثافة العامة		١١٥.٣	

المجموعة الاقتصادية الأوربية (C.E.E) (دراسة اقتصادية : أ / الزراعة)

مقدمة : حققت المج.إ.أ تطورا كبيرا في الميدان الزراعي وأصبحت تحقق اكتفاء ذاتيا دائما نظرًا لإمكانياتها الطبيعية والبشرية والتكنولوجية إضافة إلى السياسة الزراعية المشتركة .

<u>إمكانيات الزراعة في المج.إ.أ : أ / الإمكانيات الطبيعية</u> :

تنوع الأقاليم المناخية .

تنوع التربة وخصوبتها .

اتساع المساحة الصالحة للزراعة ٢ م كلم^{2} (٢٠٠ م هكتار) وذلك نتيجة الاستصلاحات المنهجية والعلمية .

توفر شبكة مائية هامة (الأنهار ، البحيرات ، السدود) ، الأمطار ١٠٠٠ملم سنويا .

<u>ب / الإمكانيات البشرية :</u>

- وفرة اليد العاملة التي تمثل في المتوسط ما نسبته ١٠% وهي مختلفة من دولة لأخرى .

- مهارة وخبرة الأوربي وتحكمه في الإنتاج الزراعي وتكوينه العلمي .

<u>جـ / الإمكانيات التقنية والتكنولوجية :</u>

المكننة ، ويتم استعمالها بشكل واسع (جرار واحد لكل ٢٠ هكتار في بريطانيا) .

الدورة الزراعية ، وتتبع بشكل دقيق . / - انتقاء البذور الأكثر انتاجا وجودة وتهجين وتخصيب سلالات الأبقار والأغنام .

استخدام الأسمدة بكميات كبيرة (الهكتار الواحد يستخدم له ٢٥٠ طن في هولندا) .

تطوير التعليم الزراعي (١٠ جامعات فلاحية و١٨٠٠ نادي فلاحي بالإضافة للمعاهد الفلاحية التي لا تحصى ولا تعد) .

<u>د / إمكانيات مادية واقتصادية أخرى :</u>

وفرة رؤوس الأموال عن طريق الصندوق الأوربي والضمان الزراعي .

اتساع الأسواق الداخلية والخارجية ./ - توفر البناءات التحتية من وسائل التخزين والتبريد والنقل ./ - وفرة طرق المواصلات .

تنوع طرق الإستغلال الزراعي التي ترتكز على الملكية الخاصة للأراضي الزراعية (٨هـ إلى ٢٨هـ) .

السياسة الزراعية في المج.إ.أ : طبقت المج.إ.أ منذ ١٩٦٢ سياسة زراعية مشتركة لتحقيق جملة من الأهداف هي :

- تحقيق التكامل الزراعي .

- تحقيق الاكتفاء الذاتي .
- التخلص من التبعية الأمريكية .
- تحقيق أوربا الخضراء .
- تطوير الهياكل الزراعية .
- تطوير الحياة الريفية الأوروبية .
- التضامن النقدي عن طريق إنشاء صندوق الضمان الزراعي .
- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية .
- توحيد أسعار المحاصيل الزراعية في الأسواق الأوربية .
- دعم الفلاح الأوربي وتشجيعه بمختلف الوسائل .

الإنتاج الزراعي والحيواني وتوزيعه :

١ / الإنتاج الزراعي : (١٩٩٩) (الوحدة : مليون طن)

المنتج	الإنتاج	النسبة العالمية	مناطق الإنتاج
القمح	٩٦.٨	١٦.٦%	فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، أسبانيا بريطانيا .
الشعير	٤٧.٥	٣٥.٨%	فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، أسبانيا بريطانيا ، الدانمارك ، إيرلندا .
الذرة	٣٥.٢	٥.٨%	فرنسا ، البرتغال ، إيطاليا ، أسبانيا اليونان .
الكروم	٢٤.٣	٤١.٨%	فرنسا ، البرتغال ، إيطاليا ، أسبانيا اليونان .
البطاطا	٤٨.٦	١٦.٥%	فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، أسبانيا هولندا .
البنجر السكري	١١٤	٤٤.٧%	فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بلجيكا هولندا ، اللوكسمبورغ .

بالإضافة إلى منتجات أخرى : الخمور (م.ع.I) ٦٢.٥ % من الإنتاج العالمي فرنسا ، إيطاليا .

الزهور: هولندا .
الأرز : ٠.٢٥ % من المنتج العالمي ، فرنسا ، إيطاليا ، اليونان .
التبغ : فرنسا ، بلجيكا ، ألمانيا .
٢ / الإنتاج الحيواني :

الأبقار	٨٥ م	بريطانيا ، فرنسا ألمانيا ، الدانمارك دول البينيلوكس	اللحوم	١٥.٥ %	بريطانيا فرنسا
الأغنام	٩٢ م	بريطانيا ، فرنسا اسبانيا ، ايطاليا	الحليب	٢٥.٤ %	هولندا الدانمارك
الخنازير	٨٠ م	بريطانيا ، فرنسا ألمانيا ، هولندا	الجبن	٣٢.٦ %	هولندا الدانمارك
الأسماك	٧ %	بريطانيا ، ايرلندا الدانمارك .	الزبدة	٢٨ %	هولندا الدانمارك

مشاكل الزراعة في المج.إ.أ :
١/ انخفاض اليد العاملة في القطاع الزراعي والتي لا تتعدى ٨.٥ % والتي تتعرض للتقلص بسبب هروبها نحو القطاعات الأخرى .
٢ / قلة مساهمة الزراعة في الدخل القومي الوطني الخام حيث لا تتعدى ٥ % . ٣ / حدوث فائض وتضخم في الإنتاج الزراعي بسبب المنافسة بين المنتجين مما دفع بعض الدول إلى إتلاف بعض المحاصيل (الخمور الحليب ...) بهدف المحافظة على أسعارها .
٤ / انخفاض دخل الفلاح وتدهور مستوى معيشته مقارنة مع العامل في القطاعات الأخرى .

٥ / التفاوت في التطور الزراعي بين دول المجموعة .
٦ / عدم احترام مبدأ الأفضلية في التبادل التجاري .
٧ / مشكلة الجفاف التي تعاني منها بعض الدول المتوسطية ومرض جنون البقر ومشكلة الصيد البحري مما عرقل حلم أوربا الزرقاء
٨ / المنافسة بين دول المجموعة في التصدير، والمنافسة التي تتعرض لها المجموعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية .

المجموعة الاقتصادية الأوروبية (C.E.E) (دراسة اقتصادية : ب / الصناعة)

الإمكانيات الصناعية : الإمكانيات الطبيعية :

الفحم	٢٤٠ م طن	فرنسا ، ألمانيا ، بلجيكا، اسبانيا ، بريطانيا .
البترول	١٥١ م طن	بلجيكا ، الدانمارك ، بريطانيا .
الغاز الطبيعي	١٩٧ م^{3}	هولندا ، بريطانيا .
ط الكهربائية	١٨٠٠ مليار كيلواط	فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا.
ط النووية	٧٠٠ مليار	فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، السويد ، بريطانيا ، هولندا .
الحديد	٣٠ م طن	فرنسا ، ألمانيا ، السويد ، اسبانيا ، بريطانيا .
البوكسيت	٥ م طن	فرنسا ، اليونان .
الرصاص	١٤٥ ألف طن	السويد ، ألمانيا ، إيرلندا ، اسبانيا ، اليونان .
الزنك	٥٩٨ ألف طن	ألمانيا ، إيرلندا ، اسبانيا.
اليورانيوم	٤٠٠٠ طن	فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا .
النحاس	١٧٥ ألف طن	البرتغال .

الإمكانيات البشرية والمادية :- وفرة اليد العاملة الفنية التي يبلغ عدده الإجمالي حوالي ٢٠٠ م عامل يشتغل في الصناعة ٣٠ % .

- توفر رؤوس الأموال وكثرة الاستثمارات داخليا وخارجيا تحت شعار " أوروبا الأموال لا الأوطان " بالإضافة للودائع الضخمة .

- تطور شبكة المواصلات بجميع أنواعها .
- اتساع الأسواق الداخلية والخارجية .
- استعمال الآلة والطرق العلمية .

<u>أثر العوامل التاريخية في تطور الصناعة الأوربية :</u>

الاستفادة من الثورة الصناعية .

الاستفادة من مشروع مارشال .

الاستفادة من الحركة الاستعمارية طيلة خمسة قرون .

الاستفادة من الإتحاد الأوربي منذ ١٩٥٧ .

الاستقرار السياسي الذي شهدته أوربا بعد الحرب العالمية الثانية .

<u>الإنتاج الصناعي وتوزيعه :</u>

<table dir="rtl">
<tr><td>صناعة الحديد والصلب</td><td>مرتبة ع I</td><td>١٣٠ م طن</td><td colspan="3">فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بريطانيا .</td></tr>
<tr><td>الصناعة المعدنية</td><td colspan="2">الألمنيوم : فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا</td><td>النحاس : بلجيكا</td><td>القصدير : ألمانيا</td><td>الرصاص : بريطانيا ، فرنسا ألمانيا</td></tr>
<tr><td rowspan="3">الصناعة الميكانيكية</td><td colspan="2">السيارات : ١٢.٤ مليون</td><td colspan="3">الدول المنتجة : ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا بريطانيا السويد .
الشركات : فيات ، رونو ، بيجو ، مارسيدس فورزفاقن ...</td></tr>
<tr><td>الطائرات</td><td colspan="4">الدول المنتجة : ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بريطانيا ، بلجيكا هولندا .
الشركات : أربيس ١١١٠ ، بوينغ ٧٥٠٣ ، الكونكورد ، ميراج العسكرية ...</td></tr>
<tr><td>السفن</td><td colspan="4">الدول المنتجة : ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بريطانيا ، بلجيكا هولندا .</td></tr>
</table>

	العتاد الحربي	بريطانيا ، فرنسا .
	الصناعة الآلية : المصانع الجاهزة وأدوات التجهيز مثل الرافعات والجرارات ويتمركز إنتاجها في ألمانيا .	
الصناعة الكيماوية	تكرير البترول والأسمدة والأدوية والبلاستيك والإسمنت : ألمانيا ، فرنسا إيطاليا ، بريطانيا ، هولندا	
الصناعة الإلكترونية	العقول الإلكترونية وأجهزة التلفزة والفيديو : ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا .	
الصناعة النسيجية	الألبسة وغيرها وعرفت تراجعا : ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بريطانيا ، بلجيكا .	
الصناعة الغذائية	السكر والزيت والألبان والمعلبات ، وتتوفر في كل دول المجموعة .	

<u>الأقاليم الصناعية</u> : وتتركز في المناطق التي تتوفر على الموارد الطاقوية والمعدنية
وعلى السواحل :

بريطانيا	حوض لندن ، ميدلاند ، ليفربول ، بلاد الغال	السويد	حوض ستوكهولم جوتبورغ
فرنسا	حوض باريس ، ليون ، مارسيليا ، بوردو	النمسا	حوض فيينا ، بوهيميا
ألمانيا	حوض الروهر ، الراين ، هامبورغ ، برلين ، هانوفر	الدانمارك	حوض كوبنهاغن جوتلند
بلجيكا	اقليم مونس شارل ، روا ، بروكسل ، اينفر	اليونان	اقليم أثينا

إيطاليا	اقليم البو ، نابولي ، ميلانو ، فلورانسا	فنلندا	حوض هلسنكي
اسبانيا	حوض مدريد ، اشبيلية ، برشلونة	البرتغال	حوض لشبونة
هولندا	اقليم امستردام ، روتردام	ايرلندا	اقليم بلفاست

مشاكل الصناعة : - فقر أغلبية دول المج.إ.أ للموارد الأولية الطاقوية والمعدنية حيث تعاني من التبعية للخارج تستورد ٧٠ % .
المنافسة الخارجية خاصة من طرف الو.م.أ واليابان ، والمنافسة الداخلية بين الدول الأعضاء.
تلويث البيئة .
عدم احترام مبدأ الأفضلية في المبادلات التجارية .
تقلص الأسواق الخارجية بسبب ظهور صناعات بدول العالم الثالث .
اختلال التوازن الاقتصادي مما أدى إلى سيطرة الدول الأكثر تطورا (كفرنسا وبريطانيا وألمانيا) على دول المجموعة .
ارتفاع نسبة البطالة (١٠%) بسبب استخدام الآلة .
كثرة الإضرابات.
ركود بعض الصناعات لقدم تجهيزاتها .
الرسوم الباهظة المفروضة على المنتجات الأوربية في أسواق الدول الكبرى .

المجموعة الاقتصادية الأوربية (C.E.E)

(دراسة اقتصادية : جـ / التجارة)

طبيعة المبادلات التجارية : الصادرات : تتمثل في المواد المصنعة المختلفة كأدوات التجهيز ووسائل النقل والمواد الكيمياوية والآلات الإلكترونية والعتاد الحربي والمواد الغذائية ، وبلغت قيمتها عام ١٩٩٦ حوالي ٢١١٠.٤٢ مليار دولار .

نوع المنتج	الصادرات	الواردات
آلات ووسائل نقل	٤٠.٥ %	١٦.٥ %
مواد مصنعة	٣٣.٥ %	١٩ %
مواد كيمياوية	١١.٥ %	٥ %
الإنتاج الفلاحي والغذائي	٧ %	١١ %
الإنتاج الطاقوي	٥ %	٣٧ %
مواد أولية	٢.٥ %	١١.٥ %

الواردات : تتمثل في مصادر الطاقة والمعادن والمواد الغذائية وبعض المنتجات الصناعية ، وبلغت قيمتها سنة ١٩٩٦ ما يقارب ١٩٨٨.٩٤ مليار دولار .

مناطق التبادل التجاري : تتعامل دول المج.إ.أ مع كل بلدان العالم ، حيث نجدها تستورد المواد الأولية من بلدان العالم الثالث مقابل حصولها على أدوات التجهيز أو الاستفادة من قروض أو خبراء وتقنيين لتحقيق مشاريع تنموية مختلفة ، كما تتعامل مع دول أوربا الشرقية فقد ساهمت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا في بناء مصانع لإنتاج السيارات مقابل الغاز الطبيعي

من روسيا ، وتتعامل مع العالم الرأسمالي خاصة الو.م.أ وكندا واليابان وعادة ما يكون التبادل عن طريق المقايضة .

والجدول التالي يوضح ذلك :

الميزان التجاري : عرف الميزان التجاري خلال السبعينات والثمانينات عجزا بسبب الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم المصنع وضخامة الواردات

إلا أنه عرف تحسنا خلال التسعينات بحيث سجل فائضا .

مشاكل التجارة :

فقرها للمواد الأولية وبالتالي تبعية للخارج ومعاناة من العجز التجاري بسبب زيادة الإيرادات عن الصادرات وارتفاع أسعار المواد المستوردة .

المنافسة الداخلية خاصة بين بريطانيا وألمانيا في المواد الصناعية ، وبين ايطاليا وفرنسا في المواد الزراعية كالخمور ..

المنافسة الخارجية خاصة من طرف الو.م.أ واليابان .

ضعف الاستثمارات الأوربية في الو.م.أ واليابان .

عدم احترام مبدأ الأفضلية في المبادلات التجارية .

الوحدة : مليار دولار .

السنة	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٦
الواردات	٦٠	٧٥	١٥٥	٢٠٠	٣٠٠	٣٨٠	٥٣٥	٨٦٥	١٣٦٨	١٩٨٩
الصادرات	٥٥	٧٣	١٣٣	١٨٥	٢٦٠	٣١٠	٤٦٠	٨٢٠	١٤٠٥	٢١١٠
الفائض أو العجز	ـ ٥	ـ ٢	- ٢٢	- ١٥	- ٤٠	- ٧٠	- ٧٥	- ٤٥	+ ٣٧	+ ١٢١

المناطق والبلدان	الصادرات	الواردات
المنظمة الأوربية للتبادل الحر	٢٢.٦ %	٢٩ %
الولايات المتحدة	١٧.٨ %	١٧.٤ %
اليابان	٩.٨ %	٤.٧ %
أوربا الشرقية	٨ %	٨.٧ %
الدول الصناعية الجديدة	٦.٤ %	٧ %
الدول المتوسطية	٧.٩ %	١١ %
دول أخرى	١٩.٦ %	٢٢.٢ %

الزراعة في المجموعة الاقتصادية الأوربية: مقدمة: تتمتع زراعتها بالمكانة الدولية المرموقة ويرجع ذلك إلى تطبيق سياسة مشتركة في الزراعة. الإمكانيات الزراعية: الطبيعية: توفر الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة ٦٦,٣٩% من مساحة الاتحاد الأوربي. وهي نتيجة الاصطلاحات المنهجية و العلمية التي عرفتها أوروبا خلال القرن الماضي و شملت أراضي البولديز بهولندا والميزوجيوريو بإيطاليا المناطق الشمالية بفرنسا.

تنوع المناخ أدى إلى تنوع المحاصيل الزراعية.

تنوع التربة وخصوبتها.

تنوع المياه.

الإمكانيات البشرية:بلغت نسبة اليد العاملة الزراعية١٠%من مجموع الفئات النشيطة وهذه النسبة تنقص بسبب الهجرة الريفية.تختلف نسبة اليد العاملة للفلاحين من بلد الآخر .اتساع السوق الداخلية والخارجية. توفر رؤوس أموال.مقومات التكنولوجية:استخدام الآلة. توسيع استخدام لأسمدة. انتقاء البذور. واستخدام البحث العلمي بفضل عملية التهجين.

السياسة الزراعية: انتهجت المجموعة سياسة زراعية و شعارها أوربا الخضراء ١٩٦٢/٧/٣٠ عندما كانت تضم ٦ دول أعضاء سنة ١٩٨٣ سياسة مشتركة في مجال الصيد البحري ppc وشعارها أوربا الخضراء .

ولها أهداف: تأسيس قوة اقتصادية كبرى لاسترجاع مكانتها الدولية.

الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

السيطرة على الأسواق العالمية الغذائية.

التخلص من التبعية الأجنبية للو.م.أ.

توفير المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية للمستهلكين في دول الاتحاد بأسعار موحدة ومدعمة.

تقوية علاقة الصداقة والتعاون في مختلف المجالات وتجاوز الأحقاد التاريخية.

أركانها وأسسها:

تنظيم الأسواق.

تطبيق مبدأ المنافسة على المنتوجات الفلاحية بين الدول الأعضاء.

تحديد وتوزيع الأسعار.

العمل بنظام الحصص أي أن يحدد الإنتاج وفق إمكانيات كل دولة.

دعم أسعار المنتجات الزراعية بواسطة الصندوق الأوروبي بتوجيه والضمـــان الزراعي.

زيادة المساحة الزراعية عن طريق الاستصلاح الأفـقي والعمودي.

العمل سياسة الـدول الزراعية الثلاثية أي زراعة ثلاث محاصيل بالتداول.

بناء السدود.

الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والقيود بين الدول.

مشاكـــل الزراعة:

عدم احتــرام مبــدأ الأفضلية في الاتحاد.

ظهــور التناقض بين حجم الاستثمـارات والإنتاج والمساهمة بالدخـــل.

مشكلة تحديد المياه الإقليمية الصيد البحري.

إصابة المحاصيـــل الزراعية والمواشي بالأمـراض والأوبئة بفعل المبيدات والتـلوث البيئـي.

مظاهرها:

تحقيق الاكتفاء الذاتي.

سيطرتها على الأسـواق العالمية.

توفير المواد الأوليـــة الصناعية والمحاصيل الزراعية.

تدعيم أسعار المنتجات الغذائية.

بناء السدود وتنظيم الأســواق.

دوافع تأسيسها:

تحطم الاقتصاد الأوربي بسبب ح ع٢.

تراجـع المكانة السياسية والاقتصاديـــة لأوروبا.

نجاح عمل الجماعـــة الأوروبية للفحم والفولاذ والتـــي تأسست في باريـــس ١٩٥١.

الخلاصة: الاستغلال العـقلاني للإمكانيات والاستفادة من التاريخ أدت إلى اعتبار الأوربييـــن. الصناعة في مج.أ.أ: مقدمـــة: تعتبر مج دولا صناعية بالدرجة١ وقد استطاعت أن تحقق نجاحــا معتبرا حيث تضاعف حجـــم الصناعة فيها منذ ١٩٥٨. ٣مرات وأصبحت قوة اقتصادية عظيمـة تقارن بالو.م.أ واليابان.

الإمكانيات الصناعية: الطبيعية: الفحـــم الحجري المرتبة٣بعد الصيـــن والو.م.أ وتحتل ألمانيا المرتبـة ١ في المج.

البترول والغاز الطبيعي: وتستخرجه الدول المطلة عـلى البحر وهي : الدنمارك ألمانيا وهولندا وبريطانيا تستورده مـن الشرق الأوسط وشمال إفريقيـا فنزويلا ونيجيريا. الغاز مــن بريطانيا وهولندا غير كافـــي تستورده من الجزائر وروسيـا الكهرباء:فرنسا وبريطانيا. الطاقة النووية: بريطانيا فرنسا، ألمانيا السويد. الحديد: فرنسا بريطانيـا وألمانيا والسويد.

العوامـــل التاريخية:استثمـــار رؤوس ضخمة.الحصول على المــواد الطاقوية والمعدنية لتشغيـــل المصانع. كسب أسواق جديـدة خارج أوروبا لتصريف إنتاجها الصناعي.

التكامل أللاقتصادي بين هذه الدول، الاستفـــادة من مشروع من مارشـــال ١٩٤٧.

عوامل طبيعية:

المـــوقـع الاستراتيجي الجغرافى الهـام .

احتوائها على العديد من الأنـهار والأودية.

تنوع المناخ مما أدى إلى تنوع الأقاليم المناخيـــة والمحاصيل.

وجود ثروة هامة من مصادر الطاقة والمتمثلة فـــي الفحم.

العوامل البشرية:

توفيـر الإطارات الفنية المختلفة نتيحه انتشار الجامعات والمعاهـــد ومراكز التكوين.

وفرة الهياكل القاعدية الهامة.

وفــرة رؤوس أموال ضخمة.

استثمـــارات في الداخل والخارج.

وفرة الأسـواق بسبب ارتفاع المستوى المعيشي.

تطبيق سياسة التقليل من الاستيراد مشاكلها:

التبعية للخارج في مجال التزود بالمواد الأولية والطاقويـة والمعدنية.

المنافسة الخارجية التي أصبحت تتعرض لها الصناعـة.

انعدام التوازن الصناعي داخـل أوروبا.
تنافس دول المجموعـة وخاصة بين ألمانيا إلى تشجيـع سياسة التصدير.
عجز الميـزان التجاري بسبب ضخامة الواردات وانخفاض الصادرات.
مشكـلة النقل.
ركود إنتاج بعض المصانع نظرا لتجهيزاتها القديمة.
ارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة ببعـض الدول كاليابان.
البطالة في بعض الدول. عدم احترام مبدأ الأفضلية التي تنص عليه الاتفاقيات الداخلية لدول المج.
دورها:
توفير مناصب شغل.
توفر أدوات التجهيز وخاصة الزراعة.
المساهمة في الدخـل الوطني وبلغ سنة١٩٩٣ ، ٣٠% من الإنتاج القومي.
توفير حاجيات السكان.
الخلاصة: استغـلال العقلاني للامكانيات تكامـل اقتصادي وهيمنة عالميـا.
التجارة في المجموعة الاقتصادية الأوربية: مقدمة: تعبر المج قطبا تجاريا عالميا ويرجع ذلك إلى العوامل من أهمها تطبيق سياسة التكامل الاقتصـادي وموقعها الجغرافي الممـتاز.

السياسة العامة:
تنشيط التبـادل التجاري وإلغاء القيود الجمركية.
حرية انتقال الأشخاص والبضائع الوقوف في وجه المنافسـة الخارجية.
المحافظة على استقرار العملة الأوروبية.
جعل أوروبا سوق موحدة تساهم دول الأعضاء فيها بما تملك من مقومات.

طبيعة الصادرات:
تصدر المواد المصنعة والمواد الزراعية خاصة الحبوب.
طبيعة الواردات: مواد أولية طاقوية ومواد زراعية استوائية مثل البن،الموز،الشاي.
مناطق التبادل:العالم الثالث يحتل المرتبة الأولى في التبادل التجاري للمواد الأولية وتعمل المجموعة عـلـى توطيد علاقاتها مع العالم .
العالم الرأسمالي: الو.م.أ، اليابان، كندا، دول أوروبا الشرقية وروسيـــا.
مشاكلها:
عدم التزام بعض الدول بمبدأ الأولية عنـــد التصدير والاستيراد.
عدم انضمام جـميع دول الاتحاد إلى منطقة الاورو.
تنافس دول الاتحاد في ميـدان التجارة خاصة بين ألمانيا والمملكة المتحدة التي ترتبط بدول الكومنولث وفرنسا تتعامل مـع الدول الفرنكفونية.
المنافســـة التجارية من طـــرف الو.م.أ واليابان وبعض دول العالم الثالث ودول جنوب شرق أسيا.
ضخامة قيمة الواردات في مجال الطاقة والمعادن.
صعوبة التسويق وتقلص الأسواق. ضعف الاستثمارات الأوربية في الو.م.أ و اليابان.
الآفاق المستقبلية:
تقوية مراكز المج في دول العالم .
التقليل من استراد الطاقة والعودة إلى تنشيط الفحم.تطوير الطاقة البديلة(النووية والشمسية).
رفع الرسوم الجمركية عن المنتجات الأجنبية.
توسيع الاتحاد ليشمل دول جديدة.انهاء الحرب التجارية مع الو.م.أ .
الخلاصة: تسترجع المج مكانتها عن طريق التكامل الاقتصادي وتسعى حاليا لاسترجاع مكانتها السياسية والعسكرية.

ألـمــانـيـا *ALLEMAGNE*

-مقدمة: تصل مساحة ألمانيا٣٥٦٧٥٥ كلم مربع،وعدد سكانها٨٢,٣ مليون نسمة(٢٠٠٢)، وتمثل ثالث قوة اقتصادية في العالم بوجود صناعة وتجارة قوية .

يعتمد الاقتصاد الألماني على أسس طبيعية وتنظيم رأسمالي قوي:

١- تتميز ألمانيا بأهمية بنية تحتية وظروف طبيعية غير ملائمة

-التضاريس:

في الشمال يمتد سهل فيضي منبسط،في شماله الغربي شريط ساحلي من أراضي المارشن، وفي شماله الشرقي ساحل رملي، وينتهي السهل في الوسط والجنوب بمنطقة خصبة تغطيها تربة اللوس(أراضي بورد والساكس ولوزاس) وحوض كولونيا وفيستفاليا.

في الوسط تمتد كتل قديمة تتخللها أحواض واسعة وهضاب، في الجنوب تمتد هضبة بافاريا وبها فقيرة التربة وتنتهي بشريط جبلي ضيق (الألب) .

-المناخ:متدرج:

في الشمال يسود مناخ محيطي معتدل ومطير، في الوسط والجنوب مناخ قاري. وتعتبر الظروف المناخية السائدة غير مناسبة لوجود نشاط فلاحي هام-.الثروات الطبيعية:

مصادر الطاقة:أهمها الفحم تراجع إنتاجه لارتفاع كلفة الاستخراج، والليينيت وإنتاج ضعيف للبترول والغاز، وتستورد معظم احتياجاتها وتنتج الطاقة النووية ويبلغ إنتاج

الكهرباء٥٩٦,٣)مليارالحرارية٦٦,٢٦%والنووية٢٩,٩١%.

المعادن:قليلة أيضا حيث تتوفر على إنتاج هام للملح والبوطاس وإنتاج ضعيف للحديد، وتستورد معظم حاجياتها.

-شبكة المواصلات :تتوفر ألمانيا على شبكة هامة من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب البترول والغاز وشبكة هامة من الأنهار والقنوات الملاحية وموانئ كبرى(همبورغ..)على بحر الشمال والبلطيق وعلى نهر الراين . وتتوفر كذلك على شبكة متطورة لوسائل الاتصال الحديثة .

٢- يوجد بألمانيا تنظيم رأسمالي قوي:

ساهمت الوحدة الألمانية في دعم وتقوية النظام الرأسمالي، رغم ما ترتب عن ضم ألمانيا الشرقية ذات النظام الاشتراكي من الناحية المالية والتنظيمية، وتعرف ألمانيا وجود تركيز رأسمالي قوي بدمج عدة مؤسسات في مؤسسة واحدة ذات شخصية قانونية واحدة(الاندماج)، أو بارتباط عدة مؤسسات عن طريق الأسهم(الكونزرن)مع حفاظ كل مؤسسة على استقلالها وشخصيتها القانونية.وأصبحت عدد من هذه المؤسسات عبارة عن شركات متعددة الجنسية.

تتميز الرأسمالية الألمانية ببعدها الاجتماعي،بإشراك النقابات العمالية إلى جانب المقاولين في تسيير المؤسسات(التسيير المشترك)، وحدوث تواصل بين النقابات وأرباب العمل، والمكتسبات التي حققها العمال (ارتفاع الأجور وتكاليف الحماية الاجتماعية وتخفيض ساعات العمل) ويساهم ذلك في تحقيق السلم الاجتماعي، وكذلك في ارتفاع تكلفة الإنتاج. ولذلك تشجع المؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي للرفع من الإنتاج وتحقيق الجودة والقدرة على المنافسة.

تعتبر ألمانيا قوة صناعية وتجارية كبرى:

تمثل ألمانيا ثالث قوة صناعية في العالم:

-أنواع الصناعة:تشغل الصناعة٤٢%منالسكان النشيطين، وتساهم بـــ٣١% في الناتج الوطني الإجمالي. وتعتبر ألمانيا أول قوة صناعية في أوربا والثالثة عالميا، بوجود صناعات متنوعة:

الصناعات الميكانيكية:من أهم أنواعها صناعة السيارات(فولكسفاكن وديملربنز) وتوجد بفولفسبورغ وبوخوم وبرلين وميونيخ وشتوتكارت،وصناعة الآليات(الأولى في العالم)، وصناعة السفن بكييل وهامبورغ.
الصناعة الكيماوية:وهي جد متقدمة بفضل وجود يد عاملة خبيرة والتقدم التكنولوجي والبحث العلمي، وأهم شركاتها باير وباسيف وهوكست وتنتج الأسمدة والبلاستيك ومواد الصباغة والأدوية تكرير البترول والنسيج الاصطناعي، وتوجد في هامبورغ ودريسد وشتوتكارت وساربروك.
الصناعة الكهربائية والإلكترونية: وهي جد قوية، أهم شركاتها سيمينس-وتيلفنكن وبوش.
الصناعة عالية التكنولوجيا:ترتبط بتقدم البحث العلمي والتكنولوجي ومن أنواعها صناعة الطائرات(إيرباص) والمعلوميات.
صناعة النسيج :تعرف تراجعا بسبب قلة المواد الأولية، وبالمقابل فهي الأولى
في تصدير النسيج الاصطناعي.
صناعة الصلب:رغم أهمية هذه الصناعة فقد عرفت تراجعا في الإنتاج.
المناطق الصناعية:
الغرب:منطقة صناعية قديمة،تستفيد من وجود الفحم وسهولة المواصلات ووفرة اليد العاملة وأهمية السوق الاستهلاكية. وتتوفر برينانيا والرور صناعات أساسية وميكانيكية وإليكترونية وصناعة النسيج والصناعة الغذائية، ومن مدنها دورتموند وبوخوم وإيسن ودويسبورغ.وتتوفر بمنطقة السار صناعة الصلب وتكرير البترول والمعدات الكهربائية وصناعة السيارات.ومن مدنها ساربروك.

الشمال:يتوفر على بعض المعادن ومصادر الطاقة وشبكة هامة للمواصلات وتوجد بها صناعة الصلب والصناعة الميكانيكية.من مدنها هانوفر وفولفسبورغ.

الجنوب:تتوفر به شبكة هامة للمواصلات ومؤسسات بنكية كبرى، وتوجد بها الصناعات الأساسية والميكانيكية وخاصة السيارات وصناعة النسيج والصناعات عالية التكنولوجيا.من مدنها ميونيخ وشتوتكارت.

الشرق:(ألمانيا الشرقية سابقا)قامت الدولة بدعم الصناعة وخاصة المؤسسات وتوجد الصناعة الميكانيكية والإليكترونية والصناعات الأساسية والاستهلاكية، من مدنها برلين ودريسد وليبزك.

تمثل الفلاحة نشاطا ثانويا وتحتل المرتبة الثانية أوربيا:

ظروف النشاط الفلاحي :تعتبر الأراضي الزراعية ضيقة تتمثل في أراضي المارشن والبورد والساكس ولوزاس وسهول نهر الراين والماين، وذلك بسبب فقر التربة وقارية المناخ، وتسود في ألمانيا المستغلات الصغرى. وتقوم الدولة باستصلاح الأراضي ، وتجفيف المستنقعات ، وتوسيع الأراضي السقوية واستعمال مكثف للأسمدة والآلات ، ومساعدة الفلاحين بالمنح والقروض وتغيير البنية العقارية في المناطق الشرقية، ومواجهة التدهور البيئي. ورغم الظروف الطبيعية الصعبة فإن ألمانيا تحتل المرتبة الثانية أوربيا في الإنتاج الفلاحي.

الإنتاج الفلاحي:تعمل ألمانيا على استغلال معظم الأراضي، وتوجد زراعات مختلفة أهمها الشيلم والبطاطس في سهل الشمال، القمح والشعير والشمندر في منطقة البورد وفستفاليا والساكس ولوزاس وفي سهول نهر الراين والماين ، زراعة الكروم والفواكه في الجنوب ، زراعة الخضر قرب المدن . وتتوفر على قطيع هام للمواشي وخاصة الخنازير والبقر ، وتتم تربية المواشي بطرق حديثة وفي مختلف مناطق البلاد.ولا يحقق الإنتاج الفلاحي الاكتفاء الذاتي

٣- تعتبر ألمانيا أول قوة تجارية في أوربا والثانية في العالم:

أهمية التجارة الخارجية:تصل مساهمة ألمانيا إلى٩,٣%من حجم التجارة العالمية وتحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا،وتساهم ب٨,٧%في الصادرات العالمية،و٧,٥%في الواردات.

بنية التجارة الخارجية والشركاء:تصدر ألمانيا المنتجات الصناعية التجهيزية والاستهلاكية(٪٩٢)، وتستورد المواد الغذائية والأولية والمصنوعات التجهيزية. وتعتبر قيمة الصادرات ٥٣٩مليار دولار أعلى من قيمة الواردات ٤٦٨مليار دولار ، بسبب ارتفاع أسعار المواد المصدرة ، وهذا يدعم قوة عملة المارك الألمانية، وتتعامل تجاريا دول الاتحاد الأوربي(فرنسا، إيطاليا، بريطانيا)ودول آسيا والولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول.

جدول تطور التجارة الخارجية بألمانيا بمليار دولار٢٠٠٤ *Atlaséco* :

بمليار دولار	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الصادرات	٥٤٢,٧	٥٤٩,٨	٥٦٩,٩	٥٩٦,٦
الواردات	٤٧٢,٦	٤٩٢,٣	٤٨١,٤	٤٧٣

فرنسا*FRANCE*

تصل مساحة فرنسا٥٤٩١٩٢كلم مربع ، وعدد سكانها٥٩,٢مليون نسمة وتمثل رابع قوة اقتصادية في العالم بوجود فلاحة وصناعة وتجارة وسياحة قوية

ساهمت عوامل مختلفة في وجود إنتاج فلاحي هام بفرنسا:

المعطيات الطبيعية والبشرية:

- المعطيات الطبيعية:

التضاريس : تمتد في معظم فرنسا تضاريس منبسطة عبارة عن سهول خصبة(سهل الشمال والألزاس وسهول اللانكدوك ولاكامارك والرون..) وأحواض رسوبية (حوض باريس والأكيتان)وهضاب.

المناخ:تتميز فرنسا باعتدال وتنوع مناخها ، ففي الغرب يوجد مناخ محيطي (حرارة معتدلة وأمطار دائمة)،وفي الجنوب مناخ متوسطي، ومناخ جبلي في المرتفعات ، ومناخ شبه محيطي وقاري في معظم البلاد ، وينتج عن أهمية التساقطات وجود شبكة هيدروجرافية هامة.

= وتبلغ نسبة الأراضي الفلاحية٥٩%والغابات٢٦,٥%من المساحة العامة.

-المعطيات البشرية:

تعرف حجم المستغلات تحولا من سيادة المستغلات الصغرى والمتوسطة إلى تزايد المستغلات الكبرى(المعدل٣١هكتار) ، تشهد الفلاحة تحديثا متزايدا بتوسع استعمال المكننة ومختلف الأساليب العلمية ، تدخل الدولة بتوسيع المستغلات (تسهيل بيع الأراضي للشركات الخاصة) وتأطير الفلاحين ومساعدتهم وتشجيعهم على إنشاء تعاونيات ، وتجهيز البوادي واستصلاح وتجفيف المستنقعات ، وإحداث معاهد عليا لتكوين الأطر(المهندسين والتقنيين ، استفادت الفلاحة الفرنسية من مساعدة الاتحاد الأوربي .

= نتج عن ملاءمة الظروف الطبيعية ومجهودات الدولة تحسن المردود والإنتاج واحتلالها المرتبة الأولى أوربيا،رغم أن الفلاحة تشغل فقط٤,٥%من السكان النشيطين وتساهم ب٢%في الناتج الداخلي الإجمالي.

الإنتاج الفلاحي والمشاكل:

-الإنتاج الزراعي : تشغل الحبوب مساحة هامة وخاصة القمح (حوض باريس وسهل الشمال)، والذرة، والأرز (لانكدوك ولاكامارك)، ويعتبر الشمندر (حوض باريس والشمال)والكروم(بوركوني وشامباني)أهم المزروعات الصناعية ، وتوجد كذلك زراعة الخضر والفواكه في الأودية وقرب المدن الكبرى . وتعتبر فرنسا من الدول الأولى في تصدير المنتجات الفلاحية

تربية المواشي: تساهم تقريبا بنصف مداخيل الفلاحة ، تزايدت أهميتها وخاصة الأبقار والأغنام والخنازير،وتوفر إنتاجا هاما للحوم والألبان بسبب وجود مراعي اصطناعية ونهج الأساليب العلمية.وتتم تربية الدواجن كذلك بطرق حديثة .

-مشاكل الفلاحة: وجود فائض هام يواجه منافسة في السوق العالمية وخاصة الحبوب والسكر والخمور والألبان وتعمل الدولة على تحديد سقف الإنتاج وتقليص المساحة الخاصة لزراعة الحبوب.

وجود تباين بين: المستغلات الكبرى التي اندمجت في الأسواق ، وباقي المستغلات التي تواجه ارتفاع مصاريف الاستثمار والصيانة. هجرة شباب البوادي نحو المدن .

تعتبر فرنسا قوة صناعية رغم قلة الثروات الطبيعية:

الأسس الطبيعية والبشرية والتنظيمية للصناعة:

- الجانب التنظيمي ودور الدولة:

رغم وجود نظام رأسمالي فإن الدولة تلعب دورًا هاماً بالاستثمار في الصناعات الأساسية، التي أممت بعد الحرب العالمية الثانية ، وتتدخل الدولة لتحديد الأسعار والحد الأدنى للأجور ، وتضع الدولة مخططات عامة وجوهرية لها طابع توجيه للقطاع الخاص وملزمة للقطاع العام ، وتدعم القطاع الخاص بالقروض والمساعدات. وشهدت سياسة الخوصصة تناميا منذ منتصف الثمانينات.

تمثل المؤسسات الصغرى والمتوسطة نسبة هامة من المؤسسات الصناعية وتشهد المؤسسات الصناعية تركيزا رأسماليا في مختلف فروع الصناعة بسبب تجديد الهياكل الصناعية واعتماد الاستثمارات الكبرى في البحث العلمي لمواجهة المؤسسات الأجنبية.وعرفت بعض المؤسسات تحولا إلى شركات متعددة الجنسية لها مساهمات خارج فرنسا،كما أن الصناعة الفرنسية انفتحت على الرأسمال الأجنبي.

الثروات الطبيعية:

مصادر الطاقة:يعتبر إنتاج فرنسا من مصادر الطاقة الأحفورية قليلا ومنها الفحم في منطقة اللورين، وهو قليل الجودة وصعب الاستغلال وإنتاج ضعيف للبترول والغاز الطبيعي، وتستورد فرنسا معظم حاجياتها من هذه الطاقات.وتهتم بإنتاج الطاقة الكهربائية(٥٣٥,٧) مليار النووية ٧٧,٤٩%الثانية في العالم، المائية١٢,٤٩%(وتراجعت التبعية للخارج،وتحاول فرنسا تغطية الاستهلاك الداخلي المتزايد للطاقة.

المعادن : تتوفر فرنسا على بعض المعادن التي تراجع إنتاجها أهمها الحديد) ٢٥٠ألف) في اللورين ، وتستورد معظم حاجياتها.

الإنتاج الصناعي:

- الصناعات الأساسية

صناعة الصلب:تواجه صعوبات تتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج والمنافسة وضعف الإنتاجية،وتقوم الدولة بتحديث هذه الصناعة.

صناعة الألومنيوم:توجد قرب مراكز توليد الكهرباء .

الصناعة الكيماوية:استفادت من وجود التركيز الرأسمالي ، وتشمل الصناعة البتروكيماوية والكربوكيماوية والمطاط الاصطناعي والأسمدة.

-الصناعات الاستهلاكية:

صناعة الأدوية:تشهد تطورا متزايدا بسبب تزايد الاستهلاك.

صناعة النسيج: عرفت تراجعا بسبب المنافسة وصغر المؤسسات وارتباطها بالخارج للتزود بالمواد الأولية.

صناعة السيارات:تطورت بسبب سياسة التحديث واعتماد البحث العلمي للرفع من الجودة وتخفيض التكلفة وتوجد مؤسسات كبرى كرونو وبوجو وستروين.

الصناعات الغذائية:تتم بتحويل المنتجات الفلاحية ، وتهيمن عليها بخاصة المؤسسات متعددة الجنسية.

الصناعة التجهيزية والمتطورة: شهدت مختلف فروعها تقدما بسبب دور الدولة وتشجيعها للبحث العلمي وتخصيص مبالغ مالية هامة لها ووجود تركيز رأسمالي قوي ويد عاملة مؤهلة وتزايد عدد المجمعات التكنولوجية ومن فروعها الصناعات الكهربائية والإليكترونية وصناعة الطائرات (ميراج،إيرباص) وتواجه منافسة قوية ، وتهتم فرنسا كذلك بالصناعة الفضائية والحربية.

المناطق الصناعية والمشاكل:

- المناطق الصناعية:

منطقة باريس: تعتبر منطقة تمركز للصناعات الأساسية والصناعات التجهيزية والمتطورة كصناعة الطائرات والمعلوميات، والصناعات الاستهلاكية كصناعة السيارات والنسيج والأثاث المنزلي والعطور ، مستفيدة

من موقعها السياسي والاقتصادي وتوفر مراكز البحث العلمي وكثافة شبكة المواصلات ووجود سوق استهلاكية هامة.

منطقة الشمال والشمال الشرقي:تتوفر على صناعة النسيج والسيارات والصلب وتكرير البترول والمطاط وكذلك الصناعات المتطورة ، مستفيدة من التحديث الذي عرفته المنطقة ، والاعتماد على التركيز الرأسمالي وإنتاج الطاقة الكهربائية النووية ، ووجود بعض الثروات الطبيعية(الفحم والحديد)، وتطوير شبكة المواصلات.

منطقة الرون والألب : توجد بها صناعة النسيج والصناعة الكيماوية كالمطاط والبلاستيك والإلكترونية والمعلوميات،واستفادت من سهولة المواصلات ووجود اليد العاملة،وطاقة كهربائية مهمة.

مشاكل الصناعة:

قلة الثروات الطبيعية،وتعمل فرنسا على إنتاج طاقات بديلة.

وجود منافسة قوية من طرف الدول الصناعية الكبرى.

وجود تباين بين المناطق، وتعمل الدولة على نشر النشاط الصناعي في مختلف المناطق.

تراجع بعض الصناعات وتأخر الصناعات الإلكترونية والمعلوماتية وتقوم الدولة بتحديث القطاع الصناعي.

تمثل فرنسا قوة تجارية كبرى لعدة عوامل:

تؤثر في التجارة الفرنسية عوامل مختلفة :

تتوفر فرنسا على شبكة هامة من الطرق المعبدة٨٠٠ ألف كلم ، والطرق السيارة٧٥٠٠ كلم ، وشبكة السكك الحديدية٣٢٦٠٠ كلم ، وبها أسرع القطارات

في العالم ، وشبكة هامة للنقل الجوي والمطارات الكبرى ، وشبكة هامة للملاحة النهرية والموانئ الكبرى، وطورت فرنسا وسائل الاتصال الحديثة.

-استفادت التجارة الخارجية الفرنسية من وجود الاتحاد الأوربي.

قوة الإنتاج الفلاحي والصناعي.

٢- تمثل فرنسا رابع قوة تجارية في العالم:

- تساهم فرنسا بـ ٥,٥% في المبادلات التجارية العالمية محتلة المرتبة الرابعة وتتم معظم مبادلاتها مع دول الاتحاد الأوربي وخاصة ألمانيا. تشمل صادراتها (المنتجات الصناعية والفلاحية)ووارداتها(المنتجات الصناعية والمعادن ومصادر الطاقة

جدول تطور التجارة الخارجية بفرنسا بمليار دولار٢٠٠٤ *Atlaséco* :-

بمليار دولار	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الصادرات	٣٠٠	٢٩٥,٥	٢٩١,٤	٣٠٦,٦
الواردات	٢٨٢	٢٩٤,٤	٢٨٨,٥	٢٩٤,٨

خاتمة :

استطاعت فرنسا أن تجدد هياكلها الاقتصادية لمواكبة التطور ومواجهة المنافسة القوية وخاصة في المجال الاقتصادي ، وتستفيد أيضا من اعتبارها أول دولة سياحية في العالم ، تستقبل أكثر من٧٥ مليون سائح.(٢٠٠١)

الخصائص الطبيعية و البشرية للاتحاد الأوربي:

أ- الطبيعية :

- الموقع و المساحة : قارة أوربا ، ٤.٣٣٥.٠٠٠ كلم^2 .
- الموقع الفلكي : ٣٥° - ٦١° شمالا و ٢٨° - ١٤° غربا.

التضاريس :

- جبال قديمة التكوين في الشمال و الشمال الغربي.
- جبال حديثة التكوين في الجنوب و الجنوب الغربي (سلسلة الألب).
- السهل الأوربي الأعظم الممتد من فرنسا حتى بولونيا.

المُنـــــاخ :

- م شبه القطبي : أقصى الشمال
- م المحيطي : الغرب
- م القاري الرطب : الوسط و الشرق
- م المتوسطي : الجنوب

ب- البشرية :

٤٩٢ مليون نسمة.

التركيب السكاني:من حيث النشاط: ز ١٠% ، ص ٣٤ % ، خ ٥٦ %.
الكثافة السكانية: ١١٤ ن/ كلم^2 .
تركيب السكان: مزيج بشري أهمهم الجنس النوردي ، جنس البحر .أ.م، القوقازي، الآري ، الألبي...
زيادة طبيعية منخفضة جدا .
تركز السكان في غرب الاتحاد.
تنوع شعوب الاتحاد من حيث اللغة و المذاهب الدينية...
ارتفاع نسبة الشيخوخة.

<u>تاريخ تشكله و مراحل توسعه: يتكون الاتحاد الأوروبي من ٢٧ دولة من خلال تطورات نذكر منها:</u>

١٩٤٤م: الاتحاد الجمركي لدول البنيلوكس (بلجيكا،هولندا، لكسمبورغ).
١٩٥١م: المنظمة الأوروبية للفحم و الحديد و ضمت الدول الثلاث السابقة إضافة إلى ألمانيا الغربية ، إيطاليا و فرنسا.
٢٥/ ٠٣ / ١٩٥٧: ميلاد المجموعة الاقتصادية الأوروبية *CEE* من خلال اتفاقية روما و ضمت الدول الست السابقة.
١٩٧٣/٠١/٠١م: انضمام ايرلندا الجنوبية ، بريطانيا ، الدنمارك.
٠١/٠١/ ١٩٨١م: اليونان.
١٩٨٦/٠١/٠١م: إسبانيا ، البرتغال.
١٩٩١/١٢/١١م: اتفاقية ماستريخت و ظهور الاتحاد الأوروبي النمسا. .
١٩٩٥/٠١/٠١م: السويد ، فنلندا، النمسا.
٠١/٠١/ ٢٠٠٤م : بولونيا، المجر، مالطا، قبرص، التشيك، سلوفاكيا سلوفينيا، إستونيا ، ليتونيا ، ليتوانيا.
٠١/٠١/ ٢٠٠٧م : رومانيا ، بلغاريا.

٣- مظاهر قوة وضعف الاتحاد الأوربي :

أ- مظاهر القوة :

قوة استهلاكها للمواد الأولية.

قوة البحث العلمي والتكنولوجي .

التفوق الصناعي و الزراعي .

قوة مساهمة الاتحاد في التجارة العالمية .

قوة المشاريع المشتركة (شركة ايربيس للطائرات - الصناعة الفضائية " أريان ") .

إلغاء الحواجز الجمركية بين دول الاتحاد (حرية التجارة).

العمل بمبدأ الأفضلية بين دول الاتحاد .

عملة واحدة " الأورو " .

ب-مظاهر الضعف :

عدم كفايتها من المواد الأولية .

تباين مستوى التطور بين دول الاتحاد .

الخلافات التجارية بين دول الاتحاد .

عدم التزام بعض دول الاتحاد بمبدأ الأفضلية .

المنافسة الخارجية (و م أ / اليابان / قوى شرق و جنوب شرق آسيا) .

شيخوخة المجتمع بسبب ضعف المواليد .

انتشار النمط الاستهلاكي الأمريكي يؤثر على خصوصيات شعوب الاتحاد

عدم استقلالية السياسة الخارجية والعسكرية للاتحاد عن السياسات الأمريكية .

عوامل القوة الاقتصادية و معوقاتها:

أ- العوامل التاريخية:

الاستفادة المبكرة من نتائج الثورة الصناعية ذات الموطن الأوروبي .

الاستفادة من الحركة الاستعمارية على صعيد توفير المواد الأولية

و الأسواق الخارجية و رؤوس الأموال.
الاستقرار السياسي بعد الحرب العالمية الثانية و الاستفادة المادية من المشاريع الأمريكية على غرار مشروع مارشال ١٩٤٧م.

ب ـ العوامل الطبيعية:

اتساع المساحة حيث يمثل الاتحاد الأوروبي ٣٩% من مساحة القارة الأوروبية الإجمالية = تعدد الموارد و الثروات.
شبكة هيدروجرافية هائلة = البحيرات و شبكة الأنهار مثل الراين الدانوب، الرون، السين، البو.
اعتدال المناخ و خصوبة التربة على غرار الأراضي المنخفضة = تنوع المحاصيل الزراعية.

ج ـ العوامل المادية:

رصيد بشري مؤهل = قوة إنتاجية تحتل المرتبة ٠٣ عالميا.
مؤهلات علمية عالية في جميع الميادين الاقتصادية.
توفر البنى التحتية على مستوى المقاييس العالمية.
ضخامة رؤوس الأموال التي استخدمت في تطور الأبحاث العلمية.

العوامل الاقتصادية:

اعتماد مبدأ الأفضلية في الزراعة و الصناعة.
إتباع سياسة مشتركة في إطار مشروع أوروبا الخضراء الذي نصت عليه اتفاقية روما ١٩٥٧م و طبق بداية من ١٩٦٢م.
اتساع المساحة الفلاحية المتميزة بطابعها السهلي.
وجود شبكة من المدن التي تنشط اقتصاد الاتحاد الأوروبي مثل مدينة فرانكفورت الألمانية.
منظومة مواصلات متطورة تربط شمال القارة بجنوبها انطلاقا من هولندا إلى إيطاليا عبر نهر الراين.
قوة العملة الأوروبية الأورو .

المعوقات :

التبعية الخارجية فيما يخص الموارد الطاقوية و المعدنية بسبب ضخامة الإنتاج الصناعي و بالتالي وقوعها تحت طائلة ضغط دول العالم الثالث.

اختلاف كبير في اللغة لتعدد المذاهب و القوميات = صعوبة التواصل.

تناقص نسبة الشباب بسبب انخفاض الزيادة الطبيعية الصافية التي أفضت على المجتمع الأوروبي الهرم إضافة إلى التفكك الأسري، تضارب المصالح و السياسات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي.

عدم احترام بعض الدول لمبدأ الأفضلية خاصة دول أوروبا الشرقية التي أصبحت تمثل عبء على الدول المتقدمة في الاتحاد.

مشاكل المياه الإقليمية بين بعض الدول الذي أحبط مشرع أوروبا الزرقاء.

حدة المنافسة الخارجية اليابانية و الأمريكية خاصة مما أدى إلى تراجع مبيعات الاتحاد في الأسواق العالمية.

مفهوم إقليم الراين: يعرف بميغابوليس أوروبا و هو عبارة عن تجمع مدن صناعية تقع في غرب ألمانيا ، شمال فرنسا، و هولندا و بلجيكا و سويسرا على مسافة ٧٥٠ كلم فإقليم الراين رواق على جانبي نهر الراين من ميناء روتردام شمالا إلى جبال الألب جنوبا بلغ عدد سكانه ٨٠ مليون نسمة يعد القلب النابض والعمود الفقري للاقتصاد الأوروبي و مسلكا هاما للتجارة و الملاحة النهرية.

عوامل قوته:

تمتع الإقليم بشبكة واسعة من طرق المواصلات و خاصة النهرية = القدرة على تحمل السفن الكبرى القادرة على نقل المواد الخام الجاهزة للتصدير.

مكمن ضخم من المعادن و عل رأسها الفحم خاصة في حوض السار و الروهر = حيوية الصناعة التعدينية + إقامة صناعة ثقيلة.

تركيز ديموغرافي الذي سمح بتوفير يد عاملة مؤهلة بعد ارتفاع الفئة المهاجرة بعد الحرب العالمية الثانية و التي بلغت ٣٠ مليون نسمة .
وجود أقدم البنوك و أكبر الشركات المالية = توفر رؤوس أموال ضخمة .
وجود موانئ نهرية على طول نهر الراين و روافده مثل ميناء لوهافر و روتردام و هامبورغ.
موروث حضاري فمنطقة الراين هي ثاني أقدم مهد للثورة الصناعية بعد حوض لندن.
حسن التنظيم الإقليمي في منطقة الراين من خلال شق قناة اصطناعية تربط بين نهر الراين و الدانوب = زيادة في الوزن التجاري و الاقتصادي لمنطقة الراين القلب النابض للاقتصاد الأماني من جهة و محور أساسي لاقتصاديات دول القارة من جهة أخرى.

٥- الواجهة البحرية في شمال و غرب الاتحاد:

تمتلك أوروبا واجهة بحرية شمالية مطلة على بحر الشمال و غربية مطلة على المحيط الأطلسي تعد الأكثر نشاطا في العالم من خلال مجموعة من الموانئ على غرار ميناء هامبورغ (شرق ألمانيا) و لوهافر (غرب فرنسا) و روتردام (شمال هولندا) و أنفار (بلجيكا).
تساهم الواجهة في حركة المبادلات التجارية من خلال الانفتاح على العالم الخارجي خاصة مع كندا و الولايات المتحدة الأمريكية = حيوية التبادل التجاري.
تجمع القوة الاقتصادية الكبرى في الاتحاد على هذه الواجهة (ألمانيا / فرنسا / بريطانيا ...)
توفير ثروة سمكية ضخمة بعد إطلاق مشروع أوروبا الزرقاء = عائدات مالية + مصدر أساسي للتغذية.

تخفيض تكاليف النقل و التنقل بين دول أوربا و بقية دول العالم عن طريق النقل البحري.
توفير الملايين من مناصب الشغل بفضل التجارة البحرية فميناء روتردام ينفرد بنصف المبادلات التجارية و أول ميناء بترولي في العالم و ثاني ميناء للسلع بع ميناء نيويورك.

٦- دور ظاهرة التكتل في بناء الاتحاد الأوربي: ساهم التكتل في :

استرجاع دول أوروبا مكانتها الاقتصادية و السياسية بعد الحرب العالمية الثانية(تناسي أحقاد الماضي بعد التجربة الجمركية الناجحة سنة ١٩٤٤م).
تنظيم البيت الأوروبي بهدف مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية .
التخلص من الضغوطات الخارجية و خاصة الأمريكية (التخلص من قيود مشروع مارشال)
أصبحت العملة الأوروبية بعد الاتحاد أقوى العملات العالمية قادرة على منافسة الدولار الأمريكي و الين الياباني بل التفوق عليهما في بعض الأحيان.
تحول الاتحاد إلى القوة الديموجرافية الثالثة عالميا بعد الصين و الهند و أحد أقطاب الثالوث العالمي (و م أ / اليابان).
قوة زراعية و صناعية معتبرة ناتجة عن التكتل و أكبر سوق استهلاكية في العالم .

مظاهر القوة الاقتصادية العالمية للإتحاد الأوربي :-

في الميدان الزراعي:

خريطة زراعية لدول الإتحاد الأوربي (خلف البطاقة الفنية)

جدول لأهم المنتجات الزراعية في دول الإتحاد الأوربي

المنتوج	الكمية	النسبة	المنتوج	الكمية	المنتوج	الكمية	النسبة
القمح	٦٥م ط	١٢.٣ %	الأغنام	٩٢م ر	البنجر س	٩٠م ط	٣٢.٥ %
الشعير	٥٠م ط	٥٢%	الخنازير	١٠٠م ر	البطاطا	٤١.٣ م	١٣.٤ %
الذرة	٢٤م ط	٤.٥%	الحليب	١٢٢م ط	الكروم	/	٦٢.٥ %
اللحوم	٢٣.٣م		الزبدة	٢٥٠٠ م	الأبقار	٨٦م ر	/
الجبن	٤٤٠٠ م						

التعليق على الخريطة والجدول معا :

١- تتنوع المنتجات الفلاحية بدول الإتحاد الأوربي، إذ تحتل المراتب الأولى

في بعض المنتجات الزراعية كالحبوب والبنجر السكري والبطاطا والكروم بالإضافة الى المنتجات الحيوانية كاللحوم والحليب ومشتقاته

٢- تختلف مناطق انتشار المزروعات حسب تنوع المناطق المناخية، حيث تنتشر زراعة الحبوب في كل من فرنسا(حوض باريس) وإيطاليا (سهل البو) بلجيكا(سهل الفلاندر) ووسط ألمانيا وميدلاند وبين ميغهام ببريطانيا

٣- توفر تربية الماشية حوالي ١٦ % من الإنتاج العالمي للحوم وحوالي ٢٥ % من إنتاج الحليب و٢٨% من إنتاج الزبدة و٣٢.٥% من إنتاج الجبن وتنتشر تربية ألأبقار بكل من فرنسا هولندة وبلجيكا وألمانيا والدنمارك وبولونيا...إلخ

ومنه نستنتج أن الإتحاد الأوربي يشكل قوة زراعية عالمية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية ومهيمنة على السوق العالمية خاصة جنوب البحر المتوسط التي تعتبر سوق أوربية بإمتياز بفعل عوامل تاريخية وجيوسياسية فماهي أسس هذه القوة الزراعية؟

أسس القوة الزراعية في الإتحاد الأوربي:

- الطبيعية :

اتساع المساحة الصالحة للزراعة وهي أكثر من نصف المساحة العامة أي حوالي ٢مليون كلم مربع (٢٠٠ مليون هكتار)من بين ٣.٢ م/كلم مربع.

الرتابة والإستواء اللتان تميزان السطح وهو ما سهل استغلال الإمكانيات المتاحة .

المناخ الملائم المتميز بالتنوع والاعتدال وكثرة التساقط حيث تجاوز ١٠٠٠ملم سنويا

تنوع التربة وخصوبتها .

وجود شبكة نهرية هامة منتظمة الجريان.مثل: الدانوب، التايمز، الدون، السين ....

- العوامل البشرية والتكنولوجية:

وفرة اليد العاملة ذات الكفاءة العالية التي تمثل في المتوسط ما نسبة ٨.٥% وهي مختلفة من دولة لأخرى حيث تتراوح بين ٢% (بريطانيا) و٢٤.٥% (اليونان) .

تكثيف استخدام الطرق العلمية الحديثة والاستفادة من نتائج البحث العلمي الفلاحي ، وإتباع الدورة الزراعية و على طرق إنتاج متطورة كانتقاء البذور والفصائل الجيدة واعتماد التهجين...

استصلاح الأراضي الزراعية في هولندة وبلجيكا وايرلندا وإسبانيا مما وفر لدول الإتحاد مساحات زراعية إضافية قدرت بحوالي ٢مليون هكتار.

وفرة رؤوس الأموال التي توفرها دول الإتحاد عن طريق الصندوق الأوربي والضمان الزراعي.
توفر البناءات التحتية من وسائل تخزين وتبريد ونقل.
استخدام المكننة على أوسع نطاق حيث تعتبر بريطانيا على سبيل المثال لا الحصر مستودعا للجرارات الأوروبية.
توفر دول الإتحاد الأوربي على ١٠ جامعات فلاحية و ١٨٠٠ نادي فلاحي.
اتساع الأسواق الإستهلاكية الداخلية والخارجية .
ملاحظة: بالرغم من هذه القوة الزراعية التي تتمتع بها دول الإتحاد الأوربي إلاَّ أنها تعاني من بعض المشاكل .
تعرف الفلاحة في إطار الاتحاد الأوربي عدة مشاكل : يواجه تطبيق مبادئ السياسة الفلاحية المشتركة بعض المشاكل منها :
ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية .
تزايد الإنتاج الفلاحي لبدان الاتحاد نتيجة لدعم أسعار المنتجات أدى إلى تقليص حجم الواردات وبالتالي قلة الاقتطاعات التي كانت تفرض على الواردات وتشكل المورد المالي لدعم الصادرات.
سياسة دعم الأسعار الفلاحية لا يستفيد منها في الغالب إلا كبار الفلاحين حيث يلاحظ أن ٨٠ بالمائة من المساعدات توجه إلى ٢٠ بالمائة من الفلاحين الكبار.
تختلف ظروف الفلاحة بين بلدان الإتحاد وذلك من حيث : المناخ والتربة نسبة السكان العاملين في الفلاحة ونقل هذه النسبة في اليونان إلى ٢٥ بالمائة من مجموع إسكان النشيطين.
تؤدي مجموع هذه العوامل إلى اختلاف تكاليف الإنتاج الفلاحي بين بلدان الاتحاد وتحد بالتالي من توحيد أسعار المنتجات الفلاحية.

<table dir="rtl">
<tr><td>صناعة الحديد والصلب</td><td>مرتبة ع I</td><td>١٣٠ م طن</td><td colspan="3">فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بريطانيا .</td></tr>
<tr><td>الصناعة المعدنية</td><td colspan="2">الألمنيوم : فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا</td><td>النحاس : بلجيكا</td><td>القصدير : ألمانيا</td><td>الرصاص : بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا</td></tr>
<tr><td rowspan="5">الصناعة الميكانيكية</td><td colspan="2">السيارات : ١٢.٤ مليون</td><td colspan="3">الدول المنتجة : ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا بريطانيا ، السويد .
الشركات : فيات ، رونو ، بيجو ، مارسديس فورزفاقن ...</td></tr>
<tr><td>الطائرات</td><td colspan="4">الدول المنتجة : ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بريطانيا ، بلجيكا هولندا .
الشركات : أربيس ١١١٠ ، بوينغ ٧٥٠٣ ، الكونكورد ، ميراج العسكرية ...</td></tr>
<tr><td colspan="2">السفن</td><td colspan="3">الدول المنتجة : ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا بريطانيا ، بلجيكا ، هولندا .</td></tr>
<tr><td colspan="2">العتاد الحربي</td><td colspan="3">بريطانيا ، فرنسا .</td></tr>
<tr><td colspan="5">الصناعة الآلية : المصانع الجاهزة وأدوات التجهيز مثل الرافعات والجرارات ويتمركز انتاجها في ألمانيا .</td></tr>
<tr><td>الصناعة الكيمياوية</td><td colspan="5">تكرير البترول والأسمدة والأدوية والبلاستيك والإسمنت : ألمانيا ، فرنسا إيطاليا ، بريطانيا ، هولندا</td></tr>
<tr><td>الصناعة الإلكترونية</td><td colspan="5">العقول الإلكترونية وأجهزة التلفزة والفيديو : ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا .</td></tr>
<tr><td>الصناعة النسيجية</td><td colspan="5">الألبسة وغيرها وعرفت تراجعا : ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بريطانيا ، بلجيكا .</td></tr>
<tr><td>الصناعة الغذائية</td><td colspan="5">السكر والزيت والألبان والمعلبات ، وتتوفر في كل دول المجموعة .</td></tr>
</table>

- التعليق على الخريطة والجدول – في القطاع الصناعي:

تتجلى قوة الصناعة في الإتحاد الأوروبي في تنوعها ومكانتها العالمية وأقاليمها الصناعية الكبرى والمتمثلة في:

حوض لندن ، ميدلاند ، ليفربول ، بلاد الغال في بريطانيا / حوض باريس ليون ، مارسيليا ، بوردو في فرنسا .

حوض الروهر ، الراين ، هامبورغ ، برلين ، هانوفر بألمانيا /اقليم مونس شارل ، روا ، بروكسل ، اينفر ببلجيكا .

اقليم البو ، نابولي ، ميلانو ، فلورانسا بإيطاليا. /حوض مدريد ، اشبيلية برشلونة بأسبانيا.

اقليم أمستردام ، روتردام بهولندا .

تحتل صناعة الاتحاد الأوربي المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية خاصة الصناعة الثقيلة والميكانيكية والصناعات الكيماوية، والصناعة الالكترونية والصناعات الفضائية (أريان)، بالإضافة إلى منتجات أخرى كالنسيج والمواد الغذائية.

ترتكز القوة الصناعية للإتحاد الأوربي على مجموعة من الأسس :

١ -عوامل طبيعية:

الفحم	٢٤٠ م طن	فرنسا ، ألمانيا ، بلجيكا، اسبانيا ، بريطانيا .
البترول	١٥١ م طن	بلجيكا ، الدانمارك ، بريطانيا .
الغاز الطبيعي	١٩٧ م٣	هولندا ، بريطانيا .
ط الكهربائية	١٨٠٠ مليار كيلواط	فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا.
ط النووية	٧٠٠ مليار	فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، السويد ، بريطانيا ، هولندا .
الحديد	٣٠ م طن	فرنسا ، ألمانيا ، السويد ، اسبانيا ، بريطانيا .
البوكسيت	٥ م طن	فرنسا ، اليونان .
الرصاص	١٤٥ ألف طن	السويد ، ألمانيا ، إيرلندا ، اسبانيا ، اليونان .
الزنك	٥٩٨ ألف طن	ألمانيا ، إيرلندا ، اسبانيا.
اليورانيوم	٤٠٠٠ طن	فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا .
النحاس	١٧٥ ألف طن	البرتغال .

٢-عوامل بشرية:

يتوفر الاتحاد الأوربي على ثروة بشرية قوامة ٣٧٢ مليون ساكن ١٩٩٥(٤٩٠مليون عام٢٠٠٧) وهو ما يمكن الاتحاد من سوق استهلاكية واسعة ذات مداخيل مرتفعة ومستوى عيش عال كما تتميز بوفرة اليد العاملة المؤهلة(حوالي ٢٠٠ م عامل يشتغل في الصناعة ٣٠ %) والاستفادة من التقاليد الصناعية والتجارية لأوربا .

كما يؤطر الإنتاج الصناعي تنظيم رأسمالي فعال يستفيد من تدخل الاتحاد والمتمثل في تقديم القروض.

كما يستفيد من قوة التركيز الرأسمالي وتستفيد الصناعة من التقدم التكنولوجي الكبير الذي تدعمه البحوث العلمية المستمرة، وقد أصبحت الكهرباء النووية تحتل ٣١% من الإنتاج العام للكهرباء. ويسهل استثمار المؤهلات المذكورة بفضل ما يتوفر عليه الإتحاد الأوربي من شبكة كثيفة ومتطورة.

استنتاج: بالرغم من القوة الصناعية للإتحاد الأوربي إلا أنه يعاني جملة من المشاكل فما هي هذه المشاكل ؟

مشاكل الصناعة :

١- فقر أغلبية دول الإتحاد للموارد الأولية الطاقوية والمعدنية حيث تعاني من التبعية للخارج تستورد ٧٠ % .

٢- المنافسة الخارجية خاصة من طرف الو.م.أ واليابان ، والمنافسة الداخلية بين الدول الأعضاء.

٣- تلويث البيئة .

٤- عدم احترام مبدأ الأفضلية في المبادلات التجارية . .

٥ - تقلص الأسواق الخارجية بسبب ظهور صناعات بدول العالم الثالث .

اختلال التوازن الاقتصادي مما أدى إلى سيطرة الدول الأكثر تطورا

(كفرنسا وبريطانيا وألمانيا) على دول المجموعة .
ارتفاع نسبة البطالة (١٠%) بسبب استخدام الآلة .
كثرة الإضرابات.
ركود بعض الصناعات لقدم تجهيزاتها .
١٠ - الرسوم الباهظة المفروضة على المنتجات الأوربية في أسواق الدول الكبرى .

III التجارة الخارجية في دول الإتحاد الأوربي :-

يمثل الإتحاد الأوربي أول قوة تجارية في العالم :

١- ترجع القوة التجارية للإتحاد إلى عدة عوامل : -إنتاج صناعي وفلاحي كبير، شبكة كثيفة من وسائل الاتصال، أسطول تجاري كبير كما تساهم المبادلات التجارية للإتحاد بنسبة ١٧ بالمائة من التجارة العالمية وهي بذلك تحتل الرتبة الأولى في العالم.

٢- كما يقيم الاتحاد الأوربي علاقات تجارية مع جميع أنحاء العالم، وتتميز لهذه العلاقات بتوازن الميزان التجاري مع

البلدان المتقدمة ويرتبط الاتحاد مع بعض بلدان العالم الثالث بعلاقات تجارية تنظمها اتفاقيات كما هو الشأن مع بعض بلدان إفريقيا والكاراييب والمحيط الهادي وآخر هذه الاتفاقيات هي اتفاقية لومي الرابعة ١٩٩١ والتي تضم ٦٩ بلدا .

نوع المنتوج	الصادرات	الواردات
آلات ووسائل نقل	٤٠.٥ %	١٦.٥ %
مواد مصنعة	٣٣.٥ %	١٩ %
مواد كيمياوية	١١.٥ %	٥ %
الانتاج الفلاحي والغذائي	٧ %	١١ %

الانتاج الطاقوي	٥ %	٣٧ %
مواد أولية	٢.٥ %	١١.٥ %

طبيعة المبادلات التجارية :

الصادرات : تتمثل في المواد المصنعة المختلفة كأدوات التجهيز ووسائل النقل والمواد الكيماوية والآلات الإلكترونية والعتاد الحربي والمواد الغذائية وبلغت قيمتها عام ١٩٩٦ حوالي ٢١١٠.٤٢ مليار دولار .

الواردات : تتمثل في مصادر الطاقة والمعادن والمواد الغذائية وبعض المنتجات الصناعية ، وبلغت قيمتها سنة ١٩٩٦ ما يقارب ١٩٨٨.٩٤ مليار دولار .

مناطق التبادل التجاري : تتعامل دول.إ.أ مع كل بلدان العالم ، حيث نجدها تستورد المواد الأولية من بلدان العالم الثالث مقابل حصولها على أدوات التجهيز أو الاستفادة من قروض أو خبراء وتقنيين لتحقيق مشاريع تنموية مختلفة ، كما تتعامل مع دول أوربا الشرقية فقد ساهمت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا في بناء مصانع لإنتاج السيارات مقابل الغاز الطبيعي من روسيا ، وتتعامل مع العالم الرأسمالي خاصة الو.م.أ وكندا واليابان .

الميزان التجاري : عرف الميزان التجاري خلال السبعينات والثمانينات عجزا بسبب الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم المصنع وضخامة الواردات

إلا أنه عرف تحسنا خلال التسعينات بحيث سجل فائضا .

مشاكل التجارة :

فقرها للمواد الأولية وبالتالي تبعية للخارج ومعاناة من العجز التجاري بسبب زيادة الواردات عن الصادرات وارتفاع أسعار المواد المستوردة .

المنافسة الداخلية خاصة بين بريطانيا وألمانيا في المواد الصناعية ، وبين

ايطاليا وفرنسا في المواد الزراعية كالخمور ..
المنافسة الخارجية خاصة من طرف الو.م.أ واليابان .
ضعف الاستثمارات الأوربية في الو.م.أ واليابان .
عدم احترام مبدأ الأفضلية في المبادلات التجارية .

الإتحاد الأوربي

يعتبر الإتحاد الأوربي أحد أقطاب الثالوث المتصدر للاقتصاد العالمي. ويرجع تأسيسه إلى محاولات الاندماج التي قامت بها بعض بلدان أوربا الغربية عبر مجموعة من المعاهدات انتهت بمعاهدة ماستريخت التي دخلت حيز التطبيق في فاتح جوان ١٩٩٣ .تحولت أوربا الغربية من التعاون في بعض القطاعات الاقتصادية إلى الاندماج الاقتصادي التدريجي : شهدت دول أوربا الغربية تحولات من التعاون المحدد إلى الاندماج الاقتصادي بشكل تدريجي، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى إعادة بناء اقتصادي ويتبلور ذلك في عدة منظمات اقتصادية هي المجموعة الأوربية للفحم والصلب C.E.C.A وتضم دول النيلوكس (بلجيكا وهولندا وللكسمبورغ) وفرنسا وألمانيا الغربية. وقد تأسست سنة ١٩٥١ مستهدفة جعل إمكانات الدول السنة رهن إشارة المجموع – الأراطوم في سنة ١٩٥٧. أسست الدول السنة منظمة الأواطوم التي تهدف إلى تسهيل استعمال الطاقة النووية حتى يمكن الحصول على الكهرباء بتكاليف قليلة .

كما تم توقيع معاهدة روما التي حددت بموحيها أهداف المجموعة الأوربية وذلك في مارس ١٩٥٧. مرت المجموعة الاقتصادية الأوربية بأربع مراحل رئيسية انتهت تكوين الاتحاد الأوربي :

* المرحلة الأولى ١٩٦٩ – ١٩٥٧: اتسمت هذه المرحلة بالشروع في تطبيق بعض بنود معاهدة روما. حيث تم التخفيف من الحواجز الجمركية وإقرار السياسة الفلاحية المشتركة. حيث دخلت حيز التنفيذ منذ ١٩٦٢

ونصت على دعم أسعار المنتجات الفلاحية عن طريق تدخل المجموعة. كما استطاعت المجموعة الإقتصادية الأوربية تحقيق حرية مرور اليد العاملة داخل المجموعة (١٩٦٨) واستقرارها للعمل داخل أي بلد عضو دون تمييز في شروط العمل.

المرحلة الثانية ١٩٧٨ – ١٩٧٠ : تعرضت دول الإتحاد إلى أزمتين : تتمثل الأزمة الأولى في إقرار و.م.أ إلغاء استبدال الدولار بالذهب في ١٥ غشت ١٩٧١ وتحديد مجال تقويم العملات. كما تم وضع نظام نقدي أوربي S.M.E دخل حيز التنفيذ في ١٣ مارس ١٩٧٩ ويتعلق بوضع وحدة حسابية جديدة بين دول المجموعة تدعى E.C.U .أما الأزمة الثانية تمثلت في أزمة البترول ١٩٧٣ والتي دفعت الدول الأعضاء إلى الإنطواء على نفسها. إلا أن المجموعة عادت إلى تعزيز مسيرتها الاندماجية بالاتفاق على مبدأ انتخاب برلمان أوربي بالاقتراع العام المباشر والذي أجري لأول مرة في يونيو ١٩٧٩ .

المرحلة الثالثة ١٩٨٥-١٩٧٩ : تحرز التعاون بين دول الأعضاء حيث تم إحداث نظام الحصص لتحديد إنتاج الصلب داخل المجموعة وأحدث جواز سفر أوربي وتم الاتفاق على سياسة موحدة للصيد البحري. إلا أن ذلك لم يمنع من بروز خلافات بين دول الأعضاء .

المرحلة الرابعة : انطلاقا من ١٩٨٦ تميزت بتوقيع دول الأعضاء على معاهدتين هما : الفصل الوحيد : *L'acte umique* في فبراير ١٩٨٦ وينص على إنشاء سوق أوربية واسعة وموحدة .

- معاهدة ماستريخت في ١٠ ديسمبر ١٩٩١ التي تجسد فعليا روح معاهدة روما وتعد مرحلة خاصة في بناء أوربا موحدة. وطبقت هذه المعاهدة في فاتح نوفمبر ١٩٩٣.

أقام الإتحاد الأوربي مجموعة من المؤسسات ذات الاختصاص الأوربي :
تم إنشاء عدة مؤسسات للإشراف على تسيير شؤون الاتحاد تتمثل في المجلس الأوربي واللجنة الأوربية ومجلس الاتحاد الأوربي والبرلمان الأوربي.
قوة اقتصاد دول الاتحاد الأوربي :تحتل صناعة الاتحاد الأوربي المرتبة الثانية في العالم :
ترتكز القوة الصناعية للإتحاد الأوربي على مجموعة من الأسس :
يتوفر الاتحاد الأوربي على ثروة بشرية قوامة ٣٧٢ مليون ساكن ١٩٩٥(٤٩٠مليون عام٢٠٠٧) وهو ما يمكن الاتحاد من سوق استهلاكية واسعة ذات مداخيل مرتفعة ومستوى عيش عال كما تتميز بوفرة اليد العاملة المؤهلة للاستفادة من التقاليد الصناعية والتجارة لأوربا ، كما يؤطر الإنتاج الصناعي تنظيم رأسمالي فعال يستفيد من تدخل الاتحاد والمتمثل في تقديم القروض. كما يستفيد من قوة التركيز الرأسمالي وتستفيد الصناعة من التقدم التكنولوجي الكبير الذي تدعمه البحوث العلمية المستمرة، وقد أصبحت الكهرباء النووية تحتل ٣١ من الانتاج العام للكهرباء. ويسهل استثمار المؤهلات المذكورة بفضل ما يتوفر عليه الإتحاد الأوربي من شبكة كثيفة ومتطورة.
أدت كل هذه العوامل إلى وجود إنتاج صناعي كبير ومتنوع :
تتمثل أهم الصناعات في الفروع التالية : الصناعة الكيماوية : تمثل أقوى الصناعة في الاتحاد الأوربي وتباشر هذه الصناعة من طرف مجموعة من المؤسسات تحتل مراتب أولى بين المؤسسات الكيماوية مثل باليير .
- الصناعة الحديدية : تواجه صعوبات تعود بصفة خاصة إلى فائض الإنتاج والمنافسة الشديدة من طرف البلدان الجديدة وينتج الاتحاد ١١ بالمائة من الانتاج العالمي للألمنيوم .

- الصناعة الميكانيكية : تعرف هذه الصناعة ازدهارا كبيرا حيث يقدم الاتحاد الأوربي ٤٠ بالمائة من الإنتاج العالمي للأدوات الأولية .
- الصناعة العالمية التكنولوجيا : تعتبر صناعة الفضاء من بين صناعات العالمية التكنولوجيا المزدادة في الإتحاد الأوربي.
يتطور الإنتاج الفلاحي بفضل ملائمة الظروف الطبيعية وتقدم التقنيات المستعملة : تستفيد الفلاحة من ظروف طبيعية جد ملائمة فالسهول والهضاب شاسعة والمناخ متنوع حيث تتمثل الظروف الطبيعية في امتداد السهول ذات التربة الخصبة كالسهل الأوربي الكبير، ووجود مناخ معتدل عموما رغم تنوعه وقد أدى ظهور التعاونيات واستعمال الأسمدة والبذور الجيدة إلى التغلب على شكل صغر حجم المستغلات وقلة اليد العاملة في القطاع الفلاحي كما تستفيد الفلاحة من دعم أسعار منتجاتها في إطار السياسة الفلاحية المشتركة الشيء الذي جعل إنتاجها الفلاحي يتسم بالوفرة والتنوع.
يمثل الإتحاد الأوربي أول قوة تجارية في العالم : ترجع القوة التجارية للإتحاد إلى عدة عوامل : -إنتاج صناعي وفلاحي كبير، شبكة كتبية من وسائل الاتصال، أسطول تجاري كبير كما تساهم المبادلات التجارية للإتحاد بنسبة ١٧ بالمائة من التجارة العالمية وهي بذلك تحتل الرتبة الأولى في العالم. كما يقيم الاتحاد الأوربي علاقات تجارية مع جميع أنحاء العالم، وتتميز لهذه العلاقات بتوازن الميزان التجاري مع البلدان المتقدمة .
ويرتبط الاتحاد مع بعض بلدان العالم الثالث بعلاقات تجارية تنظمها اتفاقيات كما هو الشأن مع بعض بلدان إفريقيا والكاراييب والمحيط الهادي وآخر هذه الاتفاقيات هي اتفاقية لومي الرابع ١٩٩١ والتي تضم ٦٩ بلدا .

مشاكل الاتحاد الأوربي :

تمثل الشيخوخة المجتمع الأوربي أهم مشاكل الديمغرافية : يسكن الدول ١٥ المكونة للإتحاد الأوربي حوالي ٣٧٢ مليون نسمة على مساحة تقدر بـ ٢٣ مليون كيلو متر مربع، مما يجعل الكثافة السكانية من أكبر الكثافات في العالم ، إلا أن الاتحاد الأوربي يعرف مشكلا ديمجرافيا يتمثل في الخصوص في الارتفاع نسبة الشيوخ التي تبلغ في لمعدل ١٤,٥ بالمائة ويرجع ذلك إلى الخسائر البشرية الناجمة عن الحربين العالميتين وإلى ضعف التزايد الطبيعي، ويضع بطء وثيرة النمو الديمجرافي أو انعدامه في بعض الحالات مشكلا أمام الاقتصاد الأوربي إذ جل الطلب على المنتجات في انخفاض لايعوضه أحيانا سوى لارتفاع مستوى الاستهلاك لدى الأوربيين.

تعاني بلدان الاتحاد الأوربي من مشكل التباين الإقليمي، تختلف الاستفادة من النهضة الاقتصادية بين اقليم وآخر داخل كل بلد عضو في الاتحاد بحيث يزداد تصنيع بعض الأقاليم أو يعاد تصنيعها على أسس تقنية دينية تظل نمو أقاليم أخرى مثل الجنوب ضعيفة. ومن أجل الحد من هذا التباين الإقليمي نصت معاهدة روما على ضرورة الحفاظ على النمو المنسجم لجميع الأقاليم تم تأكدت هذه الفكرة بأحداث صندوق الأوربي للإنماء الجوي ١٩٧٥. إلاَّ أن هذه الجهود لم تستطع الحد من هذا المشكل. كما يظهر التباين كذلك بين بلد وآخر من بلدان الإتحاد حيث يلاحظ هذا التباين بصفة عامة بين بلدان شمال الاتحاد المزدهرة وبلدان جنوبه المتأخرة نسبيا ففي الشمال تتمركز الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة بينها يعرف الجنوب بالمقابل تمركز الأنشطة الأقل تطورًا.

تعرف الفلاحة في إطار الاتحاد الأوربي عدة مشاكل : يواجه تطبيق مبادئ السياسة الفلاحية المشتركة بعض المشاكل منها : - ارتفاع اسعار المنتجات الفلاحية - تزايد الانتاج الفلاحي لبدان الاتحاد نتيجة لدعم أسعار المنتجات أدى إلى تقليص حجم الواردات وبالتالي قلة الاقتطاعات التي كانت تفرض على الواردات وتشكل المورد المالي لدعم الصادرات.

سياسة دعم الأسعار الفلاحية لا يستفيد منها في الغالب إلاَّ كبار الفلاحين حيث يلاحظ أن ٨٠ بالمائة من المساعدات توجه إلى ٢٠ بالمائة من الفلاحين الكبار.

تختلف ظروف الفلاحة بين بلدان الإتحاد وذلك من حيث : المناخ والتربة نسبة السكان العاملين في الفلاحة ونقل هذه النسبة في اليونان إلى ٢٥ بالمائة من مجموع السكان النشيطين.

تؤدي مجموع هذه العوامل إلى اختلاف تكاليف الانتاج الفلاحي بين بلدان الاتحاد وتحد بالتالي من توحيد أسعار المنتجات الفلاحية.

١٩٤٤أثناء ح ع٢	إتحاد البينيلوكس وهو إتحاد جمركي ضم بلجيكا هولندة لكسمبورغ
١٩٤٨/٠٤/١٦	المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي للاستغلال الغلاف المالي لمشروع مارشال
١٩٥١/٠٤/١٨	المنظمة الأوروبية للحديد والفحم وضمت كل من دول البنيلوكس فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا.

١٩٥٧/٠٣/٢٥	المنظمة الأوروبية للطاقة الذرية وترمي إلى استغلال الطاقة النووية في الصناعة من أجل رفع المستوى المعيشي لأعظائها(EURATOM)ثم المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE)وضمت كل من دول البينيلوكس وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبدأت العمل رسميا في ٠١جانفي١٩٥٨ وقد تحول اسمها سنة ١٩٩٣ إلى الإتحاد الأوربي L'U.E
١٩٧٢/١/١	انضمام بريطانيا وايرلندة والدنمرك
١٩٨١/١/١	اليونان
١٩٨٦/١/١	أسبانيا و البرتغال
١٩٩١/١٢/٩	اتفاقية ماستريخت من أجل تطبيق الوحدة النقدية (الإيكو)صادرة عن بنك مركزي أوروبي .
١٩٩٥/١/١	إنضمام النمسا وفلندة والسويد
١٩٩٥/١٢	مؤتمر مدريد لتوحيد العملة الأوروبية مع بداية القرن واعتماد اليورو بدل الإيكو.
١٩٩٩/١/١	تاريخ بداية التعامل باليورو في الأسواق المالية الأوروبية
٢٠٠٢/١/١	تاريخ بداية التعامل بالأوراق النقدية الجديدة في كل الدول الأوروبية التي تعتمد اليورو كعملة متداولة في السوق(١٢دولة) من ١٥دولة لعام١٩٩٥م ماعدا(السويد،الدنمرك،بريطانيا)

٠١/ماي/٢٠٠٤	إنضمام ١٠دول جديدة هي بولونيا،المجر، قبرص،جمهورية التشيك سلوفاكيا ،استونيا، مالطا، سلوفينيا ،ليتوانيا، ليتونيا
٢٠٠٧/٠١/٠١	انضمام بلغاريا ورومانيا في نفس السنة تنضم سلوفينيا الى العملة الموحدة اليورو

الرقم	الدولة	عاصمتها	نظامها	المساحة كلم٢	السكان م/ن
٠١	بلجيكا	بروكسل	ملكي	٣٠٥٢٨كلم٢	١٠١٦٥٠٥٩
٠٢	هولندة	أمستردام	ملكي	٤١٥٢٦كلم٢	١٥٦٤٩٧٢٩
٠٣	لكسمبورغ	لكسمبورغ	ملكي	٢٥٨٦كلم٢	٤٢٠٤١٥
٠٤	فرنسا	باريس	جمهوري	٥٤٣٩٦٥كلم٢	٥٨٦٠٩٢٨٥
٠٥	ألمانيا	برلين	جمهوري	٣٥٦٩٧٠كلم٢	٨٢٠٧١٧٦٥
٠٦	إيطاليا	روما	جمهوري	٣٠١٣٢٣كلم٢	٥٦٨٣٠٥٠٨

٠٧	بريطانيا	لندن	ملكي	٢٤٤١١٠كلم٢	٥٧٥٩١٦٧٧
٠٨	ايرلندة	دبلن	جمهوري	٧٠٢٧٣كلم٢	٣٦٠٦٩٥٢
٠٩	الدنمرك	كوبنهاغن	ملكي	٤٣٠٩٤كلم٢	٥٣٠٥٠٤٨
١٠	اليونان	أثينا	جمهوري	١٣١٩٥٧كلم٢	١٠٦١٦٠٥٥
١١	أسبانيا	مدريد	ملكي	٥٠٥٩٩٠كلم٢	٣٩١٠٧٩١٢
١٢	البرتغال	لشبونة	جمهوري	٩٢٣٤٥كلم٢	٩٩٣١٠٤٥
١٣	النمسا	فيينا	جمهوري	٨٣٨٥٨كلم٢	٨١٣٢٥٠٥
١٤	فنلندة	هلسنكي	جمهوري	٣٣٨١٤٥كلم٢	٥١٣٧٢٦٩
١٥	السويد	ستوكهولم	ملكي	٤٤٩٩٦٤كلم٢	٨٨٦٥٠٥١
١٦	بولونيا	فرصوفيا	جمهوري	٣١٢٦٨٤كلم٢	٣٨٦٣٥١٤٤
١٧	المجر	بوداباست	جمهوري	٩٣٠٣٠كلم٢	١٠٠٠٦٨٣٥

١٨	قبرص	نيقوسيا	جمهوري	٩٢٥١كلم٢	٧٨٦١٣٣
١٩	التشيك	براغ	جمهوري	٧٨٨٦٤كلم٢	١٠٢٤١١٣٨
٢٠	سلوفاكيا	براتيسلافا	جمهوري	٤٩٠٣٥كلم٢	٥٤٣١٣٦٣
٢١	استونيا	تالين	جمهوري	٤٥٢٢٧كلم٢	١٣٣٢٨٩٣
٢٢	ليتوانيا	فيلنيوس	جمهوري	٦٥٣٠٠كلم٢	٣٥٩٦٦١٧
٢٣	ليتونيا	ريغا	جمهوري	٦٣٧٠٠كلم٢	٢٢٩٠٢٣٧
٢٤	سلوفينيا	لجيبلجانا	جمهوري	٢٠٢٥٣كلم٢	٢٠١١٠٧٠
٢٥	بلغاريا	صوفيا	جمهوري	١١٠٩٩٤كلم٢	٧٤٥٠٣٤٩
٢٦	رومانيا	بوخارست	جمهوري	٢٣٧٥٠٠كلم٢	٢٢٣٢٩٩٧٧
٢٧	مالطا	لافالات	جمهوري	٣١٦كلم٢	٣٩٨٥٣٤
المساحة العامة		٤.٣٢٢.٧٨٨كلم٢		عدد السكان	٤٧٦.٥٥٠.٥٦٥ نسمة

يحظى الاتحاد الأوربي بإمكانات هامة تجعل منه قوة اقتصادية إذ يعد من الأقطاب الثلاث المتحكمة في الاقتصاد الدولي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ويتميز الاتحاد الأوربي بتنوع إنتاجه الفلاحي

والصناعي والخدمات. فما هي أهداف الاتحاد الأوربي ؟ ماهي المراحل التي اجتازها لتحقيق هذه الأهداف؟ أين تمت عوامل الاندماج بين دولة ؟ وما هي أهم مظاهر هذا الاندماج؟

I) تعددت أهداف ومراحل تكوين الاتحاد الأوربي:

١- أهداف الاتحاد الأوربي:

يتكون الاتحاد الأوربي من مجموعة من الدول الأوربية الديمقراطية التي قررت العمل كمجموعة وتعود ظروف إنشائه الى الحرب العالمية الثانية حيث تبلورت فكرة التعاون الاقتصادي بين بلدان أوربا الغربية عند إعادة بناء اقتصادياتها التي خرجت منهارة من الحرب وانصب التعاون بالأساس بين ست دول على التجارة والاقتصاد وحاليا يتكون الاتحاد الأوربي ٢٧ دولة (٢٠٠٧).

وقد تأسس الاتحاد الأوربي على مجموعة من المبادئ المشتركة بين الدول الأعضاء وهي :

الحرية والديمقراطية + احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما يحترم الاتحاد الهوية الوطنية للدول الأعضاء.

ويسعى الاتحاد إلى تحقيق الأهداف التالية:

التقدم الاقتصادي والاجتماعي+الرفع من مستوى التشغيل + تحقيق تنمية مستدامة وذلك عن طريق خلق فضاء دون حدود داخلية وتقوية التلاحم الاقتصادي والاجتماعي وتأسيس وحدة اقتصادية ذات عملة موحدة.

٢- مراحل تكوين الاتحاد الأوربي:

تعود فكرة الاتحاد الأوربي إلى سنة ١٩٥١ حينما تأسست المجموعة الأوربية للفحم والصلب إذ ألغيت الحواجز المتعلقة بتبادل هذه المواد ثم تأسست السوق الأوربية المشتركة سنة ١٩٥٧ من طرف ست بلدان

فرنسا.ألمانيا + إيطاليا +بلجيكا+ هولندا وللكسمبورغ وبناء على معاهدة تأسيس السوق الأوربية المشتركة أصبح لكل بلد أوربي الحق في طلب عضوية الانضمام إليه وقد عرف انضمام عدة بلدان على فترات تاريخية هي:

١٩٧٣ انضمام المملكة المتحدة + إيرلندا+ الدنمارك .

١٩٨١ انضمام اليونان ١٩٨٥ انضمام إسبانيا + البرتغال .

١٩٩٥ انضمام السويد+فنلندا + النمسا .

٢٠٠٤ انضمام عشر دول من أوربا الشرقية والبحر الأبيض المتوسط.

٢٠٠٧ انضمام رومانيا وبلغاريا.

II) مقومات ومظاهر اندماج الاتحاد الأوربي:-

١- مقومات الاندماج بين دول الاتحاد الأوربي

أوضاع تاريخية مشتركة: خوض هذه الدول للحربين عالميتين + التعرض للأزمة الاقتصادية سنة ١٩٢٩

الانتماء المشترك للقارة الأوربية: التي عرفت التعمير منذ القديم+ التصنيع منذ الثورة الصناعية كما تتوفر على مؤهلات جغرافية متكاملة بين الشمال والجنوب الشرق والغرب.

اعتماد أنظمة سياسية ذات نهج ليبرالي: (نظام ديمقراطي نيابي+ احترام الحريات الأساسية / ونظام اقتصادي ليبرالي على المنافسة الحرة).

التوفر على معطيات بشرية متشابهة ومتقاربة.

وجود مؤسسات منظمة للعلاقات بين دول الاتحاد:

- المجلس الوزاري: مجلس يقرر السياسات المشتركة ويتبنى مشاريع القوانين

التي تمت مناقشتها من طرف البرلمان وبعد على حصر الميزانية ويحدد التعاون الخارجي والعدل والشؤون الداخلية ويقتسم سلطة اتخاذ القرار مع البرلمان.

- البرلمان الأوربي : يساهم في التشريع ويصوت على ميزانية الاتحاد يتكون
من ٧٣٢ نائبا ينتخبون لمدة سنوات بالاقتراع المباشر في كل بلد عضو بالاتحاد.
اللجنة الأوربية : مهامها اقتراح القوانين وتسهر على احترام تطبيق المعاهدة وتمثل اللجنة الأوربية الاتحاد الأوربي لدى الجنوب وتضم ٢٠ شخصية تعين من طرف حكومات البلدان الأعضاء وذلك لمدة ٥ سنوات.
- المجلس الأوربي : يحدد التوجيهات الكبرى ويضم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد.
-محكمة العدل: تعمل على مراقبة القوانين وفصل النزاعات بين الدول الأعضاء وتتكون هيئة القضاء من ١ قاضيا و ٩ البنك المركزي: الذي يقوم بدور المراقبة المالية وإصدار العملة.

٢- مظاهر الاندماج بين دول الاتحاد الأوربي:

أ- المظاهر الاقتصادية:

وجود تنظيم مجالي مناسب متمثل في :

وفرة أراضي فلاحية متنوعة ومناسبة -ثاني فلاحة في العالم من حيث الإنتاج
وجود كتل جبلية قديمة وحديثة توفر بعض المواد الأولية - صناعة متقدمة.
وجود تكنولوجيا عالية جدا إذ أصبح الاتحاد أول منافس لو.م.أ واليابان ومن أكثر القطاعات نجد صناعة طائرة الأيرباس التي فاقت مبيعاتها طائرة البوينغ.
التوفر على عملة موحدة بين دول الاتحاد الأوربي (الأورو) أصبحت أول عملة بالعالم متفوقةعلى الدولار إذ أصبح الأورو يساوي ١.٣ دولار منذ مطلع ٢٠٠٥.

احتلال مكانة هامة في المجال التجاري على المستوى العالمي: معظم الصادرات ذات قيمة مرتفعة كما تستفيد المبادلات التجارية من قوة الإنتاج الفلاحي والصناعي ومن وجود شبكة كثيفة من الطرق والمواصلات ووجود موانئ من أهمها ميناء روتردام الهولندي أكبر ميناء في العالم إضافة إلى الخصائص التنظيمية والقانونية بالاتحاد الأوربي.

وتمثل المبادلات الداخلية بين دول الاتحاد ثلثي مجموع المبادلات كما أن وجود السوق الوحيد سهل هذه المبادلات بشكل كبير حيث تمثل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بحرية وبدون حدود وطنية الشيء الذي يفيد كثيرا المستهلك.

- المظاهر الاجتماعية:

- حرية تنقل الأشخاص بين دول الاتحاد دون الحاجة إلى جواز السفر ودون التعرض للمراقبة والتفتيش على الحدود.

- حرية اقتناء السلع من دول أوربية أخرى حيث الأسعار منخفضة دون تأدية ضرائب إضافية.

- الاستفادة من المنافسة بين دول الاتحاد ---ارتفاع الجودة وانخفاض الأسعار.

- اعتماد برامج تربوية أوربية موحدة ومشتركة بهدف توحيد الشواهد والمؤهلات المهنية وجعلها مقبول ومعترف بها في كل دول الاتحاد الأوربي

- تنمية المناطق الأقل نموا وتطوير التعاون في مجال البحث العلمي والتنمية وتحسين الظروف الاجتماعية في مجال الصحة تحسين ظروف العمل كما يعمل الاتحاد على حماية وتنمية التراث الثقافي الأوربي.

الفصـل العـاشر

الخطة التدريسية لمساق الجغرافيا الاقتصادية

المــوارد الطبيــعية:

يقصد بالموارد الطبيعية المخزون الاستراتيجي المستخدم وغير المستخدم الذي تستفيد منه البشرية وغيرها من الكائنات الحية في الطبيعة، مثل الهواء والماء والشمس والصخور والتربة والمعادن والنباتات الطبيعية والحيوانات. أي أنها تشتمل على الغلاف الصخري والغلاف المائي والغلاف الهوائي" البيئة" والموارد وتعتبر الموارد الطبيعية هبة الله للخلق .

أولا: الموارد الطبيعية: *National Resources*

هي الأساس التي قامت عليه الجغرافيا الاقتصادية إذ بدونها ما في، لأن الجغرافيا الاقتصادية تدرس الموارد وعلاقة الإنسان بها .

خصائص الموارد الطبيعية:

١- إنها مخزون استراتيجي في باطن الأرض وعلى سطحها وفي هوائها .

٢- قابلة للتجدد . والعكس .

٣- تأثرها بعوامل الاستغلال : منها :

أ- كمية الموارد ووفرتها ....

ب- الأمور الفنية *Technical Constrains* مثل:(الآلة).

جـ - تكلفة الإنتاج.

د- القوانين والتوجهات السياسية : ممنوع – مسموح.

هـ- فترات الرواج أو الكساد العالمي .

و- الحروب والسلام العالميين.

الندرة: *Scarcity* أدى الزيادة على الطلب على السلعة إلى ندرتها بل ونفاذها أحيانا وتحول السياسات إلى البدائل.

أسباب الندرة :

الزيادة السكانية .

ارتفاع مستوى المعيشة.

الحروب وما تدمره وتستهلكه مثال ذلك الزيادة على طلب النفط والحديد والقمح .

الأطماع العالمية في السيطرة على مناطق إنتاج الموارد أدى إلى قيام الحربين.

ومن خصائص الموارد الطبيعية الديناميكية المتحركة: ويقصد بها أن موارد يشاع استخدامها خلال التاريخ بل وتسيطر عليه ويسمى باسمها العصر . مثال ذلك العصر الحجري: العصر البرونزي.

لكن السؤال: هل قلة الموارد في الطبيعة يزيد الطلب عليها ؟

تصنيف الموارد الطبيعية:

هناك عدة أسس تصنف عليها :

١- التوزيع:

أ- مواد واسعة الانتشار كالماء والهواء والصخور والرمال .. التربة.

ب- منتشرة بصورة أقل كالمراعي – الحيوانات – الغابات – الأسماك.

ج- محدودة الانتشار كالحديد – النحاس – الفحم.

نادرة مثل الذهب واليورانيوم. فكلما قلت الموارد الطبيعية زاد السعر وليست من الضروري أن يزيد الطلب ؟

٢- الموارد حسب الأصل : وتنقسم إلى: -

أ- مواد عضوية : مثل النباتات والحيوانات وتسمى مجموعة الأحياء .

ب- مواد غير عضوية وغير حية : *Non Organic*

وتشمل الهواء المعادن والطاقة والأحجار .

٣- الوارد حسب نفاذيتها أو التجديد:
متجددة: وتتضمن الشمس والهواء والمياه والنباتات الطبيعية والحيوانات والتربة. ورغم تجددها إلا أنه بات يخشى عليها من خطر الإتلاف والتدمير من خلال التلوث والإفراط في الاستخدام.
غير متجددة: وهي التي تتعرض لقانون النفاذ، لأن ما يستغل ويستهلك منها لا يمكن تعويضه، أو يصبح تعويضه عملية صعبة جدا، وتتضمن هذه المواد المعادن المختلفة والطاقة المخزونة في باطن الأرض مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي.
ج - الموارد المنتهية: أي تلك التي كانت موجودة بكميات محدودة جدا في الطبيعة ونفذت بسبب الاستنزاف السريع لها مثل.
٤- موارد يمكن إعادة استخدامها:
مثل الحديد – الذهب – النحاس - المياه العادمة.
ثانيا : الموارد البشرية :
يعد الإنسان العامل الجوهري والمحوري لتلك الموارد، وتتحدد احتياجات الإنسان حسب المعايير التالية:
مستوى الدخل : يتأثر بالناتج الإجمالي للدولة بمجموعة من المعايير التي تعكس أثرها على معدلات الدخول في الدولة، ففي USA .
ألمانيا .
مصر .
غزة والضفة الغربية .
التحضر : ويعني نمط حياة أو توفير الخدمات، والتحضر سمة الدول الصناعية عكس الدول النامية التي تعاني من التخلف، وانخفاض معدلات التحضر، وارتفاع معدلات الريف لديها.

الكثافة السكانية: لقد تزايد عدد السكان في العالم منذ القرن التاسع عشر بسرعة كبيرة، ففي منصف القرن التاسع عشر وصل عدد سكان العالم المليار الأول، وقد استغرق سكان الأرض الآلف السنين للوصول إلى هذا المليار. وفي عام ١٩٥٠ بلغ عدد السكان في العالم مليارين ونصف أي تتضاعف عدد السكان خلال مئة عام مرة ونصف. وفي عام ١٩٩٠ بلغ عدد السكان خمسة مليارات نسمة، أي تضاعف عدد السكان خلال ٤٠ سنة، وفي عام ٢٠٠٠ وصل عدد السكان في العالم ستة مليارات. وهذا طبعا كله على حساب الكثافة السكانية التي تؤثر على الاستغلال الاقتصادي للموارد. غير أن العالم تنبه لهذا الخطر الذي يهدد الموارد وبدأ في تخفيض معدل النمو ليصل إلى ١.٧% سنويا.

التركيب السكاني: عمري- نوعي – ديني . يؤثر تركيب السكان من حيث السن على الإنتاج، فالمعلوم أن سن العمل ينحصر بين ١٥- ٦٤ سنة ما دون ١٥ سنة هم عالة على المجتمع لأنهم صغار السن، وبالمثل ما بعد ٦٤ سنة عالة لأنهم أدوا دورهم في الحياة.

وكلما ارتفعت نسبة قوى العمل في الدولة من جملة السكان كلما عظم الإنتاج، فتصل هذه النسبة إلى ٦٢% في إنجلترا، وفي مصر ٥٢% والفرق واضح في الإنتاج بين الدولتين. وتتميز الدول النامية بارتفاع نسبة صغار السن بين سكانها لتصل إلى أكثر من ٤٤% ونسبة كبار السن إلى أكثر من ٥%، هذا يعني ارتفاع نسبة الإعالة إلى ٤٩% من جملة السكان، المر الذي يزيد من الإنفاق في ميزانية الدولة. أما النوعي (ذكور وإناث) فهذا يختلف بين الدول النامية والمتقدمة، كذلك نوعية الدين وبالمقارنة سويسرا وأفغانستان.

المستوي التعليمي والتكنولوجي: يساعد التطور العلمي والتقدم التكنولوجي على استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الاقتصادي الأمثل ، ومكنت التكنولوجيا الإنسان من استغلال موارد كانت غير قابلة للاستغلال الاقتصادي قبل ذلك، بل المستوى العلمي مكن الإنسان من ابتكار موارد اقتصادية جديدة كالألياف الصناعية والمطاط الصناعي، وغيرها من المشتقات الصناعية من البترول وغيره. كما ساعدته على التغلب على بعض معوقات الإنتاج كالجبال مثلا تم تحويلها إلى مدرجات، وحالت دون انجراف التربة، وجففت المستنقعات ، وأنشئت السدود على المجاري المائية لاستخدامها في توفير مياه الري وتوليد الكهرباء. بالإضافة إلى ما تقدم

فإن المستوى العلمي والتقدم التكنولوجي مكن الإنسان من المحافظة على الموارد الطبيعية والتقنين من استخدامها والمحافظة عليها وصيانتها.

قوة العمل: تزيد قوة العمل من الإنتاج الزراعي، وتعرقل قوة العمل من زيادة الإنتاج الزراعي، مثال ذلك استراليا والعراق والسودان، فقد أدى ضعف الأيدي العاملة من عدم استغلال جميع الأراضي الزراعية بشكل كامل، فالمساحة الصالحة للزراعة في العراق تساوي ٢٠% من مساحته الكلية، إلا أن المستغل ٣% منها فقط. كذلك الحال بالنسبة لأستراليا والسودان، ورغم اطراد الميكنة إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن الأيدي العاملة ولاسيما المدربة منها.

<u>كيف يمكن تنمية الموارد الاقتصادية؟</u>

١- زيادة الاكتشافات:

٢- الاستخدام الأمثل للموارد.

٣- الاقتصاد في الاستخدام.

٤- استخدام التكنولوجيا.

٥-إعادة التصنيع .

التكتلات الدولية ودورها في إستراتيجية الموارد.

تعقد كثير من المؤتمرات العالمية لتحديد العلاقة بين المنتج والمستهلك أو البائع والمشتري، كذلك رسم سياسات في كيفية حماية الموارد. والهدف الرئيسي لأي تكتل هو التكامل الاقتصادي بين دول التكتل لمواجهة العقبات التي تحول دون استيراد أو تصدير الموارد، أو الاكتفاء من الموارد ذاتيا داخل التكتل ولرسم التخطيط الاقتصادي للاستغناء عن الخارج في الاستيراد والتصديروأهم التكتلات العالمية:

١- اتحاد البنيولوكس: بلجيكا هولندا لكسمبورج.

٢- هيئة الفحم والصلب الأوروبية.

٣- السوق الأوروبية المشتركة.

٤- منظمة التجارة الأوروبية الحرة.

٥- السوق الاشتراكية الدولية.

٦- التكتلات الاقتصادية الأمريكية.

داخلية: نقص الموارد – زيادة عدد السكان – ارتفاع الأسعار.

خارجية : كالحروب والاحتلال – التبعية .

<u>أهم المشكلات التي تعاني منها الموارد:</u>

١- الإنسان وما يسببه من حروب وأنشطة : -

٢- الزلازل:

٣- الفيضانات:

٤- نفاذ الموارد:

٥- بعدها عن مناطق التصدير:

<u>العوامل المؤثرة في استغلال الموارد :</u>

النظم السياسية: (دور الكومة) تتنافس النظم السياسية في التدخل في اقتصادها من أجل تحقيق أربع أهداف:

أ- زيادة الموارد الاقتصادية ما يحقق الفائدة المرجوة منه.
ب- تنمية جميع مرافق الدولة ومناطقها الجغرافية بشكل مرض.
ج- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة على أبناء الشعب.
د- ضبط العلاقات الاقتصادية للدولة وتنظيمها.

هذا وتختلف دول العالم من حيث نظمها السياسية، فهناك نظام إسلامي يقوم على أساس العدالة والأمانة. وهناك نظام اشتراكي في الكتلة الشيوعية يعتمد على تدخل الدولة في كل الأمور. وهناك نظام رأسمالي يقوم على حرية الاختيار.

النظم الاجتماعية: (التعليم – اللغة – الدين – العادات) .

٣- التقدم العلمي.
٤- رأس المال.
٥- النقل والمواصلات.
٦- السكان والثقافة والمستوى الحضاري.
٧- الارتباطات الدولية: تلعب الارتباطات الدولية دورًا كبيرًا في النشاط الاقتصادي للدول، وتأخذ هذه الارتباطات صورا مختلفة منها اتفاقيات ثنائية بين دولتين، مثال ذلك الارتباط بين كوبا والولايات المتحدة على تجارة السكر بين الدولتين، حتى غدت كوبا المصدر الوحيد للسكر إلى الولايات المتحدة. ومن الارتباطات الدولية ما يحدث الآن في أسواق البترول والقمح العالمي. وأهم الارتباطات العالمية السوق الأوروبية المشتركة وتهدف تلك الارتباطات إلى:

إلغاء القيود المعرقلة لحركة البضائع.
تخفيض الجمارك أو إلغائها.
إنشاء مناطق للسوق الحرة بين الدولتين.

٨- الموقع: كلما كان الموقع قريب سهل على الدولة استغلال المورد، مثال ذلك حديد تندوف.
٩- المناخ: المناخ والثرة الحيوانية / الجفاف موريتانيا والصومال، استراليا يرتبط بالمناخ النقل والمواصلات – تغلق الموانئ وتتوقف حركة المواصلات في العواصف والأعاصير .
يتأثر بالمناخ / مناطق الصيد العالمية .
يتأثر بالمناخ قطع الأخشاب حيث تتوقف شتاءً وتنشط به الربيع والصيف ؟
مرتبط بالمناخ طول فترة الإشعاع الشمسي.
مرتبط بالمناخ الصناعة رطوبة - حرفة التعدين أيضا تتوقف جفاف المناخ القاسي مثل استخراج الحديد في منطقة سويسرا لتجميد البحيرات .
١٠- مظاهر السطح: هل هي مساعدة لاستغلال المعدن أم لا، تحدد نوع التربة المحصول الزراعي،القمح يحتاج إلى تربة خفيفة مثل الأرز تربة تحتفظ بالرطوبة .

العوامل البشرية:

١- التقدم التكنولوجي: يقصد بها أساطيل الصيد المتقدمة والمتطورة والتي تستطيع الدخول إلى أعماق بعيدة عن الساحل وتجهيزها وتعليها وهناك سفن تمكث في أعالي البحار ما بين شهر وشهرين ثم تعود إما مصنعة الأسماك أو مبردة لها .
٢- الاتفاقيات الدولية: معظم الدول فيها اتفاقيات تنظم عملية الصيد بينهما وخاصة إذا كانت المياه الإقليمية مشتركة بينهما وهناك اختلاف بين الدول على المساحة الإقليمية إلا أن القانون الدولي منح الدول ١٢ ميلا بحريا .
حتى هذا هناك اختلاف في مساحة المياه الإقليمية فالبحرين ٣ ميل بحري الأردن ٣ ميل بحري، قطر ٣ ميل بحري الصومال ٢٠٠ ميل بحري .
القوانين المحلية: مثل منع الأسماك الصغيرة لاستخدام نوع محدد من شباك الصيد يسمح بعدم صيد الأسماك الصغيرة.

الأسواق : يمكن تميز ثلاث أنواع من الأسواق:
أ- الأسواق المحلية : يعتمد عليها الأهالي لشراء الأسماك اليومية .
ب- الأسواق الإقليمية : أكبر من سابقتها ويصدر لها ما يفيض عن الأسواق المحلية .
جـ - الأسواق العالمية : توفير حاجة العالم من الأسماك ويعمل بها شركات عالمية تتميز بوفرة مالية وفنية والسمعة في مجال الصيد وبالتنافس بينها للسيطرة على الأسواق العالمية . إلا أن أهم المشاكل التي تواجه هذه الشركات العلاقات الدولية فتأثر سلبا أم إيجابيا بهذه العلاقات والتي تعكس على تزويد الأسواق العالمية بالأسماك .

مناطق الصيد العالمية:

سواحل شمال شرق أمريكيا الشمالية: تأتي أهمية المنطقة لاستخدام التكنولوجيا المتطورة في الصيد ويعتبر ميناءها ليفاكس وميناء سانت جونز من أهم موانئ الصيد في كندا وميناء بورتلاند في الولايات المتحدة وترجع أهميتها وشهرتها إلى:

١- التقاء تيار لبرادور مع الخليج الدافئ .
٢- برودة المناخ يحافظ علي نضرتها وجودتها مدة أطول.
٣- كثرة الخلجان البحرية.
٤- الواجهة الأولية التي توطن بها المهاجرين(الصيادون الأوروبيون).

سواحل شمال غرب أوروبا:من المصايد العالمية حيث أن عدداً كبيراً من السكان يعمل بالصيد وتعتبر مدينة هل البريطانية من أهم موانئ الصيد في هده المنطقة،كذلك مدينة سوندرلاند شرق بريطانيا من الموانئ الرئيسية في صيد الأسماك وميناء بيرجن في النرويج.

سواحل شمال شرق آسيا: تتميز بالتقاء تيار كورسيفو الدافئ القادم من الجنوب محاذياً سواحل آسيا مع تيار كمتشكا البارد القادم من الشمال ويلتقيان عند دائرة عرض ٤٠ش،حيث تعتبر مناطق صيد هامة بالقارة ويصاد أكثر من نصف اسماك العالم في هده المنطقة ومن المعروف أن الشعب الياباني من أكثر سكان المعمورة استهلاكاً للأسماك.
سواحل شمال غرب أمريكيا الشمالية:تمتد حتى سواحل كاليفورنيا في غرب الولايات المتحدة .
سواحل غرب بيرو:في أمريكيا الجنوبية أيضاً يساعدها علي التقاء التيارات الدافئة من الشمال والباردة من الجنوب.
مناطق الصيد الثانوية:
١-مناطق المياه المالحة:كالبحر المتوسط ، وخليج المكسيك ، والخليج العربي ويستخدم الصيد هنا لسد حاجة السكان المطلة علي البحر.
٢-الصيد في المياه العذبة:مثل البحيرات الداخلية ، كالبحيرات العظمى في أمريكيا، والأنهار، وقد تطور إنتاج هذه المياه ليصل ٢٠مليون طن والسبب اهتمام الإنسان بهذه المصايد.
واستخدم الإنسان مؤخراً المزارع السمكية سواء كانت في البحار المجاورة أو في الداخل واستخدم أنواع معيشته من الأسماك تعطي لحماً وفيراً.
ناهيك أن هذه التكنولوجيا وراء تعدي الدول الغنية علي مصايد الدول الفقيرة.
الصيد الجائر أرهق مناطق الصيد العالمية:من أهم مناطق الصيد شمال الأطلسي تتنافس جميع الدول بما فيها اليابان التي تبعد ٢٢٥٠٠كم تصد فيها.
إن التكنولوجيا سلاحاً ذو حدين نافع ومضر في نفس الوقت.
يعتبر البحر المتوسط من المصايد الداخلية.

**المشكلات التي تواجه حرفة الصيد:

١-التقدم التكنولوجي:حيث أن الزيادة السكانية تعني الزيادة في الطلب علي الأسماك الأمر الذي يدفع بالتكنولوجيا إلي توفير هذه الاحتياجات بكافة السبل.

٢-التلوث البحري:يدمر البيئة السمكية ويقضي علي الثروات البحرية بل وتحتاج إلي عدة سنوات لتعود إلي طبيعتها ومن أهم الملوثات:

أ-التسرب النفطي.

ب-مخلفات المدن.

٣-الصيد الجائر:أدى إلي تخفيض كمية الصيد المنتجة من المناطق .

٤-القوانين الدولية الخاصة بتنظيم الصيد:حيث يخالف غالبية الدول هذه القوانين.

- الإنتاج : بلغ الإنتاج العالمي من الأسماك ٨٦ مليون طن،ساهم الصيد البحري بـ ٨٩% ،والصيد الداخل بـ ١١% والمياه العذبة ٩% ،تساهم قارة آسيا بـ ٧٠% من الصيد العذب ،وأفريقيا ١٠% ،والاتحاد السوفيتي ١٠ %.

*من المشكلات:

١-المناخ: حيث لا تساعد الحرارة علي الإنتاج من مساحة تقدر بـ ٢٠% من مساحة اليابسة في المناطق المتجمدة والباردة.

٢-الصحاري(الجفاف):وتبلغ ٢٠% من مساحة المعمورة.

٣-التضاريس الوعرة:وتمثل ٢٠% من مساحة المعمورة.

٤-المناطق المسكونة:وتمثل ١٠% من مساحة المعمورة.

إذاً بقي ٣٠% من المساحة وهي القابلة للزراعة أي ٤٤ مليون كم.

تبلغ المساحة الزراعية ١٤٦٨ مليون هكتار أي ١١% من مساحة اليابس ٢÷٣ المساحة(٩٨٠ مليون هكتار) لزراعة المحاصيل الرئيسية- الثلث الباقي ٤٨٨هكتار للمحاصيل الصغيرة و الرعي، ٢٤%مراعي دائمة ٣٣% غير صالحة للزراعة و ٣١% غابات.

مشكلات الغذاء في العالم:

لا أحد يعرف متى بدأت المشكلة الغذائية، لكنها بدأت تطفو علي السطح في أواخر السبعينيات من القرن الماضي. وفي الوقت الحاضر هناك ما يقارب من ١.٣ مليار نسمة يعيشون علي دخل دولار واحد أمريكي في اليوم. مثال ذلك في عام ١٩٩٩ كان هناك ٥٣% من سكان جواتيمالا يعيشون علي دخل يومي يبلغ أقل من دولار أمريكي. وما يقارب ٤٠ مليون نسمة يموتون جوعاً في السنة، بسبب نقص الغذاء وغالبيتهم في الدول النامية. وبالمقابل نجد أن الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكيا الشمالية والإقيلنوسية واليابان تعيش في وفرة ورغد. والمشكلة في الدول المتقدمة هي في وفرة الغذاء وتخزينه، بل تلجأ أحيانا إلى رميه في البحر حفاظا على أسعاره العالمية.

النمو السكاني وأزمة الغذاء:

يتزايد السكان في العالم كما يقول مالتوس في مقالته الشهيرة عن السكان علي طريقة متوالية هندسية (التضاعف) ١- ٢ – ٤- ٨ – ١٦ – ٣٢ وهكذا، بينما يتزايد الغذاء بمتوالية عددية (علي التوالي) ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٥١٧) من هنا نجد أن نمو السكان لا يتوافق مع نمو الغذاء، وبتالي تحدث المجاعة، لهذا نادى مالتوس بضرورة تحقيق التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة. استغرق سكان العالم قرنين من الزمن كي يتضاعف من ٥٠٠ مليون نسمة عالم ١٦٥٠ إلى المليار الأول عام ١٨٥٠. إلا أن معدل التزايد تسارع بعد ذلك ليبلغ عام ١٩٦٠ نحو ثلاثة مليار نسمة، إي زادوا

ثلاثة أمثالهم في ١١٠ سنة. وفي عام ٢٠٠٠ كان عدد سكان العالم ٦ مليار نسمة، أي زادوا ثلاثة مليارات نسمة خلال أربعين سنة. وهي فترة زمنية قصيرة جدا لتضاعف. ويتوقع أن يصل عام ٢٠٢٠ نحو ٨ مليار نسمة، ولاشك أن هذا التزايد يحدث علي حساب المناطق الصالحة لإنتاج الغذاء، الأمر الذي يقلل من نصيب الفرد من هذه المساحات. بل الأخطر من هذا أن ٧٥% من هذه الزيادة تحدث في الدول المتخلفة. والزيادة السكانية تعود إلى:

التعدين في العالم:

يعد التعدين واحدا من أقدم الأنشطة التي مارسها الإنسان، وتعد الثروة المعدنية من الثروات الطبيعية غير المتجددة، وتتوزع علي جميع دول العالم بكميات متفاوتة، على سبيل المثال يتركز ٨٥% من النيكل في كندا، ويتركز ٩٨% من الكوارتزيت في البرازيل، و٩٩% من الكوبالت في نيجيريا، و٩٢% من الكبريت في الولايات المتحدة ، كما أن الإنسان ليس له دخل في تكوينها وتوزيعها، وهي من الأنشطة الأولية كالزراعة، ومنذ اكتشاف الإنسان للمعادن وهو يستخدمها في سد احتياجاته.

نبذة تاريخية عن المعادن:

ارتبط اسم الزمن الذي اكتشف فيه باسم المعدن فكن نقول عصر النحاس والعصر الحديدي، وعصر البرونز، وقد عرف الإنسان في تلك الفترة ١٢ معدناً فقط بينما الآن هناك ما يقترب من ٢٠٠ معدن معروف لدي الإنسان، وقد تطور استخدام هذه المعادن بتطور نمط وأسلوب حياة الإنسان، فقد استخدم الإنسان الحجر الصوان في صناعة الأواني وأدواته التي نستخدمها في الصيد. ثم استخدم النحاس وخلطه بالقصدير ليقويه ويكسبه بعض الصفات حسب الحاجة إليه.ثم اكتشف الحديد وساد استخدامه علي نطاق

واسع لصلابته ومميزاته الخاصة في التصنيع. وبالثورة الصناعية(١٧٦٠ -١٨٣٠) زاد استخدام الإنسان للمعادن إلي جانب الأشياء الأخرى (الإنسان والحيوان) أما بعد ١٩٥٠فأصبحت المعادن تسهم بنسبة ٩٥% من جملة الاستغلال للثروات الطبيعية.

الطاقة في العالم:

تعريف الطاقة: تعرف الطاقة على أنها القوة الكامنة في أي مادة ، وهي لا ترى ولكن آثارها تبدو بشكل أو بآخر'' الجغرافيا الاقتصادية‘"الأرض" ، فقد استخدم طاقته الجسمية في حمل الأشياء، ثم استخدم طاقة الحيوان عندما استأنسه، وباستخدامه المياه كقوة محركة انتقل الإنسان إلى مرحلة متقدمة أراحته كثيرا، وبصناعته القوى المحركة انتقل الإنسان إلى عصر الحركة والسرعة. وبالتقدم العلمي سخر كل ما في الطبيعة والتكنولوجيا لخدمته. فأصبحت لدي الإنسان مصادر متعددة للطاقة منها الطاقة الشمسية والطاقة النووية والطاقة الكهربائية إلخ.

أهمية الطاقة:

١- تربط الإنسان بالبيئة.

٢- مصدر أساس الحياة.

-إنتاج الطاقة واستهلاكها:

هناك تباين في إنتاج واستهلاك الطاقة في العالم للأسباب التالية:

١- التطور الاقتصادي.

٢- التطور التكنولوجي.

٣- مستوي المعيشة.

فعلي سبيل المثال: دول أمريكيا الشمالية تعد الأعلى في إنتاج واستهلاك الطاقة، فقد أنتجت ٢٥% من جملة إنتاج الطاقة في العالم.

واحتلت دول جنوب شرق آسيا والإقيانوسيه المرتبة الثانية ٢٠%، أما دول أمريكيا الجنوبية فجاءت في المرتبة الأخيرة ٦.٥% وهذا يعني أن USAتنتج ثلاثة أضعاف ما تنتجه دول القارة.
أما عن مصادر الطاقة من الخام فالبترول يحتل المرتبة الأولي ٣٧% في إنتاج الطاقة، ثم الفحم ٢٥%، ثم الغاز الطبيعي ٢١% ، والنووية ١٠%، والباقي الكهرومغناطيسية.
أما عن نصيب الفرد من الطاقة حسب تقديرات البنك الدولي فقد بلغ نصيب الفرد في الدول ذات الدخل المنخفض من الاستهلاك ٣٧٠كجم نفط وفي الدول متوسطي الدخل ١٥٠٠ كجم ، أما الدول المتقدمة فيفوق ١٣.٥% الدول الفقيرة.
وعلي نطاق الدول: تعتبر الولايات المتحدة رقم واحد في إنتاج واستهلاك الطاقة بسبب توفير إنتاج الكهرباء من تساقط الماء ٨% ، نووي ٨% ، فحم ٢١% غاز ٢٣% ، نفط ٤٠% .
أما في الوطن العربي: تحتل السعودية المرتبة الأولي ٢٦.٧ % من جملة استهلاك الطاقة، وتحتل مصر ٢٣% من السكان المرتبة الثانية ١٢.٥ % من حملة الاستهلاك. والعراق في المرتبة الثالثة ١٠%، أما دول الحضيض في الاستهلاك هي الصومال ٠.٠٥% ، والسودان ٠.٧%، والإرادات ١.٥% ،وموريتانيا ٠.١٠%.

مصادر الطاقة:

أولاً: الفحم: يعد الفحم من أقدم مصادر الطاقة، والذي مازال يحتل حيزاً كبيراً ومصدراً للطاقة في العالم، ورغم إغلاق بعض الدول بعض مناجمها غير الاقتصادية، إلا أنه مازال يستخدم حتى يومنا هذا. وقد بدأت أهميته: في الثروة الصناعية في صهر الحديد واستمر الفحم مسيطراً علي الطاقة حتى بداية الحرب العالمية الثانية عندما بدأ ينازعه النفط والغاز الطبيعي.

وتتوقف القيمة الفعلية للفحم على نسبة الكربون به وكذلك نسبة الرطوبة فيه، وتزداد قيمته كلما ارتفعت نسبة الكربون به، وتقل كلما ارتفعت نسبة الرطوبة به عن ١٠%، لذلك تستهلك الأنواع الرديئة في المناطق القريبة من الإنتاج لأنها تتكسر أثناء نقلها ويرتفع نفقاتها مما يزيد من سعرها.
وينقسم الفحم على حسب درجة صلابته، ونسبة الكربون به، ونسبة الرطوبة فيه، ونسبة المواد الطيارة والشوائب فيه إلى الأنواع التالية:-
١- فحم اللاإنثراسيت: وهو أصلب أنواع الفحم لأنه تكون في الزمن الجيولوجي الأول في العصر الفحمي، لذلك فقد تعرض لضغط شديد وحرارة مرتفعة لعظم سمك الرواسب عليه مدة طويلة من الزمن فتم تفحيمه بدرجة كبيرة. وهو أفضل أنواع الفحم لوصول نسبة الكربون به إلى ٩٠% من وزنه. وتعني نسبة الكربون كمية الحرارة التي تتولد من احتراق الفحم.
٢- فحم البيتيومين: سمي بذلك لاستخراج القطران منه بتسخينه، وتكون هذا الفحم في الزمن الجيولوجي الثاني، وتصل نسبة الكربون فيه ما بين ٧٠-٩٠% وهو يعطي كمية حرارة كبيرة عند اشتعاله، ويستخدم في صناعة فحم الكوك اللازم لصناعة الحديد الصلب، ويتميز هذا النوع بأنه أكثر أنواع الفحم انتشارا وإنتاجا واستخداما، ويصل إنتاجه ٢٨٠٠ مليون طن متري.
٣- فحم اللجنيت: وهو أردأ أنواع الفحم لحداثة تكوينه، إذ يرجع إلى الزمن الجيولوجي الثالث والرابع، لذلك فهو في طور التكوين، أي لم يتعرض للضغط والحرارة والمدة الزمنية المناسبة للتفحيم الجيد. ويطلق عليه الفحم الحجري أو الفحم النباتي، وتقل نسبة الكربون فيه عن ٤٥- ٦٥% ، ويستغل في التدفئة وتوليد الكهرباء، ولا يستخدم لصهر الحديد والصلب، ويستهلك هذا النوع محليا، إذ لا يدخل منه في التجارة الدولية أي كمية.
٤-الفحم النباتي: وهو أردئها لأنه يستخرج من احتراق الحطب (الخشب) المحلى، ويستخدم في المنازل.

التوزيع الجغرافي لإنتاج الفحم:

بلغ إنتاج العالم منه أكثر من ٤٥٠٠ مليون طن متري سنويا ، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا الأمر الذي حذا بالدول المنتجة له زيادة اعتمادها علية كبديل عن النفط. بالإضافة إلى وفرة حقوله. ويساهم نصف الكرة الشمالي بنحو ٩٠% من إنتاجه ، والجنوبي بالباقي ويعود ذلك أن النصف الجنوبي معظم صخوره نارية بلورية ، والفحم يحتاج إلى صخور رسوبية ، لهذا لا يوجد الفحم في النصف الجنوبي إلا في الجيوب الرسوبية منه. أنتجت قارة آسيا ٤٠% من الإنتاج العالمي من الفحم، وتحتل الصين المرتبة الأولى في إنتاجه واستهلاكه على مستوى القارة، وتحتل الهند المرتبة الثانية في الإنتاج والاستهلاك، كما جاءت كازاخستان في المرتبة الثالثة على مستوى القارة. في حين أنتجت كل من الولايات المتحدة و أوروبا ٢٥% لكل منهما من الفحم العالمي، وتتصدر بولندا الدول الأوروبية ٤٢% من إنتاج القارة بدون الاتحاد السوفيتي الذي يتصدر المرتبة الأولى. وتأتي المملكة المتحدة وجمهورية الشيك بعد بولندا في الإنتاج. وتتصدر الولايات المتحدة الإنتاج الأمريكي ثم كندا. أما الإقيانوسية أنتجت ٥% من الإنتاج العالمي. وإفريقيا ٤.٥%، وأخيرا أمريكيا الجنوبية ١% من الإنتاج العالمي.

استهلاك الفحم في الوطن العربي:

قليل بسبب منافسة النفط والغاز الطبيعي له والمنتج محلياً، وتعد المغرب ومصر والجزائر أهم الدول استهلاكاً له بسبب صناعة الحديد الصلب.

مشاكل الفحم:

١- الحجم لا ينسجم مع كمية الطاقة التي يعطيها.

٢- نقله صعب فتحد من استخدامه.

٣- عملية الاستخراج صعبة وخطرة في نفس الوقت وخاصة إذا كانت بعيدة.

٤- الاحتراف ملوث للبيئة المحلية وخاصة في مكونات الفضة وثاني أكسيد الكربون.

ثانياً: النفط:

عرف البترول منذ القدم إذ استخدمه البابليون في بناء برج بابل واستخدمه المصريون القدماء والفينيقيون في طلاء السفن، وعبأ كير الأمريكي زجاجات منه وكان يستخدم لأغراض منزلية التي منها الإضاءة والتدفئة وكان يسمي بالكيروسين. ويسمي بعد ذلك بالذهب الأسود، إلا أنه من المصادر الطبيعية الناضبة.

نشأته: اختلفت النظريات في تفسير نشأة البترول، ولكنها تتفق فيما بينها أن أصله عضوي، نباتي وحيواني سواء بحري أو بري، ثم طمرت تحت رواسب عظيمة السمك والعمق، فارتفعت حرارتها نتيجة للضغط الهائل عليها، فنمى بها نوع من البكتيريا أدى إلى تحليلها وتكوين النفط.

استخدامه: تتعدد استخدامات البترول نتيجة للتطور الصناعي الحديث وأهم هذه الاستخدامات:

١- الاستهلاك المنزلي.

٢- توليد الطاقة الكهربائية.

٣- يستخدمه كافة وسائل المواصلات.

٤- مادة خام لكثير من الصناعات كالبلاستيك والمطاط ...إلخ

٥- سلاح استراتيجي وقت الحرب.

هل للثروة الصناعية الفضل علي البترول أم البترول له الفضل عليها؟ كان للثروة الصناعية الفضل.

كما أن التطور التكنولوجي ساعد علي تطور استخدام النفط ومشتقاته فقد كان الإنسان يستفيد ٢٥% من إنتاج النفط، ثم أصبح يستفيد ٥٠% في منتصف القرن العشرين، ثم اليوم ٧٥% وذلك بفضل التكنولوجيا التي

استخرجت منه ١٥٠مشتق مثل زيوت المحركات والتشحيم والبلاستيك ووقود المركبات بأنواعها والقار.
وتسيطر علي إنتاج وتسويق البترول شركات ومنظمات عملاقة أهمها الأوبك*OPEC* .
Organization of Petroleum Exporting Countries أنشئت عام ١٩٦٠ وتضم في عضويتها ١٣ دولة هي الأمارات والعراق والسعودية والكويت وإيران وقطر وليبيا والجزائر بالإضافة إلي نيجيريا وفنزويلا والأكوادور والجابون وأندونيسيا.
كما توجد وكالة الطاقة الدولية التي أنشئت عام ١٩٧٧ لتنظيم إنتاج واستهلاك مصادر الطاقة، والحيلولة دون وقوع أزمة للطاقة (مثل أزمة ١٩٧٣) وتضم هذه المنظمة ٢٠ دولة أهمها أمريكيا والدول الأوروبية ماعدا فرنسا.

إنتاج النفط:

يعتبر النفط من مصادر الطاقة الأساسية في الصناعة، والمشكلة لم يجدوا بديل للنفط حتى يومنا هذا. فمنذ حفر أول بئر نفطي في ولاية بنسلفانيا الأمريكية علي يد دراك عام ١٨٥٦، بدأ استخراج البترول بكميات قليلة، ثم تطور باختراع المحرك الذي يعمل بالاحتراق الداخلي عام ١٨٩٥، ثم اختراع محرك البواخر الذي يدار بالمازوت عام ١٨٩٧ عندها أنتج ٢٠مليون برميل في السنة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم ٢١ مليون برميل عام ١٩٦٠، ثم تضاعف إلي٤٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٠، إلي أن وصل ٧٦ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠١.

احتياطي العالم من النفط:

أمريكيا الشمالية ٥٥مليار برميل.

أمريكيا الجنوبية والوسطى ٩٤,٥ مليار برميل.

غرب أوروبا ١٧,٤ مليار برميل.

شرق أوروبا ٥٨,٩ مليار برميل.

الشرق الأوسط ٦٨٣,٥ مليار برميل

أفريقيا ٧٥ مليار برميل.

الإقيانوسيا والشرق الأقصى ٤٤ مليار برميل.

العالم ١,٠٢٨ مليار برميل

ثالثاً: الغاز الطبيعي:

صار الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة في وقتنا الحاضر لاحتوائه على وحدات حرارية أكثر عما هي في الفحم أو البترول، فطن الفحم يحتوي على ٢٧مليون وحدة حرارية بريطانية Btu، وطن البترول ٤٥مليون وحدة حرارية Btu وطن الغاز الطبيعي يحتوي على ٩٠مليون وحدة حرارة Btu. محمد الديب ص٧٨١. وقد استطاع الإنسان بعد اكتشافه الغاز استخدامه عن طريق:

١-الغاز الطبيعي المصاحب للنفط: وهو يستخرج من آبار النفط، وعادة ما يكون في الطبقات العليا في كامن النفط، وقد مكنت التقنية الحديثة من استغلال الغاز المصاحب للنفط بعد ما كان يضيع بالحرق، ويحتوي كل برميل من النفط علي كمية غاز تقدر بحوالي ٥٠٠قدم مكعب.

٢-الغاز الطبيعي المنفرد: يوجد بالقرب من حقول النفط، ويستخرج من اباره الخاصة به وهو ما يعرف بالغاز الجاف.

مميزات استخدام الغاز:

١- يعتبر الغاز الطبيعي أنظف من الفحم والنفط عند الاحتراق، فهو لا يخلف رماداً، كما أنه لا يساهم بكميات كبيرة من التلوث البيئي.

٢- سهولة نقله في جميع الوسائل المغلقة.

٣- مصدر مهم للطاقة ٢٠% من حملة إنتاج الطاقة منه.

٤- يمكن استخدامه في المنازل مع الاحتياطات الأمنية المشددة.

٥- الوحدات الحرارية المولدة منه أكبر من الفحم والنفط كما أشرنا مسبقا.

إنتاج الغاز الطبيعي السائل:

تطور إنتاج العالم من الغاز الطبيعي من ٧٨ تريليون قدم مكعب عام ١٩٩١ إلي ٨٨ تريليون قدم مكعب عام ٢٠٠١، وتبوأت أوروبا المكانة الأولى في إنتاج الغاز إذ أسهمت بنحو خمسي إنتاج العالم ، جاءت هولندا على رأس الدول الأوروبية في الإنتاج، وتلي أوروبا قارة أمريكيا الشمالية والوسطى بنحو ثلث إنتاج العالم، تربعت الولايات المتحدة على قائمة الدول المنتجة بالقارة. ثم قارة آسيا بنحو خمس إنتاج العالم، واحتلت اندونيسيا المكانة الأولى في الإنتاج بالقارة. والباقي موزع على باقي القارات. وأخيرا احتلت الجزائر المكانة الأولى في إنتاج الغاز في أفريقيا. وتتجه للتطور التكنولوجي أصبح بإمكان الصناعة استخدامه مع النفط لهذا زاد الطلب العالمي عليه.

احتياطي العالم من الغاز الطبيعي:

بلغ نحو ٥٢٨٨ تريليون قدم مكعب، أكثر من ٦٩% من هذا الاحتياطي يوجد في أوروبا والشرق الأوسط وروسيا، كما يوجد أكبر مخزون للغاز في إيران ١٧% من الاحتياطي العالمي، والدول العربية ١٩% من احتياطي العالم.

رابعا: الكهرباء:

إن الحديث عن الكهرباء يذهب صاحبه إلى الحديث عن الكهرباء المولدة من المجاري المائية أكثر من أي محطة تعمل بالغاز الطبيعي أو النفط والمنتشرة في بقاع شتى في المعمورة. لقد شهدت عملية توليد الطاقة الكهربائية من المساقط المائية تطورا كبيرا باستخدام الإسمنت المائي في إقامة السدود والخزانات.

وتتميز الطاقة الكهربائية بعدة مميزات نذكر منها الموارد الاقتصاديةيمكن نقلها لمسافات طويلة بتكلفة قليلة لا تزيد عن ٥٠٠كم.

يمكن استخدامها في كافة المجالات.

تعتبر من أنظف القوي المستخرجة، ولا يترتب عليها أي تلوث.

تنخفض التكلفة مع زيادة الاستهلاك.

ثبات أسعارها بالمقارنة مع أسعار الطاقة المولدة من مصادر أخرى.

تعتبر الولايات المتحدة أولى دول العالم في المشاريع المائية لتوليد الكهرباء. وتعتبر قارة أفريقيا من أغنى مناطق العالم في المساقط المائية فيوجد بها ٤٠% من الطاقة الكهربائية الكامنة في العالم. إلا أن هذه القوة الكامنة تتركز في مناطق في آهلة بالسكان بسبب وقوعها في منطقة غابية أو حارة أو تنتشر فيها المستنقعات.وتحتل قارة آسيا مكانة عالية تقدر بنحو ٢٥% من جملة الإمكانيات الكهرومائية.

خامسا: الطاقة الشمسية:

استخدم الإنسان الطاقة الشمسية منذ القدم، وقد ازداد استخدام الإنسان لها بمرور الوقت حتى أصبحت أجهزة استغلالها متوافرة بكثرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ويستفاد من الطاقة الشمسية حاليا في عدة مجالات منها إنتاج الكهرباء على نطاق محدود من الخلايا الشمسية، وفي تسخين المياه على أسطح المنازل.

سادسا: طاقة الرياح:

تنبه العالم إلى قوة الرياح منذ القدم حيث سخرها في دفع السفن، وطحن الحبوب وضخ المياه من باطن الأرض، وتعتبر هولندا والبلجيك والدنمارك من الدول الرائدة في استخدام المراوح. واليوم تستخدم تلك المراوح في توليد الكهرباء إلا أنها تواجه كثير من المشاكل أهمها عدم استمرارية الرياح وصعوبة تخزينها.

سابعا: الطاقة المائية:

وهي من خلال المساقط المائية، أو حجز المياه خلف السدود واندفاعها بقوة أو من حركات المد والجزر البحري، وتعتمد كثير من الدول النهرية على توليد الطاقة من أنهارها مثال على ذلك الصين التي تمتلك كثير من المحطات النهرية التي تزود غرب الصين بالكهرباء والتي بلغ عددها ٩٠ ألف محطة توليد كهرباء مائية. والبرازيل ومصر، وأتمت فنزويلا سد غوري بسعة قدرها ١٠ ميجاوات وهو أضخم مشرع كهرومائي في العالم.

ثامنا: الطاقة النووية:

أخذت الطاقة النووية في منافسة مصادر الطاقة التقليدية حديثا ويعود ذلك إلى تذبذب أسعار وارتفاعها بشكل كبير في الأسواق العالمية الأمر الذي حذا بالدول المتقدمة إيجاد البديل وهو توليد الطاقة من المعامل النووية. وأصبح من الضروري زيادة الاعتماد عليها في المستقبل المنظور، وهذا ما نلمسه من تطور استعمال الطاقة النووية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وخذا أخذنا عام ١٩٨٥ على سبيل المثال لنتعرف على توزيع المفاعلات النووية عالميا نجد الولايات المتحدة تتصدر دول العالم حيث تمتلك ٩٥ مفاعلا نوويا، يليها الاتحاد السوفيتي ٤٨ مفاعلا نوويا، ثم فرنسا ٤٣ مفاعلا نوويا، والمملكة المتحدة ٣٨ مفاعلا نوويا، واليابان ٣٣ مفاعلا نوويا، وألمانيا ١٧ مفاعلا نوويا، والصين ٩ مفاعلات نووية، والهند ٦ مفاعلات نووية، وكوريا الجنوبية ٤ مفاعلات نووية، والبرازيل مفاعل

واحد. ورغم توسع العالم بإنشاء المفاعل النووية إلا أن إنتاجه منها في الكهرباء لا يتعدى ٢٠% من الطاقة المولدة عالميا. ويعود ذلك إلى المشكلات التي تواجه إنتاج الطاقة من المفاعلات النووية والتي أهمها:
حسن عبد القادر صالح، ص ١٧٨.
مشكلة البيئة وحمايتها، ومشكلة تشرنوبل عام ١٩٨٦ .
مشكلة التخلص من فضلاتها النووية.
توفير الكادر الفني والمستوى التكنولوجي النووي.
توفير رأس المال اللازم لإنشاء المحطات النووية.
قلة واليورانيوم بالطبيعة.
الوقت الطويل الذي يتطلبه إنشاء المحطة.

الفصل الحـادى عشـر

تجارب التكامل الدولية

شهدت معظم دول العالم العديد من تجارب التكامل الاقتصادي والنقدي منذ أعوام عديدة .فأصبح هنالك العديد من التغيرات والتي قد يكون لها آثاراًمهمة على العلاقات الإقتصادية والدولية، ومن أهم هذه التغيرات الاتجاه نحو الإقليمية. وشهدتالفترة منذ نهاية الحرب العالميةالثانية بالتحديد نحو تشكيل تجمعات اقتصاديه إقليميه أحد مقوماتها الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية المشتركة. وقد حققت هذه التجمعات الاقتصادية خطوات كبيره من التقدم نحو تحقيق أقصى صور التكامل الاقتصادي ولعل من أهمها الآن الإتحاد الأوروبي والذي يعتبر النموذج الأمثل للتكامل الإقتصادي والنقدي.ونوضح هنا أبرز التجارب الدولية في التكامل الإقتصادي والنقدي .

٣-١ التجربة الأولى: النظام النقدي الأوروبي: يعتبر الاتحاد النقدي الأوروبي

من أهم تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن،حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا والتي كانت المحفز الأول للتفكير في إقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة .

٣-١-١ التطور التاريخي لنشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية :في عام ١٩٤٧م

تم توقيع اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادي(الجمركي) لدول البينولكس، وكان يشمل ثلاث دول أوروبية وهي:هولندا ،بلجيكا ولكسمبورغ ولم يلبس أن تطورت أدت إلى معاهدهتم توقيعها في روما وذالك في مارس عام١٩٥٧م والتي تعتبر الوثيقة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية والهادفة إلى[١]:

إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء ووضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه دول العالم الأخرى .

إزالة الحواجز القائمة في وجه انتقال رؤوس الأموال وللأشخاص والخدمات بين الدول الأعضاء.

تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

بعد ذلك تم التوقيع في بروكسل في عام ١٩٦٧م على اتفاق التوحيد الذي بموجبه يصبح للمجموعة الأوروبية الهيئات التالية :

مجلس وزراء مشترك و مفوضية مشتركة .

جمعية برلمانية ومحكمة أوروبية.

لم تتوقف محاولات التعاون النقدي بين الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدءا بإنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي عام١٩٥٠م وبعد تكوين السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما عام١٩٥٧م هذه السوق عرفت فيما بعد باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، تركزت جهود التعاون النقدي من أجل مواجهة أزمات اقتصادية مختلفة ، مثل اختلال موازين المدفوعات ، زيادة مستويات التضخم، الركودالاقتصادي ، زيادة نسب البطالة ،تدهور وضع الدولار كعملة الاحتياط الدولية ثم وقف تحويله إلى ذهب .

---

(١) عبد السلام عرفة ، المنظمات الدولية و الإقليمية ، دار الجماهيرية ، ليبيا ،١٩٩٣م ، ص ٣٨٩-٣٩٩ .

وقد تطورت محاولات التعاون النقدي من مجرد كونها ترتيبات لمواجهة الأزمات المختلفة التي تتعرض لها دول الجماعة الأوروبية لكي تصبح هدف في حد ذاته وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية الهدف الذي حققته معاهدة ماستريخت في ١٩٩٢/٠٢/٧م التي بموجبها أنشئ الاتحاد الأوربي و الذي يجسد التعاون الاقتصادي و النقدي الأوربي[١].

٣-١-٢ مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي:إن فكرة تكوين وحدة نقدية و اقتصادية فكرة قديمة ظهرت منذ الخمسينات .وخلال سعيها لوضع نظام نقدي فعال مر هذا النظام بالمراحل التالية[٢]:

أ- نظام الثعبان النقدي : قام الاتحاد الأوروبي عام ١٩٧٢م طبقا لما سمي بنظام الثعبان داخل النفق " *Snake in the Tunne*l " بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية و كانت مرتبطة هذه العملات بالدولار الأمريكي مع السماح بتذبذبها في حدود ٢.٢٥% حول سعر الدولار .أصبح نظام الثعبان غير ذي جدوى و تم إلغاءه واستبداله بالنظام النقدي و ذلك بسبب تعميم فكرة حرية التعويم عام ١٩٧٣م.

ب- النظام النقدي الأوروبي :نظرًا لفشل نظام (الثعبان النقدي) تم استحداث النظام النقدي الأوروبي و دخل حيز التطبيق في منتصف مارس عام ١٩٨٩م ووفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات التي تنتمي إلى التحالف سعرين أحدهما مركزي و هو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية و يسمح للعملات بالتذبذب في حدود ٢.٢٥% صعودا وهبوطا من هذا السعر،باستثناء الليرة الإيطالية حيث سمح لها

---

(١) مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، ط١، دار غريب، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٩١
(٢) مجدي محمود شهاب،الوحدة النقدية الاروبية، الدار الجامعية ، مصر ١٩٩٧، ص ٧٠-٧٥ .

بتذبذب في حدود ٦% صعودا و هبوطا حتى يناير عام ١٩٩٠م حيث أخذت بالهوامش الضيقة .

و هنا تجدر الإشارة إلى أن " وحدة النقد الأوروبية " هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة و يتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي و التجارة الخارجية لكل دولة ويتم تغيير الأوزان النسبية للعملات دوريا كل خمس سنوات ، أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو ٢٥ % أو أكثر .

و يقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها٢٠%من احتياطياتهامن الذهب، و كذلك ٢٠ % من أرصدتها من الدولار لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي.

أدى عدم تكوين سوق موحدة بين أطراف التحالف على الرغم من النجاحات النسبية التي حققتها هذه الأطراف في سبيل الوحدة إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع الأهداف المطروحة. لذلك أصدر البرلمان الأوروبي عام ١٩٨٦م الوثيقة الأوروبية الموحدة (*Single European ACT*)التي أكد فيها ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء.

و عدلت في هذا السياق الجماعة الأوروبية من أهداف سياستها النقدية حيث تم تغيير التركيز من العمل على استقرار الأسعار و التوظيف الكامل و النمو الاقتصادي المستمر خلال الستينات و السبعينات إلى هدف التحكم في التضخم مع النظر إلى استقرار الأسعار كشرط ضروري، لتحقيق سائر الأهداف الاقتصادية بما في ذلك استمرارية النمو الاقتصادي.و حاولت كل دولة عضو الوصول بمعدل التضخم بها أقل حد ممكن مقارنة بالمعدل الألماني.

ج- تقرير ديلور :يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل دول الاتحاد بعملة واحدة يتم التعامل بهـا بين هذه الأقطـار، وهذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل ، بحيث تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة .

لهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول و حكومات بلدان المجموعة) في عام ١٩٨٨م لجنة وقد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع التقرير ثلاثة قواعد لهذه الوحدة :

التحويل الشامل للعملات.

تكامل البنوك و الأوراق المالية.

إلغاءهوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.

بالإضافة إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية، إذ أن وجود سياسة نقدية واحدة لا يمكن في وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية

و أقترح لهذا النظام النقدي الجديد : النظام النقدي للبنوك المركزية *ESCB "European System of Central banks* " و هو المسئول عن تشكيل و تنفيذ السياسات الموجهة من قبل لجنة تابعةللـ "*ESCB* "

٣-١-٣ اتفاقية ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية :ولاستكمال الخطوات السابقة، عقدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤتمر قمة في فبراير عام١٩٩٢م في مدينة ماستريخت (هولندا) لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ولتوقيع اتفاقية جديدة لإنشاء الاتحاد النقدي والاقتصاد الأوروبي .

أـ أهداف الاتفاقية : وتشمل مايلي[1]:
الهدف الأساسي للإتفاقية هو إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي نقدي وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي مع توسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية وتتضمن الاتفاقية تنظيم كافة نواحي الحياة تشريعياواجتماعيا .
أما بالنسبة للسياسة النقدية فإن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول المجموعة، ومنحته الاتفاقية لذلك الاستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية الأوروبية .
وفيما يتعلق بالسياسة المالية تهدف اتفاقية ماستريخت إلى تامين التنسيق الجيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء للمساعدة على إيجاد مزيج مناسب بين سياساتها الاقتصادية[٢].
ب- مراحل الوحدة النقدية:أهم النتائج التي توصلت إليها المجموعة قبل معاهدة ماستريخت تحديد مراحل التكامل النقدي(EUM) في أبريل عام١٩٨٩م وحددت ثلاث مراحل للتوصل إلى الوحدة النقدية ، وهي[٣]:
المرحلة الأولى: تبدأ في يوليو ١٩٩٠م، و تتضمن تكملة التعاون و التنسيق الاقتصادي للتوصل إلى السوق المشتركة بنهاية عام ١٩٩٢م، و المشاركة الكاملة لجميع عملات دول المجموعة في النطاق الضيق لآلية سعر الصرف.
المرحلة الثانية: تبدأ في عام ١٩٩٤م، و يتم فيها إنشاء أو تكوين نظام البنوك المركزية الأوروبية (*ESCB*) التي سيتم فيها التحول من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة من دول المجموعة

---

(١)مرجع سابق ، ص ٧٧-٧٨ .
١- وصاف عتيقة و عاشور سهام ، نظام النقد الاروبي الملتقى الدولي حول اليورو و إقتصاديات الدول العربية الاغواط ١٨-٢٠/٠٤/٢٠٠٥م ، ص١٣٣.
٢- نبيل حشاد ،الجات و منظمة التجارة العالمية ، دار إيجي مصر ، ط٢، مصر، ١٩٩٩م، ص ٦٨ – ٧٠.

إلى إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة، وكذلك الاستمرار في العمل على تقليص هوامش تحرك أسعار الصرف بين عملات دول المجموعة وتتبع دول المجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، و خصوصاً فيما يتعلق بالمؤشرات الأربعة و هي: معدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي و أسعار الفائدة طويلة الأجل.

المرحلة الثالثة: خطط لهذه المرحلة أن تتم في فترة تتراوح ما بين عام١٩٩٨م وبداية عام١٩٩٩م يتم فيها تحديد أسعار صرف دول المجموعة بشكل نهائي غير قابل للتغير، على أن يتم التعامل بعد ذلك بعملة واحدة وهي (اليورو)، وقد احتفظت المملكة المتحد لنفسها بحق عدم الانضمام إلى هذه المرحلة (الوحدة النقدية الكاملة).

أما الفترة ما بين عام١٩٩٩م وعام٢٠٠٢م تكون فترة انتقالية يتم التعامل فيها بالعمله الجديده(*EURO*)، بجانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لتلك العملات لصالح تعميم استخدام اليورو[١].

ج- شروط الانضمام للوحدة النقدية :حددت معاهدة ماستريخت معايير يجب احترامها من طرف الدول الراغبة في الانتقال إلى العملة الموحدة ، وتسمى هذه المعايير بمعايير التقارب وهي[٢] :

استقرار أسعار الصرف:يجب أن تكون تقلبات العملة في خلال السنتين الماضيتين على الأقل على نطاق التقلبات الطبيعية لنظم الصرف الأوروبي .

---

(١)عرفات تقي الحسني ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي ، ط٢ ، الأردن ، ٢٠٠٣ م. ص٢٥٧.

(٢)Françoisdesheemakaekee ; mieux comprendre l'euro ; édition d'organisation ; paris ،١٩٩٨ ؛p ٤٣

استقرار الأسعار : يجب أن لا يتعدى معدل التضخم ١.٥% عن متوسط معدلات التضخم لأقل ثلاث دول أعضاء تضخما.
عجز الموازنة:يجب ألا يزيد معدل العجز الموازني عن ٣ % من الناتج الإجمالي المحلي .
الدين العام: يجب ألا يزيد حجم الدين العام عن ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي.
أسعار الفائدة الطويلة الأجل:يجب ألا تتجاوز ٢ % عن متوسط معدل أسعار الفائدة الطويلة الأجل في ثلاث دول التي تشهد أقل معدلات التضخم.

٣-١-٤ نظام اليورو محاوره و سياسته

٣-١-٤-١ محاور النظام النقدي الأوروبي: لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام النقدي الأوربي لابد أن يقوم هذا النظام على ثلاث محاور أساسية[١]:
ألية سعر الصرف : تعتبر هذه الآلية هي المحور الأساسي في النظام النقدي الأوروبي، وقد تقوم هذه الآلية على مبدأين أساسيين هما:
أن لا يزيد هامش التغير في سعر صرف عملة أي دولة عضو مقابل عملات بقية الدول الأعضاء في النظام عن ٢.٢٥%
أن لا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا باتفاق جميع الدول الأعضاء، وذلك ضمانا لاستقرار وحدة النقد الأوربية
آليات الائتمان:يقوم نظام الائتمان في النظام النقدي الأوروبي على أساس الدعم والقروض قصيرة ومتوسطها لأجل .
وحدة النقد الأوروبية:رغم أن وحدة النقد الأوروبية (اليورو) والتي كانت تعرف باسم الأيكو لم تكن في شكل عملة ورقية أو في شكل قطع نقدية

---
(١) وصاف عتيقة و عاشور سهام، مرجع سابق، ص ١٣٨-١٣٩ .

معدنية منذ نشأتها لكنها من الناحية العملية تتمتع بخصائص النقود حيث تعتبر وحدة حسابية تستخدم كوحدة للحساب و التبادل والاحتياطي بين البنوك المركزية . وتعتبر كعامل رئيسي في النظام النقدي الأوروبي، إذ أنها تتكون من سلة عملات الدول الأعضاء[١].

٣-١-٤-٢ النظام الأوروبي للبنوك المركزية :حددت اتفاقية ماستريخت الإطار المؤسسي للاتحاد النقدي الأوروبي المشرف على إنجاز الوحدة النقدية الأوروبية ، و في مقدمة هذه المؤسسات هيئة النقد الأوروبية في مدينة فرانكفورت في ألمانيا والتي تعتبر تمهيدا لإنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي.

عدل قدوم اليورو شروط رسم السياسة النقدية فلا تتخذ من طرف كل دولة عضو على حدى و إنما تتخذ على مستوى منطقة اليورو،فالنظام الأوروبي للبنوك المركزية هو الذي يحدد السياسة النقدية ، وهذا النظام يتكون من البنك المركزي الأوروبي ومن البنوك المركزية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[٢].

وتتمثل مهام هذا النظام فيما يلي :

رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي .

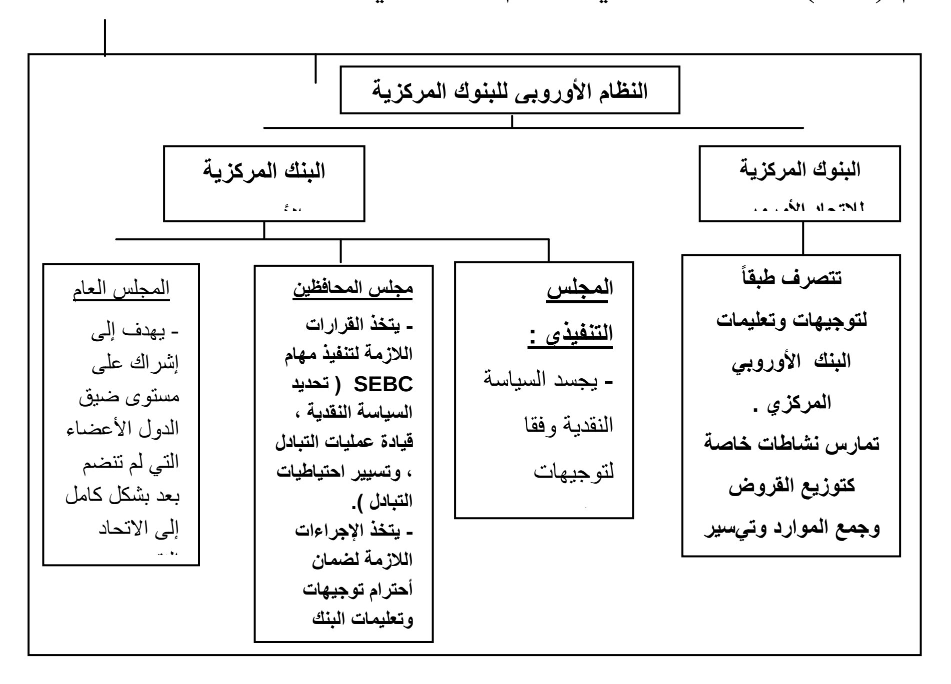
الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي،وتحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات و توظيفها .

وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي والنقدي في دول الاتحاد الأوروبي .

٢-EUROPE.EU.INT

١-MarieMartine Salort, L'euro, Edition LIRIS, Paris, ١٩٩٩, P٤٧

إصدار أوراق البنكنوت وسك الوحدات المعدنية لليورو .
و ضع وتنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي .
العمل على تدعيم موازين مدفوعات الدول الأعضاء و سياساتها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التنموية.
القيام بعمليات الصرف[١].
وبتطور هذا النظام يتوفر المناخ المناسب لقيام البنك المركزي الأوروبي الذي يعد السلطة النقدية الموحدة للاتحاد الأوروبي هدفها الرئيسي التنسيق بين السياسات النقدية المطبقة في الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق استقرار اليورو في الأسواق النقدية .
و الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للنظام الأوروبي البنوك المركزية .
شكل رقم (١-٣)الهيكل التنظيمي للنظام الأوروبي البنوك المركزية



٢- ECB.INT

المصدر : عتيقة وصاف و عاشور سهام، مرجع سابق، ص:١٣٦

٣-١-٤-٣ السياسة النقدية في منطقة اليورو:

أ- البنك المركزي الأوروبي:

بدأ البنك المركزي الأوروبي عمله فعليا في يناير عام١٩٩٩م ، بعد أن اتفقت الدول الأعضاء على نظام هذا البنك في عام ١٩٩٨م. ويقع مقر البنك في مدينة فرنكفورت الألمانية ، حيث يوجد البنك المركزي الألماني أشهر البنوك المركزية الأوروبية ويعد البنك المركزي الأوروبي بمثابة السلطة النقدية الموحدة للاتحاد الأوروبي، والتي تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق في الدول الأعضاء.

وتتمثل هيئات اتخاذ القرار في البنك المركزي الأوروبي في[١] :

مجلس المحافظين : يتكون هذا المجلس من أعضاء المجلس التنفيذي و محافظي البنوك المركزية لمنطقة اليورو، و يعقد على الأقل ١٠ مرات في العام و يعتبر هو المسئول عن إعداد السياسات النقدية ، ووضع أسس و أدوات تنفيذها ، و في هذا المجلس تتخذ القرارات بنظام الأغلبية البسيطة.

المجلس التنفيذي : يتكون المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي من الرئيس[*] ونائب الرئيس و أربعة أعضاء آخرين يختارون من بين أصحاب الخبرات باتفاق مشترك بين الحكومات الأعضاء، وبعد استشارة البرلمان الأوروبي و محافظ البنك المركزي الأوروبي شريطة أن يكونوا من حملة جنسيات الدول الأعضاء في منطقة اليورو وتتمثل المهمة

١-Marie MartaineSalort, Op.cit .P٤٨-٤٩

(*)الرئيس ينتخب لثماني سنوات كحد أقصى ونائبه ينتخب لأربع سنوات

الرئيسية للمجلس التنفيذي في تنفيذ السياسة النقدية وفقا لتوجيهات وقرارات مجلس المحافظين ، وفي هذا الإطار المجلس التنفيذي يعطي التعليمات الضرورية للبنوك المركزية الوطنية [1]، وهو المسؤول عن تسيير أعمال البنك المركزي الأوروبي و التحضير لاجتماعات مجلس المحافظين .

المجلس العام: وهو هيئة اتخاذ القرارات الثالثة في البنك المركزي الأوروبي ويتكون من الرئيس و نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي ومحافظي البنوك المركزية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما فيها الدول الغير أعضاء في منطقة اليورو ، ومهمة المجلس استشارية حول توجهات السياسة النقدية في المنطقة.

يحضر محافظ البنك المركزي الأوروبي بصورة دورية اجتماعات مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك يحضر رئيس مجلس الوزراء الأوروبي اجتماعات مجلس المحافظين دون أن يكون له حق التصويت[٢] ويقدم المجلس استشاراته بشأن ترتيبات أسعار الصرف التي تقترحها حكومات الدول الأعضاء[٣].

وبالتالي، هنالك مهام لابد من أن يقوم بها البنك المركزي الأوروبي لنجاح السياسة النقدية والحفاظ على استقرار اليورو ، وتتمثل في[٤]:

تجنب حدوث أي صدمات اقتصادية في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و ذلك لأن تعرض أي من الدول الأعضاء لصدمة اقتصادية يضر ببقية الدول الأعضاء وفي هذه الحالة تكون السياسة النقدية العامة للبنك المركزي عديمة الفعالية في علاج صدمة هذه الدول.

١-S.goubi, L'euro : Europe et lereste du monde, Magazine El djeiche, N°٤٤٣, Juin ٢٠٠٠, p٢١

(٢)محمود شهاب، مرجع سابق ص ٧٩.

(٣)مغاوري شلبي ، مرجع سابق .

(٤)مرجع سابق .

لابد من السعي لإنجاح السياسات المالية الوطنية للدول الأعضاء في اليورو في تقديم الدعم المطلق للسياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو، للحفاظ على استقرار الأسعار و تحقيق مصداقية السياسة النقدية لليورو.

أيضا لابد من نجاح السياسة النقدية الموحدة لنظام اليورو في تحقيق أهداف النمو، وإيجاد فرص العمل في الأجل الطويل مع المحافظة على استقرار الأسعار، وتخفيض البطالة في الدول الأعضاء.

البنوك المركزية الوطنية :

في إطار النظام الأوروبي للبنوك المركزية،فان البنوك المركزية الوطنية مازال لها دور تلعبه حيث أنها تساهم في وضع ورسم السياسة النقدية لمنطقة اليورو بالاشتراك مع البنك المركزي الأوروبي،أيضا كل بنك مركزي وطني عضولا بد أن يساهم في رأس مال البنك المركزي الأوروبي و يشارك في القرارات المتعلقة بتوجهات السياسة النقدية للمنطقة، وذلك عن طريق محافظي البنوك المركزية الذين يشكلون مجلس المحافظين الذي يأتي في قمة سلطة هذا البنك، وعلى البنوك المركزية للدول الأعضاء احترام محتوى اتفاقية ماستريخت ،وعلى كل دولة عضو أيضا أن تسهر على أن يتماشى النظام الأساسي لبنكها الوطني مع الاتفاقية ويجب أن تكون البنوك المركزية مستقلة و أن تكون عهدة محافظ البنك المركزي

لا تقل عن ٥ سنوات[١].

ويبلغ رأس المال المكتتب فيه للبنك المركزي الأوروبي ٥٠ مليار يورو تساهم فيه الدول الأعضاء بنسب متفاوتة تتوقف على نسبة السكان فيها إلى إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي، أيضاحسب مساهمة الدولة في إجمالي الناتج المحلي للاتحاد .

---

(١) MarieMartaineSalort, Op.cit, p٥٠

ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطي من النقد الأجنبي وإدارته وتوظيفه ثم يقوم بتوزيع الأرباح الناتجه عنها بعد الاحتفاظ بنسبة ٢٠% لديه وتوزيع نسبة ٨٠%على البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في نظام اليورو حسب نسبة مساهمتها في رأس مال البنك.

جدول رقم(١-٣)نسبة مساهمة الدول الأعضاء في رأس مال البنك المركزي[١]

الدولة	القيمة بمليون دولار	نسبة المساهمة في رأس مال البنك%
النمسا	١١٥٠	٢.٣
بلجيكا	١٤٥٠	٢.٩
الدنمارك	٧٧٥	١.٥٥
فنلندا	٦٧٥	١.٣٥
فرنسا	٨١٠٠	١٦.٢
ألمانيا	١١٤٧٥	٢٢.٩٥
اليونان	١١٥٠	٢.٣
ايرلندا	٤٧٥	٠.٩٥
إيطاليا	٧٩٠٠	١٥.٨
لكسمبورغ	٧٥	٠.١٥
هولندا	٢١٢٥	٤.٢٥
البرتغال	١١٢٥	٢.٢٥
إسبانيا	٤٦٥٠	٩.٣
السويد	١١٥٠	٢.٣٥
إنجلترا	٧٨٠٠	١٥.٦
المجموع	٥٠٠٧٥	١٠٠

(١) مغاوري شلبي، مرجع سابق .

Source: Deutsch bank ,the Euro, AstableCarrency For Europe, feb ١٩٩٧

ج- سياسة الصرف في منطقة اليورو:حسب المادة ١٠٩ من اتفاقية ماستريخت، فان مجلس وزراء المالية لمنطقة اليوروهوالذي يحدد سياسة الصرف و يمكنه إنجاز معاهدات دولية بعد الانتهاء من اتخاذ القرار حول نظام صرف اليورو مقابل عملات الدول الغير أعضاء.إذن المجلس هو المسئول عن نظام صرف اليورو مقابل العملات الأخرى و بهذا الخصوص يتخذ القرار بالإجماع ويحدد المجلس التوجهات العامة لسياسة الصرف في غياب اتفاقية دولية،ويتخذ هذا القرار وفق الأغلبية المؤهلة .

٣-١-٤-٤ أهداف السياسة النقدية ووسائلها:

أ. الأهداف : تهدف السياسة النقدية لنظام اليورو إلى المحافظة على استقرار الأسعار و تدعيم السياسة الاقتصادية العامة للاتحاد الأوروبي مع إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار باعتباره أهم الشروط اللازمة لزيادة نمو الإنتاج

و خلق المزيد من فرص العمل و تحقيق مستوى معيشي عالي ويعرف استقرار الأسعاربأنه:تحقيق زيادة سنوية في الرقم القياسي المنسق لأسعار المستهلك بالنسبة لمنطقة اليورو يقل عن ٢%(١).

تتحدد الأهداف الوسيطة (٢)للبنك المركزي الأوروبي بخصوص رسم السياسة النقدية فيما يلي:

مراقبة الكتلة النقدية.

مراقبة التضخم.

---

(١) مغاوري شلبي، مرجع سابق .

(٢) نفسه .

ب. أدوات السياسة النقدية في منطقة اليورو :أنشأت معاهدة ماستريخت المؤسسة النقدية الأوروبية وكان من العناصر المهمة ضمن التفويض الممنوح للمؤسسة النقدية الأوروبية وضع إطار عمل للسياسة النقدية التي يتبعها

" النظام الأوروبي للبنوك المركزية " و كان دور المؤسسة النقدية الأوروبية استشاريا،ففيحال التوصل إلى توافق في الآراء فإنها تقدم توصيات يأخذ بها مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، أما في حالة عدم التوصل لتوافق الآراء فإن دورها يقتصر على تحديد القضايا المهمة و توضيحها و إعداد قائمة من الخيارات ليختار منها البنك المركزي الأوروبي، وقد نجحت مؤسسة النقد الأوروبية في تجسيد الإطار المقترح للسياسة النقدية الأوروبية بدرجة كبيرة من التفصيل، و خلقت مناخ من الشفافية بشأن الوحدة النقدية وقد تم وضع إطار السياسة النقدية الأوروبية بحيث تقوم على مجموعة من الادوات تتمثل في [1]:

عمليات السوق المفتوحة :تعتبر الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الإتحاد الأوروبي، و يمكن اجراء عمليات السوق المفتوحة في شكل معاملات عكسية و معاملات خالصة و إصدار شهادات ديون و مبادلات صرف أجنبي و جمع ودائع الأجل الثابت ويستهلكها البنك المركزي الأوروبي،غير أنه يتم تنفيذها عادة من خلال البنوك المركزية الوطنية.

وتوجد أربعة أنواع من عمليات السوق المفتوحة:

التمويل الأساسي (عمليات السوق المفتوحة الأسبوعية) : وينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر ثابت/ متغير) و تلعب دورا محوريا في توجيه أسعار الفائدة و إدارة سيولة النظام المالي و إعطاء الإشارات

---

(١) وصاف عتيقة و عاشور سهام، مرجع سابق - ص١٤٢-١٤٣.

بشأن السياسة النقدية، و تقوم هذه العمليات التي توفر السيولة الجزء الأكبر من إعادة تمويل القطاع المالي و تقوم بدور الأداة الرئيسية.
التمويل الطويل الأجل: و يطبق من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر ثابت/ متغير). ويوفر تمويلا طويل الأجل، فأجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاثة أشهر ويوفر جزءا محدودا فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، ومن ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه العطاءات الشهرية لإعادة التمويل.
التعديل الطفيف: ويستخدم من خلال عطاءات سريعة أو إجراءات ثنائية، و تستخدم للتحكم في التقلبات في السوق إذا كان هناك تغير دائم في الطلب على العملة، كما قد تستخدم لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.
عمليات هيكلية: وتعد من خلال عطاءات نمطية أو إجراءات ثنائية وهو ذو تعداد و أجل استحقاق متغيران، ويستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.
الاحتياطي الإجباري:يطبق نظام الإحتياطي الإجباري لنظام اليورو على مؤسسات الإئتمان في منطقة اليورو، ويعمل بدرجة أولى على تحقيق إستقرار سعر الفائدة في السوق المالي[1]إلا أنه في بداية النظام النقدي الأوروبي لم يكن هناك توافق في الرأي فيما يخص الشروط التي تتحدد على ضوئها نسبة الاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك المركزية الأوروبية لدى البنك المركزي الأوروبي و يخدم نظام الحد الأدنى من الاحتياطات غرضين أساسيين :
الإسهام في استقرار أسعار الفائدة في سوق المال، وخلق طلب هيكلي كاف على أموال البنك المركزي، أي الاستجابة لاشتراطات الاحتياطي على

١- banque centrale europeen. la mie en œuvre de la politiquemon٢etaire dans la zone euro. fevrier ٢٠٠٥. p١١

أساس متوسط حيازات الاحتياطي اليومي خلال فترة التزام لشهر واحد.
ونظرا لأن المؤسسات الائتمانية لا يتعين عليها الاحتفاظ باحتياطاتها المطلوبة على أساس يومي يكون لديها حافز على تحقيق تأثير التذبذبات المؤقتة للسيولة على أسعار الفائدة في سوق المال.
الاهتمام بتفادي خلق تشوهات تنافسية تتعلق بالمؤسسات المالية غير الملزمة باحتياطات الحد الأدنى، و لهذا فإن الاحتياطات المطلوبة يتم تحديدها عند مستوى يتوافق مع المعدل الأسبوعي لتقديم العروض.
التسهيلات الدائمة:تسمح بالاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو و تحقيق نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة،و تعمل هذه التسهيلات في سحب أو تقديم السيولة، وهي تدل على التوجهات العامة للسياسة النقدية[١].
نظام المدفوعات الأوروبي:هونظام المدفوعات الخاص بالبنوك الأوروبية وهو نظام عبر الحدود، يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية، بحيث يضمن استقرار اليورو وسعر الفائدة[٢] وهذا النظام يعتبر عنصر أساسي في النظام النقدي و المالي الأوروبي فهو يدعم السياسة النقدية الأوروبية حيث يساهم في خلق نظام مستقر وآمن للمدفوعات في أوروبا وسعر الفائدة عليه ويوفر للبنوك التجارية في الاتحاد الأوروبي نتائج يومية عن تحويلات الأفراد.ويقوم نظام المدفوعات الأوروبي بربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء عبر شبكة واحدة . ويتكون نظام التمويل الآلي السريع لتحقيق التسويات الإجمالية عبر أوروبا في الوقت الفوري لحدوثها من محورين أساسيين :
النظام الوطني للتسوية الإجمالية في كل الدول الأعضاء.
النظام الذي يربط بين الأنظمة الوطنية.

١- labanque centrale europeen. op.cit. p١٠

(٢)مغاوري شلبي ، مرجع سابق .

ونلاحظ بأن مجلس المحافظين في البنوك المركزية الأوروبية يستطيع في كل وقت تعديل الأدوات و الشروط والمعايير والإجراءات المرتبطة بتنفيذ عمليات السياسة النقدية في نظام اليورو.

٣- ٢التجربه الثانية : التجربة الأفريقية

٣-٢-١ الوحدة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية

Western Africa stats Community Economic (wasce)

أسست هذه الوحدة في ١٩٧٥م بالمصادقة على اتفاقية لاغوس " Lagos " تتضمن ١٦ دولة وهم: الرأس الأخضر ، غامبيا ، غانا ، غينيا بيسو ، نيجيريا ، توغو بنين ، بوركينافاسو ، كوديفوار ، مالي ، موريتانيا ، نيجر ، سينغال ، غينيا ليبيريا سيراليون[١].

تهدف هذه الوحدة إلى إنشاء سوق موحدة للدول الأعضاء الذي يشكل حوالي ٢٢٠ مليون نسمة حسب إحصائيات عام١٩٩٤م .من جهة أخرى كانت تنشد تحقيق التعاون و التنمية في القطاعات الاقتصادية. ولتحقيق ذلك اعتمدت وسائل عده أهمها تحرير كلي للمبادلات التجارية الإقليمية، تحرير انتقال عوامل الإنتاج، إنشاء صندوق التعويضات، تنسيق السياسات النقدية و الميزانية والزراعية مع التخفيض التدريجي و المستمر للتعريفات الجمركية على السلع ذات المنشأ المحلي و إزالتها نهائيا بحلول عام ١٩٨٩م،وأخيرا تطبيق تعريفة جمركية خارجية موحدة بحلول عام ١٩٩٠م و في عام١٩٩٣م أدخل تعديل على طريقة عمل المجموعة و يشكل مؤتمر الرؤساء الهيئة العليا للمجموعة.وتنص المعاهدة على إنشاء محكمة لحل الخلافات الناشئة عن تفسير أحكامها و تطبيقها.تضم المجموعة ١٦ دولة ، ٩ منها فرنكوفونية و٥انجلوفونية و اثنان تتحدثان البرتغالية .

١- real lavergne : « integration et coopération régionale en Afrique de l'ouest » editionkarthala paris ١٩٩٦ p ١٥٠ .

وبالنظر إلى طبيعة الدول الأعضاء يتضح لنا وجود تفاوت كبير بينها في الموارد الطبيعية و المساحات الجغرافية و عدد السكان والإمكانات الاقتصادية والأنظمة السياسية و الاجتماعية و مدى التمتع بالاستقرار السياسي. ورغم هذه الاختلافات فإن رواد هذه المجموعة يتطلعون إلى تذليل العقبات و تحقيق فكرة الاندماج الاقتصادي .
بقيت الحواجز الجمركية قائمة أمام التبادل التجاري حيث طردت نيجيريا في عام ١٩٤٧م نحو مليونين من مواطني الدول الأعضاء منتهكة مبدأ حرية تنقل الأفراد ، وكانت نتائج التعاون المالي و النقدي متواضعة بسبب عدم قابلية العملات الأجنبية للتحويل،ولعل النتائج الوحيدة الملموسة كانت في مجال الاتصالات الهاتفية(الربط الهاتفي بين العواصم)والنقل(شق الطريق الساحلي السريع لربط لاغوس في نيجيريا بنواكشوط في موريتانيا) .
غير أن المشكلة الرئيسية تكمن في أن كل هذه المشروعات تبقى رهنا بتوافر التمويل اللازم و عدم تقلب أمزجة الحكام ، فمعظمهم يعيش في حالة قلق دائم خوفا من شبح الانقلابات و الثورات الداخلية و احتمالات الغزو الخارجي. وبعضهم يعتقد أن نجاح بعض مشروعات(أيكواس) قد يشكل خطرا ، فالطريق الساحلي قد يصبح وسيلة لتسريع انتقال قوات غير صديقة مجاورة أو أجنبية و اجتياح بلاده ، ولابد من الإشارة إلى انه كان لأيكواس دور سياسي وعسكري مهم في محاولة إيجاد حل للحرب الأهلية في ليبيريا وهي إحدى الدول الأعضاء .
تقلصت عراقيل المبادلات التجارية بين دول الأعضاء قليلا لكن لم تحقق أهداف كثيرة.

٣-٢-٢ الوحدة الاقتصادية لإفريقيا الغربية

Western Africa Economic Community (WAEC)

أنشأت هذه الوحدة في عام١٩٧٤م من ٧ دول تعتبر مجموعة من (WASCE و التي تشكل مجموعها ٧٠ مليون نسمة[١]حسبإحصائيات عام ١٩٩٤م.

و تتضمن هذه الوحدة كل من بنين ، بوركينافاسو ، كوديفوار ، مالي موريتانيا ، نيجر، والسنيغال.كان يهدف هذا التكتل إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية بتسهيل إقامة المشاريع الوحدوية حيث كانت ترتكز إستراتيجية التكامل على محورين: الأول هو التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة و التي من المفروض تكون معتمده بحلول عام١٩٨٧م، و الثاني تحرير المبادلات التجارية البينية نهائيا بدون أي حواجز[٢].

كذلك إنشاء صندوق التضامن لتمويل المشاريع الإقليمية بالرغم من الآمال التي كانت معلقة على نجاح هذا التكتل لتميزه عن سابقه بوجود انسجام أكبر بين أعضاؤه وتخصص أكثر في كل دولة إلا أنها لم تنجز ما اتفقت عليه وعلى رأسها السوق المشتركة برغم القدر الضئيل من التحرير الذي شمل حوالي ٤٢٨ منتج .

٣-٢-٣ الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا :

WESTERN AFRIC MONETARY UNION (WAMU)

نشأ هذا الاتحاد بمعاهدة في عام ١٩٦٢م و ضم٢٧ دولة و أمر بإنشاء بنك مركزي و جهاز مشترك لإصدار النقود ، و في عام ١٩٧٣م وقعت اتفاقية جديدة أعادت تنظيم الاتحاد و عدلت نظام البنك المركزي وأنشأت بنك

١- CD-ROM : « QuidMonde » Micro Soft Coorporation ١٩٩٩ ..

٢- OCDE : « Intégration Régionale et Pays en Développement » edition OCDE Paris ١٩٩٣ P ٤٨.

التنمية لغرب إفريقيا، و عندما تم تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي بنسبة ٥٠ % وقعت الدول السبع في ١٠ / ٠١ / ١٩٩٣ممعاهدة يتمم بموجبها دمج الاتحاد النقدي مع المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ليكونا:الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا[١].

٣-٢-٤ الاتحاد الجمركي و الاقتصادي لدول غرب إفريقيا :

الذي نشأ بمعاهدة أبرمتها سبع دول في العام ١٩٦٦م و حل محل الاتحاد الجمركي السابق الذي تأسس في العام ١٩٥٩م.والغاية من الاتحاد الجديد المحافظة على العلاقات التجارية المميزة بين الدول السبع ، و إقامة تعرفة جمركية منخفضة على التجارة و زيادة الرسوم على المواد المستوردة ومع أن المعاهدة أدت إلى شيء من التقارب بين الأعضاء في بعض المجالات فإن الجهود التي بذلت لإقامة اتحاد جمركي ذهبت سدى، ولهذا اتفق في عام ١٩٨٠م على إنشاء مجموعة اقتصادية جديدة[٢].

وجهت عدة انتقاداتلنظام التكامل النقدي في غربي إفريقيا والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[٣]:

غياب الوحدة أو التكاملالإقتصادي في هذه المجموعة مما أدى لأن يكون دور هذا الإتحاد في تحقيق التكاملالإقتصادي غير فعال.وربما يرجع السبب في ذلك إلى المنافسة أكثر من التعاون بينالدول الأعضاء. كما أن تطوير محاولة قطاعات الإقتصاد المتخلفة والتي يهيمن عليهاالقطاع الزراعي أضعف التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

---

(١) محمد المجذوب " **التنظيم الدولي : النظرية العامة و المنظمات الدولية و الإقليمية** " الدار الجامعية للنشر . ١٩٩٨ م، ص ٣٩٣

(٢) سالم بول و آخرون " **الوحدة الاقتصادية العربية** " مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ١٩٨٩م ط١ الجزء ١ ص ١٧٠ .

٣- Fadil, A. S., Study of Monetary Integration Issues in the Gulf States

حددت المنطقة بأنها منطقة الفرنك الفرنسي، مما جعل ثلث تجارة هذه الدول تتم معفرنسا، مما حرم الإقليم من فرصة الاتجار مع الدول المختلفة.

ومن بين السلبيات الواضحة لعملية ربط العملة بفرنسا اعتماد سياسة معدل التبادل الفرنسي بدون أن تكونجزءا من عملية تحديد هذا المحدد.

نقص الإدخارات بين الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي لغربي إفريقيا مما أدي الى ضعف تنقل رأس المال والعمالة كثيرًا، وهذا العامل وضع قيودا على تحقيقأي تكامل نقدي ذي أهمية. وفيما يختص بتنقل رأس المال، نجدأن فرنسا هي المستفيد الأكبر .

٣-٣ التجربة الثالثة: التكتلات الإقليمية الأمريكية المتخصصة:

ظهرت في القارة الأمريكية منذ سنوات تكتلات أو تجمعات إقليمية أقل اتساعا و شمولا من منظمة الدول الأمريكية . وكان المبرر من ظهورها أغراض اقتصادية تهدف إلى إنشاء مناطق التبادل الحر أو إنشاء أسواق مشتركة وسأوضح أهم تلك التكتلات في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبب.

٣-٣-١ رابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالي(NAFTA)[١]

North American Free Trade Aagreement

تعتبر نافتا أهم تكتل اقتصادي في المنطقة من حيث القوة الاقتصادية ومن حيث النشاط. تم توقيع هذه الاتفاقية الاقتصادية المتعددة الأطراف للتبادل الحر من قبل كندا، أمريكا والمكسيك في ١٩٩٢/١٢/١٨م بسان أنتونيو بتكساس .

١-Fadil, A. S., Study of Monetary Integration Issues in the Gulf States.

تهدف هذه الإتفاقيه ليس فقط إلى اختفاء تدريجي للحواجز الجمركية بل أيضا إلى حرية التنقل لكل السلع المنتجة و المباعة في أمريكا الشمالية،بالإضافهالى إزالة العقبات والعراقيل التي تواجه الاستثمار الدولي والدفاع عن حقوق الملكية الفكرية بعد التعديل الذي قامت به كل دولة أمضت على اتفاقية منطقة التبادل الحر.ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٤/٠١/٠١م .

وتعتبر أيضا امتداد لاتفاقية التبادل الحر (الأمرو/ كندية) التي بدأت عام١٩٨٩م ووجهت لتخفيض الحواجز الجمركية بين كندا وأمريكا.وبعد عدة سنوات تم توقيع الإتفاقيه من قبل قادة الدول الثلاث .

كانت تهدف الاتفاقية إلى إزالة كل العقبات والعراقيل سواء من ناحية التعريفة الجمركية (حقوق الجمركية) وغير تعريفية (شهادات التقدير) في غضون ٥ سنوات مبدئيا ، وإلى تحرير كلي في خلال ١٥ عام. وتم التأكيد على ذلك عام ١٩٩٣م رغم المعارضة الشديدة . وهنالك مخاطر قد تحصل في مثل هذه التجمعات التي تشتمل على أقوى دولة في العالم مع دولة متخلفة كتدفق المهاجرين بكميات كبرى وعدم القدرة على مراقبة الأشخاص والموارد.فقد تركت القوة الأوروبية آثارها على الكثير من القارات سواء القارة الأمريكية أو الأسيوية فبدأت المفاوضات للتوصل إلى منظمة التبادل الحر بين أمريكا وكندا والمكسيك في ١٩٩٢/٠٦/١٢م في تورونتو (كندا).وقد كان الأهم من مشروع (نافتا) هو إنشاء سوق بـ ٣٦٠ مليون مستهلك بناتج محلي إجمالي ٧٠٠٠ مليار دولار[١].

فكندا والمكسيك تمثلان ٣٢ في المائة من التجارة الخارجية لأمريكا حيث يمكن أن تصل إلى ٤٠في المائة.وفي مجال الخدمات، فإن أمريكا كان لديها

١- cd – rom : « **encyclopedieuniversalis** ٩٩ » micro soft coorporation ١٩٩٥ usa .

تحفظات على المسائل المطروحة من قبل كندا في المجال الثقافي (تلفزيون، إذاعة النشر) والاستثمارات المباشرة وكذلك فإن كندا والمكسيك يطرحان مشكلة البنوك حيث أن تدخل البنوك في مجال عملها في الولايات المتحدة الأمريكية لا يسمح للبنوك الكندية والمكسيكية للعمل سوى في ولاية واحدة ولكن بالنسبة للبنوك الأمريكية التي تعمل في المكسيك وكندا لا يطبق عليها هذا القانون .

وفي عام ١٩٩٣م أثيرت في أمريكا مناقشات حول اتفاقية "نافتا" التي أدت إلى صراع بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري خصوصا المعارضة الشديدة من قبل النقابات حيث خلفت النقابات مشكلة المنافسة الاحتكارية لليد العاملة المكسيكية الرخيصه، حيث أن تكلفة المستخدمين منخفضه بعكس الموجود المحلي خصوصا في مجالات معينة كالنسيج ، الزراعة و السيارات. وبالتالي ضرورة حماية قطاعات معينة حساسة. كذلك تسيطر فكرة الدفاع أو ما يسمى (الدفاع عن الشغل) وهذا ما أدى إلى تحديد فترة المفاوضات حول الاتفاقية وحتى التعديلات التي مستها .

وأخيرا أقر المؤتمر الأمريكي الاتفاقية في نوفمبر عام ١٩٩٣م مما أدى بعدها إلى إستياء كبير في المكسيك خصوصا بالنسبة للقوى الاقتصادية بالإضافة

إلى التأكيد على مصلحة الأطراف المشكلة والمعدلة للاتفاقية.

وأوضحت إدارة *Bill Clinton* أن الاتفاقية خلال سنتها الأولى خلقت ١٠٠٠٠٠ وظيفة ولكن من جهة أخرى ارتفاع الواردات أدى إلى ضياع مناصب عمل،هذا من جانب الأمريكيين.أما من الجانب المكسيكي هنالك مشاكل تطرح كتخفيض عملتها البيزو(PESO) في عام١٩٩٤م كذلك عدم ملائمة نظامها الاقتصادي والسياسي وضعف هياكلها .

فهذه المنطقة للتبادل الحر لم تصل بعد إلى إنشاء سوق مشتركة بسبب غياب تعريفة جمركية موحدة خارجية، وغياب سياسة تجارية موحدة باتجاه باقي الدول رغم وجود مساحة إقتصادية تجمع ٣٦٥ مليون مستهلك، والتي تعتبر المنطقة الثانية للتبادل الحر بعد المساحة الاقتصادية الأوروبية (CEE) التي تمثل ٣٨٠ مليون مستهلك .كما أن هناك مباحثات حول انضمام دول أخرى من أمريكا الجنوبية باستثناء كوبا إلى نافتا. فقد بدأت فعلا في نهاية عام١٩٩٤م وبداية عام١٩٩٥م مفاوضات مع الشيلى حول منطقة التبادل الحر للقارة الأمريكية في بداية الألفية الثالثة[١].

٣-٣-٢ السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CACM)

Central American Commune Market

في ١٩٦٠ أنشأ هذا السوق من قبل:سلفادور ، غواتيمالا ، هندوراس نيكاراغوا و التحقت بهم كوستاريكا عام ١٩٦٤وجاءت هذه السوق لمساعدة الأمم المتحدة لتحقيق النمو الاقتصادي و التنمية في أمريكا الوسطى حيث قرر أعضاء CACM تحرير كل المبادلات التجارية البينية و تشكيل اتحاد جمركي لتطبيق مخطط الأمم المتحدة[٢].

بالإضافة إلى ذلك تم تحديد عام ١٩٦٦م كتاريخ توحيد التعريفة الجمركية و تحرير المبادلات البينية لكل المنتجات .و لهذا تم حماية السوق المحلي لكل دول الأعضاء في *CACM*وهذاعن طريق :

تطبيق معاملة تفضيلية لمبادلات المنتجات المنتجة في هذه الدول .

منع استيراد السلع الاستهلاكية غير المنتجة و رفع الحقوق الجمركية عليها لدفع و تشجيع الإنتاج المحلي .

١-CD ENCARTA Enceclopedie ١٩٩٩ Microsoft

٢-CD-ROM : « UNIVERSALIS ٩٩ » Micro Soft CoorporationUSA ١٩٩٩ .

إنشاء البنك المركزي للتكامل الاقتصادي .

و لكن ما يميز هذا التكتل هو الفشل و الضعف و التناقض الذي ساد فيه خصوصا أن فكرة التكامل أصلا كانت بإرادة أجنبية غايتها فك النزاع بين أعضاء هذا السوق، فالاختلاف في الدخل بين هذه الدول كان مرتفعا بالإضافة

إلى أنه لم تتمكن أي دولة منهم من قيادة هذا التكتل وضعف حجم السكان مما يؤدي إلى عدم استغلال اقتصاديات الحجم حيث قدر عدد سكانهما بـ ١٥ مليون نسمة في ذلك الوقت وبالتالي كانت المبادلات البينية ضعيفة جدا حيث

لا تتجاوز ثلاثة في المائة من إجمالي المبادلات لهذه الدول.وكذلك تدهور التعاون يسبب الصراعات السياسية التي ميزت فترة السبعينات والثمانينات .

و النتائج التي وصلت إليها مجموعة هذا التكتل ضئيلة أهمها توحيد التعريفة الجمركية الخارجية عام١٩٨٦م و لكن لم يتم تنسيق السياسات الاقتصادية .

٣-٣-٣ الرابطة الأمريكيه واللاتينية للتكامل

Latin American Integration Association (LAIA)

في عام١٩٨٠م جاءت هذه الرابطة في مكان رابطة الأمريكو- لاتينية للتبادل الحر(ALALE)التي أنشأت في عام١٩٦٠م .

وتتكون الرابطة LAIA من ١١ عضوا، وهم:أرجنتين ، برازيل، الشيلى مكسيك ، براغواي ، أورغواي بالإضافة إلى إعطاء ANDIN وهم: بوليفيا كولومبيا ، إكواتور ، بيرو ، فنزويلا .ففي ١٩٩٤م أصبحت رابطة LAIA تمثل ٤٠٠ مليون نسمة بدخل قدره ٩٠٠ مليار دولار التي تعتبر من بين أغنى التجمعات و التكتلات في الدول النامية .

و تميزت هذه الرابطة بأن فكرة التكتل أوالتكامل جاءت من طرف لجنة الأمم المتحدة. فالاتفاقية أمضت في عام ١٩٦٠م في مونتيفيديو والهدف الرئيسي كان تقوية التعاون الاقتصادي و التجاري في ما بينهما .
فالرابطة الأمريكو- لاتينية للتبادل الحر (*) LAFTA (١٩٦٠م-١٩٨٠م) كانت تعمل على إزالة الحواجز الجمركية في غضون ١٢ عام على التجاره البينية. وقد شكلت قائمة المنتجات التي سوف يتم إزالة الحواجز الجمركية عليها وحددت نسبة التخفيض السنوي بثمانية في المائة و لمدة ١٢ عام .

و في عام ١٩٨٠م تحولت رابطة التبادل الحر الى رابطة التكامل و جاءت هذه التغيرات نتيجة تغير الأوضاع وحتى يتم تكييف الاتفاقية مع المستجدات الدولية و إعطاءها نوعا من المرونة، أرادت إعطاء التعاون دفعا قويا لا يقتصر على تحرير المبادلات التجارية بل ذهبت إلى أكثر من ذلك وهو بأن تتم عملية التكامل ولو على مراحل و لذلك أعادت ترتيب نفسها بتقسيم أعضاء الرابطة إلى ٣ مستويات دول :
دول أقل تطورا (براغواي ، بوليفيا ، إكواتور) .
دول متوسطة (فنزويلا ، شيلى ، كولومبيا ،بيروا ، أورغواي) .
دول متقدمة (مكسيك ، برازيل ، الأرجنتين) .
ولذلك فاتفاقية عام ١٩٨٠حددت طريقتين لإتمام التحرير الكلي للمبادلات التجارية هما (١):

(*)LAFTA« LATIN AMERICAN FREE TRAD AREA »
(١) ocde : « intégration régionale et pays en développement » édition ocde paris ١٩٩٣ p ٦٣ -٦٤

اتفاقيات تطبيق إجبارية على كل الأعضاء خاصة بالتفضيلات .
اتفاقيات محدودة قابلة للمفاوضات (ثنائية أو متعددة) لا تطبق إلا على من قبل بها و صادق عليها و أمضى عليها .
و ما يمكن استنتاجه من هذا التكتل هو تميزه بالحجم السكاني الهائل الذي يصل إلى ٤٠٠ مليون نسمة بالإضافة إلى ارتفاع دخله المحلي الإجمالي و بالتالي ارتفاع حصته في التجارة العالمية حوالي ١٧% كذلك التقارب في مستويات التنمية الاقتصادية وإمكانية استغلال اقتصاديات الحجم .و لكن رغم هذا تبقى إنجازات هذا التكتل محدودة .

٣-٣-٤ مجموعة أندين *ANDIN GROUP*

كباقي التكتلات يعتبر تكتل الأندين جزء من تكتل LAIA و تتضمن مجموعة أندين ٥ أعضاء وهم : بوليفيا ، كولومبيا ، إكواتور ، بيرو، فنزويلا
أما تشيلى فقد انسحبت عام ١٩٧٦م .
أنشأت المجموعة في عام١٩٦٩م بالتوقيع على اتفاقية قرطجنة نتيجة لعجز رابطة التبادل الحر *LAFTA* في تحقيق تحرير المبادلات التجارية على المستوى الإقليمي .
فتناقض إستراتيجية التنمية الاقتصادية المقترحة من طرف *LAFTA* جعل مجموعة الأندين تعيد النظر في التنمية. فتحقيق نمو إقليمي متوازن يتطلب تعاونا على مستوى الأعوان الاقتصاديين وهذا لتحقيق تخطيط صناعي إقليمي فعال و مشاريع عديدة متنوعة و كثافة في رأس المال .

وعلى ضوء هذا جاءت اتفاقية قرطاجنةبإستراتيجية للتكامل الإقليمي وتشمل ثلاث مستويات:
تحرير المبادلات التجارية للوصول إلى وضع تعريفة جمركية خارجية

موحدة و بمعدل تخفيض الحقوق الجمركية بـ ٧% إلى أن تزال نهائيا .
مراعاة ظروف الدول الأعضاء الأقل تطورا و معاملتها معاملة خاصة .
إنشاء مشاريع استثمارية إقليمية .
و لتحقيق هذه الإستراتيجية وقعت على آلية مختلفة تتمثل في:
إعادة النشر أو التوزيع الجغرافي لعدة صناعات موجودة .
إنشاء ٨ صناعات رائدة (راقية) .
و لكن رغم كل هذه الاتفاقيات كانت نتائج مجموعة الأندين محدودة مقارنة بإمكانياتها فقد تم في عام١٩٩١م تحرير حوالي ٣٠٠٠ منتج فجمدت مشاريع صناعية و لم يتم توحيد التعريفة الجمركية الخارجية .
يهدف أعضاء هذه المجموعة إلى تشكيل اتحاد جمركي ووضع إطار مشترك لسياسة التصنيع و التصدير،غيرأن المجموعة تعرضت لهزات و خلافات أدت إلى تجميد نشاطها.ثم عاودت المجموعة العمل بنشاط بعد توقيع رؤساء الدول الأعضاء عام ١٩٩٦ م بروتوكولا خاصا بإعادة تنشيط آلية التكامل للإسراع في عملية الاندماج. ولكن لا يتوقع خيرا بسبب عدم التجانس و التفاهم بين الدول الأعضاء وقد اكتشف هؤلاء أن المجموعة ليست سوى ارتباط بين دولتين فقط كولومبيا وفنزويلا اللتين تشكل صادراتها نحو ٧٠ % من الحجم الكلي لصادرات المجموعة.لذا فضلت هاتان الدولتان الارتباط باتفاقمع المكسيك عام١٩٩٤م وتكوين تجمع اقتصادي جديد عرف باسم" مجموعة الثلاثة "*Group*" *Three of* بغية أعضائها منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي ابتداء من العام ١٩٩٥م. وتعتبر مجموعة الثلاثة خطوة نحو الاندماج في مجموعة "الافتا" ثم بواسطة المكسيك و رعايتها في مجموعة "نافتا "

.٣-٣-٥ السوق المشتركة للمخروط الجنوبي:

Southern Cone Commune Market (MERCOSSUR)

في عام ١٩٩١م، وقعت ٤ دول في أمريكا اللاتينية، وهم: البرازيل ، الأرجنتين البراغواي و الأوروغواي معاهدة تهدف إلى تأسيس سوق مشتركة فيها، وكانت التسمية المتداولة للاسم المختصر الأسباني " مركوسور "، و يغطي التجمع مساحة ١٢ مليون كم٢ و يضم ٢٠٧ مليون نسمة و يعد الرابع بين التكتلات الاقتصادية العالمية بعدالاتحاد الأوروبي ونافتا وآسيان .

و تمكن التجمع من تحقيق نجاح ملموس خلال الفترة القصيرة من حياته فقد ارتفع حجم التجارة بين دوله من ٤ مليارات دولار في عام ١٩٩١م إلى ١٤.٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥م،حيث الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للتجمع ، فالمبادلات التجارية بينهما تمثل ٢٦ % من حجم مبادلات التجمع مع العالم الخارجي.وارتفع حجم صادرات الاسيان إلى دول التجمع من ٨.٨ مليار دولار عام١٩٩٢م إلى ١٤.٣ مليار دولار في عام ١٩٩٤م و استأثر التجمع بـ : ٧٠%من استثمارات الآسيان في أمريكا اللاتينية. وشارك في مفاوضات مع الجيران الإقليمين لوضع إطار مشترك للتجارة الحرة معهم.وبالفعل فقد تم توقيع اتفاقية شراكة مع تشيلى ودخل حيز التطبيق في عام١٩٩٦م و آخر مع بوليفيا دخل حيز التطبيق في عام ١٩٩٧م.

٣-٣-٦ النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية:

Latin American Economic System (LAES)

تأسس في عام١٩٧٦م ، يضم ٢٥ دولة. ويهدف إلى تشجيع التبادل التجاري و التعاون لتطوير الاقتصاد و تأسيس الشركات المتعددة

الجنسيات و تعزيز الاندماج الإقليمي و قد ارتفع عدد أعضائه إلى ٢٧ دوله في عام ١٩٩٥م .

٣-٣-٧ التكتلات في دول الكاريبي

أ. الوحدة الكاريبيه *Caribbean Community (CARICOM)* أنشأت هذه الوحدة في عام ١٩٧٣م و جاءت في مكان الرابطة الكرايبية للتبادل الحر *CFTA* التي أنشأت عام ١٩٦٨م و كانت أهدافها سياسية و اقتصادية تنشد إيجاد مكانة في الساحة الدولية حيث يبلغ عدد سكان هذه الوحدة ١٠ ملايين حسب إحصائيات عام ١٩٩٤م و دخلهم يتجاوز ١٥ مليار دولار و يضم هذا التكتل كل من : آنتيغوا ، ويربودا ، برباد ، بولينر ، دومينيك غريناد ، غويان ، جامايكا ، مونيرا ، سان كينسنوفيس ، سانت لوس سانت فانسوار ، غرينادين ، تغينيتي توباكو .فأهداف (كاريكوم) متواضعة فاتفاقية شاجغماس (*Chagarmas*) محدده في٣محاور وهي[١]:

تقوية الروابط و التنظيمات الاقتصادية و التجارية و النقدية بين الأعضاء لتحقيق تنمية متوازنة .

دعم و تشجيع تكامل الاقتصادي .

التنسيق لحل المشاكل الخارجية .

ولتحقيق هذه الأهداف حددت آلية توحيد التعريفة الجمركية الخارجية بحلول عام ١٩٩٣م و لكن لم تنجح .بالإضافة إلى ذلك عملية تحرير عوامل الإنتاج هي الأخرى لم تر وجهتها إلى حيز التطبيق و هذا الفشل يرجع إلى تفاقم المشاكل خصوصا بعد تراجع أصحاب القرار السياسي في تحقيق *CARICOM* بالإضافة إلى عوامل اقتصادية خارجية كان لها الوقع الكبير على دول هذه المجموعة بسبب ضعفها و قلة حجمها سواء المادي أو البشري .

---

(١) ocde : « intégration régionale et pays en développement » édition ocde paris ١٩٩٣ p ٥٦ .

ب . منظمة دول لكاريبب **الشرقية** *Eastern CaribbeanStates* (*Organization*) ، في عام ١٩٦٨م وقعت ٧ دول في منطقة الأندين الشرقية اتفاقا لإنشاء سوق مشتركة بغية التوصل إلى مرحلة التكامل الاقتصادي و في عام١٩٨١م أنشئت منظمة دول الكرايبب الشرقية لتحل محل السوق المشتركة.

ج . رابطة دول الكاريبب(*Aibe states As Carsociation*) في عام ١٩٩٤م قامت الدومنيك و هايتي و المكسيك و فنزويلا وكولومبيا بإنشاء تكتل اسمه رابطة دول الكاريبب ومن المهم ذكره أناحد العوامل الكبيرة التي تسهم في عدم نجاح محاولات التكامل النقدي في أمريكااللاتينية هو الاختلاف الكبير جدا في نصيب الفرد من الدخل القومي[١]، ويصل الاختلاف

في معدل الدخل الشخصي أكبر خمس مراتفي الدول الغنية من الدول الفقيرة.

اقتصاديات دول الخليج:

قرر مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ٢٠٠٠م بالتوجه نحو الوحدة النقدية،ونتيجة لذلك بدأت كل دولة من دول المجلس بانتهاج سياسة تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية ، فإتخذت مجموعة من القرارات والقوانين وكان أول هذه القرارات إعتماد مثبت مشترك لعملات الدول الخليجية وهو الدولار حتى الوصول إلى العملة الخليجية في المستقبل.

وفي عام ٢٠٠٧م تقرر إعلان السوق الخليجية المشتركة، وذلك ترسيخا لمفهوم المواطنة الإقتصادية الخليجية، بمعنى تمتع مواطني دول المجلس بالمعاملة الوطنية في أي دولة من دول المجلس في المجالات

---

(١)Fadil, A. S., Op-cit, doctorate thesis.

الإقتصادية،من خلال إزالة جميع العوائق والحواجز أمام السلع والخدمات والعمالة الوطنية ورؤوس الأموال فيما بين دول المجلس، وقد جاءت هذه الخطوة استكمالاً لمسيرة التكامل الإقتصادي التي بدأت بتوقيع الاتفاقيةالإقتصادية الموحدة لدول المجلس في الدورة الثانية التي عقدت بالرياض في نوفمبر من العام ١٩٨١م.

وبالتالي، فإن إصدارالعملةالخليجيةالموحدة سيكون له أثارا إقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي عموما.ومما سبق وقبل التعمق في تفاصيل أكثر،نوضح نظره عامه عن مجلس التعاون الخليجي ومزايا اقتصاديات دول المجلس

٤-١-٢ أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

يمكن استعراض أهداف مجلس التعاون الخليجي كما يلي :

تحقيق التنسيق والتكاملوالترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها .

توثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك:

الشئون الاقتصادية والمالية .

الشئون التجارية والجمارك والمواصلات .

اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات وتوصيات .

تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذمثل[1]:

---

(١) مرجع سابق .

النظام الأساسي.
الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.
أهداف وسياسات خطط التنمية.
الإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.
السياسة الزراعية المشتركة.
تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.
وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك:
الشئون الاقتصادية والمالية.
الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.
الشئون التعليمية والثقافية.
الشئون الاجتماعية والصحية.
الشئون الإعلامية والسياحية.
الشئون التشريعية والإدارية.
ويعكس ذلك مدى شمولية أهداف المجلس واتساع أبعادها كما تظهر في نفس الوقت أهمية الأهداف الاقتصادية للمجلس. وقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتحديد المنهج الاقتصادي لمجلس التعاون في مختلف تفصيلاته، حيث تطرقت موادها المختلفة إلى معالجة القضايا التالية:
التبادل التجاري وانتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي.

التنسيق الإنمائي و التعاون الفني.
التنسيق البترولي والصناعي والزراعي ودعم المشروعات المشتركة.
النقل والمواصلات.
التعاون المالي والنقدي و التعاون الجمركي والتنسيق في مجال الاتصالات.
٤-١-٣ الملامح الإقتصادية والمالية والنقدية لدول مجلس التعاون الخليجي:
تمت المصادقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس، فأصبح من اللازم على الدول الأعضاء العمل على تنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية، وتعزيز التعاون بينالهيئات النقدية والمصارف المركزية، ومحاولة إنشاء عملة مشتركة بغية تعزيز الأهدافالمنشودة أكثر فأكثر.
ونوضح الأسباب الكامنة وراء ضرورة تحقيق التعاون، ونظم مجلس التعاون الخليجيوالتجارب العالمية في مسائل التكامل النقدي[1].
ضرورة التعاون : تبرر أوجه التشابهفي نظم دول مجلس التعاون الخليجي الاجتماعيةوالاقتصادية، وكذلك المشكلات الاقتصادية المشتركة التي تواجه هذه الدول،الهدف من إنشاء هذه المنظمة في هذه المنطقة. وتمثل العوامل التالية العناصر الرئيسية الداعمة لإنشاء هذه المنظمة والأسباب الرئيسية التي تستدعي ضرورة تحقيق التعاون بين دول الخليج.
العوامل الاجتماعية والجغرافية: جميع دول المجلس دولعربية تتقاسم اللغة (العربية) والدين (الإسلام)، فضلاً عن الامتداد الجغرافي علي شبهالجزيرة العربية.ولهذه العوامل تأثيرات هامة على التاريخ والثقافة البشرية منذالثورة التاريخية الكبرى التي قادها النبي محمد(ρ).كما أن هنالك تشابها في المناخ والبيئات الطبيعية (الصحراء،الرمال، الموارد المعدنية) بصورة واضحة.

(١) أيمن صالح فاضل، ، رسالة دكتوراه، ١٩٨٩م.

العوامل السياسية: إن دول مجلس التعاون الخليجي دول صغيرة في المساحة (أكبرها المملكةالعربية السعودية)والسكان، وتشير هذه العوامل إلى الحاجة إلى إنشاء منظمة تعاونية بين هذه الدول لتدافع عنها وتحمي مصالحها المشتركة ضد أي تهديدات خارجية. ومن بينالأسباب الرئيسية وراء إنشاء هذه المنظمة الخليجية، حماية آبار النفط والحفاظ على أمن الخليج، خاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية. حيث أن حرب الخليج هددت أمن واستقرار هذا الإقليم وحرية الملاحة في الخليج العربي. ومن بين العوامل المشتركةالأخرى التشابه بين نظم الحكم في هذه المنطقة ما بين نظام حكم ملكي أوأميري.

العوامل الاقتصادية: تتشابه المشكلاتالاقتصادية التي تواجهها هذه الدول في طبيعتها. غير أنه يمكن حل هذه المشكلات بيسر أكبر إذا تمت مواجهتها بطريقة جماعية. ومن الأمثلة لهذه المشكلات ، ضعف السوق مما يجعل هذه الدول مصدرة لرأس المال بدلا من استيراده ، بالإضافةإلى نقص العمالة الفنية والماهرة. كما أن هنالك مشكلات تتمثل في الانتقال من دول مستهلكة لدول منتجة والحاجة إلى تنويع قاعدتها الإنتاجية التي تعتمد على النفط. وتستوجبكافة هذه الأسباب ضرورة تحقيق تعاون رئيسي بين هذه الدول .

ويلخص الجدول التالي أهم الخصائص التي تتمتع بها دول المجلس الستة.

جدول رقم (١-٤)خصائص دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة المعيار	المساحة كم مربع	عدد السكان	الدين	اللغة	النظام السياسي	العملة
السعودية	٢.٢٤٠.٠٠٠	٢٥٣٨٠٩١٤	الإسلام	العربية	ملكي	الريال
الإمارات	٨٣.٦٠٠	٧٥٥٧٠٠٠	الإسلام	العربية	أميري	الدرهم
سلطنة عمان	٣٠٩.٥٠٠	٣١٥٠٢٣١	الإسلام	العربية	سلطاني	الريال
الكويت	١٧.٨١٨	٣٢٥٠٠٠٠	الإسلام	العربية	أميري	الدينار
قطر	١١.٤٣٧	١٦٧٩١١٠	الإسلام	العربية	أميري	الريال
البحرين	٧١٦	١٢٣٤٥٩٦	الإسلام	العربية	ملكي	الدينار

المصدر : الأمانة العامة لمجلس التعاون لدون الخليج العربية ، عام ٢٠١٠م .

٤-١-٣-١ الملامح الإقتصادية:

تتشابه دول مجلس التعاون الخليجي في ملامحهما الإقتصادية، وتتمثل فيما يلي:

تغطي دول مجلس التعاون الخليجي مساحات شاسعة من الصحاري تشح فيها الموارد الزراعية، وتندر فيها الصناعة، ويقل فيها السكان المحليون، وبالتالي عنصر العمل، مما يؤدي إلى توافد عمالة عربية وأجنبية إليها،

ماهرة وغير ماهرة، ويغزر فيها النفط حيث يشكل إنتاجه معظم دخولها القومية، والنسبة العظمى من صادراتها، وتحصل منه هذه الدول على معظم إيراداتها. ونظرًا لضخامة هذه الإيرادات وضيق الطاقة الاستيعابيةلاقتصادياتها، فإن هذه الدول تراكم فوائض مالية ضخمة توجهها نحو الاستثمار في أسواق النقد والمال الغربية، وكذلك في استثمارات حقيقية في الاقتصاديات الأوروبية الغربية والولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة. كما أن ضخامة هذه الإيرادات تجعل الدخول القومية لهذه الدول، وبالتالي متوسطات دخول الأفراد فيها من بين أعلى مثيلاتها في العالم، ومع ذلك تبقى هذه البلدان ذات اقتصاديات محدودة وأسواق ضيقة، وطاقة إستيعابية ضئيلة.

تشكل دول مجلس التعاون الخليجي كتلة إقتصادية ضخمة وصل إجمالي دخولها القومية في نهاية عام ٢٠٠٩م إلى حوالي ٨٠٠ مليار دولار، وبلغ معدل متوسط دخل الفرد فيها ١٢ ألف دولار. وتستحوذ على حوالي ٤٥% من الإحتياطات النفطية العالمية، وعلى ١٧% من الإحتياطي العالمي من الغاز، في حين يبلغ تعداد سكانها بما فيهم المقيمين الأجانب حوالي ٣٨ مليون نسمة، ويشكل الأجانب حوالي ثلاثة أرباع قوتها العاملة[١].

تشكل الصادرات النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية لجميع دول المجلس، مكونة ٩٢% من تلك الإيرادات بالنسبة للكويت ،٨١ % بالنسبة للسعودية، ٧٧ % بالنسبة لعمان، ٧٦% بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ٧٤% بالنسبة لمملكة البحرين، و ٥٦% بالنسبة لدولة قطر التي تحصل في الوقت نفسه على إيرادات ضخمة من صادراتها من الغاز الطبيعي.

١-u. Fasano& z. Iqbal, " common currency", finance and development, vol. ٣٩, no. ٤, december ٢٠٠٢.

وعلى وجه العموم لا تفرض هذه الدول ضرائب دخل على مواطنيها وتحافظ على ميزانيات حكومية متوازنة عموما، أو بعجز مالي قليل نسبيا وتفرض رسوما جمركية منخفضة على معظم المنتجات، وتتبع سياسات غير تضخمية متمثلة بأسعار صرف ثابتة تجاه الدولار، ولا تفرض قيودا على الصرف الأجنبي، ولا على الإستثمارات وحركة رؤوس الأموال ، وتتبع سياسات إقتصادية حرة، وتسمح بتدفق حر لرأس المال وبحرية تحويل العملات[١].

وتلعب التجارة الخارجية دورا أساسيا في إقتصاديات هذه الدول، فهي دول مصدرة للنفط ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والإستهلاكية والرأسمالية. أما علاقتها التجارية البينية فضئيلة لا تتجاوز ١٠% من مجموع تجارتها الخارجية، وهي نقطة مهمة. كما تجدر الإشارة إلى سمه أساسيه أخرى تتصف بها إقتصاديات هذه الدول، وهي أنها ليست فقط بلدانا مصدرة للنفط، وإنما مصدرة لرأس المال، وهي مفارقة نادرة ومهمة، كون هذه البلدان ذات إقتصاديات نامية، يفترض فيها أن تكون مستوردة لرأس المال، وليست مصدرة له. والتي يجب أن تذهب الى الدول المتقدمة ولا يذهب إلى البلدان النامية الأخرى إلا نسبة محدودة منه. حيث ترتبط إقتصادياتهاإرتباطاً وثيقاً بالدول المتقدمة.

٤-١-٣- ٢الملامح المالية والنقدية:

تتشابه أيضا دول المجلس من حيث سياساتها النقدية والمالية المشجعة عموما للإستثمار وللتجارة الخارجية الحرة[٢]فقد إستخدمت أسعار الصرف بشكل فعال كمرتكز اسمي من خلال ربط عملاتها بالدولار بأسعار صرف

٢- u. Fasano& z. Iqbal, " common currency", finance and development, vol. ٣٩, no. ٤, december ٢٠٠٢.

١-Khalid Al-Bassam, " The Gulf Cooperation Council Monetary Union: A Bahraini Perspective", Bank for International Settlement, BIS Papers, No. ١٧, P. ١٠٥..

ثابتة وهو الترتيب الذي كان جاريا العمل به فعليا لعقود عديدة، ومن ثم، أصبح قاعدة رسمية إبتداء من أوائل عام ٢٠٠٣م.

أما نقديا، فإن المصدر الرئيسي للنمو في القاعدة النقدية (Monetary Base) أو (ReserveMoney) هو الإنفاق الحكومي والتراكم في الإحتياطاتالأجنبية . أما المصدر الآخر الأقل أهمية، فيتمثل بالإئتمان المصرفي إلى القطاع الخاص. وهو ما ينطبق عموما على البلدان النامية " التي ساد النقد الأساسي (فيها) سلوك النقد دائما تقريبا. أما النقد الأساسي بدوره، فقد غلب عليه بشكل ثابت ميزان المدفوعات (الموجودات الأجنبية الصناعية) أو العجز الحكومي[١].

وتتصف السياسات النقدية بعدم فعاليتها عموما، خاصة من حيث وسائل الرقابة النقدية الكمية التقليدية العامة: أسعار الخصم لدى البنوك المركزية،متطلباتالإحتياطي النقدي الإلزامية، وعمليات البنك المركزي في السوق المفتوحة. ويعود ذلك بشكل عام إلى السيولة العالية التي تتمتع بها البنوك التجارية من البنوك المركزية،مما يجعل من الصعب على البنوك المركزية أن تفرض رقابة فعالة على حجم النقد في هذه الأقطار. وتبقى بذلك الوسيلة الفعالة الرئيسية في هذا الشأن مستقلة إلى حد كبير عن السياسة النقدية الكمية العامة والتقليدية، وتتمثل بصافي النفقات الحكومية المحلية، والمركز النقدي الصافي للحكومة، أي بالسياسة المالية وبوضع ميزان المدفوعات. ويجب أن يضاف إلى ذلك بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون عموما، مستوى أسعار الفائدة القصيرة الأجل السائدة في مراكز النقد الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة واليابان[٢].

٢-W.L. Coats and D. R. Khatkhate, “ Monetary Policy in Less Developed Countries: Survey of issues and Evidence”, edited by Warren L. Coats, Jr. and Deena R. Khatkhate (Oxford, New York: Pergamon Press, ١٩٨٠), P. ١٨.

١-W.Khouja& P.G. Dadler, The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance (London: Macmillan, ١٩٧٩), PP. ١٠١-١٠٢.

تلعب السياسات المالية دوراً مهماً في هذه البلدان،وهكذا يبدو وجود علاقة وثيقة وواضحة بين الإنفاق الحكومي، وإحتياطات البنوك التجارية، والإئتمان المصرفي، مما يشير إلى ضرورة لتنسيق وثيق بين السياسات النقدية والمالية لحكومات هذه الدول. فإيرادات النفط الكبيرة التي تستحوذ عليها الحكومات، بشكل رئيسي،تتسربإلى القطاع الخاص من خلال الإنفاق الحكومي الواسع، مما ينتج منه مبالغ كبيرة في أيدي القطاعين المصرفي وغير المصرفي،يتطلب فعليا طرقا مبتكرة للرقابة المالية.
ومن الناحية الأخرى، تتصف نظم الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي بكونها حرة، ولا توجد قيود على حركة رأس المال، وتكون عملاتها قابلة إلى التحول بشكل كامل[١]كما أنه ليس هنالك قيود على استعمال العملات المختلفة، ولا رقابات على أسعار الصرف فيما يتعلق بالمدفوعات الرأسمالية سواء بالنسبة للمقيمين أو غير المقيمين.
أما سياسات سعر الصرف الأجنبي التي إتبعتها هذه الدول حتى الآن فقد كانت تهدف دائما إلى الحفاظ على أعلى درجة من الإستقرار الممكن بين عملاتها وعملات شركائها التجاريين، بهدف التخفيف من أثر تقلبات أسعار الصرف الأجنبية في الأسعار والتكاليف المحلية، وكذلك بهدف دعم الأسواق المالية المحلية وتطويرها[٢].

---

(٢)كريم نشاشيبي، " نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الأقطار العربية"، ورقة مقدمة الى: التكامل النقدي العربي (المبررات – المشاكل - الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ١٨٤..
(١) مرجع سابق .

ونظرًا إلى تسعير النفط بالدولار الأمريكي، فقد تم ربط عملات هذه الدول بالعملةالأمريكية، وذلك حتى منتصف السبعينيات حين أزداد الدولار ضعفا في سوق الصرف الأجنبي، فتحولت هذه الدول – ما عدا عمان – إلى ربط عملاتها بحقوق السحب الخاصة أو بسلة خاصة من العملات تتوفر فيها هوامش كبيرة للتقلبات في أسعار صرف العملات المختلفة، مما نتج عنه استقرار ملحوظ في أسعار الصرف بين عملات الأقطار الخليجية هذه(١).

(٢) كريم نشاشيبي، " نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في الأقطار العربية"،مرجع سابق ص ١٦٧-١٦٨).

الفصـل الثـانى عشـر

مراحل التكامل الاقتصادي الإسلامي في إطار الظروف المعاصرة

ا- حالة التنمية فى دول العالم الإسلامى

تصنف البلدان الإسلامية جميعا دون استثناء ضمن مجموعة الدول النامية، ووفقا لمؤشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي المتاح عن ١٩٩٧ فى الإحصائيات الدولية فإنه من ضمن مجموعة مكونة من إحدى وثلاثين دولة إسلامية تتوافر عنها البيانات:

أربع عشرة دولة تقع فى شريحة الدخل المنخفض (أقل٧٨٥ دولار فى السنة)، وثمانية دول تقع فى شريحة الدخل المتوسط المنخفض (من ٧٨٥- ٣١٢٥ دولار فى السنة).

ويلاحظ أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد فى الدول النفطية لا يدخل فى عداد الدول المتقدمة اقتصاديا لاعتبارات عديدة أخرى خاصة بمؤشرات التنمية الاقتصادية من أهمها أنها تعانى مثل بقية البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض من ظاهرة الاختلال الهيكلي.

وباستعراض مؤشر النمو السنوي فى نصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة من ٨٨ ٩ ا- ١٩٩٧ م يتبين أن قلة من الدول الإسلامية وهى إندونيسيا وتركيا وماليزيا وإيران حققت إنتاجا متوسطا بمعدل نمو سنوى بين ١ ،٤ ا% إلى ٢ ، ٩ ا% وحققت بعض الدول الإسلامية خلال تلك الفترة متوسطا بمعدل نمو سنوى يتراوح بين ٤% إلى ١٠% (ثمان دول) وتعتبر هذه المعدلات بصفة عامة من أعلى المعدلات المحققة على المستوى الدولى ولكنها ليست كافية لتحقيق الانطلاق أو لتقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول الإسلامية المذكورة والدول المتقدمة اقتصاديا.

لقد حققت بعض الدول الإسلامية معدلات نمو تتراوح فى المتوسط بين ا%
إلى ٤ ، ١% على مدى الفترة المذكورة، (٤ دول)، كما حققت بعض الدول
نموا سنوى أقل من ١% (دولتان هما: الأردن ٥،. %، موريتانيا ٢ ،.%
وبعضها حقق معدلات نمو متوسطة سالبة خلال الفتزة (٩ دول) وهو أسوأ
وضع متصور حيث تراوحت معدلات النمو السالبة بين ا، .% - ٢ ه%
وهذه الدول هى الجزائر والسنغال والسودان وعمان والكاميرون والنيجر
وسيراليون والإمارات العربية المتحدة وسوريا.
وهذه البيانات تدل على أن غالبية البلدان الإسلامية تعانى من مشاكل
التخلف وأن جهودها فى ميدان التنمية الاقتصادية ضعيفة للغاية أو غير
كافية.

٢- التجارة الخارجية: الهيكل:

باستعراض هياكل النشاط الاقتصادي يدل على أن معظم هذه البلدان
لم تتمكن بعد من معالجة مشاكل الاعتماد الكبير أو المتطرف على إنتاج
وتصدير السلع الأولية.
والواقع أن هذا النمط هو نفسه النمط الشائع على مستوى الدول النامية
بصفة عامة والذي يعكس اعتمادها الكبير على الدول المتقدمة فى مدها
بحاجاتها من المعدات والآلات ووسائل النقل والسلع الاستهلاكية
المصنوعة وكذلك أيضا فى سد جزء كبير من فجوة المواد الغذائية لديها.

٣- الميزان التجارى وظروف الاختلال:

أوضحت البيانات أن نمط التجارة الخارجية فى الدول الإسلامية يتمثل فى
الاعتماد المفرط على صادرات السلع الأولية والاعتماد الكبير على استيراد
السلع المصنوعة والسلع الغذائية من الخارج، وإذا قلنا إن هذا النمط يرتبط
بحالة من التوازن فى الميزان التجاري وأنه يؤدى أحيانا إلى عجز مؤقت
أو إلى فائض مؤقت فى الميزان التجاري ، فإننا بديهيا لا نستطيع أن نقول

إنه نمط مختل أو غير مرغوب، ولكن الحقيقة المؤسفة أن هذا النمط ارتبط بعجز مستمر فى الموازين الجارية باستثناء حالة بعض الدول النفطية (مثل السعودية)

والتى تعانى من جراء تخصصها المتطرف فى إنتاج وتصدير النفط إلا ابتداء من عام ١٩٨٥مع تدهور الأسعار العالمية للنفط وحتى نشوب أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ونبين أنه فى عام ٩٩٧ أومن بين ٢٥ دولة إسلامية تتوافر عنها البيانات فإن ١٩ دولة كانت موازين الحساب الجارى لديها فى عجز واضح (خاصة إندونيسيا وباكستان وبنجلاديش تركيا وماليزيا) ، وهذا الموقف يمثل اتجاها ولا يختلف كثيرا عن الوضع عام ١٩٨٨ حيث كان عجز الميزان التجاري واضحا فى حالة ٢٣ دولة من بين ٣١ دولة توافرت عنها البيانات فى عام ٩٨٨ ام، كما أن هذا الموقف لا يختلف كثيرًا عن السنوات الأخرى خلال فترة طويلة من السنوات كما تدل التقارير الدولية.

٤- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية.

يظهر التوزيع الجغرافي لصادرات الدول الإسلامية أن معظمها أو الجزء الأكبر منها يذهب للعالم الغربي وبلدان أخرى غير إسلامية فى شكل سلع أولية بينما يتجه الجزء الأصغر إلى دولة إسلامية أخرى. معنى هذا أن التجارة بين الدول الإسلامية وبعضها أقل أهمية بكثير من التجارة بين الدول الإسلامية والغير الإسلامية. وهناك استثناءات محدودة جدا من هذه القاعدة ويمكن رؤية نفس الظاهرة من ناحية الواردات، إذ تحصل معظم الدول الإسلامية على معظم أو كل وإرداتها من المصنوعات والأغذية من العالم الغربى ودول غير إسلامية ويتضح مما هو متاح من البيانات أن الشريك الأول فى التجارة الخارجية لمعظم الدول الإسلامية يتبع العالم غير الإسلامى.

التخلف الاقتصاد والتبعية والاختلالات الهيكلية:

يتضح مما سبق أن :

١- الدول الإسلامية تقع جميعها فى إطار الدول النامية التى تعانى من فجوة التخلف وتحتاج إلى بذل جهود غير عادية لتقليل حجم هذه الفجوة.

٢- ترتبط المعاناة من فجوة التخلف بالتبعية الاقتصادية للعالم المتقدم اقتصاديا.

وتتمثل ظاهرة التبعية فى الاعتماد الكبير بل والمتطرف أحيانا عديدة على أسواق الدول المتقدمة من جهة لجلب السلع الصناعية الضرورية للتنمية والاستهلاك الخاص وكذلك السلع الغذائية ومن جهة أخرى لتصدير السلع الأولية والتبعية تختلف عن الاعتماد المتبادل الذى يعتبر سمة من سمات التبادل فى الأسواق الدولية فالتبعية تعنى اعتمادا غير متوازن من أحد أطراف التبادل على الطرف الثاني.

٣- يتضح شكل التبعية من عرض الاتجاهات الجغرافية للتجارة الخارجية من وإلى العالم الغربي المتقدم اقتصاديا .

٤- تنعكس الاختلالات الهيكلية فى النشاط الاقتصادى الداخلي وكذلك ظروف التبعية فى اختلال الموازين الجارية للدول الإسلامية.

٥- تنعكس الظروف السابقة جميعا فى اختلال العلاقات بين الدول الإسلامية وتفككها على المستوى الدولي.

٦- تنعكس الظروف السابقة جميعا فى نمو المديونية الخارجية لدول غير إسلامية وهكذا تزداد الأمور سوءا وتقع الدول الإسلامية فى مشاكل سداد الديون وفوائدها مما يؤدى إلى تفاقم المشاكل الأصلية، والتخلف والتبعية والاختلالات الهيكلية.

ومن منطلق إسلامي لا نستطيع أن نقطع الأمل فى التغير إلى الأفضل بل إنه جزء من عقيدتنا أن نجاهد فى سبيل التغيير ابتغاء مرضاة الله. وفى القرآن الكريم نجد إرادة التغيير واضحة تمام الوضوح وواجبة من خلال قوله تعالى:

(لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ) [سورة الرعد:١١]

مراحل التكامل الاقتصادي:

ا- دور التكامل الاقتصادي:

إن كل دولة من الدول الإسلامية مطالبة أولا ببذل أقصى جهد من أجل مواجهة مشاكلها الاقتصادية الداخلية والخارجية. ومع ذلك فإن التكامل يتيح ظروفا أفضل للجميع. فالتكامل فيه تجميع وتوحيد للطاقات البشرية والطاقات الرأسمالية والموارد الطبيعية، واستخدام أفضل لكل هذه الطاقات والموارد على المستوى الكلى ومن ثم مقدرة أكبر على تنمية الناتج الكلى ومستويات أعلى من الرفاهية.

ومن جهة أخرى فإن التكامل يتيح تحقيق شروط أفضل للتبادل للمجموعة المتكاملة بالنسبة للدول الأخرى فى العالم.

ولكن المهم بالنسبة لنا الآن ليس هو استعراض مزايا التكامل و كيف يؤدى إلى نتائج مرغوبة.

٢- تصورات بشأن مراحل التكامل:

لقد تصور بعض الكتاب أن التكامل بين الدول الإسلامية ممكن على أساس تجمعات إقليمية أولا، بينما تصور آخرون أن مفهوم التكامل الغربى - مثال السوق الأوروبية المشتركة يمكن أن يطبق بحذافيره أو بشيء من التعديل على الدول الإسلامية، ولكن فى ظل الظروف السياسية والاجتماعية

والثقافية والاقتصادية التى يمر بها العالم الإسلامى لا يتصور أن يتحقق التكامل الاقتصادي بين أجزاء هذا العالم مرة واحدة أو دفعة واحدة. حتى إذا فرضنا تكوين تجمعات محدودة أو إقليمية فى البداية. أو فرضنا وضع اتفاقيات محدودة فى التعريفة الجمركية أوالتجارة السلعية. وفى تصورنا أنه لكى يتحقق التكامل بمفهومه الإسلامى لابد من ثلاث مراحل الأولى والثانية منها تمهيد للمرحلة الثالثة والتى يتحقق فيها التكامل الاقتصادي.

المرحلة الأولى: وضع الأساس وتحقيق الاستقلال الاقتصادي

هذه المرحلة من أدق المراحل وأخطرها إذ يترتب على النجاح فيها تمهيد الطريق إلى المراحل التالية بينما الفشل فيها لا يعنى سوى بقاء كل الأوضاع الحالية كما هى بلا تغيير. وتتألف هذه المرحلة من عدة أهداف يجب البدء فى تنفيذها فى آن واحد حيث تعتمد على بعضها بشكل متبادل، هذه الأهداف نبينها فيما يلى:

أ- إعلان الالتزام بالشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا لكافة التشريعات- والتنظيمات حيث لا يمكن أن تتم تنمية اقتصادية أو تكامل اقتصادي أو أى عمل آخر وفقا للمفهوم الإسلامى إلا فى ظل هذا الالتزام.

وإعلان الالتزام بالشريعة لا يعنى القدرة على تطبيقها فورا أو فى مدى شهور بالنسبة لكافة المعاملات الاقتصادية. هذا الأمر لا ينبغى لنا أن نفهمه حتى لا نصاب بالإحباط بسبب تجارب غير ناجحة.

ومن الممكن هنا تحديد فترة انتقالية اضطرارية يتم فيها التمهيد للقضاء على كافة الأوضاع غير الشرعية لاستراتيجيات محكمة واقتراح القوالب التنظيمية والأشكال العلمية التى يسرى من خلالها تطبيق الشريعة، وسوف يتحدد طول الفترة الانتقالية وطبيعة الاستراتيجيات والقوالب أو الأشكال التنظيمية لتطبيق الشريعة بناء على ظروف كل بلد إسلامي.

وفى ظل الشريعة الإسلامية سوف يمكن استقرار المشروع الخاص فى جميع البلدان الإسلامية على أساس حرمة المال الخاص وعدم مصادرته
إلا لأسباب شرعية معروفة ومن ناحية أخرى سوف يلتزم المشروع الخاص بالوظيفة الاجتماعية للملكية على أساس مفهوم، كما يلتزم البعد عن كافة أشكال الكسب الحرام وذلك بدوافع- ذاتية وفى ظل رقابة الدولة. كما أن المشروع العام سوف يقام فى مجالات معينة محددة، فلا يحدث اختلاف بين بلد وأخر بسبب اقتراب هذا من نمط اشتراكي فيه تفضيل خاص للمشروعات العامة وهذا من نمط رأسمالي فيه تفضيل خاص للمشروعات الخاصة والالتزام بشريعة الله يعنى إقامة الشورى وحق محاسبة الحكومة ومراقبتها فى أعمالها ومشاريعها الاقتصادية العامة، وبالتالي لا يضيع المال العام أو يستثمر فيما لا يفيد عامة المسلمين، وكذلك سوف يمكن إحياء نظام الزكاة والتخلص من أية ضرائب تتعارض فى أهدافها مع الزكاة، أو أى ضرائب تزدوج أهدافها مع الزكاة، ونكتفى فقط فى هذه الظروف بالضرائب الضرورية لإنشاء واستمرار المرافق العامة الضرورية أو بالضرائب اللازمة للجهاد أو التكافل الاجتماعي فى حالة عدم كفاية موارد الزكاة، ومن المتوقع للزكاة أن تلعب دورا هاما فى التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية حينما يستقر أمرها ويتم توزيعها من الدول الإسلامية ذات الفائض إلى الدول الإسلامية ذات العجز.
ب- القضاء على الثنائية الاجتماعية والتبعية الفكرية: فليس أشد على البلدان الإسلامية من الانقسام القائم بينها بسبب أنظمتها وقوانينها الوضعية إلاَّ ذلك الإنقسام القائم بسبب الثنائية الاجتماعية والتى نشأت فى ظروف التبعية الفكرية.

وبصفة عامة فإننا نستفيد من الفكر الإنساني وفق شريعتنا وعقيدتنا ولكن نرفض لأبنائه الانطواء تحت أية ثقافة من الثقافات الوضعية أو الالتزام بمنهجها أو التبعية لها فحيث يمدنا الإسلام بالمنهج ويحدد لنا معالم الطريق فى كل أمر من أمور حياتنا فلا نحتاج لاتباع مناهج الآخرين والسير فى طريقهم. وسلوك التبعية لا يدل إلا على ضعف الشخصية النابع من ضعف العقيدة الإيمانية، ولقد حذرنا الرسول ق من ضعف الشخصية والتقليد الأعمى لغيرنا وقد أصبح هذا التقليد الأعمى عاملا أساسيا فى تخلف الشعوب الإسلامية. كما أن الحق سبحانه وتعالى سيحاسب الذين اتبعوا مللا ومذاهب أخرى أو ساروا فى ركاب الملاحدة أو الضالين حسابات عسيرا يوم الدين.

والإلتزام بالشريعة إنما يضع الأساس الأول ويمهد للقضاء على الثنائية الاجتماعية وضياع الحرية الفكرية. ولكن إصلاح التعليم والإنفاق العام على المدارس والمعاهد والمساجد بما يكفل التخلص من الفلسفات العلمانية ومن التيارات الماركسية والأفلاطونية فى المناهج التعليمية وإرساء قواعد التعليم الأساسية أمر ضروري للتنمية الاقتصادية وتكامل الشعوب الإسلامية فى الأجل الطويل على أساس إسلامي. نريد أن نستعيد مرة أخرى وحدتنا الفكرية على أساس الإسلام فإن لم يكن ذلك ممكنا أو كان صعب التحقيق على مستوى المعاصرين من القادة والمثقفين فنريد أن نعمل جادين على تحقيق هذا الهدف فى مدى عشر سنوات أو عشرين سنة مع عملية تكوين جيل جديد من الأبناء على النهج السليم.

ج- تصفية التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. فلا بد فى المرحلة الأولى من حلول جذرية لتصفية أوضاع الاعتماد المتطرف من جانب البلدان الإسلامية على إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الخام أو السلع الزراعية الأولية أو السلع الصناعية البسيطة لأسواق البلدان

الغربية المتقدمة صناعيا واقتصاديا، هذه الأوضاع مرفوضة تماما من وجهة النظر الإسلامية طالما أنها لا ترتبط بتحقيق المصالح الاقتصادية للبلدان الإسلامية ومن ثم فلا بد من تغييرها، وثمة ملحوظتان هامتان هنا: أولهما أنه لا ينبغى الخلط بين النشاط الأولى بصفة عامة والمنتجات الأولية التقليدية بالتبعية والتى يتسم الطلب عليها فى الأسواق الأجنبية عموما بركود نسبى فى الأجل الطويل وعدم الاستقرار فى الأجل القصير فمن الممكن تنمية إنتاج وصادرات بعض أنواع غير تقليدية من السلع الأولية التى تتمتع بمميزات نسبية دون أن يكون فى هذا أدنى شكل من أشكال التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي، وثانيهما أن الاستقلال الاقتصادي لا يعنى الاكتفاء الذاتي بأى حال ولكنه يعنى تحقيق توازن فى العلاقات الاقتصادية الخارجية لبلدنا فى ظل ظروف تنمية النشاط الإنتاجي الداخلي بعيدا عن التأثير المتولد عن ضغط المصالح الاقتصادية للقوى الأجنبية غربية كانت أو شرقية، ويلاحظ أن هدف تصفية التبعية لا يتحقق إلاَّ عن طريق الاستقلال الاقتصادي ولابد من استراتيجية: القاعدة الأولى تتمثل فى عملية تحويل تدريجى للمواد الاقتصادية المستخدمة فى الأنشطة الأولية التقليدية أو لبعض الأنشطة الصناعية التقليدية إلى أنشطة اقتصادية جديدة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل كل بلد إسلامي وفقا للنهج الإسلامى، ووفقا لهذا يفضل الاستثمار أولا فى مجال إشباع الحاجات الأساسية لعامة الناس مثل إنتاج السلع الغذائية الضرورية والكساء الشعبي وإقامة المساكن الشعبية ومحو الأمية عن طريق دعم التعليم الابتدائي والإنفاق على تدريب وتوجيه القوى العاملة حتى تأخذ دورها الفعال فى البناء الاقتصادي الجديد. ويتضمن المنهج الإسلامى الاستثمار فى المرحلة الأولى أيضا البدء فى بناء شبكات المياه النقية والكهرباء، والصرف الصحى وإنشاء الطرق المعبدة وشق الترع والمصارف حيث تمثل هذه

جميعا البنية الأساسية وهى من الضروريات التى لا غنى عنها لحياة الأفراد والنشاط الاقتصادي عموما وبينما أن البدء فى بناء البنية الأساسية ضرورة أساسية فى المرحلة الأولى إلاَّ أن استكمالها وتنميتها يمكن آن يتم فيما بعد ذلك حيث أن هذا يدخل فيما يسمى بالحاجيات أو الضرورات التكميلية.

ولا شك أن التحول عن السلع الأولية التقليدية وما يتسبب فيه من انخفاض الكميات المنتجة منها والمصدرة سوف يؤثر على مكتسبات النقد الأجنبي فى بداية الأمر حيث يحتمل أن تظل أسعار السلع على ما هى عليه ولكن فى الفترة الطويلة نتوقع أن يؤدى استمرار نقص الكميات المنتجة والمصدرة من السلع التقليدية من البلدان الإسلامية إلى رفع أسعارها العالمية، ومع التسليم بانخفاض مرونة الطلب على الكثير من هذه السلع فإن إيرادات النقد الأجنبي المتوقعة سوف تزداد فى هذه الظروف، ومن ناحية أخري فإن إنتاج السلع الغذائية الضرورية وتصنيع بعض السلع الاستهلاكية الشعبية داخل كل بلد من البلدان الإسلامية سيؤدى إلى توفير نسبة هامه من مدفوعات النقد الأجنبى التى كانت مخصصة من قبل لاستيراد البدائل الأجنبيه، أما القاعدة الثانية فتتمثل فى ضغط الإنفاق الاستهلاكي الضروري أو الكمالي إلى أدنى الحدود الممكنة، وهذه القاعدة تقوم على أسانيد قوية فى القرأن الكريم والسنة المطهرة والتجربة الإسلامية فى العصر الأول.

إن هذه النتيجة وما توصلنا إليه من قبل بالنسبة للوفر أو الزيادة فى إيرادات النقد الأجنبى يعنى أن برنامج تصفية التبعية ووضع أسس الاستقلال الاقتصادي سيكون غالبا ذاتي التمويل فى خلال المرحلة الأولى، وبالنسبة للقاعدة الثالثة فإنها تتم فى تشجيع قيام المصارف وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية إلى تنمية الأنشطة الحديثة التى ترسى قاعدة

الاستقلال الاقتصادي وتدفع الاستعمار بقوة الاستثمارات الضخمة التى قامت بها شركة غربية فى مجالات النشاط الأولى كما أن المصارف الربوية التى قامت فى البلدان الإسلامية فى عصر الاستعمار كانت (مع استثناءات نادرة) فروعا لمصارف أوروبية وكانت مهمتها الأساسية تسهيل عمليات التمويل للمستثمرين الأجانب ثم تحويل أرباحهم من الاستثمارات إلى بلدانهم. ومن ناحية أخرى قامت البنوك الربوية بتسهيل عمليات تصدير السلع الأولية من بلداننا واستيراد سلع استهلاكية مصنوعه من الغرب، ولذلك فإن تصفية التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى يستلزم انعكاس الاتجاهات السالفة الذكر ونؤكد على قيام المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية التى تخدم الأهداف الاقتصادية الاستقلالية للمجتمعات الإسلامية.

وننتقل الآن إلى بحث المرحلة الثانية فى اتجاه تحقيق التكامل بين البلدان الإسلامية.

المرحلة الثانية: توثيق التعاون:

إن توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية خطوة لا غنى عنها بل هى مرحلة حتمية فى سبيل تحقيق هدف التكامل الاقتصادي.

ونرى أن توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية يعتمد على تنفيذ هدفين رئيسيين هما:

تحرير القوة البشرية على مستوى العالم الإسلامى من جميع القيود المفروضة على حركتها من وإلى أى دولة إسلامية ومنحها معاملة. تفضيلية خاصة: المقصود هنا بالقوة البشرية قوة العمل التى تعمل بطاقتها الجسدية أو الذهنية فالعمل إذا يشمل العمال والفنيين ورجال الإدارة والمفكرين والمخترعين ورجال الدعوة على مختلف المستويات، والقوة البشرية بهذا التعريف هى الأساس الذى يعتمد عليه الاقتصاد الإسلامى فى

نشاطه اليومى وكذلك فى نموه على الأجل الطويل، والآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة كثيرة في شأن تكريم الإنسان وفضل العمل الصالح والعمل الجاد والعمل المتقن. وكذلك فى شأن حركة العمل من مكان أو من بلد إلى آخر والحث عليها، يقول سبحانه وتعالى:

﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**﴾ [سورة المُلك:١٥]

ويقول عز وجل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْۖ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًاۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًاۚ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمُۢ ﴿٢٠﴾﴾ [سورة المزَّمل:٢٠]

ولا نتصور إعلان الالتزام بالشريعة الإسلامية والسعى من أجل تطبيقها نصا وروحا فى جميع نواحى الحياة داخل البلدان الإسلامية دون أن يتضمن هذا تشجيع حركة القوى البشرية على مستوى البلدان الإسلامية إلى أبعد الحدود.

٢- تشجيع و تنسيق حركة رؤوس الأموال بين البلدان الإسلامية:

فالنظام الإسلامى لا يسمح بحركة القروض الربوية أولا وثانيا لابد من التأكد من أن الاستثمارات الأجنبية لن تعمل فى مجالات إنتاجية مخالفة للشريعة الإسلامية، من حيث أنها محرمة نصا أو ضارة بالصحة أو مفسدة للحق أو مضيعة للعقول أو مبددة لنشاط الأفراد مثل عديد من ألوان الملاهي.. ثالثا ينبغى التحقق من أن هذه الاستثمارات الاجنبية لن تسبب

ارتباطا غير مرغوب أو تبعية اقتصادية لبلدان أجنبية وأنها سوف تلتزم عموما بالمنهج الإسلامى فى الاستثمار والتنمية.

وواضح أن هذه القيود فى مجموعها ستمنع حركة القروض الربوية كما أنها لن تشجع كثيرا على انسياب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل البلدان الإسلامية بالشروط التقليدية المعروفة ولكن المفروض من جهة أخرى أن هذه القيود نفسها سوف تنشئ مناخا ملائما نسبيا لحركة رؤوس الأموال الإسلامية سواء داخل كل بلد أو بين البلدان الإسلامية، وعلى ذلك فإن علينا أن نفكر فى كافة الوسائل التى يمكن أن نشجع بها حركة رؤوس الأموال الإسلامية داخل نطاقها ونزيد من تدفقاتها نحو المشروعات الإنتاجية التى تتفق مع المنهج الإسلامى للتنمية.

والواقع أن بالإمكان فعلا أن تقوم هذه البلدان النفطية بالاستثمار المباشر داخل بقية البلدان الإسلامية.. إلا أنه يجب أن يسمح لهذه الاستثمارات بحرية الحركة فى السوق حتى يتمكن أصحابها من تحقيق الأرباح التى تشجعهم على التوسع فى نشاطهم.

ومن أجل تعبئة رؤوس الأموال الخاصة (من البلدان النفطية وغير النفطية) وتحركها على مستوى البلدان الإسلامية لابد من أربعة شروط:

(١) التنسيق بين البلدان الإسلامية من أجل استنباط جميع التنظيمات واللوائح الرسمية اللازمة للنشاط الاستثماري ، وحركة رؤوس الأموال وتحويلات الأرباح على أسس إسلامية موحدة.

(ب) السماح لأى مصرف إسلامي داخل أى بلد إسلامي بممارسة نشاطة وإنشاء فرع له داخل أى بلد إسلامي آخر دون أية قيود وثمة ملحوظة هامة هنا وهى أنه بالإمكان إعطاء دفعة قوية للمصارف الإسلامية من جهة

ولاقتصاديات البلدان الإسلامية من جهة أخرى إذا أمكن التنسيق بين النشاط المصرفي على المستوى الكلى لهذه البلدان.

(ج) تشجيع تكوين شركات استثمارية مشتركة *joint – venture* على المستوى الإسلامى الإقليمي أو الدولي.

(د) إنشاء هيئة عليا للاستثمار الإسلامى تتألف من متخصصين وإداريين وفنيين ورجال الشريعة من جميع البلدان الإسلامية لإعداد دراسات جدوى عن كافة المشروعات الضرورية للتنمية الاقتصادية التى ترتبط مباشرة بمشروعات التكامل الإسلامى وتقديمها مجانا أو بتكلفتها الحدية لأصحاب رؤوس الأموال الخاصة فى كل بلد إسلامي.

المرحلة الثالثة: إنجازا لتكامل وتحقيق الانطلاق

ذكرنا من قبل ضرورة الالتزام بالشريعة الإسلامية وتصفية التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي كمرحلة أولى ثم توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية كمرحلة ثانية فى الطريق إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والانطلاق فى عملية التنمية. والمرحلة الثالثة التى نتناولها الآن تستلزم فى رأينا شرطين أساسيين:

أولا: دعوى البلدان الإسلامية المتجاورة أو المتقاربة للدخول فى اتفاقيات للتكامل الاقتصادي تعتمد منهجيا على قواعد الشريعة والقيم الأخلاقية الإسلامية وذلك تمهيدا لتكون تكامل اقتصادى إسلامي على المستوى العالمى فيما بعد.

ثانيا: تنسيق وتنمية النشاط الإنتاجي داخل الوطن الإسلامى على أساس الميزات النسبية لكل بلد.

وفيما يلى نتناول كلا من هذين الشرطين والآثار المنتظرة من تطبيقهما.

أولا: دعوى البلدان الإسلامية للدخول فى اتفاقيات تكامل اقتصادي بادئ ذي بدء يجب أن ينظر إلى التكاملات الجزئية التى تقوم بين مجموعات من

البلدان الإسلامية فى الأقاليم المختلفة على أنها مسألة مرحلية ذات طابع إستراتيجي، ومعالجتها. والحد الأدنى لاتفاقية تكامل اقتصادي وهو ما ينبغى البدء به يستلزم الاتفاق على سياسة جمركية إسلامية موحدة بما يعنى تكوين اتحاد جمركى إسلامي. أما الحد الأقصى فهو تكوين اتحاد اقتصادى إسلامي والذى يمثل الخطوة قبل النهائية للاتحاد الكامل تأكيدًا لقوله عز وجل:

(إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)

[سورة الأنبياء:٩٢]

وينبغى أن يكون واضحا أن السياسة الجمركية الإسلامية لا تختلف عن السياسات الليبرالية من جهة إقرار مبادئ حرية التجارة والمنافسة.

فإن أحد المبادئ الهامة للسياسة الجمركية هو: " المعاملة التفضيلية " فالبلدان الإسلامية يجب أن تحظى بمعاملة جمركية افضل من البلدان غير ا لإسلامية.

وأخيرا وليس آخرًا فإن السياسة الجمركية الإسلامية سوف تسمح بإقرار المبادئ التى تقرها الاتفاقيات التجارية العالمية طالما أن هذه المبادئ تؤدى إلى تحقيق مصالح الدول الإسلامية ولا تتعارض مع الشريعة أو مع القيم ا لأخلاقية.

ثانيا: تنسيق وتنمية النشاط الإنتاجي داخل العالم الإسلامى على أساس الميزات النسبية:- بينما ظلت الدول الإسلامية الكبرى فى حالة تماسك سياسى واقتصادي على مستوى العالم حتى نهاية الدولة العباسية تقريبا، إلا أنها بدأت تتفكك بعد ذلك. وبالرغم من حالة التفكك إلا أن الرابطة استمرت بين الدول أو الدويلات المتناثرة فى كل إقليم من الأقاليم الجغرافية.
ومثل هذه الرابطة التى اعتمدت فى الأصل على العقيدة استمدت أيضا قوة من وحدة اللغة والجنس والتقارب الجغرافى والاجتماعى، وفى عصر

الاستعمار تعرضت هذه الرابطة للاهتزاز والضعف. والفجوات السياسية والاقتصادية والفكرية بين دول كل مجموعة إقليمية أقل بلا شك من الفجوات التى توجد حاليا بين الدول الإسلامية على مستوى العالم ككل. وأفضل ما يمكن تحقيقه اقتصاديا من جراء تماسك كل مجموعة معا هو توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة فيها داخليا على الأنشطة المختلفة وفقاً لمبدأ " الكفاءات النسبية".

ويلاحظ أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية الناجحة التى قامت فى عالمنا المعاصر سواء فى ذلك الاتحاد الأوروبى أو منطقة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية أو غير ذلك قد استفادت من فكرة التخصص القائم على الميزات النسبية لتحقيق أكبر قدر ممكن من النمو للناتج الحقيقى وأكبر قدر من الرفاهية للمستهلكين.

وفى حالة البلدان الإسلامية داخل أى مجموعة إقليمية ستتأكد المكاسب الناجمة عن التخصص على أساس الميزات النسبية مع تطبيق الشريعة الإسلامية وإزالة كافة العوائق والأشكال الاحتكارية من الأسواق، فالالتزام بتطبيق الشريعة سوف يقتضى منها الاتفاق على إقامة أجهزة خاصة لمراقبة الأسعار والإنتاج فى أى بلد.

إن تنسيق السياسات النقدية والمالية على المستوى الإقليمي ضروري جدًا فى المرحلة النهائية المؤدية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فلا بد من تثبيت نظم التمويل اللاربوية وتنشيطها، ولكى تساهم فى بناء النشاط الاقتصادى خلال توسعه، وذلك مع تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار فى المستوى العام للأسعار فى نفس الوقت ، وقد أظهرت نتائج بعض الأبحاث الاقتصادية الإسلامية أن من الضرورى فرض سيطرة الدولة على الجهاز المصرفى أو ربما امتلاكها لهذا الجهاز بالكلية وذلك من أجل التحكم فى

عرض النقود وبالتالى فى مستوى النشاط الاقتصادى والمستوى العام للأسعار، ومن جهة السياسة المالية فلا بد من العمل على وضع الزكاة موضعها الصحيح بإحياء عملية جمعها عن طريق الدولة مع توجيه مواردها بدقة وإحكام إلى مصارفها الشرعية حيث أن هذا يحافظ على التوازن فى توزيع الدخل القومى ويعمل على تنشيط الاستهلاك لدى الطبقات المنخفضة الدخل ويحمى أصحاب الحاجات الماسة والضوائق الاقتصادية ويكفى المجتمع الاثار الخطرة المترتبة على إهمال قضاياهم.
بالإضافة إلى ذلك فإن بعض أنواع الضرائب التى يحتاج إليها المجتمع للمصلحة العامة يمكن أن تقوم بدور مساعد للزكاة فى إتمام أهداف السياسة المالية مثل إنشاء الطرق والجسور والمرافق التعليمية والصحية... إلخ.
والدول ذات الفائض فى موارد الزكاة (الموارد الكلية تزيد عن المصروفات الكلية) سوف تحول فائضها إلى الدول ذات العجز فى موارد الزكاة، وكذلك يترتب عليه أيضا توجيه جميع المؤسسات المصرفية والاستثمارية نحو تمويل وإنشاء المشروعات المشتركة أو المشروعات التى تثبت الدراسات الاقتصادية أهميتها لتحقيق أهداف التكامل وتوجيه الإنفاق العام نحو عمليات بناء رأس المال الاجتماعى لهذه المشروعات.
وقد نقترح هنا أيضا اتباع نوع من التخطيط الذى يلازم طبيعة النظام الاقتصادى الإسلامى من أجل أن تنم عمليات التنسيق بين السياسات الاقتصادية على أفضل وجه ممكن لها، ويلاحظ أن النظام الإسلامى يسمح بقيام المشروع الخاص مع الالتزام بفلسفة الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة وكذلك بالقيود التى تفرضها الشريعة على السلوك الفردى فى مجال الأعمال، ولذلك فإن التخطيط الملائم فى هذه الظروف سيكون لونا معينا من التخطيط التأشيرى أو التوجيهي والذى يختلف كما هو معروف عن التخطيط الإجباري أو المركزي.

والواقع أن التخطيط التأشيرى له أهمية خاصة بالنسبة للمشروع الخاص فى مرحلة التنمية الصناعية التى تتم على مستوى السوق الإسلامى لمجموعة من الدول حيث قد يفشل فى اتخاذ القرار الأمثل بالنسبة للتوطن *location* وبالنسبة للحجم *scale* وقد يكون لبعض رجال الصناعة فى بعض البلدان الإسلامية درجة عالية من الخبرة فى هذه الشئون، ولكننا حين نتكلم عن التنمية الصناعية فى ظروف انفتاح أسواق البلدان الإسلامية المتقاربة على بعضها نتكلم عن قيام مشروعات جديدة ودخولها فى مجالات جديدة وعلى مستويات إنتاجية كبيرة ومن ثم فإن منظميها يحتاجون إلى مساعدة فعلية من ناحية التوجيه لاتخاذ القرار السليم، وبالنسبة للتوطن فإن الأمر يحتاج إلى دراسات نظرية تطبيقية مستفيضة لمعرفة أنسب البلدان الإسلامية لإقامة كل صناعة من الصناعات الجديدة التى يتوقع نموها فى ظل ظروف اتساع الأسواق، ولإرشاد المشروعات الخاصة (وتوجيه: المشروعات العامة) تبعا لذلك.
وكذلك فإن مشكلة" الحجم" الذى يتحقق عنده أقصى قدر من الوفورات الاقتصادية الداخلية تحتاج إلى دراسات عملية من خبراء اقتصاديين متخصصين وذلك لنقص خبرة المنظمين الأفراد فى بلداننا فى هذا المجال..
ويلاحظ أن نقص خبرة المنظمين الأفراد بالنسبة للتغيرات المنتظرة فى نطاق السوق وتطورات الفنون الإنتاجية وإمكانيات التمويل وشروطه يؤثر فى قرارتهم التى يتخذونها بشأن حجم الوحدة الإنتاجية.
وخلاصة الأمر أن اقتصاديات الحجم فى مجال الصناعات الإنتاجية تؤثر فى عملية التنمية وتتأثر بها فى نمط دائري ومتتابع، وينبغى أن لا ننسى هنا صناعة الأسلحة والمعدات الحربية الحديثة وإمكانية إقامتها على مستوى الحجم الكبير فى نطاق التكامل . والاستفادة هنا مزدوجة بالنسبة للقوى الحربية والاقتصادية وكثيرًا ما يقال إن البلدان النامية لا يجب أن تتورط

فى إقامة صناعات حربية لأن فى هذا تبديد لمواردها أو ابتعاد عن النمط الأمثل لتخصيص الموارد ظل ظروف التنمية، فهذه البلدان كما يقال فى مسيس الحاجة للغذاء والكساء وإقامة المساكن بدلا من إنتاج أسلحة الدمار والخراب، ولكن من وجهة النظر الإسلامية لابد من المبادرة بإقامة هذه الصناعات حيث يأمرنا الحق سبحانه وتعالى بذلك فى قوله:

﴿ **وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ** ﴾ [**سورة** الأنفال:٦٠]

حقيقة الأمر أنه لا غنى لقوة اقتصادية بدون قوة حربية.. بل لقد ثبت من التجربة التاريخية الحديثة أن نمو الصناعات الحربية يصحبه نمو هائل فى التقنية الحديثة والمهارات العمالية وأن هذا فى حد ذاته ينعكس على الصناعات الأخرى.

وبالإضافة إلى ما سبق ينبغي التأكيد على تنسيق سياسات البحث العلمي من أجل التقدم التقني على مستوى البلدان الإسلامية. فالحقيقة أن الفجوة التقنية بين البلدان الإسلامية والعالم المتقدم أصبحت رهيبة وهى أحد الأسباب الرئيسية للفجوة الاقتصادية، والبحث العلمي لأجل التقنية المتقدمة والتنمية يحتاج إلى مبالغ طائلة ولذلك تتمكن منه الدول المتقدمة الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيرها. أما البلدان النامية فإن لديها قصورا شديدا فى هذا المجال. ولذلك تأتى أهمية تنسيق الجهد وترشيد الإنفاق والتعاون بين العلماء والباحثين فى البلدان الإسلامية من أجل التقدم التقني فى كافة المجالات.

والتقدم التقني يتمثل فى إمكانية المنافسة فى السوق الخارجي، أى إمكانية زيادة الصادرات إلى الأسواق الأجنبية حيث أن هذه سوف تنتج الآن بنفقات نسبية منخفضة. ولا يخفى علينا أهمية تنمية الصادرات فى تنمية الناتج على مستوى أى بلد من البلدان الإسلامية وبالنسبة لها جميعا.

المـراجـع

المراجع العربية :

د. عابد ،جورج ت ، ود أرباس، س.نوري ، ود .غويرامي ، بهروز (٢٠٠٢م) الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي: بعض الاعتبارات بشأن نظام سعر الصرف في صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، نظم وسياسات أسعار الصرف.

المعهد العربي للتخطيط(٢٠٠٣م)، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، العدد(٢٣) .

السعيدي ، ناصر (٢٠٠٢م) ، خيارات نظم سعر الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، نظم وسياسات أسعار الصرف.

صندوق النقد الدولي(٢٠٠٨م)، آفاق الاقتصاد الإقليمي:منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

صندوق النقد العربي(٢٠٠٨م) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨م

حازم ، البلاوي (١٩٩٦م) ، الهامش العربي ، الكويت ،مطبعة حكومة الكويت.

صارم ، سمير(١٩٩٩م) اليــورو ،ط١، دمشق : دار الفكر .

جميل، هيكل عجمي (٢٠٠٥م) ، إمكانيات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية . ط١ ، الإمارات. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

المراجع الأجنبية:

Alesina ,A. , R.Barro & S.Tenreyro. (٢٠٠٢). Optimal Currency Area, NBER Working Paper ٩٠٧٢. Cambridge, MA: NBER.

Brad Setser. (٢٠٠٧). The Case for Exchange Rate Flexibility in Oil- Exchange Economies ,Peterson Institute for Internationalal Economics, November, Policy Brief ٠٧-٨

Bordo, M & A. Schwartz.(١٩٩٩), Monetary Policy Regimes and Economic Performance: The Historical Record, Chapter ٢, in, North Holland Handbook of Macroeconomics, J.Taylord and M.Woodford (eds). New York: Elservier Science.

Eichengreen, B. (١٩٩٢), Golden Fetters: The Gold Standard and the Great Depression, New York.: Oxford University Press.

Erbas,S.N, Z.Iqbal & C.L Sayers. (٢٠٠١). External Stability Under Alternative Nominal Exchange Rate Anchors: An Application to the GCC Countries, Chapter ٧ in Macroeconomic Issues and Policies in the Middle East and North Africa, Z.Iqbal (ed), Washington, D.C: International Monetary Fund.

Eisa A. Aleisa & Shawkat Hammoudch. A Common Currency Peg in the GCC Area: The Optimal Choice of Exchange Rate Regime http://www.luc.edu/orgs/meea/volume ٩/PDFS/Hammoudeh٪٢٠ Aleisa٪٢٠-٪٢٠paper.doc

Frankel,J.(٢٠٠٢). Experiences of and Lessons from Exchange Rate Regimes in Emerging Economies, Harvard University.

Frankel,J.(٢٠٠٥). A Proposed Monetary Regime for small Countries : Peg the Export Price Index,. Journal of Policy Modeling.

Fasano-Filho,U & A. Schaechter (٢٠٠٣). Monetary Union Among the Member Countries of the Gulf Cooperation Council. IMF Occasional Paper ٢٢٣, Wasington,D.C. Inernational Monetary Fund.

Jadresic,E. (٢٠٠٢). On a Common Currency for the GCC Countries, IMF Policy Discussion Paper, PDD/٠٢/١٢, Washington,D.C: International Monetary Fund.

Jaewoo Lee, Gian Maria Milesi Ferretti & Jonathan Ostrey & Alessandro Prati. (٢٠٠٨). Exchange Rate Assessments: CGER Methodologies, Occasional Paper ٢٦١, April, International Monetary Fund.

Michael Bleaney & Mannuela Francisco .(٢٠٠٧). Exchange Rate Regimes. Inflation and Growth in Developing Countries – An Assessment. The B.E. Journal of Macroeconomics, Vol ٧,iss ١.

W.A Razzak. (٢٠٠٧). In the Middle of the Heat: the GCC Countries Between Rising Oil Prices and the Sliding Greenbak, Department of Labor, Arab Planning Institute, Kuwait ٢٠